الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس – سطيف –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير
في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة
تحت عنوان:

إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة

دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي العالمي

إعداد الطالبة
نوي نبيلة

إشراف الدكتور
بن فرحات ساع.د

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. صالحي صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	رئيسا
د. بن فرحات ساعد	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	مشرفا ومقررا
د. بروش زين الدين	أستاذ مح.اضر	جامعة سطيف	مناقشا
د. بركان يوسف	أستاذ مح.اضر	جامعة سطيف	مناقشا

السنة الجامعية: 2012/2011

ملخص الدراسة

نحاول من خلال هذا البحث التعرف على كيفية ادارة السلطات الجزائرية لعوائدها النفطية. فالجزائر كباقي الدول النفطية تواجه تحدي إدارة هذه الفوائض بكفاءة. وقد عمدت السلطات في الجزائر إلى استخدام هذه العوائد خلال السنوات العشر الأخيرة في التسديد المسبق للمديونية. وإنشاء صندوق ضبط الإيرادات وتنفيذ استراتيجية الإنعاش من خلال زيادة الإنفاق العمومي. وقد تمكنت الجزائر بفضل عوائدها النفطية من حل مشكلة المديونية وادخار جزء من الأموال في صندوق ضبط الإيرادات. غير أن النتائج المتحققة من زيادة النفقات الاستثمارية لم تكن في المستوى المخطط له. إذ لم تؤد الفوائض النفطية الكبيرة إلى تطوير القطاعات خارج المحروقات، بل على عكس ذلك، أدت إلى تراجعها، مما تسبب في ظهور أشكال مختلفة من التبعية، خاصة التبعية الغذائية. من جهة أخرى أدى تزايد تدفق العوائد النفطية إلى رفع سعر صرف العملة الوطنية، وقد أدى ذلك إلى إضعاف تنافسية الصادرات خارج المحروقات وإضعاف إمكانية تحقيق التنويع الاقتصادي. أما بالنسبة للتنمية البشرية، فقد ساهمت عوائد النفط في تحسين مؤشرات التنمية البشرية. غير أن إمكانيات الجزائر النفطية تسمح لها بتحقيق نتائج أحسن فيما يتعلق بمشكلة الفقر والسكن والبطالة وسوء توزيع الموارد. ويرجع السبب في ضعف النتائج المحققة إلى انتشار الفساد بشكل كبير وغياب الرقابة على تنفيذ المشاريع والاعتمادات المالية المخصصة لها. من جهة أخرى تميز تسيير أصول صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر بتغييب الشفافية وضعف الكفاءة. الأمر الذي يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير لترقية الكفاءة الإستخدامية لعوائد النفط في الجزائر لكي تسهم أكثر في تحقيق التمية المستدامة وذلك بالاستناد إلى مبادئ الحكم الراشد في عملية تسيير هذه العوائد.

Abstract

Algeria, like other oil countries facing the challenge of managing its oil revenues. During the last years Algeria used part of its revenues in the pre_payement of debt, the establishment of « The Revenues Regulation fund » and the implementation of the recovery strategy by increasing the public depenses. Algeria has, then, been able to save part of its oil revenues in the Revenues Regulation Fund. However increased and exessive spending has hindered the achievement of the planned objectives and goals. In fact the decline in non_oil sectors growth, resulted emergence of various of dependency especially dependency on food. Addition to this, the heigh exchange rate of local currency, resulting in weakening exports outside hydrocarbons. The higher oil returns improuved the human developpement index but it can not solve the problem of unemployement and housing as well as poverty and unfair distribution of income.

The Revenue Regulation Fund is characterized by the abscence of transparency weakness and uneffeciency. Therefore it is necessary to rely on the principle of good governance in the managment and decision_making to improve the efficient use of oil revenues and to achieve sustainable development.

Keywords : Sustainable Development, Governance, Efficient, Sovereing wealth funds.

شكر وعرفان

بعد حمد الله تبارك وتعالى الذي وفقني لإتمام عملي على هذا النحو.

أتقدم بشكري وامتناني الكبيرين للأستاذ القدير " **الدكتور بن فرحات ساعد** "

على قبوله الإشراف على هذا البحث، وعلى كافة التوجيهات التي قدمها لي.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا البحث.

أشكر كل من المهندسة نوي مليكة والأستاذة نوي حسينة على مساعدتهما لي

خلال إنجاز هذا العمل.

إلى كل من قدم لي المساعدة والدعم لا نجاز هذا البحث أقول:

شكرا

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمريهما...

إلى زوجي وولداي حفظهم الله...

إلى أخي وعائلته وأخواتي الأعزاء...

إلى كل الأحباب والأصدقاء...

المقدمة العامة

المقدمة العامة

شهد العالم خلال السنوات العشر الأخيرة ارتفاعا كبيرا في أسعار النفط، حققت على إثره الدول النفطية عوائد مالية كبيرة. وأمام حقيقة أن مورد النفط ناضب فإن هذه الدول تواجه تحديا كبيرا وهو إدارة فوائضها النفطية وفق آليات واستراتيجيات تنموية بعيدة المدى تضع في اعتبارها إمكانيات الحاضر وتحديات المستقبل ومتطلباته بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد ترافق الارتفاع الكبير للعوائد النفطية مع ظهور اتجاهات جديدة في الأوساط الاقتصادية. تعتبر هذه الاتجاهات أن الاقتصاديات التي تشهد طفرة في الموارد الطبيعية شديدة التعرض للتراجع في إمكانية تحقيق التنويع الاقتصادي، واكثر عرضة لانتشار الفساد. وقد لاقت هذه الأفكار قبولا واسعا في الأوساط الاقتصادية والمؤسسات الدولية والمنظمات الحكومية.

الجزائر على غرار باقي الدول النفطية عرفت خلال السنوات الأخيرة تدفقا كبيرا في العوائد النفطية، وهي أيضا تواجه تحدي ادارة هذه العوائد بكفاءة. إذ أن هذه العوائد تشكل أساسا لإمكانية انطلاقة تنموية شاملة اذا ما تم استخدامها وتوظيفها بشكل تحكمه الكفاءة والشفافية، بعيدا عن الهدر والتبذير والاختلاس، ومن خلال رؤية مستقبلية واضحة تضفي إلى المزيد من الكفاءة في استخدام هذه العوائد بما يضمن الاستدامة في عملية التنمية.

ومن اجل الاستغلال الأمثل لعوائد النفط، أنشأت العديد من الدول صناديق تساعدها على ادارة الفوائض النفطية وحماية الاقتصاد من أثار التقلبات المستمرة لعوائد النفط. تعد الجزائر من بين هذه الدول من خلال إنشائها لصندوق ضبط الموارد سنة 2000. وبغرض الوقوف على مدى كفاءة إدارة العوائد النفطية من خلال هذا الصندوق قمنا بتقييم أدائه بمقارنته بصندوق النفط النرويجي الذي يعد النموذج الأكثر نجاحا في العالم، حسب خبراء صندوق النقد الدولي.

لقد أصبح تبني استراتيجية واضحة بعيدة المدى في ادارة العوائد النفطية، تضمن استفادة البلد من موارده إلى الحد الأقصى ضرورة حتمية. وذلك كي تقود الموارد إلى المزيد من النمو ولكي يتم اقتسام هذه الموارد بشكل عادل. كما أن البحث عن إطار عمل لتوظيف جانب مهم من إيرادات النفط في تنويع بنية الاقتصاد قطاعيا، وتنمية الموارد البشرية وتقديم الخدمات بشكل يضمن استفادة الأجيال الحالية واللاحقة من هذه الثروة الناضبة من شانه أن يدعم عملية التنمية المستدامة.

– إشكالية البحث

على ضوء ما سبق نصيغ الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

" ما مدى كفاءة توظيف عوائد النفط في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة ؟ "

ويمكن أن ندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما مدى تأثير عوائد النفط على نمو القطاعات غير النفطية؟ وهل تنطبق نظرية الداء الهولندي على حالة الاقتصاد الجزائري؟
- ما مدى مساهمة عائدات النفط في تحقيق التنمية البشرية في الجزائر؟
- ما مدى خضوع نشاط قطاع النفط في الجزائر إلى قواعد الشفافية والرقابة والمساءلة؟
- ما مدى خضوع صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر إلى قواعد الشفافية وآليات الرقابة مقارنة بصندوق التقاعد النرويجي العالمي؟
- هل توظف أصول صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر بطريقة كفأة مقارنة بصندوق التقاعد النرويجي العالمي؟

- فرضيات البحث

يقوم هذا البحث على الفرضيات التالية:

- تنطبق نظرية الداء الهولندي على حالة الاقتصاد الجزائري؛
- ساهمت عوائد النفط في تحسين مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر؛
- قطاع النفط في الجزائر يفتقر إلى تطبيق قواعد الشفافية والرقابة والمساءلة؛
- يتميز صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر بضعف الكفاءة في ادارة أصوله وبتغييب الشفافية وضعف آليات الرقابة مقارنة بصندوق التقاعد النرويجي العالمي.

- أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- حاجة الاقتصاد الوطني لمثل هذه الدراسات: إذ يعتبر الاقتصاد الجزائري، اقتصادا ريعيا يعتمد بالدرجة الأولى على عوائد النفط، فمدى تطور الاقتصاد مرتبط بمدى الاستغلال الأمثل لهذه العوائد؛
- طبيعة التخصص: التي تفرض مناقشة التساؤلات والإشكالات المرتبطة بالتنمية المستدامة.

- أهداف البحث

تتلخص أهداف البحث في الجوانب التالية:

- تحديد مفهوم التنمية المستدامة، حيث تطور المفهوم التقليدي للتنمية وظهر مفهوم جديد يقوم على أساس الربط بين الجوانب الاقتصادية والبشرية والبيئية للتنمية، وكذا تحقيق العدالة بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية؛
- التعرف على مقومات الحكم الراشد، وإبراز مبادئه التي تشكل دعائم لاستدامة التنمية، وذلك بالحفاظ على الموارد المسخرة من الهدر والتبديد واستخدامها وفق مبادئ الحكم الراشد؛
- تحليل وتقييم دور عوائد النفط في المسار الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر؛
- معرفة الأسباب الحقيقية لمفارقة الرخاء المالي والمستوى المعيشي في الجزائر، وإبراز علاقة ذلك بغياب الحكم الراشد.

- أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الاعتبارات التالية:

- أهمية عوائد النفط في تمويل التنمية المستدامة؛
- التقلبات الحادة في أسعار النفط وفي إيراداته، والتي يصعب التنبؤ بها، وهو ما يتطلب من الدول النفطية تبني سياسات تهدف إلى التخفيف من تأثير حدة هذه التقلبات؛
- يعتبر النفط موردا ناضبا، ومن هنا تبرز أهمية استغلال عوائده استغلالا امثلا لحماية حقوق الأجيال المقبلة في هذه الثروة من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

- منهج البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على وصف المشكلة وتحليلها للوصول إلى النتائج، كما سنستخدم أسلوب دراسة مقارنة كأداة من أدوات المنهجية لإجراء مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق النفط النرويجي كنموذج تطبيقي ناجح عن التوظيف الرشيد لعوائد النفط. سنوظف في هذا الإطار العديد من المؤشرات والأدوات الإحصائية مثل: مؤشر شفافية إيرادات الموارد الطبيعية، مؤشر شفافية صناديق الثروة السيادية، مؤشرات أداء وكفاءة صناديق الثروة السيادية.

- الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة في هذا الموضوع نذكر ما يلي:

- دراسة صالحي صالح: " **البترول والتبعية الاقتصادية في الجزائر** "، مذكرة ماجيستير عن معهد العلوم الاقتصادية، فرع نظرية التنمية بجامعة باتنة، 1985. كان الهدف من الدراسة التعرف على مدى مساهمة البترول في الجزائر في الوقوع في مشكلة التبعية بمختلف أشكالها. ومن النتائج التي توصل إليها الباحث، أنه على الرغم من التأثيرات الإيجابية لقطاع البترول فقد أنشا الاعتماد المفرط على هذا القطاع تأثيرات سلبية انعكست في صورة

أشكال متباينة من التبعية. وأن استخدام الموارد البترولية استخداما رشيدا يكون من خلال توظيفها في المجالات التي تؤدي إلى تطوير القطاع الصناعي وحدوث تحولات جوهرية في القطاع الزراعي.

– دراسة جميل طاهر: " **النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية، الفرص والتحديات** "، المنشورة في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عن المعهد العربي للتخطيط، ديسمبر 1999. في هذه الدراسة تطرق الباحث إلى تحليل وتقييم دور النفط في المسار الاقتصادي للدول العربية وتنميتها المستدامة من خلال تحديد اثر عوائده على القطاعات الاقتصادية سواء في الدول المستهلكة أو المنتجة له، بالإضافة إلى آفاق صناعة النفط والتحديات التي قد تواجه الاقتصاديات العربية. وقد توصل الباحث إلى ضرورة وجود اهتمام اكبر من قبل الدول العربية المصدرة للنفط في كيفية ترشيد إنفاق العائدات النفطية واستخدامها أكفأ استخدام خاصة وان النفط يعتبر مصدر رأس مالي ناضب وغير متجدد، وبالتالي ينعكس أثره على تحقيق تنمية مستديمة للأجيال القادمة.

– دراسة عيسى مقليد: " **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** "، مذكرة ماجيستير عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع اقتصاد التنمية بجامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007- 2008. تناول فيها صاحبها اعتمادية الاقتصاد الجزائري على المحروقات والعلاقة بين الفوائض النفطية والتنمية، من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة، الأثر السلبي لنمو قطاع المحروقات على القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال التخلي التدريجي عن أهم قطاعين في الاقتصاد هما الزراعة والصناعة، وكذا غياب الدور الريادي لقطاع النفط في تحقيق التنمية إذ بمجرد تراجع أسعار النفط في السوق العالمية ظهرت انعكاسات ذلك على باقي القطاعات الاقتصادية وأدت إلى أزمة اقتصادية واجتماعية حقيقية.

– دراسة قويدري قوشيح بوجمعة: " **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الكلية في الجزائر** " مذكرة ماجيستير عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف 2008-2009. تناولت الدراسة تطور العائدات البترولية في الجزائر بين 1986 -2007، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، هيمنة قطاع البترول على الاقتصاد الجزائري أدت إلى تدهور القطاعات الأخرى، هذا فضلا على أن استخدامات العائدات البترولية يغلب عليها الإسراف والهدر، وعجز السلطات في الجزائر عن استغلال العوائد البترولية في إحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية.

– دراسة حمادي نعيمة: " **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008** "، مذكرة ماجيستير عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008-2009. تطرقت الدراسة إلى تطور العوائد النفطية العربية وتوظيفاتها. من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أهم التحديات التي تواجه الدول العربية هي إدارة عوائد النفط من أجل تحقيق تنويع اقتصادي خارج قطاع النفط، وأنه تم توظيف جزء كبير من العوائد النفطية العربية في مجالات غير تنموية تعمل على تدوير هذه العوائد إلى الدول الصناعية المستهلكة للنفط وحتى مجالات الإنفاق التنموية فهي بنسبة قليلة أو غير شاملة لكل مجالات التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

– دراسة بوفليح نبيل:" **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية** " الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2010. تناولت الدراسة تقييم لتجربة الجزائر من خلال تقييم أداء

وفعالية صندوق ضبط الموارد بمقارنة تجربة الجزائر مع تجربة النرويج. أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي وجود مجموعة من النقائص التي تميز التجربة الجزائرية ويمكن للحكومة الاستفادة من تجارب بعض البلدان الرائدة في هذا المجال على غرار تجربة النرويج التي تعد من بين التجارب الناجحة.

تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة بأنها تحاول الربط بين الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ومبادئ الحكم الراشد، الذي يعد رابطا ضروريا لحماية الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط من الهدر والتبذير وضمان كفاءة استخدامها في تحقيق التنمية المستدامة.

- **خطة البحث**

ينقسم البحث إلى ثلاثة فصول أساسية:

- **الفصل الأول** : والذي عنوانه: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والحكم الراشد وعلاقتهما بكفاءة استخدام عوائد النفط. نتناول من خلاله المفاهيم المرتبطة ب التنمية المستدامة والحكم الراشد وعلاقتهما بالكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط؛
- **الفصل الثاني**: والمعنون بإدارة عوائد النفط في الجزائر وأثرها على الاقتصاد والتنمية المستدامة. سنتطرق فيه إلى كيفية ادارة العوائد النفطية في الجزائر وأثرها على المسار الاقتصادي والتنمية المستدامة فيها، كما سنتطرق إلى الشفافية والرقابة على إيرادات النفط واستخداماتها والى مختلف أشكال الفساد في القطاع النفطي الجزائري ؛
- **الفصل الثالث**: الذي يحمل عنوان صناديق الثروة السيادسية ودورها في ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط. نحاول من خلاله تقييم تجربة صندوق ضبط الموارد في الجزائر بمقارنته بصندوق التقاعد النرويجي العالمي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

والحكم الراشد

وعلاقتهما بكفاءة استخدام عوائد

النفط

تمهيد

شهد العالم خلال القرن العشرين إدراكا متزايدا بأن النموذج التنموي الحالي لم يعد مستداما. بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي والإنتاجي السائد بأزمات بيئية خطيرة. فأصبح الاهتمام بالبيئة وحمايتها مطلبا إنسانيا مهما. وقد نتج عن الاهتمام المتزايد بالبيئة الدعوة إلى تبني نموذج تنموي بديل مستدام، يعمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى. ولذلك فإن فكرة التنمية المستدامة تحمل في مضمونها فكرة تجاوز النموذج التنموي السائد والبحث عن نموذج جديد يعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية والحفاظ على بيئة سليمة ومستدامة.

ومن جهة أخرى، اثبت الواقع أن النمو وارتفاع مستوى الدخل لم ينعكس عل تحسين نوعية الحياة، مما يدل على فشل فكرة أن النمو سيرافقه تلقائيا تحسين نوعية حياة المواطنين. فظهر بذلك مفهوم الحكم الراشد بوصفه الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

وتزداد أهمية الحكم الراشد بالنسبة للبلدان التي تعتمد على إيرادات الموارد الطبيعة خاصة النفط، لتمويل برامج التنمية. ذلك أن الحكم الراشد هو الضامن لكفاءة استخدام هذه الإيرادات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى هذا الأساس فان ما سيتم تناوله من خلال الفصل الأول لهذه الدراسة هو:

- محاولة التعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، من خلال تتبع مسار تطور مفهوم التنمية وصولا إلى التنمية المستدامة، عرض مختلف تعاريفها، تحديد أبعادها، أهدافها ومؤشرات قياسها؛
- تحديد المفاهيم المتعلقة بالحكم الراشد، من خلال تعريفه، تبيان آلياته وعناصره، ثم التطرق إلى مؤشراته وطرق قياسه؛
- محاولة تحديد العلاقة بين كل من التنمية المستدامة، الحكم الراشد وكفاءة استخدام عوائد النفط.

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة، أبعادها، مؤشرات وطرق قياسها

يشير التدهور البيئي الذي حصل في القرن الماضي إلى أن النموذج الاقتصادي السائد يستنفذ الموارد غير المتجددة، ويستغل الموارد المتجددة بدرجة أكبر من قدرتها على التجدد، ويتسبب في تشويه النظم البيئية. وقد أدى الاهتمام المتنامي بهذه التحديات إلى قبول واسع لمفهوم جديد هو التنمية المستدامة. هذا المفهوم الذي يؤكد على تحقيق التنمية مع حماية البيئة وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية. وقد أصبح هذا المفهوم بمثابة نموذج إرشادي جديد للتنمية، وحظي بأهمية كبيرة خلال السنوات الأخيرة، ونال قدرا كبيرا من الاهتمام في المحافل الدولية والنقاشات العالمية، وكان التباين في الرؤى إحدى السمات التي طبعت هذه النقاشات . وسنحاول من خلال هذا المبحث تتبع مسار تطور مفهوم التنمية من نمو اقتصادي إلى تنمية ذات أبعاد اجتماعية وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة. كما سنحاول الإلمام بأهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة من خلال عرض بعض التعاريف الخاصة بها، تحديد أبعادها ومختلف التفاعلات بين هذه الأبعاد . ثم نعمد إلى تبيان أهدافها ومؤشرات قياسها.

1.1. مفهوم التنمية المستدامة

عرف مفهوم التنمية تطورا كبيرا إلى أن وصل إلى مفهوم التنمية المستدامة. سوف نحاول تتبع هذا التطور فيما يلي.

1.1.1. تطور مفهوم التنمية المستدامة

لقد برز مفهوم التنمية المستدامة في عقد الثمانينيات من القرن العشرين، معتمدا في جذورهعلى العوامل البيئية واستدامتها وكذلك على تجربة عقود عدة من مجهودات التنمية.

في مرحلة متقدمة وخاصة عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي، اهتم الاقتصاديون بالنمو الاقتصادي، بمعنى زيادة الإنتاج اعتمادا على مفاهيم الكفاءة الاقتصادية.[1] فكان المخرج الوحيد في هذه المرحلة هو الناتج، أما المدخلات فهي رأس المال والإنسان، لذا يطلق على هذه المرحلة ب"التنمية بالبشر".[2]

وجاءت مع بداية الستينات من القرن الماضي مرحلة أكثر تقدما، حيث أدى تزايد أعداد الفقراء إلى التركيز على النمو الذي تصاحبه عدالة توزيع الدخل، واعتبار ذلك بالأهمية نفسها للكفاءة الاقتصادية. فتم بذلك

---

[1] محمد صالح تركي القريشي [2010] : " علم اقتصاد التنمية "، ص. 385.

[2] إلياس بيضون، مصطفى طلبة [2006]: " الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة "، ص. 475.

إدخال اعتبارات المساواة الاجتماعية في القرارات الاقتصادية. وأصبح التركيز أكثر على محاربة الفقر من خلال خلق فرص عمل، وتحسين نوعية حياة البشر. فعرفت هذه المرحلة بـ" تنمية البشر".[1]

ومع نهاية عقد الستينات وبداية عقد السبعينات، بدأ الاهتمام بالقضايا البيئة. حيث في أفريل 1968 اجتمع في روما فريق مكون من ثلاثين شخصا من عشر دول. منهم علماء، مفكرون، اقتصاديون، رجال أعمال وسياسيون لبحث " المأزق الذي يواجه البشرية " وقد شكل هذا الاجتماع نادي روما الذي وضع مشروع لمواجهة الفقر، تدهور البيئة، وغيرها من المشكلات.[2]

ويعتبر مؤتمر الأمم المتحدة حول البي ئة المنعقد في ستوكهولم سنة 1972، بداية الاهتمام الفعلي بموضوع البيئة. حيث تمخض عنه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي بدأ في السعي لحل المشاكل البيئية ثم مشاكل الفقر والتغيرات المناخية.[3] وتبرز أهمية مؤتمر ستوكهولم في أنه حدد علاقة مشتركة بين استنزاف الموارد بهدف التنمية وحماية البيئة، وهي علاقة تم تبنيها لاحقا في استراتيجية الحماية البيئية الدولية، التي بلورت ولأول مرة مفهوم التنمية المستدامة، عندما أكدت أنه " لكي تكون التنمية مستدامة فلا بد أن تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاقتصادية ". وقد مثلت تلك الاستراتيجية بدورها الخلفية الأساسية لتقرير بروندتلاند 1987 الذي منح المفهوم شعبية واسعة، ومهد الطريق أمام تبنيه بإجماع دولي كبير في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة ومن خلال إعلان Rio (قمة الأرض في ريو دي جانيرو) في جوان 1992 وأجندة القرن 21. ليتوالى بعد ذلك عقد المؤتمرات المحلية والعالمية، بعد أن تأكد بأن الكوكب الأرضي أصبح في خطر. ولعل أهم هذه المؤتمرات "مؤتمر المناخ في برلين عام 1995، مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام 1994، مؤتمر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبن هاغن في الدنمارك عام 1995، قمة جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا عام 2002 والمؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية في بالي 2007 ".[4] هذا فضلا عن مؤتمر كوبن هاغن 2009.

وقد ناقشت هذه المؤتمرات جميعها معادلة أساسية، تمثل طرفها الأول في الموارد الطبيعية وطرفها الثاني في السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وكيفية تحقيقهما مع ضمان استدامة الموارد الطبيعية وبالتالي تحقيق مفهوم التنمية المستدامة.[5]

2.1.1. تعريف التنمية المستدامة

---

[1] إلياس بيضون، مصطفى طلبة [2006]: " الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة "، مرجع سابق، ص. 475.

[2] محمد عبد البديع [2003]: " اقتصاد حماية البيئة "، ص. 294.

[3] إيمان عطية ناصف [2008]: " اقتصاديات الموارد البيئية "، ص. 309.

[4] خبابة عبد الله [2008] : " التنمية الشاملة المستدامة – المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992- إلى مؤتمر بالي 2007 "، بحوث وأوراق الملتقى الدولي : " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة "، المنعقد خلال الفترة: 08/07 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص. 69-83.

[5] محمود الأشرم [2010]: " التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء عالميا وعربيا "، ص. 32.

في 1987 أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي عرفت أيضا بلجنة بروندتلاند *Brundtland تقريرا عرف بـ "مستقبلنا مشترك". استخدم هذا التقرير لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي . وعرفها على أنها: " التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".[1]

يحوي هذا التعريف على مفهومين أساسيين:

- مفهوم الحاجات، وخصوصا الحاجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة؛
- فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

وبعد إصدار تقرير بروندتلاند، ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت وضع تعريف للتنمية المستدامة.

أولا: تعريف المنظمات الدولية

اختلفت المنظمات الدولية في تعريفها للتنمية المستدامة, سنحاول التطرق إلى بعض هذه التعاريف.

- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**: أشارت المنظمة إلى أن: " التنمية المستدامة تتمثل في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.[2] كما عرفتها أيضا على أنها " التنمية التي يتم فيها توزيع الموارد الاقتصادية والطبيعية والمنافع الاجتماعية بين الأجيال ".[3]

- **تعريف البنك الدولي** : عرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أنها " تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من جهة، وتحقيق التوازن بين الأجيال من جهة أخرى".[4]

كما يرى البنك الدولي أن تحقيق الاستدامة والرفاه بين الأجيال يكون بضمان ألا يقل تدفق الاستهلاك مع مرور الوقت، والذي يتوقف على التغير في رصيد الأصول أو الثروة. إذ لن يرتفع الرفاه بين الأجيال إلا إذا ازدادت الثروة مع مرور الوقت.[5]

- **تعريف المكتب الإحصائي للأمم المتحدة:** عرف التنمية المستدامة على أنها " عدم توسع الأنشطة الاقتصادية إلا بالقدر الذي سوف يسمح بالحفاظ على رأس المال الصناعي والطبيعي ودون استبدال أي

---

* اسم رئيسة وزراء النرويج والتي كانت رئيسة تلك اللجنة في ذلك الوقت .

[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية [1989]: " مستقبلنا المشترك "، ص.69.

[2] OECD [2003] : « Toward Sustainable Development : The Role Of Social Protection », P.10. Document internet disponible sur le site: www.oecd.org (consulté le 17/03/2011).

[3] Tracey Strange, Anne Bauley [2008] : « Sustainable Development, linking economy ,society, environement » , OECD. P.2. Document internet disponible sur le site: www.oecd.org (consulté le 17/03/2011).

[4] Banque mondiale [2008]: « Améliorer les institutions , la croissance et la qualité de vie », P.5. Rapport sur le développement dans le monde. Document internet disponible sur le site: www.worldbank.org (consulté le 18/03/2011).

[5] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم [2003]: " التنمية المستدامة في عالم دائم التغيير"، ص.14.

منهما بالآخر".[1] كما استخدمت الأمم المتحدة شعارا آخر وهو التنمية البشرية، وتعني " توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يستخدم بأكبر درجة ممكنة من العدالة لتلبية حاجات الأجيال الحالية دون تعريض حاجات الأجيال المستقبلية للخطر".[2]

نلاحظ من خلال هذه التعاريف أن هناك اهتمام خاص بالبيئة، حيث كانت هناك محاولات للربط بين كيفية تحقيق النمو الاقتصادي، دون أن يكون ذلك على حساب رأس المال البيئي. إذ أن إهمال النمو الاقتصادي لاعتبارات تدهور البيئة، يؤدي إلى عدم استمرارية هذا النمو على المدى البعيد. كما اشتملت هذه التعاريف الاهتمام بالعنصر البشري من خلال إشباع حاجات الأفراد الأساسية وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق العدالة بين الأجيال.

- **تعريف تقرير الموارد العالمية** : اشتمل تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992، على ما يقارب 20 تعريفا للتنمية المستدامة، تم تصنيفها ضمن أربع مجاميع أساسية حسب الموضوع المراد بحثه كما يلي:[3]

أ. **التعاريف ذات الطابع الاقتصادي:** تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية. وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة. أما بالنسبة للدول الفقيرة والتابعة فالتنمية المستديمة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.

ب. **التعاريف ذات الطابع الاجتماعي والإنساني:** التنمية المستدامة يقصد بها العمل لاستقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة في التخطيط للتنمية.

ت. **التعاريف المتعلقة بالبيئة** : التنمية المستدامة تضمن الحماية للموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية. وهي تمثل الاستخدام الأمثل للأراضي الفلاحية والموارد المائية.

ث. **التعاريف المتعلقة بالجانب التقني:** التنمية المستدامة هي التنمية التي تؤدي بالمجتمع إلى استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة التي تقوم باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وينتج عنها أقل حد من الغازات الملوثةالحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

---

[1] إلياس بيضون، مصطفى طلبة [2006]: " الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة " مرجع سابق، ص.476.

[2] سهير حامد [2006]: " إشكالية التنمية في الوطن العربي "، الطبعة الأولى ، ص.22.

[3] حمداني محمد كربالي بغداد [2010]: " استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر"، مجلة علوم إنسانية، العدد 4، ص.ص.11،12. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.ulum.nl (تم الإطلاع عليها بتاريخ 2011/03/21).

ثانيا: التعاريف الأكاديمية

يعرف باربيير barbier التنمية المستدامة على أنها الحد الأمثل من التداخل بين نظم ثلاث: البيئي ة والاقتصاديةِ والاجتماعيةِ من خلال عملية تكييف ديناميكية للبدائل. وتضم البدائل التي يعرفها باريير استبدال رأس المال الطبيعي برأس المال الاصطناعي إلى حد أن الأجيال المستقبلية لا تزال تتوارث نفس القدر من رأس المال.[1]

أما روبرت سولو Robert Solow فيعرف التنمية المستدامة على أنها: " عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي".[2]

في الوقت الذي نجد فيه أن معظم التعريفات تركز على الجوانب الثلاث : الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. يضيف تعريف Sophie Treglia بعدا آخر للتنمية المستدامة، وهو البعد السياسي من خلال إقامة نظام ديمقراطي، فهو بذلك يؤكد أن التنمية المستدامة: " تهدف إلى احترام البيئة، تحقيق الكفاءة الاقتصادية وإقامة نظام ديمقراطي عادل اجتماعيا".[3]

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف للتنمية المستدامة على أنها: عملية تغيير شاملة، طويلة الأمد يشكل الإنسان العنصر الفاعل الأساسي فيها وغايتها النهائية، تسعى إلى تلبية حاجاته الأساسية مع الحفاظ على البيئة، من خلال تحقيق التوازن بين أنظمة ثلاث: اقتصادية، اجتماعية وبيئية . والعمل في ظل نظام سياسي ديمقراطي عادل، يضمن حرية الإنسان وحقه في التنمية ويحقق العدالة داخل الجيل الواحد وبين الأجيال.

وللتنمية المستدامة عناصر أساسية، تسهم في تحديد مفهومها بدقة. وقد تم الإعلان عن هذه العناصر بصفة أساسية من خلال مبادئ ريو دي جانيرو.[4] وقد تم تقسيم هذه العناصر إلى عناصر موضوعية وإجرائية. حيث تتضمن العناصر الموضوعية:[5]

- الاستخدام المستدام والمتواصل للموارد الطبيعية؛
- إدماج الحياة البيئية مع التنمية الاقتصادية؛
- الحق في التنمية؛

---

[1] بوعشة مبارك [2008]: " التنمية المستدامة: مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد "، مداخلة ضمن بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي: " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، بحوث وأوراق الملتقى الدولي : " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة "، المنعقد خلال الفترة: 08/07 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ، ص .52.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون [2005]: " قضايا اقتصادية معاصرة "، ص.205.

[3] Brahim Lakhlef [2006] : « La bonne gouvernance, croissance et développement », P.26.

[4] للاطلاع على مبادئ ريو دي جانيرو راجع:

Nathalie Costa [2008] : « Gestion du développement durable en entreprise », PP.139,140.

[5] سلامة سالم سلمان [2007]: " تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة "، أوراق عمل الملتقى العربي الخامس للإدارة البيئية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص.ص.54، 55.

- التوزيع العادل للموارد بين الجيل الحالي والأجيال القادمة؛
- تحميل المتسبب في التلوث نفقات التلوث.

أما العناصر الإجرائية فتتمثل في المبدأين الخاصين بالاشتراك العام في اتخاذ القرار وفي التقييم البيئي العام. [1]

من خلال ما سبق نجد أن مفهوم التنمية المستدامة يتطلب الربط بين ثلاثة مجالات : اقتصادية، اجتماعية وبيئية، والتي تمثل أبعاد التنمية المستدامة. غير أن النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة لا يمكن تحقيقهما في ظل غياب نظام سياسي جيد، يقوم على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وهو ما يمكن اعتباره بعدا رابعا للتنمية المستدامة أي البعد السياسي.

وسنتناول في الجزء الموالي أبعاد التنمية المستدامة الأربعة بشيء من التفصيل .

2.1. أبعاد التنمية المستدامة

تتفق الكثير من الدراسات على وجود ثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة وهي: [2]

- البعد الاقتصادي؛
- البعد الاجتماعي؛
- البعد البيئي.

مفهوم التنمية المستدامة يكمن في مختلف التفاعلات الموجودة بين هذه الأبعاد الثلاثة كما يوضحها الشكل رقم (1.1).

الشكل رقم (1.1): الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

[1] سلامة سالم سلمان [2007]: " تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص. 55.

[2] Marie Claude Smouts [2008] « le développement durable, les termes de débat », P. 13.

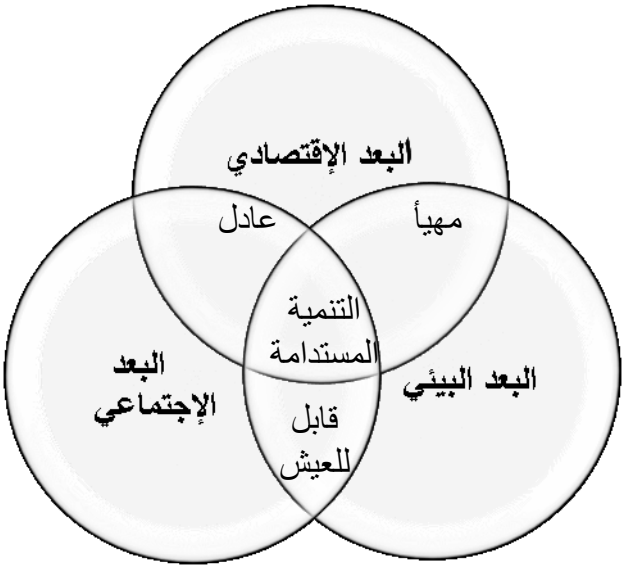

source : Groupe Management de l'Observatoire sur la Responsabilité Sociétales des Entreprises (ORSE) [2008] : « Développement durable et entreprises », AFNOR, France, P. 81.

يرى Christian Bred Hag أن هذه الأبعاد لا يمكن تحقيقها إلا في وجود شرط ضروري وهو "الحكم الراشد" والذي يمثل البعد السياسي للتنمية المستدامة.[1] يعتبر الحكم الراشد شرط أساسي ورابط ضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية. كما يهيئ الظروف الملائمة والشاملة لتمكين الإنسان على كافة المستويات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية.

وعليه فإنه يمكن تحديد مختلف التفاعلات بين أبعاد التنمية المستدامة وفق الشكل رقم (2.1).

الشكل رقم (2.1): مختلف التفاعلات بين أبعاد التنمية المستدامة

[1] Patrick Matagne [2006] : « Les effets du développement durable, gouvernance, agriculture et consommation, entreprise, éducation », P.19.

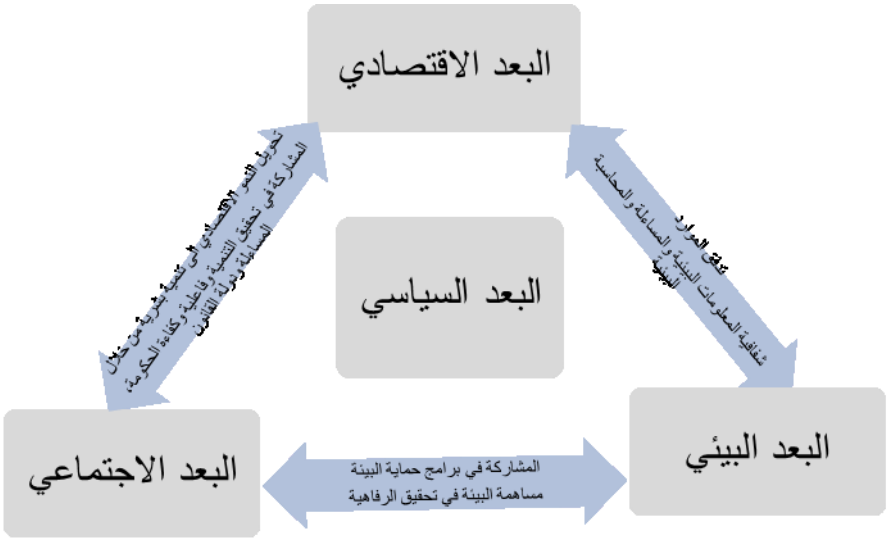

المصدر: من إعداد الباحثة.

من خلال الشكل يتضح أن التنمية المستدامة تشمل أبعاد ا متعددة ومتداخلة فيما بينها. والبعد السياسي من خلال الحكم الراشد هو الذي يهيئ البيئة الضرورية لتحقيق أهداف الأبعاد الأخرى. حيث لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية سليمة في ظل عدم الاستقرار السياسي. بناء دولة القانون هو السبيل الوحيد لتفادي فشل الاصطلاح الاقتصادي.[1] كما تمكن الديمقراطية والحرية السياسية الناس من الضغط من اجل الحصول على الفرص الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في إطار أولويات السياسة العامة للمجتمع. وفيما يل ي تفصيل لكل بعد من الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة.

1.2.1. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

من أجل إلقاء الضوء على البعد الاقتصادي، من المهم أن نميز بين بعض المفاهيم ذات العلاقة مثل النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، التنمية الاقتصادية المستدامة.

أ. النمو الاقتصادي: " يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي".[2] فتحقيق نمو اقتصادي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية.

ب. التنمية الاقتصادية: " هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم عبر الزمن. فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادة الدخل الحقيقي كما تنطوي على تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية ".[3]

---

[1] مركز دراسات الوحدة العربية [2000]: " الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي"، ص. 70.

[2] إبراهيم العيسوي [2000]: " التنمية في عالم متغير "، ص. 17.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي [2003]: " التنمية الاقتصادية "، ص. 20.

إن هذه التعاريف لا تتضمن الأفكار المتعلقة بالاستدامة البيئية، ولقد لفت علماء الاقتصاد البيئي اهتمام علماء الاقتصاد التقليد يين، إلى الأفكار المتعلقة بتعريف التنمية الاقتصادية بطرق تتضمن الاهتمامات البيئية وحماية رأس المال الطبيعي، فظهر بذلك مفهوم التنميةِ الاقتصادية المستدامة.

ت. التنمية الاقتصادية المستدامة: " هي التنمية التي تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية مع مرور الوقت".[1]

يتطلب البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

- تحقيق نمو اقتصادي مستديم؛
- تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد؛
- إيقاف تبديد الموارد؛
- زيادة كفاءة استخدام الموارد المتجددة؛
- الاستخدام العقلاني للموارد الناضبة؛
- العدالة في توزيع الموارد؛
- الاستخدام الأمثل للإمكانيات الاقتصادية المتاحة؛
- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك المضرة بالبيئة؛
- إعادة تدوير النفايات؛
- معالجة التلوث؛
- إدماج البيئة والتنمية على مستوى السياسات الاقتصادية والتخطيط على المستوى الوطني والإقليمي؛
- إنشاء نظم المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة؛
- الحد من التفاوت في المداخيل والثروة؛

[1] دوناتو رومانو [2003]: " الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة "، ص. 54.

- تقليص الإنفاق العسكري وتحويل الأموال إلى أغراض التنمية.

2.2.1. البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

تعرف التنمية الاجتماعية على أنها: " تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغييرات التنظيمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الأساسية والسياسات والبرامج الاجتماعية".[1]

وتتحقق التنمية الاجتماعية المستدامة عندما تتوافر الموارد اللازمة لمقابلة ا لاحتياجات الأساسية للأ جيال القادمة من فرص التعليم ومن الخدمات الصحية. وأيضا من معدلات مقبولة لمستوى المعيشة.[2]

يركز البنك الدولي في تعريفه للتنمية على البعد الاجتماعي من خلال النقاط التالية: [3]

- التركيز على الحاجات الأساسية للإنسان والمجتمع؛
- تحسين نوعية الحياة للإنسان في المجتمع؛
- المساواة الاجتماعية والمساواة في الفرص المتاحة؛
- الاهتمام بالتعليم والصحة؛
- نمو الدخل لا يعد مؤشرا حقيقيا لقياس التنمية.

وحسب إعلان كوبن هاغن فإن أهم جوانب البعد الاجتماعي للتنمية هي: [4]

- العدالة بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة؛
- التكامل بين السياسات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية؛
- توزيع عادل للدخل وتوفير فرص متكافئة للجميع في الحصول على احتياجاتهم الأساسية؛
- احترام كرامة الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ولعل من أهم أولويات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة هو التقليل من حدة الفقر، من خلال زيادة دخل الفرد وزيادة فرص الحصول على الاحتياجات الأساسية من مياه الشرب، سكن ملائم، عناية صحية ومستويات تعليم مناسبة... . ومشكلة الفقر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعدالة في التوزيع، فالنمو الاقتصادي وحده

---

[1] منال طلعت محمود [2001]: " التنمية والمجتمع "، ص.12.

[2] أحمد فرغلي [2007]: " البيئة والتنمية المستدامة، الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي "، ص. 19.

[3] طلعت مصطفى [2001]: " التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة "، ص. 17.

[4] رشاد أحمد عبد اللطيف [2007]: " التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية "، ص. 24.

دون عدالة في التوزيع لا يمكن أن يقضي على الفقر. [1] كما يركز البعد الاجتماعي على قضية العدالة الاجتماعية، لما لها تأثير على مختلف جوانب التنمية. إذ أن غياب العدالة الاجتماعية يشكل عائقا أمام التطور الاقتصادي والسياسي. [2] كما يسعى البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في عملية التنمية المستدامة.

3.2.1. البعد البيئي للتنمية المستدامة

يعتبر ضمان الاستدامة البيئية سابع أهداف التنمية للألفية. والاستدامة البيئية تعني " تحقيق أنماط تنموية مستدامة، والمحافظة على الطاقة الإنتاجية للمنظومات البيئية خدمة للأجيال القادمة ". [3]

وتشير الدراسات إلى أن هناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية وهي: [4]

- **الأنظمة البيئية:** تتحقق الاستدامة البيئية من خلال الحفاظ على الأنظمة الطبيعية. بل توجيهها نحو التحسن لا التدهور.

- **تقليل الضغوطات البيئية:** : تتحقق الاستدامة البيئية عندما تقل الضغوط البشرية على البيئة.

- **تقليل الهشاشة الإنسانية:** تتحقق الاستدامة البيئية عندما يكون السكان غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي.

- **القدرة الاجتماعية والمؤسسية:** تتحقق الاستدامة البيئية عندما تتحقق القدرة على بناء أنظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية.

- **القيادة الدولية:** تتحقق الاستدامة البيئية من خلال التعاون الدولي لتحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئية العالمية وتخفيض التأثيرات العابرة للحدود.

وعموما يتضمن البعد البيئي للتنمية المستدامة النقاط التالية:

- حماية المناخ من الاحتباس الحراري وحماية التنوع البيولوجي؛
- مكافحة ظاهرة التدهور البيئي؛
- تبني مفهوم الإدارة البيئية من قبل المؤسسات؛

---

[1] عبد الرزاق الفارس [2001]: " الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي "، ص. 10.

[2] Michael M .Cernea [2003]: « La dimension humaine dans les projets de développement», p.211.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية [2003]: " أهداف التنمية للألفية، تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية"، ص. 123.

[4] سحر قدوري الرفاعي [2007]: " التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية "، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006 بعنوان: "المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص. 8.

- الإدارة المتكاملة للنظم البيئية؛
- التعليم والتوعية البيئية؛
- تقليل النفايات ومنع التلوث؛
- الاعتماد على التكنولوجيا النظيفة؛
- الاستخدام الأمثل للموارد.

4.2.1. البعد السياسي للتنمية المستدامة

إن للبعد السياسي أهمية كبيرة لما له تأثير على مختلف الجوانب الأخرى. وهو ما يوضحه "باي" في تعريفه للتنمية السياسية على أنها: " مقدمة التنمية الاقتصادية، وهي تحديث سياسي، وهي تنظيم للدولة، وهي تنمية إدارية وقانونية، وهي تعبئة ومشاركة جماهيرية، وهي بناء للديمقراطية، وهي استقرار وتغيير منتظم، وهي إقامة المؤسسات وتحقيق الأهداف العامة ".[1]

ويشمل البعد السياسي للتنمية المستدامة على:

- إرساء مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد؛
- احترام الحقوق المدنية والسياسية؛
- دعم المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرار والحكم واختيار البرامج والسياسات وتنفيذها؛
- احترام حقوق الإنسان وحرياته؛
- دعم مبادئ الشفافية والمساءلة؛
- إقامة دولة القانون؛
- تحقيق المساواة والإنصاف.

3.1. أهداف التنمية المستدامة

أقرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة أن هناك ثلاثة أهداف رئيسية للتنمية المستدامة هي:[2]

---

[1] نصر محمد عارف [1996]: " نظريات التنمية السياسية المعاصرة "، ص.232.

[2] Emilie Brun, Clémentine MC Millan[2007] : « Développement durable, de la stratégie a l'opérationnel », P.11.

- الفعالية الاقتصادية؛
- الاهتمام بالجانب الاجتماعي؛
- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

وضمن نفس السياق تم تصنيف هذه الأهداف إلى: [1]

- تحقيق الرفاهية من خلال تحقيق الفعالية الاقتصادية؛
- تحقيق التضامن والشراكة بين أفراد المجتمع؛
- حماية البيئة.

أما إعلان ريودي جانيرو فقد حدد الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة في: [2]

- الكفاءة الاقتصادية مع تحمل المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛
- الاستخدام المستدام للموارد وحماية النظم البيئية؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي سنة 2000 تبنت الأمم المتحدة مجموعة من الأهداف أو ما يعرف بأهداف الألفية الإنمائية، تحوي ثمانية أهداف يتم تحقيقها قبل سنة 2015. وتجدر الإشارة إلى أنه يندرج ضمن كل هدف مجموعة من الغايات. وتتمثل أهداف الألفية الإنمائية فيما يلي:[3]

- استئصال الفقر والجوع الشديدين؛
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛
- تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء؛
- تخفيض وفيات الأطفال؛
- تحسين الصحة الأمومية؛
- مكافحة فيروس ضعف المناعة البشرية؛
- ضمان الاستدامة البيئية؛
- تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية.

---

[1] Farid Baddache [2008] : « Le développement durable tout simplement », P. 16.

[2] Danèle Bazin, Jean Yves Vilcot [2007] : « Vers une éducation au développement durable », P. 40.

[3] للاطلاع على أهداف الألفية الإنمائية وغاياتها راجع:

1- Karen Delchet [2007] : « développement durable », P. 2.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية [2003]: " أهداف التنمية للألفية ".

وعموما يمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة من خلال الشكل رقم (3.1).

الشكل رقم (3.1): أهداف التنمية المستدامة

1.4. مؤشرات قياس التنمية المستدامة

يأتي وضع مؤشرات قياس التنمية المستدامة ردا على هاجس كبير هو الحرص على أن تكون القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة مرتكزة على معلومات دقيقة وملائمة ومتاحة في اللحظة المناسبة ويعرف المؤشر على أنه: " أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعا أو حالة معينة" .[1] وهو يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة وهو يجيب عن أسئلة محددة يستفسر عنها صاحب القرار".[2] ويجب أن يكون المؤشر: [3]

- دقيقا بمعنى أنه يقيس بالفعل ما يراد منه قياسه؛
- يمكن التنبؤ به أو توقعه؛
- استجابته للتغيرات في الحالة المعنية بالقياس وعدم تحيزهأو تضليله؛
- السهولة النسبية لجمع المعلومات واستخدامها وسهولة تطبيقه؛
- أن يعكس شيئا جوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية أو البيئية طويلة الأجل.

لقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات تمثل التنمية المستدامة على أكمل وجه. وفي هذا الإطار خصص جدول أعمال القرن (21) فصلا كاملا (الفصل 40) المعنون بـ " المعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات". الذي يدعو فيه إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة لتوفير أسس راسخة لصنع القرار على جميع المستويات.[4] وقد نشرت في سنة 1996 "لجنة التنمية المستدامة" كتاب بعنوان:

Sustainable develop ment framework and mythologies of indicators وتضمن الكتاب قائمة بنحو 130 مؤشرا، ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار للتوصل إلى صورة أوسع وأشمل . ثم خفضت اللجنة العدد إلى 59 مؤشرا، تم تصنيفها إلى أربعة جوانب رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤسسية.[5] يوضح الجدول رقم (1.1) مجموعة المؤشرات الخاصة بكل جانب.

الجدول رقم (1.1): قائمة المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة

المؤشرات الاجتماعية	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط [2010]: " التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها " ، ص.251.

[2] Paule Backer [2005] : « Les indicateurs financiers du développement durable » , P.92.

[3] إلياس بيضون، مصطفى طلبة [2006]، مرجع سابق، ص.454.

[4] رعد سامي عبد الرزاق التميمي [2008]: " العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي "، الطبعة الأولى، ص. 56.

[5] سحر قدوري الرفاعي [2007]: " التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية "، مرجع سابق، ص.26.

	تفاوت الدخول
	معدل البطالة
	نسبة متوسط أجر المرأة إلى أجر الرجل
	النسبة المئوية للأطفال دون سن الـ: 15 الذين خارج بيوتهم
	الحالة الغذائية للأطفال
	حالات الوفيات
	معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات
	متوسط العمر المتوقع عند الولادة
	نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة لتصريف مياه المجاري
	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة
	النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الأولية
	التحصين ضد أمراض الأطفال المعدية
	معدل انتشار وسائل منع الحمل
	نسبة إكمال الدراسة الابتدائية والثانوية
	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين
	نصيب الفرد من مساحة البيت
	عدد الجرائم المبلغ عنها لكل 1000 نسمة
	معدل النمو السكاني
	سكان المستوطنات الحضرية المنظمة وغير المنظمة
البيئية	انبعاث غازات دفيئة
	استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون
	تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية
	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة
	استخدام الأسمدة
	استخدام المبيدات الحشرية
	مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي
	كثافة قطع الأشجار
	الأراضي المصابة بالتصحر
	مساحة المستوطنات الحضرية
	تركز الطحالب في المياه الساحلية
	مجموع السكان في المناطق الساحلية
	المحصول النوعي من السمك
	مجموع المياه السطحية والجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة

	الطلب البيولوجي والكيميائي على الأوكسجين في الكتل المائية
	تركز البكتيريا القولونية الغائطية في المياه العذبة
	مساحة بعض النظم الأيكولوجية الرئيسية
	المساحة المحمية كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية
	انتشار بعض الأنواع من الأمراض الرئيسية
الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي
	حصة الاستثمار في الناتج القومي الإجمالي
	ميزان التجارة للسلع والخدمات
	الدين/ الناتج القومي الإجمالي
	مجموع المساعدات الإنمائية
	كثافة استخدام المواد
	نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة
	نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة
	كثافة استخدام الطاقة
	توليد النفايات الصناعية والحضرية الصلبة
	توليد النفايات الخطرة
	توليد النفايات المشعة
	إعادة تدوير واستخدام النفايات
	المسافة التي يقطعها كل فرد حسب وسيلة النقل يوميا
المؤسسية	استراتيجية رصينة للتنمية المستدامة
	تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة
	عدد أجهزة الراديو واشتراكات الانترنت لكل 1000 نسمة
	خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة
	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
	الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث الطبيعية

المصدر: سحر قدوري الرفاعي [2007]: " التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية "، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006 بعنوان: "المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص.ص. 27، 28.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الحكم الراشد، آليات تطبيقه ومؤشرات قياسه

نسعى من خلال هذا المبحث إلى تقديم إطار فكري شامل لمفاهيم الحكم الراشد، م ن خلال عرض مختلف التصورات التي طرحت لتعريف هذا المفهوم، استنبا ط عناصره وكذا آليات تطبيقه على ارض الواقع، ثم نعمد إلى استخراج مختلف المؤشرات المستخدمة في قياسه.

1.2. تعريف الحكم الراشد

سنحاول إدراج مجموعة مختلفة من التعاريف الدولية والأكاديمية للحكم الراشد للإحاطة أكثر بهذا المفهوم.

1.1.2. تعريف المؤسسات الدولية

أ– تعريف البنك الدولي: عرف البنك الدولي في دراسة أجراها عام 1992 أسلوب الحكم بأنه " أسلوب ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد ".[1]

من خلال هذا التعريف نجد أن البنك ركز على الجانب الاقتصادي والتقني. وقد جاء في نفس الدراسة أن البنك يركز على المساءلة الاقتصادية والمالية، لكن المساءلة السياسية تعتبر خارج اهتمامه. لكن هذا التصور شهد تطورا ملحوظا من خلال إضافة متغيرات أخرى لاهتمامات الحكم الراشد ضمن استراتيجية البنك الدولي. خصوصا بعدما تبين أن السياسات والبرامج التنموية التي طبقت في الدول المدينة لا يمكن إن تعطي النتائج المتوقعة منها، إذا لم يتم الأخذ بعين الاعتبار الجوانب السياسية، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية والإدارية.

ضمن هذا التوجه الجديد حدد البنك تعريفا آخر للحكم الراشد على انه :" التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام".[2] يشمل هذا التعريف:

- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم؛

---

[1] World Bank [1992]: « Governance and development » , Washington, p.3. Document internet disponible sur le site: www.worldbank.org (consulté le 08 /03/2011).

[2] Kaufmann Daniel, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi [2008] : « Governance matters VII: aggregate and individual governance indicators 1996-2007», policy research ,world bank , p.7,1. Document internet disponiblesur le site: www.wbi.worldbank.org (consulté le 08/03/2011).

- قدرة الحكومات على إدارة الموارد الاقتصادية وصياغة السياسات وتنفيذها بفعالية؛
- احترام كل المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

من خلال التعريفين نجد أن البنك الدولي ركز على الجوانب التالية للحكم الراشد:

- موضوع التسيير الاقتصادي والمقاربة التقنية؛
- مسالة " كفاءة و فعالية الدولة "؛
- الاهتمام بالمعطى السياسي كدعامة للحكم الراشد، وكشرط ضروري لتوفير بيئة قادرة على خلق تنمية اقتصادية.

ب– تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي: عرفت المنظمة أسلوب الحكم بأنه: " استخدام السلطة السياسية، وممارسة السلطة على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ".[1]

لقد كانت الرؤية التقليدية للمنظمة، والتي سادت في بداية التسعينيات تقوم على أن الحكم الراشد يشمل تحسين الإدارة العامة عن طريق الإصلاحات القانونية والإدارية والهيكلية، التي تدعم مبدأ المساءلة والنزاهة والشفافية. وفي أواخر التسعينيات افرز خطاب المنظمة مفهوما جديدا هو مفهوم الحكم القائم على المشاركة، والذي يضع مبادئ المساءلة وحكم القانون في إطار عام من احترام الحريات والمشاركة في السلطة.[2]

ج– تعريف صندوق النقد الدولي : عرف صندوق النقد الدولي الحكم الراشد من خلال البعد التقني، أي الناحية الاقتصادية من الحكم وتحديد شفافية حسابات الحكومة، فعالية إدارة الموارد العامة واستقرار البيئة التنظيمية لنشاط القطاع الخاص.[3]

د– تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: وضع البرنامج تعريفا أكثر شمولا، حيث عرف الحكم على انه: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير شؤو ن البلاد على كافة المستويات، ويشمل الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات التي تقوم من خلالها الجماعات والمواطنون بالتعبير عن مصالحهم، وممارسة

---

[1] Organization of Economic Cooperation and Development (OECD) [1995]: « Participatory development and good governance »,Paris ,P.14. Document internet disponiblesur le site: www.oecd.org (Consulté le 10/03/2011).

[2] OECD [1999]: « Participatory governance : the missing link for poverty reduction », policy brief n°17, Paris, P.6. Document internet disponible sur le site: www.oecd.org (Consulté le 10/03/2011).

[3] فارس رشيد البياتي [2008]: " التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي " ،أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ص. 127.

حقوقهم القانونية والوفاء بالتزامهم وتسوية خلافاتهم. ويتسم الحكم الراشد بسمات عديدة منها، أن يقوم على المشاركة ويتسم بالشفافية، وان ينطوي على المساءلة، ويتسم بالفعالية والمساواة ويعزز سيادة القانون. ويكفل الحكم الراشد أن توضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس من توافق الآراء الواسع في المجتمع، كما يكفل سماع أصوات الفئات الأكثر فقرا والأكثر ضعفا في عملية صنع القرار المتعلقة بتوزيع الموارد الإنمائية ".[1]

يتضح من خلال التعريف أن تصور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الراشد يقوم على مقاربة متعددة الجوانب، حيث يهتم بالجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية. لكن هذا التوجه عرف الكثير من المراجعات لصالح التأكيد أكثر على الأهمية الحاسمة للمعطى السياسي (الديمقراطية) في عملية التنمية. و يعتبر البرنامج أن تحسين الحكم مدخل لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. وأن نجاح التنمية هو قضية سياسية بقدر ما هو قضية اقتصادية.

2.1.2.التعريفات الأكاديمية

أدى طرح مفهوم الحكم الراشد في أدبيات المؤسسات الدولية إلى دفع بعض المحاولات الأكاديمية لتعريف هذا المفهوم، ومن بين هذه التعاريف :

تعريف Hurmut Elsenhans: عرف الحكم الراشد على انه "إدارة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني".[2]

تعريف Goran Hyden: "مجموعة القواعد التي تعمل في إطارها الدولة والمجتمع المدني".[3]

وقد حدد Hyden أبعاد الحكم الراشد في ثلاثة مجموعات: الأولى تتعلق بـ: المواطنين، وتتضمن المشاركة السياسية والاستجابة لتفضيلات الأفراد والمساءلة العامة. والثانية تتعلق بالقيادة المسؤولة والتي تتضمن انفتاح عملية صنع القرار، والالتزام بحكم القانون. أما المجموعة الثالثة فتضم العلاقات.[4]

---

[1] UNDP [2003]: « Reconceptualising governance » , discussion paper 2, newyork, P.9. Document internet disponible sur le site: www.undp.org (Consulté le 12/03/2011).

[2] مصطفى كامل السيد [2005]: " الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد "، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، ص.31.

[3] نفس المرجع، ص.32.

[4] مصطفى كامل السيد [2005]: " الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا ،دراسة تحليلية لمبادرة النيباد " ، مرجع سابق، ص.32.

وبعد هذا العرض لمختلف التعاريف ، يمكن استخلاص تعريف شامل للحكم الراشد على انه: " ممارسة السلطة السياسية، وإدارة شؤون البلد وموارده الاقتصادية والاجتماعية بكفاء ة وفعالية وعلى أساس من الشفافية والمساءلة والمشاركة وحكم القانون، وبالاعتماد على التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من اجل تحقيق التنمية المستدامة ".

كما نستخلص إن للحكم الراشد ثلاثة أبعاد مترابطة وهي:

- **البعد السياسي**: المتعلق بطبيعة السلطة السياسية ونوعية تمثيلها؛
- **البعد الاقتصادي–الاجتماعي**: المتعلق بالسياسة العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرها على المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، وكذا علاقاتها مع الاقتصاديات الخارجية؛
- **البعد التقني**: المتعلق بكفاءة الإدارة العامة وفاعليتها.

2.2. عناصر الحكم الراشد

يعتمد الحكم الراشد على تكامل عمل كل من " الدولة، القطاع الخاص ومنضمات المجتمع المدني"[1]. وهو ما يوضحه الشكل رقم (4.1).

[1] UNDP [2003]: «Good governance and its relationship to democracy and economic development » ,P.4.Document internet disponiblesur le site: www.undp.org (Consulté le15/03/2011).

الشكل رقم (4.1): عناصر الحكم الراشد

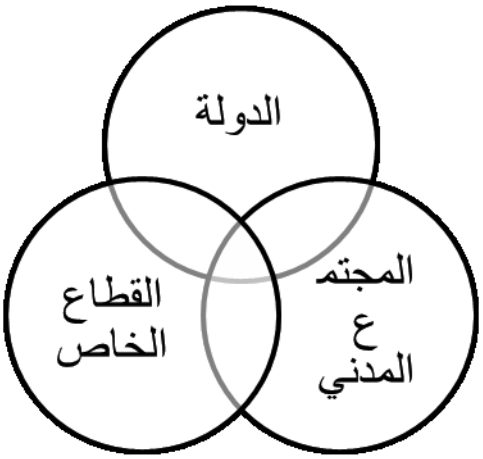

source : UNDP[1997]: «Governance for sustainable human development » . Document internet disponible sur le site: www.undp.org (Consultéle 14/03/2011).

من خلال الشكل (4.1) نلاحظ أن عناصر الحكم الراشد تتمثل في الدولة والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص. وينصب الاهتمام حول مدى فاعلية الدولة في خدمة احتياجات شعبها، وفي وضع السياسات وتحديد أولويات استخدام الموارد التي تؤثر تأثيرا مباشرا على التنمية. فالحكومة إن لم تعمل بكفاءة فان ذلك يؤدي إلى هدر المواد، وإن لم تمتلك الشرعية في نظر الشعب فإنها لن تتمكن من تحقيق أهدافه. كما يعتبر إصلاح مؤسسات الدولة لجعلها أكثر كفاءة وشفافية وقابلية للمساءلة جوهر الحكم الراشد، ومحفز لتحقيق التنمية المستدامة.

في حين يشمل القطاع الخاص المؤسسات الخاصة في مجال التصنيع والتجارة، مثل المصارف والتعاونيات بالإضافة إلى القطاع غير الرسمي في السوق. ويعتبر القطاع الخاص المصدر الأساسي لفرص العمل التي تولد ما يكفي من الدخل لتحسين مستوى المعيشة. يتطلب الحكم الراشد تشجيع ودعم المشاريع الخاصة لكي تصبح أكثر شفافية وأكثر عدالة وقدرة على المنافسة في السوق الدولية. [1] كما يظهر دور القطاع الخاص في تكريس مبادئ الحكم الراشد من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، والتي تعرف بأنها " الإدماج الطوعي من طرف المؤسسات للاهتمامات الاجتماعية والبيئية في أنشطتها التجارية وعلاقاتها مع شركائها". [2]

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [1997] : " إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة "، ص. 9.وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.pogar.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/03/15).

[2] الأخضر عزي [2005]: " قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد: إسقاط على التجربة الجزائرية "، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، مارس 2005. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.uluminsania.com(تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/03/15).

أما مفهوم المجتمع المدني فيشير إلى: " المؤسسات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، مثل الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، مثل النقابات العمالية، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، ومنها أغراض للإسهام في العمل الجماعي لتحقيق التنمية" .[1] في حين يشير مفهوم المنظمات غير الحكومية إلى: " مجموعة من المنظمات التي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص. مستقلة نسبيا عن الدولة، لا تهدف إلى الربح. تنظم بواسطة مجموعة من الأفراد، لها هيكل تنظيمي وشخصية اعتبارية قانونية. تسعى إلى التأثير على السياسات العامة للدولة".[2]

تعد منظمات المجتمع المدني بمثابة قنوات لمشاركة الناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وتنظيمهم لأنفسهم في شكل جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة والوصول إلى الموارد العامة. ويمكن أن تفرض تلك المنظمات كوابح وضوابط على سلطة الحكومة، وأن ترصد الإخفاقات والإساءات الاجتماعية. وتخضع المسؤولين للمساءلة، كما أنها تضمن للناس حقهم في التعبير وإبداء الرأي، علاوة على ضمانها لتوفير سبل أكثر شفافية وأكثر عدالة للتوصل إلى توافق الآراء.

يتطلب الحكم الراشد تفاعلا اكبر بين العناصر الثلاثة، وعدم استبعاد أي عنصر بل مشاركة الجميع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة منها. كما يتطلب الحكم الراشد أن يتسم كل من القطاعات الثلاث: الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، بالمقومات التالية:[3]

- احترام الحرية وحقوق الإنسان، وتكريس البيئة القانونية الحامية لها؛
- التحلي بمبادئ الإدارة العامة الرشيدة: الالتزام بمعايير الكفاءة ، وتعزيز الشفافية والإفصاح والمساءلة.

3.2. آليات تطبيق الحكم الراشد

---

[1] متروك الفالح [2003]: " المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية "، ص. 26.

[2] ناجي عبد النور، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر دراسة الأحزاب السياسية"، مجلة الفكر، العدد الثالث، ص. 112. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع www.univ-biskra.dz (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/03/15).

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2004]: " تقرير: نحو الحرية في الوطن العربي "، ص.59.

يتسم الحكم الراشد بمجموعة من الخصائص، ويستند إلى مجموعة من المبادئ والمعايير، التي يمكن اعتبارها بمثابة آليات لتطبيقه على أرض الواقع. وتختلف المبادئ والأولويات باختلاف الجهات وأهدافها. فنجد أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ركزت في دراسة لها على أربعة مبادئ:[1]

- سيادة القانون؛
- إدارة القطاع العام؛
- السيطرة على الفساد؛
- خفض النفقات العسكرية.

في حين ركز البنك الدولي على أربعة مبادئ أخرى و هي:[2]

- إدارة القطاع العام؛
- المساءلة؛
- سيادة القانون؛
- الشفافية.

بينما كانت الدراسة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأكثر شمولا وتضمنت تسعة معايير وهي :[3]

- المشاركة؛
- سيادة القانون؛
- الشفافية؛
- الاستجابة؛
- التوجه نحو بناء توافق الآراء؛
- المساواة؛

---

[1] OECD [1995] : « Participatory development and good governance » . Document internet disponible sur le site: www.oecd.org (Consulté le28/03/2011).

[2] World Bank[1992] : « Governance and development » ,washington,P.3. Document internet disponible sur le site: www.woldbank.org (Consulté le 30/03/2011).

[3] UNDP [1997] : « Governance for sustainable human development ». Document internet disponible sur le site: www.undp.org (Consulté le30/03/2011).

- الفاعلية والكفاءة؛
- المساءلة؛
- الرؤية الاستراتيجية.

– **المشاركة:** يجب أن يكون لكل المواطنين صوت في عملية صنع القرار، سواء بصورة مباشرة أومن خلال مؤسسات وسيطة وشرعية، تمثل مصالحهم. وتستند هذه المشاركة الواسعة على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، كما تعتمد على تنمية القدرات على المشاركة البناءة.

– **سيادة القانون:** يجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة، ولابد من توخي الحياد في تنفيذها، وبخاصة القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان.

– **الشفافية:** تعتمد الشفافية على حرية تدفق المعلومات، ويختلف تعريف الشفافية باختلاف الزوايا التي ينظر إليها منها. ويمكن تعريف الشفافية من زاوية وضع السياسة العامة وتنفيذها على أنها " آلية الكشف عن الفساد، بأن يكون الإعلام من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ". [1] كما يمكن تعريف الشفافية من زاوية دراسة المالية العامة على أنها : "العلانية والتصريح الواضح للبيانات والآليات والواردات والصادرات والصرفيات الحكومية والإدارية من خلال وسائل الإعلام والوسائل الرقابية الأخرى، مما يتيح للمجتمع المدني والإعلام والقضاء والمواطنين كافة معرفة مجريات الأعمال الإدارية والحكومية ".[2]

إن للشفافية أهمية قصوى، إذ تسمح للجمهور مشاركة الدولة في إعدادها لسياسة المالية العامة وحسن الإشراف عليها، منعا للسرية التي تشوب الكثير من سياسات المالية العامة، والمفضية في الغالب إلى انتشار الفساد.

– **الاستجابة:** يجب أن تسعى المؤسسات وتوجه عملياتها لتلبية احتياجات جميع أصحاب المصلحة.

– **التوجه نحو بناء توافق الآراء:** يتوسط الحكم الراشد المصالح المختلفة للوصول إلى بناء توافق واسع للآراء، بشأن ما يحقق مصلحة الجميع وبشان السياسات والإجراءات.

---

[1] عماد الشيخ داوود [2004]: " الشفافية ومراقبة الفساد "، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية : "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، ص141.

[2] المنظمة العربية للتنمية الإدارية [2009]: " آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري"، الملتقى العربي الثالث المنعقد في الرباط في 2008، ص.48.

– **المساواة:** يجب أن تتاح لجميع المواطنين دون تمييز فرصة لتحسين رفاهيتهم، وخضوع جميع الأفراد للمساواة وعدم التمييز فيما يتعلق بالحقوق والحريات والكرامة.

– **الفعالية والكفاءة** : تعني الفعالية تحقيق الأهداف المرجوة بأقل تكاليف ممكنة في ظل المعايير أو المستويات المقدرة، في حين تعني الكفاءة المعيار الذي يربط المدخلات والمخرجات، بحيث نحاول استخدام اقل مدخلات للحصول على أعلى مخرجات.[1] وعليه فانه ينبغي أن تسفر العمليات والمؤسسات عن نتائج تلبي الاحتياجات، مع تحقيق أفضل استخدام للموارد، وتعتبر الفاعلية والكفاءة الضامن لاستمرارية تحقيق التقدم والازدهار، وتعزيز التنمية المستدامة من خلال الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة.

– **المساءلة:** اعتبر البنك الدولي المساءلة "أساس الحكم الجيد". وعرف المساءلة العامة بأنها تشترط من كل فرد يعمل باسم سلطة الدولة أن يفصح عن أعماله وينفذها، وأن يخضع للعقوبات القضائية أو الإدارية في حال اتضح أن أعماله منافية للمصلحة العامة.[2]

انه من الضروري وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين. حتى يكون للبرلمان ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة وحماية الصالح العام من الاستغلال السياسي.[3]

إن آلية المساءلة تعد من أهم المعايير باعتبارها معيارا ضابطا للأداء الحكومي وفعلا تقويميا للمؤسسات من خلال محاسبتهم من قبل الهيئات المخولة بذلك رسميا أو من قبل مؤسسات المجتمع المدني والرأي العام للحد من الخروقات والانحراف في عمل الحكومة إذا ما ضعفت أشكال المحاسبة. مما يتسبب في هدر كبير لموارد البلد، كما يعطي معيار المساءلة إمكانية اكبر لأداء أكثر كفاءة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص، ويفضي إلى إيجاد ظروف سياسية، قانونية، اقتصادية واجتماعية تعزز رفاه العموم، وتنقل المجتمعات إلى حالة من الازدهار والتقدم .

---

[1] على أنور العسكري [2008] : " الرقابة المالية على الأموال العامة "، ص.162.

[2] أحمد مالكي [2007]: " أثار غياب المساءلة السياسية، وتطور النظم السياسية في أقطار الوطن العربي "، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد: " المساءلة و المحاسبة "، بيروت، ص.52.

[3] حسن كريم [2004]: "مفهوم الحكم الصالح" ،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: " الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، ص. 104.

- **الرؤية الاستراتيجية:** هي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية والهادفة إلى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية على المدى البعيد.

4.2. مؤشرات قياس الحكم الراشد

يعتبر موضوع قياس نوعية الحكم احد أهم المجالات البحثية في دراسات الحكم الراشد، وهذا نظرا للأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع فيما يتعلق بتعميم ممارسات وتطبيقات الحكم الراشد، وتقييم وقياس مدى تقدم الدول في هذا المجال، كما تمثل عملية القياس احد أوجه الضغط على الحكومات والمجتمعات لتبني قواعد الحكم الراشد والحث على اعتماد إصلاحات في هذا الشأن . وهنا ينبغي التنبيه إلى أن عملية قياس نوعية الحكم تعرف الكثير من الصعوبات وهذا يرجع إلى العديد من العوامل أهمها :

- الصعوبة في تحديد تعريف دقيق ومتفق عليه لمفهوم الحكم الراشد؛
- المفاهيم السياسية والاجتماعية هي مفاهيم عامة وذات طابع معنوي يصعب تحديدها بدقة . فالأمر يستدعي تحديد هذه المفاهيم بطريقة تجعلها قابلة للقياس وهذا يعني تحويل المفاهيم إلى متغيرات كمية ومؤشرات.

وفي هذا الإطار هناك العديد من الجهود التي عملت على تكريس البحث في إيجاد مؤشرات لقياس نوعية الحكم، خصوصا من قبل مخابر ومراكز البحث التي تعمل لصالح منظمات ووكالات التنمية الدولية كالبنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو منظمات غير حكومية كمنظمة دار الحرية freedom house .

وقد تم تصنيف مؤشرات الحكم الراشد إلى صنفين:[1]

- **مؤشرات موضوعية :** تقوم على قياس متغيرات موضوعية لا تقبل الجدل في مظهرها الشكلي كإجراء الانتخابات. وهي مؤشرات لا تعطي صورة واضحة عن الديمقراطية والحكم الراشد.
- **مؤشرات غير موضوعية :** وهي مستمدة من مصدرين : رأي الخبراء الدوليين، ورأي المواطنين. وقد تكشف هذه المؤشرات الكثير من الحقائق التي قد تخفيها المؤشرات المسماة موضوعية.

ونظرا إلى أن معظم الاقتراحات المقدمة لقياس الحكم ترتكز على أراء الخبراء، فإننا نجد اختلافات بين المؤشرات المقدمة من طرف المنظمات الدولية، والسبب في ذلك يكمن في تعدد اتجاهات المنظمات فيما يتعلق بالمقاربة المعتمدة لتصور الحكم الراشد، فهناك منظمات تنطلق من رؤية اقتصادية تقنية للحكم، ومنظمات تهتم بالجانب الإداري المؤسسي، وأخرى تعتمد رؤية سياسية، كما أن هناك منظمات تعتمد رؤية شاملة تجمع كل مجالات الحكم. ومن هذا الباب سيتم التطرق إلى أهم الإسهامات على المستوى العالمي التي اهتمت بوضع مقاييس لقياس نوعية الحكم.

أ. إسهامات البنك الدولي: قام معهد البنك الدولي (WBI)، ودائرة البحث التابعة للبنك الدولي بإعداد بحث طويل المدى في أواخر التسعينات، بهدف المساهمة في إنماء مقاييس ومؤشرات لتقييم الحكم وتشجيع الدول على الأخذ بتطبيقات الحكم الراشد. هذا البرنامج اشرف عليه: Aart Kaufmann Daniel , Pablo Zoido Lobaton, Massimo Mastruzzi kraay وخلص البحث إلى

[1] Benferhat Saad [2007] : « Niveau de vie des menages, développement humain et bonne gouvernance démocratique : les fondements philosophiques et les indicateurs de mesure, étude retrospective sur le cas de l'Algérie1962-2006 ». thèse de doctorat d'état en science économique, université Ferhat Abbas – Sétif ,2006-2007, PP.19,20.

تكوين مجموعة من المؤشرات عرفت بـ "المؤشرات العالمية للحكم (WGI). وقد تم تطبيق هذه المؤشرات ابتداء من سنة 1996، وعمل البنك على إنجاز عمليات التقييم وإصدارها سنويا.[1]

يعتمد خبراء البنك الدولي في إعداد هذه المؤشرات على الجوانب الثلاثة التي تضمنها تعريف الحكم وهي:

- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم؛
- قدرة الحكومات على إدارة الموارد الاقتصادية وصياغة السياسات وتنفيذها بفعالية؛
- احترام كل المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها. ومن هذا المنطلق وضع الخبراء ستة أبعاد بمثابة مقاييس للحكم الراشد، حيث أن كل جانب من جوانب تعريف الحكم يتضمن بعدين على النحو التالي :[2]

الجانب الأول يتكون من :

- **الصوت والمساءلة** Voice and Accountability: هذا المقياس يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار الحكام ومراقبتهم ومساءلتهم، ويتضمن المؤشرات التي تقيس مختلف مظاهر العملية السياسية المتمثلة في الحريات المدنية، الحقوق السياسية واستقلالية الصحافة .
- **الاستقرار السياسي وغياب العنف** political stability and absence of violence: يتضمن العديد من المؤشرات التي تقيس مدى القدرة على زعزعة الاستقرار و إسقاط الحكومات.

الجانب الثاني يشمل :

[1] Daniel Kaufmann ,Aart Kraay, Massimo Mastruzzi [2010] : « The world wide governance indicators, methodologies and analytical issues» ,policy research working paper 5430. Document internet disponible sur le site: www.worldbank.org (Consulté le06/03/2011).

[2] Daniel Kaufmann ,Aart Kraay, Pablo Zoido lobaton [1999]: « Aggregating governance indicators » , policy research working paper 2195, the world bank, October 1999, P.2. Document internet disponible sur le site: www.worldbank.org (Consulté le08/04/2011).

- **كفاءة الحكومة** Government Effectiveeness: تقيس مؤشرات هذه الفئة نوعية الخدمات العامة ونوعية البيروقراطية، كفاءة الموظفين، استقلال الإدارة العامة عن الضغوط السياسية، مصداقية الحكومة في التزامها بالسياسات.
- **نوعية التشريعات** Regularity Quality: تقيس مؤشرات هذه الفئة مقدار التشويهات المفروضة من قبل الحكومة على مختلف السياسات، مثل مراقبة الأسعار، الإشراف الكامل للبنك المركزي والتشريعات المفرطة في مجال التجارة الخارجية .

أما الجانب الثالث فيحتوي على :

- **سيادة القانون** rule of low: يتكون هذا المقياس من العديد من المؤشرات التي تقيس درجة الثقة التي يضعها المواطنون في القوانين ومقدار التزامهم بها. وتتضمن هذه المؤشرات الملاحظات حول مدى شيوع الجريمة، كفاءة القضاء، احترام العقود والاتفاقيات.
- **مراقبة الفساد** control of corruption: يستخدم هذا المقياس لمعرفة مدى تأثير الفساد على بنية الأعمال، كما يقيس الأشكال الكبرى للفساد أو ما يعرف بالفساد الكبير، مثل توجهات النخبة إلى نهب الدولة والاستيلاء على مواردها.

وفق هذه المقاييس، يعتمد البنك الدولي لقياس نوعية الحكم على سلم تنقيط ينحصر بين (– 2.5) و(+2.5). المستوى الأول (– 2.5) يدل على الحكم السيئ أو ما يشير إليه البنك بالحكم الفقير "poorgovernance". أما المستوى الثاني فيدل عل الحكم الراشد. فيما يتعلق بمراقبة الفساد، تشير النقطة (–2.5) إلى مستوى عالي من الفساد أما النقطة (+2.5) فتدل على مستوي جيد في مراقبة الفساد.

كما يعتمد البنك على النسبة المئوية وفق سلم تنقيط ينحصر بين 0 و100.

يلخص الجدول رقم (2.1) هذه المؤشرات والبيانات المستخدمة في إعدادها.

الجدول رقم (2.1): مؤشرات البنك الدولي لقياس الحكم الراشد والبيانات المستخدمة في إعدادها

الرأي والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	التشريعات	دولة القانون	الفساد
– الحريات المدنية –حرية التعبير –حرية الصحافة –حرية التجمع والتظاهر –حرية تكوين الجمعيات – الحقوق السياسية – انتخابات حرة ونزيهة – احترام الأقليات –حرية المشاركة السياسية – الشفافية في العمل العام – الثقة في البرلمان – تغيير الحكومة – الشفافية في سياسة الحكومة – مؤشر الموازنة المفتوحة – اطلاع القطاع العام على القوانين والسياسات – مساءلة الموظفين العموميين	– مخاطر الانقلاب العسكري – الإرهاب – الاغتيال السياسي – الحرب الأهلية – إمكانية زعزعة الاستقرار – الشغب – التطرف – الاضطرابات الاجتماعية – التوترات الدينية – الصراع الخارجي	– نوعية الإدارة العامة – البيروقراطية – فاعلية إدارة الميزانية العامة –كفاءة تعبئة الإيرادات – الكفاءة في إدارة النفقات العامة	– زيادة الأعباء التنظيمية على الصادرات والواردات – الحماية المفروضة – نوعية ضبط الأسعار – كفاءة نظام الصرف – نظام الضرائب – ملاءمة القوانين التجارية – تنظيم التجارة الخارجية – تنظيم المنافسة – البنوك – نظام الأجور – الأنظمة البيئة	– تكاليف الجريمة – خطف الأجانب – الجريمة المنظمة – نزاهة العملية القضائية – استقلالية السلطة القضائية عن التأثيرات السياسية – التهرب الضريبي – الثقة في الشرطة – أهمية الاقتصاد غير الرسمي – العدالة في تسوية النزاعات – الاحتيال المالي – المساءلة القضائية	– خسائر وتكاليف الفساد – تحويل الأموال العامة الناتج عن الفساد – تقديم مدفوعات إضافية للحصول على تراخيص الاستيراد والتصدير وتخفيض الضرائب – تقديم مدفوعات إضافية للحصول على قرارات قضائية مواتية – معايير محاسبة المسؤولين – معدل الرشوة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية : (جدول مترجم)

1/ World Bank [2010]: « the world wide governance indicators » . Document internet disponible sur le site: www.worldbank.org (Consulté le 12/04/2011).

2/ Daniel Kaufmann, AartKraay, Massimo Mastruzzi [2008] : « governancematters VII », policy working paper 4654. Document internet disponible sur le site: www.worldbank.org (Consulté le12/04/2011).

– إسهامات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2002، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة، فان القصد من وضع مؤشرات كثير ة هو إظهار مدى الحقوق السياسية والمدنية في البلدان. ولكن لا يوجد مقياس في هذا المجال ليس غامضا أو مثيرا للخلاف. لذا يتبنى الباحثون أحد الخيارين:

- إما استخدام مقاييس موضوعية مثل وجود انتخابات تنافسية؛
- أو استخدام مقاييس ذاتية تستند إلى رأي الخبراء في درجة الديمقراطية في البلد، والتي تعبر بقدر اكبر عن حقيقة وجود الديمقراطية في البلد.

يوضح الجدولين (3.1) و(4.1) موجزات لبعض مؤشرات الحكم الموضوعية والذاتية.

الجدول رقم (3.1): مؤشرات الحكم الموضوعية

المؤشرات	المصدر
تاريخ آخر انتخابات	الاتحاد البرلماني الدولي
عدد الناخبين المشتركين في التصويت	الاتحاد البرلماني الدولي
السنة التي نالت فيها المرأة حق التصويت	الاتحاد البرلماني الدولي
المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان	الاتحاد البرلماني الدولي
عضوية نقابات العمال	الاتحاد البرلماني الدولي
المنظمات غير الحكومة	حولية المنظمات الدولية
التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية " يعترف بأنه، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مبدأ تمتع بشر أحرار بالحرية المدنية والسياسية وبالتحرر من الخوف والحاجة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تهيأت الظروف التي تتيح لكل شخص أن يتمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية " .	قسم المعاهدات بالأمم المتحدة
التصديق على الاتفاقية 87 المتعلقة بحرية تكوين الرابطات والمساومة الجماعية " تعلن منظمة العمل الدولية أن " الإقرار بمبدأ حرية تكوين الرابطات " هو وسيلة لتحسين الظروف للعمال و إحلال السلام".	قسم المعاهدات بالأمم المتحدة

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية [2002]: " تحقيق الديمقراطية في عالم مفتت "، ص.36.

الجدول رقم (4.1): المؤشرات الذاتية للحكم الراشد

المؤشر	المصدر	المفهوم المقيس	المنهجية	النطاق
درجة شكل الحكم	مجموعة بيانات مشروع جامعة polityIV ميريلاند	- مدى تنافسية تعيين كبار المسؤولين التنفيذيين - مدى انفتاح عملية تعيين كبار المسؤولين التنفيذيين -القيود على كبار المسؤولين التنفيذيين - تنظيم المشاركة - تنظيم عملية تعيين المسؤولين التنفيذيين	رأي خبراء داخليين	-10 (الأقل ديمقراطية) إلى 10 (الأكثر ديمقراطية)

		- مدى تنافسية المشاركة		
الحريات المدنية	دار الحرية (freedom house)	- حرية التعبير والمعتقد - حرية تكوين الرابطات و الحقوق التنظيمية - سيادة القانون و حقوق الإنسان - الاستقلال الشخصي و الحقوق الاقتصادية	رأي خبراء داخليين	1 – 2.5 حر 3,0- 5,0 حر جزئيا 6,0- 7,0 غير حر
الحقوق السياسية	دار الحرية (freedom house)	- إجراء انتخابات حرة ونزيهة لشغل مناصب ذات سلطة حقيقية - حرية التنظيم السياسي - وجود معارضة ذات شان - التحرر من سيطرة جماعات ذات نفوذ - استقلال جماعات الأقليات أو شمولها سياسيا	رأي خبراء داخليين	1,0- 2,5 حر 3,0- 5,0 حر جزئيا 6,0- 7,0 غير حر
حرية الصحافة	دار الحرية (freedom house)	- موضوعية وسائط الإعلام - حرية التعبير	رأي خبراء داخليين	0 - 30 حرة 3-60 حرة جزئيا 61-100 ليست حرة
الصوت والمساءلة	مجموعة بيانات مؤشرات الحكم التي يستخدمها البنك الدولي	- إجراء انتخابات حرة ونزيهة - حرية الصحافة - الحريات المدنية - الحقوق السياسية - دور المؤسسة العسكرية في السياسة - تغيير الحكومة - الشفافية - اطلاع قطاع الأعمال على التطورات في القوانين والسياسات - استطاعة قطاع الأعمال التعبير عن شواغله بشان التغييرات في القوانين والسياسات	تجميع لطائفة من المصادر من بينها دار الحرية (freedom house) و الدليل الدولي للمخاطر القطرية	- 2,5 إلى 2,5 والأعلى أفضل
الاستقرار السياسي وانعدام العنف	مجموعة بيانات مؤشرات الحكم التي يستخدمها البنك الدولي	- التصورات المتعلقة باحتمال زعزعة الاستقرار(التوترات العرقية، الصراعات المسلحة، القلاقل الاجتماعية ،التهديد الإرهابي، الصراعات الداخلية وتفتت الصورة السياسية، التغيرات الدستورية، الانقلابات العسكرية)	تجميع لطائفة من المصادر من بينها وحدة الاستخبارات الاقتصادية، وفريق خدمات المخاطر السياسية' واستخبارات مخاطر بيئة قطاع الأعمال	- 2,5 إلى 2,5 والأعلى أفضل
القانون والنظام	الدليل الدولي للمخاطر القطرية	- الحياد القانوني - التقيد الشعبي بالقانون	رأي خبراء داخليين	صفر إلى 6 والأعلى أفضل
سيادة القانون	مجموعة بيانات مؤشرات الحكم التي يستخدمها البنك الدولي	- الأسواق السوداء - إمكانية إنفاذ العقود الخاصة والعقود الحكومية - الفساد في القطاع المصرفي - الجريمة والسرقة كعقبتين لقطاع الأعمال - خسائر الجريمة وتكاليفها - عدم إمكانية التنبؤ بما تفعله الهيئة القضائية	تجميع لطائفة من المصادر من بينها فريق خدمات المخاطر السياسية' و بينها وحدة الاستخبارات الاقتصادية	- 2,5 إلى 2,5 والأعلى أفضل
فاعلية الحكومة	مجموعة بيانات مؤشرات الحكم التي يستخدمها البنك الدولي	- النوعية البيروقراطية - تكاليف المعاملات - نوعية الرعاية الصحية العامة - استقرار الحكومة	تجميع لطائفة من المصادر من بينها فريق خدمات المخاطر السياسية' و دار الحرية واستخبارات مخاطر بيئة قطاع الأعمال	- 2,5 إلى 2,5 والأعلى أفضل
دليل تصورات الفساد	الشفافية الدولية	- تصورات الفساد الرسمي كما يراها العاملون في قطاع الأعمال و الأكاديميون و محللو المخاطر	الاستقصاءات القطرية التي يجريها الخبراء	0 إلى 10 والأعلى أفضل
الفساد	مجموعة بيانات مؤشرات الحكم التي يستخدمها البنك الدولي	- الفساد بين المسؤولين العامين - الفساد كعقبة أمام قطاع الأعمال - تواتر تقديم "مدفوعات غير نظامية" إلى المسؤولين و الهيئة القضائية - تصورات الفساد في الخدمة المدنية. ومدفوعات الفوائد المتعلقة بقطاع الأعمال	تجميع لطائفة من المصادر من بينها دار الحرية ' و (freedom house) وحدة الاستخبارات الاقتصادية، واستخبارات مخاطر بيئة قطاع الأعمال	- 2,5 إلى 2,5 والأعلى أفضل

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية [2002]: " تحقيق الديمقراطية في عالم مفتت "، ص.37.

يعتبر الحكم الراشد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية، إذ يعد الضامن والرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة. وذلك من خلال التأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة والتي تتعدى المؤشرات المادية، ويمكن أن نوضح علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة من خلال النقاط التالية:

- يوسع الحكم الراشد والديمقراطي الحريات السياسية، ويؤدي إلى وجود منافسة على السلطة السياسية، فتزداد احتمالات استجابة الساسة لاحتياجات الناس وتطلعاتهم؛

- من خلال الحكم الراشد يكون لأفراد المجتمع صوت قائم على حرية الفكر والتعبير وحرية الحصول على المعلومات، ووجود وسائط إعلام حرة ومستقلة ونقاش سياسي مفتوح، يتيح لهم المشاركة في عمليات وضع السياسات العامة. والضغط العام يمكن أن يؤثر على قرارات وأفعال المسؤولين فيما يتعلق بتلوث البيئة أو ممارسات العمل الاستغلالية؛
- تعمل الرقابة والمساءلة على رفع كفاءة وفاعلية الحكومة في استغلال الموارد المتاحة والمحافظة على المال العام من الهدر والاختلاس وتوجيهه لتحقيق أهداف وبرامج التنمية ؛
- يوفر الحكم الراشد المناخ المناسب لجذب الاستثمارات والذي يساعد على تطوير الاقتصاد وتوفير مناصب شغل وتحقيق التنمية؛
- يمكن للحكم الراشد أن يحقق التنمية المنصفة والعادلة والتي تضع مصلحة الفقراء والفئات الهشة أولى أولوياتها.

هذا وقد ذهب خبراء التنمية إلى أبعد من ذلك، إذ يؤكدون على وجود ارتباط بين الحكم الراشد وفرة الثروات الطبيعية وكفاءة استخدامها في تحقيق التنمية المستدامة. وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: علاقة الحكم الراشد بكفاءة استخدام عوائد النفط لتحقيق التنمية المستدامة

عكفت دراسات عديدة على تفسير العلاقة بين وفرة الموارد والأداء الاقتصادي. وقد توصلت إلى وجود ارتباط قوي بين وفرة الثروات الطبيعية وضعف الأداء الاقتصادي "مفارقة الوفرة" أو " لعنة الموارد" وغياب الحكم الراشد.[72]

لكن لعنة الموارد ليست أمرا يستحيل اجتنابه. فهناك مجموعة من البلدان استفادت من ثروة الموارد من خلال ممارسات الإدارة السليمة والشفافة. [73]

[72] بينت دراسة sachs and warner (2000)، وجود علاقة عكسية قوية بين النمو وثروة الموارد في عينة ضمت 97 بلدا خلال الفترة 190- 1989 بسبب انتشار الفساد.

[73] تؤكد دراسة Martin and Subarmanian (2003): أن ثروة الموارد يمكن أن تتضاعف عند وجود مؤسسات جيدة. وتؤكد دراسة Collier 1999 على العائد الصافي الكبير لزيادة الشفافية.

كما يؤكد الملتقى الدولي حول " استخدام الصناعات الاستخراجية لغرض التنمية المستدامة " [74] أن الحكم الراشد هو المفتاح لكفاءة ادارة عوائد النفط، إذ يعبر الحكم الراشد عن مسؤولية الحكومة وكفاءتها وفاعليتها في استخدام عوائد الموارد الطبيعية للبلد من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، وبيئية.

والكفاءة يقصد بها تعظيم النتائج من خلال الموارد المتاحة. وكفاءة استخدام عوائد النفط يقصد بها استثمار هذه العوائد لتحقيق أكبر عائد ممكن. [75]

إن أهمية الاستخدام الكفء لعوائد النفط يرجع للخصائص التي تتميز بها هذه العوائد، ونذكر منها: [76]

- تتسم هذه العوائد بدرجة عالية من التقلب، وهذا يسبب مشاكل عديدة على مستوى الاقتصاد الكلي والتخطيط؛
- هذه الموارد محدودة ومعرضة للنضوب، وينبغي أن تستخدم في الاستثمارات الاستراتيجية؛
- تتسم هذه الموارد بضخامتها، وهو ما يزيد الأطماع وبؤر الفساد؛
- تعد هذه الموارد بمثابة ريع للحكومات، يضعف شعورها بالمسؤولية تجاه المواطنين وممثليهم.

وينتج عن هذه الخصائص العديد من المشاكل:

على مستوى الاقتصاد الكلي:

- التعرض للصدمات الناتجة عن تقلب الأسعار بسبب ضعف التنويع الاقتصادي؛
- الزيادة في قيمة العملة والوقوع فيما يعرف بالداء الهولندي وهو ظاهرة تتجلى في قيام قطاع النفط برفع معدل صرف العملة المحلية نتيجة تزايد الطلب عليها. وهو ما يجعل الصادرات الأخرى غير منافسة عالميا. مما يجعل من الصعب تنويع الاقتصاد. [77]

على المستوى السياسي: الفساد الذي يتولد عن الدخل الريعي.

ويعكس تعبير " لعنة الموارد الطبيعية " الوضع المتناقض، حيث وفرة الإيرادات تتلازم مع توسع دائرة الفقر. ولكي تصبح الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية نعمة وليست نقمة، من مسؤولية الحكومة أن تتوخى الشفافية في تسييرها وتوجيهها لخدمة الأهداف الوطنية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[74] WORLD Bank [2008] : « Using Extractive Industries for Sustainable Development », International oil and Gas Resources Management Seminar P. 3. Document internet disponible sur le site: www.worldbank.org (Consulté le 11/04/2011).

[75] Olivier Godard[2008]: « Les ressorts de l'efficacité économique des instruments de politique» , p.2. Document internet disponible sur le site: www.imprimerie.polytechnique.fr (Consulté le 11/04/2011).

[76] منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد [2011]: " دليل البرلماني العربي للرقابة على الإيرادات "، ص.10. وثيقة أنترنت متوفرة على الموقع: www.tarpacnetwork.org (تم الاطلاع عليها يوم 2011/04/12).

[77] La banque africaine de développement [2007] : « rapport sur le développement en Afrique » , P.145.

وفي هذا الإطار أكد البنك الدولي أن التنمية المستدامة القائمة على استخراج الموارد الطبيعية تتطلب ثلاثة مبادئ على المستوى الوطني هي: [78]

- الشفافية والمساءلة في موضوع الإيرادات المحصلة والتصرف فيها؛
- التشاور مع الشركاء الرئيسين أثناء صياغة خطط استخدام الإيرادات؛
- إشراف وتدقيق من جهات معتمدة في تطبيق هذه الخطط.

وهذا يعني أن مبادئ الحكم الراشد وآلياته هي الضامن لرفع كفاءة وفاعلية الحكومة في استخدام عوائد النفط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال الشفافية والمساءلة، والرقابة على الأداء الحكومي وتقييمه وكذا مشاركة أفراد المجتمع.

1.3. الشفافية والمساءلة في تسيير عوائد النفط كمحرك أساسي للتنمية

1.1.3. الشفافية

تعد الشفافية في ادارة الإيرادات النفطية رهانا مهما، لما لها من انعكاسات إيجابية على الدول والمجتمعات، فضلا عن دورها في تعزيز مستويات النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، فهي تعزز مصداقية المؤسسات وثقة المستثمرين وتساهم في الحد من ظواهر الفساد وهدر الثروات الوطنية. في الوقت الذي يؤدي فيه غياب الشفافية إلى فتح المجال أمام تفشي ظاهرة الفساد وهيمنة السلطات على قدرات الوطن، كونها بمنأى عن المساءلة والمحاسبة، مما يقوض مبادئ النزاهة والحكم الراشد.

لقد أكدت العديد من الأبحاث والدراسات أن الأداء المتدني للبلدان المعتمدة على النفط ينتج إلى حد كبير عن قلة الشفافية. وتفضي المستويات المنخفضة من الشفافية إلى سوء ادارة عوائد النفط على المدى المتوسط والطويل.

أ- أهمية الشفافية في الصناعات النفطية

ترجع أهمية الشفافية في الصناعات النفطية إلى الأسباب التالية: [79]

---

[78] معهد المجتمع المفتح [2005]: " مراقبة الإيرادات، حماية المستقبل، ضمانات دستورية لإيرادات النفط العراقي "، ص.3. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.iraqrevenuewatch.org (تم الاطلاع عليه يوم 2011/04/13).

[79] جمعية الشفافية الكويتية [2010]: "مؤشر مراقبة الإيرادات في الصناعات الاستخراجية"، (دون صفحة). وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.transparency-kuwait.org (تم الاطلاع عليه يوم 2011/04/14).

- **محرك اقتصادي:** إن الاستخدام الجيد للثروة النفطية يشكل محركا هاما للنمو الاقتصادي المستدام الذي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر. ولكن قد تنتج آثار سلبية اقتصادية واجتماعية اذا لم تدر الثروة بالطريقة السليمة والشفافة؛
- **استقرار سياسي:** تدعم الشفافية في الصناعات النفطية تقوية المساءلة والحوكمة الجيدة، وهو ما يفضي إلى قدر أكبر من الاستقرار السياسي، ويسهم هذا بدوره في منع الصراعات ذات الصلة بقطاع النفط؛
- **محفز استثماري:** تتضمن الفوائد التي تعود على البلدان المطبقة لمستويات مرتفعة من الشفافية توفير مناخ استثماري جيد من خلال تقديم إشارة واضحة للمستثمرين والمؤسسات المالية الدولية بأن الحكومة ملتزمة بقدر أكبر من الشفافية؛
- **خدمة المجتمع:** يمكن لشفافية المدفوعات النفطية أن تساعد في توضيح الإسهامات والاستثمارات التي تقوم بها الحكومة لخدمة المجتمع؛
- **مصداقية الحكومة:** إن تزايد المعلومات المتاحة للعامة عن العوائد التي تديرها الحكومة نيابة عن المواطنين، يجعل الحكومة ذات مصداقية أكبر.

ب– معايير الشفافية في الصناعات النفطية[80]

- **نشر المدفوعات والإيرادات:** النشر المنتظم لكافة المدفوعات المالية المتعلقة بالنفط والتي تقدمها الحكومة وكافة العوائد التي تتلقاها الحكومة من مؤسسات البترول؛
- **حق الاطلاع للجمهور:** أن يوجه نشر المدفوعات والعوائد لعامة الجمهور بطريقة تسهل لهم الاطلاع عليها، وعلى نحو يتسم بالشمول وإمكانية الفهم دون تعقيد؛
- **تدقيق الحسابات:** تخضع تلك العوائد والمدفوعات لتدقيق حسابي مستقل وموثوق، تطبق عليه معايير المراجعة الدولية؛
- **تطابق المدفوعات والإيرادات:** يتم تسوية المدفوعات والإيرادات عن طريق جهة مستقلة موثوق بها ، مع نشر رأي الجهة حول التسوية بما في ذلك التناقضات إن وجدت؛
- **شفافية المشاريع النفطية:** الإعلان عن المشاريع الجديدة والتوسعية للقطاع النفطي للعامة بطريقة شاملة ومفهومة؛
- **المعايير البيئية:** العمل على نشر المعلومات الخاصة بالآثار على البيئة والعمل على نشر وتطبيق المعايير البيئية بما يتناسق مع المعايير والاتفاقيات الدولية؛

[80] جمعية الشفافية الكويتية [2010]: " مؤشر مراقبة الإيرادات في الصناعات الاستخراجية "، مرجع سابق، (دون صفحة).

- **إشراك المجتمع**: يشارك المجتمع المدني بفعالية في رصد وتقييم عملية الشفافية؛

- **عمل مؤسسي**: أن يتم إنشاء "مجلس الشفافية في الصناعات النفطية" وهو عبارة عن تحالف بين الحكومة والشركات النفطية والمجتمع المدني، للتأكد من تطبيق تلك المعايير.

ج – شفافية المالية العامة ومؤشرات الموازنة المفتوحة

تتمحور الأهداف الرئيسية للمالية العامة حول تعزيز النمو الاقتصادي، وتشجيع استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية والمساهمة في إحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة في الاقتصاد، وبالتالي فان الحكم على كفاءة السياسة المالية يتعلق بما تحققه من الأهداف المسطرة. وتؤكد بعض الدراسات على أن البلدان المعتمدة على النفط معرضة على نحو خاص لا خفاق السياسات[81]. وأن اتباع منهج يتم بالشفافية في مجال المالية العامة يمكن أن يرفع من كفاءة السياسة المالية ويحسن في ادارة إيرادات الموارد، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من كفاءة استخدام الأموال العامة ويحد من مظاهر السياسات المالية غير المستقرة كما يزيد الثقة في عملية إعداد الموازنة.[82]

وفي هذا الصدد نشر صندوق النقد الدولي ما يعرف بميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة. ويهدف هذا المرشد إلى معالجة مشكلة الشفافية لدى البلدان التي تسهم الموارد الطبيعية فيها بنسبة كبيرة من الإيرادات ويركز المرشد على إيرادات المصادر غير المتجددة خاصة النفط. [83]

تعتبر الموازنة العامة الوثيقة الأساسية التي توضح السياسة العامة للحكومة في مختلف مجالات أعمالها. وقد أصبح مقدار الشفافية الذي تتم به الموازنة العامة أحد المعايير الأساسية للحكم على حسن إدارة المالية العامة جنبا إلى جنب مع محور فاعلية السياسة المالية. من هذا المنطلق تأتي أهمية مؤشر الموازنة المفتوحة باعتباره أول دليل في هذا المجال. يقوم الدليل بترتيب أكثر من 80 دولة وفق درجة الانفتاح في ميزانياتها العامة.

وقد خلصت دراسة اعتمدت على تحليل مسح الموازنة المفتوحة لعام 2008[84] وهو تقييم شامل لشفافية الموازنة في 85 بلدا، إلى أن الدولة المعتمدة على الموارد الطبيعية أكثر ميلا لأن تكون أقل شفافية من تلك البلدان

---

[81] سفيتلانا تساليك، آنيا سيفرين [2005]: " الرقابة على النفط "، ص.30. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.soros.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/04/15).

[82] صندوق النقد الدولي [2007]: " المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد ". ص.58. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.imf.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/04/15).

[83] صندوق النقد الدولي [2007]: " دليل شفافية المالية العامة "، ص.20. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.imf.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/04/15).

[84] دراسة لـ: أنتيوني هيوتي، روث كارليتز [2008]: " الاعتمادية على الموارد الطبيعية وشفافية الموازنة ". وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.openbudgetindex.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/04/15)

غير المعتمدة على مثل هذه الموارد، ويعتبر أداؤها متدني بشكل ملحوظ على مؤشر الموازنة المفتوحة Open Budgetindex وتوصلت نفس الدراسة إلى أن هناك عجز كبير في الدول المعتمدة على النفط عن إدارة المقادير الكبيرة من عوائدها وقد سجلت هذه البلدان معدلات كبيرة فيما يخص إمكانية ضياع العوائد. كما أن هذه الدول ليست لها القدرة على السيطرة على الإنفاق وهو ما يؤدي إلى سوء إدارة الموارد. حيث يتضح من خلال مراجعة تطور الموازنات في البلدان النفطية، أن هذه البلدان شهدت تسارعا كبيرا في الإنفاق منذ تصاعد العائدات النفطية، ونظرا لان هذه الإيرادات تتدفق إلى خزينة الحكومة دون تخطيط ودون تصور مسبق لكيفية الاستفادة منها، نتج أن التخصيص الفعلي لهذه الإيرادات حكمته مصالح المجموعات الضاغطة والتي لها نفوذ قوي في الدولة.[85] كما أن وجود عوائد من النفط خارج الموازنات يضعف الرقابة على الطريقة التي يتم بها إنفاق كميات كبيرة من هذه الموارد.

د- أنشطة خارج الموازنة وشفافية المالية العامة

الأنشطة خارج الموازنة هي معاملات للحكومة غير مدرجة في قوانين اعتمادات الموازنة العامة، مثل بعض الصناديق التي تتعامل معها الدولة على أنها أنشطة مستقلة. حيث عادة ما تنشا هذه الصناديق خارج الموازنة بقانون يحدد الغرض منها وتمويلها وإدارتها وغير ذلك من الترتيبات الخاصة بها. ويمكن أن تديرها وزارة المالية أو أجهزة انفاق أخرى.

في البلدان النفطية نجد أن هذه الصناديق تمول تقريبا بالكامل من عوائد النفط، واعتبارها أنشطة خارج الموازنة يضعف الشفافية حول تمويلها واتخاذ قرارات إنفاقها، مما يؤدي إلى تشويه تخصيص الموارد والخروج بها عن مسار تحقيق أهداف السياسة المعلنة.

واعترافا بأن بلدانا كثيرة يوجد فيها هذا النوع من الأنشطة خارج الموازنة، فمن المهم وضع قواعد ونظم لخضوع هذه الصناديق للمساءلة. وان تخضع لنفس شروط الرقابة والمساءلة كبقية بنود الإنفاق الأخرى المدرجة بالموازنة. كما ينبغي أن يخضع الإنفاق منها لموافقة البرلمان. كما يجب إخضاع هذه

الصناديق للتدقيق وان تنشر بيانات مالية تغطي جميع التدفقات الوافدة والخارجة، وكذلك توزيع الأصول والعائد عليها.

---

[85] محمود عبد الفضيل [2009] : " النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية "، ص. 68.

إن هذه الأثار السلبية الناتجة عن قلة الشفافية في الدول المنتجة للنفط تؤكد على الحاجة إلى تطبيق بنود "مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية". من أجل تعزيز الرقابة العامة على عوائد الموارد الطبيعية.

هـ- مبادرة الشفافية في الصناعات الخارجية

تم اطلاق المبادرة عام 2003 وهي تهدف إلى دعم وتعزيز الشفافية في التعاملات بين الحكومات وشركات الصناعات الاستخراجية. تنص المبادرة على أن تقوم الشركات بالتصريح بما تؤديه للدول المتعاقدة معهما، وتقوم حكومات هذه الأخيرة بالكشف عن الإيرادات الناجمة عن الصناعات الاستخراجية، وعلى أساس ذلك، يقوم طرف ثالث مستقل بالتدقيق في تصريحات الطرفين.[86]

يساهم في هذه المبادرة أكثر من 32 دولة و 5 شركات عالمية وعدة مؤسسات استثمارية ويدعمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، كما تساندها عدة منظمات غير حكومية كمعهد رصد العائدات ومعهد المجتمع المفتوح ومنظمة الشفافية الدولية وتحالف "انشروا ما تؤدون" وغيرها.[87] إن الملفت للنظر هو غياب الدول البترولية الكبرى تماما عن المبادرة، ومنها الدول العربية باستثناء العراق، اليمن وموريتانيا. وهكذا فدول الخليج والجزائر غائبة كلية عن هذه المبادرة، وهو ما يطرح تحديات كبرى على البرلمانيين في هذه الدول لدفع حكوماتهم للانخراط في هذا الجهد الدولي لتعزيز الشفافية، خدمة للتنمية وتقليص نسبة الفقر والاستخدام الأمثل للإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية.[88]

2.3.1. المساءلة

تعني المساءلة واجب المسؤولين عن تقديم التوضيحات والتقارير الدورية عن نتائج أعمالهم ونجاعة تنفيذها. وتتطلب المساءلة حرية تدفق المعلومات في يد الجمهور حتى يتمكن من الاطلاع على ما يجري من وقائع وحقائق وكشف الأخطاء والتجاوزات والمحاسبة عنها. فالمساءلة ترتبط بالشفافية. حيث يرى كتشم ketchum أن الشفافية

---

[86] منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد [2010]، مرجع سابق، ص.23.

[87] منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد [2010]، مرجع سابق، ص.23.

[88] من أجل معلومات أكثر تفصيلا راجع: ملحق رقم (01): مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، ص.174.

تظهر في ثلاثة قضايا وهي اتخاذ القرار، المشاركة المجتمعية والمساءلة. [89] ويرى تشستر وبرونو chester, bruno أن المساءلة مبنية على الشفافية.[90]

وتحظى المساءلة بأهمية قصوى، يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- قطع الطريق على المسؤولين في محاولة تغطية أعمالهم غير السليمة أو غير المشروعة؛
- تقليص فرص الاتفاقات غير المشروعة ؛
- كشف التلاعب والفساد بمعدلات أسرع؛
- توخي المسؤولين المزيد من الحيطة والحذر في أعمالهم طالما أنهم معرضون للمساءلة؛
- حماية المصالح العامة بشكل أكثر فعالية.

ونظرا للارتباط الوثيق بين الرقابة والمساءلة، فسوف نتعرض لها بمزيد من التفصيل فيما يلي.

2.3. الرقابة على استخدام عوائد النفط ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

إن ما يلاحظ في الكثير من الدول التي تتمتع بإيرادات نفطية هائلة أنه وعلى الرغم من التوسع الكبير في سياسات وبرامج ومشروعات هادفة إلى حل مشاكل عامة، وعلى الرغم من الاعتمادات المالية الطائلة التي تكون قد خصصت لهذه الأغراض، إلا أن العديد من المشاكل لم تحل، بل قد تكون زادت تعقيدا وهذا راجع لعدم كفاءة الحكومة وبرامجها التنفيذية والإسراف وهدر المال العام. ويهدر المال العام بفعل العديد من الأمور أهمها: [91]

---

[89] أحمد فتحي أبو كريم [2009]: " الشفافية والقيادة في الإدارة "، ص.77.

[90] نفس المرجع، ص.77.

[91] محمد عبد الفتاح العشماوي [2008]: " ضوابط حماية الممال العام لأغراض الحد من الفساد المالي والإداري "، بحوث وأوراق عمل الندوات التي عقدتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية حول: " مكافحة الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي "، ص.210.

- المغالاة في طلب المال العام من قبل الوحدات الحكومية؛
- تخصيص جزء من المال العام دون توزيعه على أوجه انفاق معينة؛
- ضعف دراسات جدوى طلب المال العام.

وقد ترتب على هذا شعور عام بالإحباط لعدم قدرة الحكومات على حل المشاكل العامة والاستجابة لمطالب المجتمع، وهذا ما أنشأ الحاجة إلى استخدام أساليب للرقابة على استخدام إيرادات النفط والمال العام بصفة عامة.

أ- تعريف الرقابة على عوائد النفط وأهدافها

تعرف الرقابة بأنها تلك العملية التي تمكن من اكتشاف أية انحرافات في الخطط الموضوعة تمهيدا لتحديد المسؤوليات واتخاذ الإجراءات الضرورية لتصحيحها وتجنب الأخطاء مستقبلا.[92]

وتحقق الرقابة عل عوائد النفط مجموعة من الأهداف : "الاقتصادية ،السياسية، المالية و القانونية".[93]

ويمكن توضيح هذه الأهداف فيما يلي:

- **أهداف اقتصادية:** تتمثل في كفاءة استخدام عوائد النفط والتأكد من استثمارها في افضل الاوجه التي تحقق النفع العام وعدم إسرافها والمحافظة عليها من التلاعب والاختلاس؛
- **أهداف سياسية** : تتمثل في التحقق من تطبيق ما وافقت عليه السلطة التشريعية فيما يتعلق باستخدام الأموال وعدم تجاوز المخصصات التي توجه لتنفيذ المشاريع والخدمات الاجتماعية؛
- **أهداف مالية** : وتتمثل في التأكد من صحة الحسابات وسلامة التصرفات والإجراءات المالية المتعلقة بالإيرادات والمدفوعات النفطية، وكشف الانحرافات والأخطاء المالية؛
- **أهداف قانونية:** تتمثل في التأكد من مطابقة مختلف التصرفات بهذه العوائد للقوانين والأنظمة والسياسات المالية. وتركز الرقابة القانونية على مبدا المساءلة والمحاسبة حرصا على سلامة التصرفات المالية و معاقبة المسؤولين عن أية انحرافات أو مخالفات.

ب- أنواع الرقابة

تختلف أنواع الرقابة على عوائد النفط وعلى أعمال السلطة بصفة عامة، فنجد الرقابة البرلمانية، الرقابة الذاتية، الرقابة القضائية، الرقابة الشعبية.[94]

---

[92] محمود حسين الوادي [2010]: " تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد "، ص.169.

[93] للاطلاع اكثر على أهداف الرقابة المالية راجع:

- حمدي سليمان القبيلات[2010]: " الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية "، الطبعة الثانية، ص.129.
- محمود حسين الوادي [2010]، مرجع سابق، ص.172.

1. الرقابة البرلمانية: يعتبر البرلمان اهم مؤسسة تمثيلية داخل الدولة وبهذه الصفة تقع على عاتقه مسؤولية كبيرة لضمان حصول المجتمع على اعلى ما يمكن لقاء موارده الطبيعية واستخدام هذه الأموال في تحسين مستوى الرفاه على المدى البعيد. وذلك من خلال قيام البرلمان بمهامه التشريعية والرقابية على الأعمال التي تنجزها الحكومة. وتعرف الرقابة البرلمانية على أنها: "سلطة تقصي الحقائق عن أعمال السلطة التنفيذية للكش ف عن عدم التنفيذ السليم للقواعد العامة في الدولة، وتقديم المسؤول عن ذلك للمساءلة سواء كانت الحكومة باسرها أو احد الوزراء".[95]

من خلال التعريف تتضح عناصر الرقابة وهي:

- **التحري:** إذ يمكن للبرلمان الضغط على شركات النفط لكي تكون أكثر شفافية ولكي" تنشر ما تدفع". وفي المقابل يلزم الحكومة بالإعلان عن عائداتها من شركات النفط. حيث أن المفارقة المرتبطة بما يصطلح عليه "لعنة الموارد" ترتبط بشكل كبير بغياب الشفافية في الإيرادات النفطية، فالسرية تؤدي إلى إخفاء مبالغ ضخمة من الأموال العامة التي عوض استخدامها في خدمة التنمية يتم هدرها واختلاسها. فالسرية تعيق عملية الرقابة البرلمانية.

وفي إطار سعيه لتكريس الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية يمكن للبرلمان الانطلاق من عدة جوانب، ومنها الجانب التشريعي، إذ يجب عليه العمل على أن تلزم القوانين الشركات المستثمرة بإعلام الحكومة حول الكميات المستخرجة للتمكن من مراقبة المدفوعات المالية، كما يجب أن تتضمن التشريعات المؤطرة للصناعات الاستخراجية مقتضيات تلزم الحكومة بالإعلان عن عائداتها من شركات النفط.

- **الكشف عن عدم التنفيذ السليم:** تقع على عاتق البرلمان مسؤولية مراقبة تحصيل الإيرادات من خلال الاطلاع على الاتفاقيات والعقود الخاصة باستخراج النفط، كما تواكب الرقابة البرلمانية الدورة السنوية للموازنة من خلال التدقيق والمراجعة والمناقشة المستفيضة لمشروع الموازنة السنوية قبل إقراره. ولا تتوقف مسؤولية البرلمان عن حد المصادقة على مشروع الموازنة العامة بل تمتد إلى مراقبة تنفيذها من قبل الحكومة. كما يقوم البرلمان بمراقبة خطط وبرامج استخدام عوائد النفط والتوازن بين الإنفاق المالي وتحقيق المدخرات للأجيال القادمة. وبعد انتهاء التنفيذ يعم ل البرلمان على التأكد من مدى جدية الأسباب والتبريرات المقدمة من الحكومة بخصوص حجم الفوارق الملاحظة بين التوقعات والإنجازات.
- **تحديد المسؤول عن عدم التنفيذ وتقديمه للمساءلة:** وهنا يجب التأكيد على عنصر المساءلة، كشرط ضروري لتحقيق أهداف الرقابة. وتؤكد اللجنة الملكية للإدارة المالية والمساءلة في كندا "إن رؤساء الأجهزة لا

---

[94] للاطلاع اكثر على أنواع الرقابة راجع:

- موريس دو فرجيه [1992]: " المؤسسات السياسية والقانون الدستوري "، الطبعة الأولى، ص ص.142- 157.

[95] عمار عباس [2006]: " الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة في النظام الدستوري الجزائري "، ص.6.

يخضعون للمساءلة بطريقة نظامية ومتناسقة عن برنامج أعمالهم في الأجهز ة التي يتولونها". [96]فقد أخذت الرقابة البرلمانية تتعرض من وقت لأخر لانتقادات بحكم أنها غير كافية. وظهر ما يعرف "بالتراجع البرلماني"، ويمكن أن توضح أسباب هذا التراجع في النقاط التالية:[97]

- السعي إلى تحقيق المصالح الشخصية للأعضاء؛
- عدم كفاءة العديد من الأعضاء وسلبيتهم في قيامهم بدورهم الرقابي؛
- وجود نصوص دستورية تعيق الرقابة البرلمانية؛
- الانتماء الحزبي والأغلبية المساندة للحكومة والرغبة في الارتباط بالحكومة لتحقيق مصالح مشتركة.

وحتى يقوم البرلمان بدور حقيقي في الرقابة توجد مجموعة من الاشتراطات نذكر منها:[98]

- نزاهة الانتخابات لضمان شرعية البرلمان وقيامه بدور حقيقي في الرقابة؛
- أن يكون للبرلمان دور فعلي حقيقي في سن القوانين ومحاسبة الحكومة، وان لا تكون برلمانات شكلية؛
- استقلالية أجهزة الرقابة وان لا تكون تابعة للسلطة التنفيذية .

وتجدر الإشارة إلى انه توج د مجموعة من الوسائل التي يتمكن من خلالها البرلمان من ممارسة الرقابة وتتمثل في :السؤال، الاستجواب والمناقشة والتحقيق.[99]

2. **الرقابة التنفيذية:** السلطة التنفيذية هي التي تسير أمور الدولة ضمن حدود الدستور والتشريعات والقوانين.[100] تمارس السلطة التنفيذية رقابة ذاتية، ويقصد بها مسؤولية الجهاز الحكومي التنفيذي على محاسبة نفسه بنفسه، بهدف تأكد الجهاز من أداء المهام الموكلة إليه، أو لتبرير قرارات تم اتخاذها.
3. **الرقابة القضائية:** تشكل الرقابة والمساءلة القضائية ركنا أساسيا من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي، نتيجة امتلاكها سلطة الإرغام على تنفيذ الأحكام، وهو ما يجعلها تلعب دورا مهما في سبيل إرساء دولة القانون وترسيخ مبادئ الحكم الراشد. إن وجود رقابة دون مساءلة امر غير مجدي. فارتكاب انتهاكات واكتشافها من قبل الأجهزة الرقابية المتخصصة، دون أن تصاحبها مساءلة رادعة يجعل هذا النوع من الرقابة بمثابة تشجيع على

---

[96] المنظمة العربية للتنمية الإدارية [1989]: " الفساد في الحكومة "، أوراق الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية و مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنمائية للأمم المتحدة في لاهاي ، هولندا، 1989، ص.83.

[97] صادق احمد علي يحي [2008]: " الاستجواب كوسيلة للرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة "، ص ص. 150-160.

[98] احمد السيد النجار [2009]: " الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية ودورها المحوري في دعم فعالية الرقابة المالية في أقطار الوطن العربي "، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد: " الرقابة المالية في الأقطار العربية "، ص ص .330-327.

[99] إيهاب زكي سلام [1983]: " الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني ".ص.24.

[100] فارس رشيد البياتي [2008]: " التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي "، الطبعة الأولى، ص.96.

ارتكاب المزيد من الانتهاكات. فالربط بين الرقابة والمساءلة في اطار قانوني امر جد ضروري. غير أن هناك معضلتان أساسيتان يجب معالجتهما[101]:

- المعضلة الأولى: عدم استقلالية الجهاز القضائي؛
- المعضلة الثانية: ضعف القدرات التحليلية للملفات المالية عند الكوادر القضائية. هذا الضعف يمكن تصحيحه عبر دورات تدريبية مكثفة وبشكل مستدام.

كما انه من الضروري ضمان استقلالية السلطة القضائية عن السلطة التشريعية والتنفيذية من اجل رفع فاعلية الأجهزة الرقابية.

4. الرقابة بواسطة أجهزة غير حكومية: تمارس الكثير من الهيئات غير الحكومية – بدرجات تتفاوت من دولة إلى أخرى– الرقابة على استخدام عوائد النفط وعلى تنفيذ البرامج الحكومية من خلال العديد من الأجهزة، من بينها، الصحافة، النقابات والاتحادات المهنية، أساتذة الجامعات المتخصصين، وحتى بعض المواطنين. ولهذا النوع من الرقابة فائدة كبيرة, حيث أنها عادة ما تكون محايدة وموضوعية. كما أن الشعب هو المعني الأول بالرقابة على حسن استخدام الأموال المتأتية من موارده الطبيعية، وعلى محاسبة المسؤولين على سوء استخدامها. ويمارس الشعب رقابته على عوائد النفط من خلال المشاركة في اتخاذ القرار وفي صياغة خطط استخدام هذه العوائد. وهو ما سنتناوله لاحقا بعد التطرق إلى نوع آخر من الرقابة على عوائد النفط، باستخدام الأساليب الحديثة في تقييم الأداء الحكومي.

3.3. تقييم الأداء الحكومي كوسيلة لرفع كفاءة وفاعلية الحكومة في استخدام عوائد النفط

رغم أهمية أساليب الرقابة التقليدية، إلا أن كثرة التساؤلات عن جدوى البرامج التي تنفذها الحكومة ونتائجها وأثارها، أنشأ الحاجة إلى عدم الاكتفاء بالرقابة التقليدية على عوائد النفط، بل اتباع أساليب موضوعية علمية، يمكن الاعتماد عليها في حساب تكلفة كل من هذه البرامج وتقدير المنفعة أو العائد الاجتماعي وبالتالي الحكم الموضوعي

[101] توصيات الندوة التي نظمتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد [2009]: " الرقابة المالية في الأقطار العربية "، مرجع سابق، ص.380.

على جدوى استمراريتها من عدمه، و كذا الحكم على مدى كفاءة وفاعلية الحكومة في استخدام عوائد النفط. ويتم ذلك من خلال ما يعرف بـ "قياس وتقييم الأداء الحكومي".

أ- تعريف تقييم الأداء الحكومي وأهدافه

يعرف تقييم الأداء الحكومي على انه " وسيلة أو أسلوب علمي لقياس أثار ونتائج تطبيق البرامج الحكومية بأكبر قدر ممكن من الدقة ".[102] ويحقق تقييم الأداء الحكومي مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- قياس التكلفة المباشرة وغير المباشرة للبرامج التنفيذية ومقارنتها بالمنفعة التي تتحقق منها؛
- التحقق من مدى النجاح في تلبية احتياجات المواطنين؛
- من الناحية السياسية يعتبر التقييم أداة لقياس نجاح الحكومة في الوصول إلى عدالة توزيع الثروة، وتنمية شعور عام بالرضا عن الحكومة ومن ثم الحصول على التأييد.

ب- أنواع التقييم

توجد أربعة أنواع من التقييم وهي:[103]

- تقييم ينصب على إجراءات تنفيذ أو تطبيق البرامج الحكومية، والهدف منه الحكم على مدى التزام الجهاز التنفيذي بإتباع الخطط والبرامج المرسومة؛
- تقييم ينصب على نتائج وآثار البرنامج الحكومي، والهدف منه الحكم على مدى نجاح البرنامج الحكومي في إحداث التغير المرغوب فيه؛
- التقييم الشامل ويتضمن الحكم على الإجراءات والآثار معا. وذلك بإتباع أساليب علمية دقيقة ومناسبة، بقصد تحديد ما إذا كان الجهاز التنفيذي يلتزم بالخطط والبرامج وما إذا كان التطبيق يتفق وأهداف البرنامج الحكومي من ناحية أخرى؛
- تقييم ينصب على اقتصاديات تطبيق البرنامج الحكومي، أي مقارنة كفاءة الإنفاق من ناحية وفاعلية التنفيذ من ناحية أخرى. أي معادلة التكلفة بالمنفعة أو العائد منها. وأهمية هذا النوع من التقييم تكمن في التأكد من الحصول على أقصى استفادة من الإنفاق العام على مشروعات أو خدمات اجتماعية. كما يهدف هذا النوع من التقييم إلى الحكم على ما إذا كان هذا البرنامج هو أفضل بديل لاستعمال الموارد المالية.

---

[102] نبيل إسماعيل رسلان [2008]: " قياس وتقييم الأداء الحكومي"، أوراق عمل الندوة التي عقدتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية: " الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص.5.

[103] نبيل إسماعيل رسلان [2008]، مرجع سابق، ص ص. 10، 11.

ج– أساليب التقييم العلمية الحديثة

وهي أساليب علمية تعتمد على القياس الكمي للمتغيرات للحكم موضوعيا على فاعلية البرنامج الحكومي ومدى نجاحه في تحقيق الأهداف.

1. نظام موازنة البرامج والأداء : تعبر الموازنة العامة للدولة عن خطة مالية معتمدة من السلطة التشريعية لسنة مالية مقبلة، تعكس الأهداف المرغوب الوصول إليها، وتغطي كل البرامج والأنشطة الحكومية في الفترة الممتدة عنها.[104]

يحمل نظام موازنة الأبواب والبنود، أي النظام التقليدي، عوامل في بنيته وفي أسلوب عمله. تجعله عرضة للهدر وسوء استخدام الموارد. ولاسيما لجهة الإنفاق.[105] فهذا النظام لا يتضمن آلية لضبط وتخطيط وقياس مردود وجدوى الإنفاق، حيث يقوم بتخصيص الموارد ليس على أساس النتائج المستهدفة وإنما على أساس طبيعة النفقة .

على العكس من ذلك، في نظام موازنة الأداء والبرامج يتم التركيز على الربط والتنسيق بين البرامج

وبين الأهداف العامة للدولة.[106] وعليه يجري تخصيص الموارد على أساس أهداف الإنفاق والمردود والنتائج المطلوب تحقيقها، وعلى أساس مؤشرات محددة، يتم تحديد علاقة النتائج المطلوبة بالمخصصات التي ترصد لها. وبالتالي يتضمن هذا النظام معايير وآليات للقياس وحساب الكفاءة والإنتاجية. هذا النظام ليس ماليا فحسب بل هو نظام للإدارة للمحاسبة والرقابة أيضا، لأنه يجعل آلية العمل الحكومي برمتها تستهدف تحقيق النتائج. وتحاسب على هذه النتائج، التي ينبغي أن تكون بدورها مرتبطة بأولويات تنموية.[107]

– مزايا تطبيق موازنة البرامج والأداء: يحقق تطبيق موازنة البرامج والأداء مزايا وفوائد عديدة وفي مجالات مختلفة نذكر منها:[108]

- تزيد من فاعلية التخطيط، فهي تدمج جانب التخطيط في عمليات الموازنة؛
- تحديد وصياغة أهداف كل وحدة؛
- تقدير تكاليف البرامج؛
- تخصيص الاستثمارات والأموال اللازمة على أساس التكاليف المقدرة؛

---

[104] صلاح محمد محمود كامل [2008]: " موازنة البرامج والأداء كأداة لتقييم الأداء الحكومي "، أوراق عمل الندوة التي عقدتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص. 19.

[105] احمد صقر عاشور [2009]: " النظام المالي للحكومة ودوره في فاعلية الرقابة المالية ومكافحة الفساد "، أعمال ندوة " الرقابة المالية في الأقطار العربية "، مرجع سابق، ص. 48.

[106] محمد خالد [2009]: " المحاسبة الحكومية "، ص.40.

[107] احمد صقر عاشور [2009]، مرجع سابق، ص.70.

[108] محمد خالد [2009]، مرجع سابق، ص.47.46.

- ترشيد تنفيذ البرامج والأنشطة من خلال متابعة التنفيذ وما تم انجازه في صورة وحدات أداء مخطط مسبقا؛

- تحقيق رقابة فعلية وترشيد الإنفاق الحكومي وخفض تكاليف انجاز البرامج.

2. المؤشرات الاجتماعية: المقصود بالمؤشرات الاجتماعية مجموعة من الحقائق الكمية التي تعتبر دليلا أو علامة على أوضاع اجتماعية معينة. وتستمد فكرة المؤشرات الاجتماعية من النجاح الذي حققه الاقتصاديون في استخلاص مؤشرات اقتصادية لبيان ما إذا كان المجتمع يحقق تقدما أو تأخرا في حياته الاقتصادية. وتحقق حركة المؤشرات الاجتماعية والتقرير الاجتماعي السنوي فائدتين أساسيتين:

- يكون التركيز على أوضاع اجتماعية معينة وبذلك يساعد على تحديد الأولويات بقدر اكبر من الحكمة والراشدة؛

- تقدير مدى نجاح سياسة معينة وذلك بإبراز ما ترتب عليها من تطور في بعض مقاييس الحياة الاجتماعية على مدى فترة زمنية معينة.

4.3. دور المشاركة في صياغة خطط استخدام عوائد النفط والتوزيع العادل لها في تحقيق التنمية المستدامة

إن مواطني البلدان الغنية بالموارد هم المالكون الحقيقيون للثروة الطبيعية في بلادهم، ويتحملون مسؤولية خاصة في دفع بلدانهم نحو الشفافية ونحو انفاق المال في الصالح العام. لذا فان المشاركة الفاعلة للفئات الشعبية في اتخاذ القرار بشان العوائد المتأتية من هذه الموارد وفي تنفيذ أي خطة إنمائية شرط ضروري لنجاحها.

وتؤكد دراسة للبنك الدولي أن من دون المشاركة الإيجابية من قبل المستفيدين، لن تحقق المشروعات في المجتمعات الغايات والأهداف المخططة لها، كما أنها تكون هدرا للموارد المتاحة.[109]

والمشاركة تعني مساهمة الناس في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم. فالمشاركة تمثل استراتيجية شاملة للتنمية بما تتضمنه من التركيز على الدور الرئيسي الذي ينبغي أن يقوم به الناس في جميع مجالات الحياة. وهي غاية ووسيلة في مسار توسيعها لخيارات وفرص الناس.[110]

---

[109] محمد حسن دخيل [2009]: " إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة "، الطبعة الأولى، ص.148.

[110] باسل البستاني [2009]: " جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة، منابع التكوين وموانع التمكين "، الطبعة الأولى، ص.146.

إن الحكم الديمقراطي لا يكتمل بالانتخاب الدوري للرئيس أو ممثلي البرلمان. وإنما بالتزام المواطنين والمجتمع المدني باتخاذ القرارات بشان السياسة العامة ومراقبة تنفيذها. وعلى كل دولة أن تتخذ التدابير اللازمة لتشجيع مشاركة الأفراد بشكل فعال في جهود الرقابة على عوائد النفط، والمشاركة في صياغة خطط استخداماتها. ويكمن هذا التشجيع من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير أهمها:[111]

- تعزيز الشفافية لتشجيع مساهمة الناس في صنع القرار؛
- احترام حرية الإعلام المتعلق باختلاس المال العام وإهداره؛
- تلقي أراء المواطنين والاستماع لشكاويهم؛
- يلعب البرلمان دورا أساسيا في إشراك المواطنين في جميع مسائل السياسة العامة من خلال إشراك الخبراء والمجتمع المدني في النقاشات البرلمانية حول التشريعات والسياسات.

كما يلعب المجتمع المدني دورا أساسيا في الرقابة على عوائد النفط واستخدامها بالاعتماد على مؤشر مراقبة الإيرادات كأداة لتقييم مدى تقدم أو ضعف شفافية الإيرادات النفطية، والضغط على الحكومات للإفصاح اكثر عن المعلومات. كما يتعين على مؤسسات المجتمع المدني فتح حوارات موضوعية مع الحكومات والصحافة والجهات الرقابية للقيام بإصلاحات تعزيز الشفافية والمساءلة، كما يمكن أيضا لمؤسسات المجتمع المدني الضغط على الحكومات للانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

كما تضمن المشاركة تفعيل آليات الرقابة والمساءلة، فهي تضمن أيضا العدالة في توزيع الثروة. وتكتسب عدالة توزيع العوائد والثروة أهمية كبيرة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية. حيث أن القضاء على الفقر يتطلب:[112]

- التراكم من اجل النمو والتنمية الاقتصادية؛
- العدالة في توزيع الثروة.

وتؤكد الأمم المتحدة أن المشاركة والتوزيع العادل من متطلبات التنمية.[113] حيث أن التنمية والتقدم الاجتماعي يتطلبان الاستخدام الكامل للموارد البشرية، وإتاحة المشاركة لأفراد المجتمع عبر المنظمات والمؤسسات الاجتماعية، وضمان فرص متساوية للتقدم الاجتماعي للقطاعات الفقيرة والمهمشة، تحقيق زيادة سريعة في الدخل الوطني والثروة، والتوزيع العادل بين أفراد المجتمع بما يحقق رفاهية السكان.

---

[111] المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد[2008]: " برلمانيون يقودون برنامجا لمكافحة الفساد "، المؤتمر العربي الثالث للبرلمان ضد الفساد ، الكويت، ص.21. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع www.gopacnetwork.org (تم الاطلاع عليها 2011/03/20).

* قام معهد رصد الإيرادات (RWI) ومقره مدينة نيويورك، بإعداد مؤشرات لقياس الشفافية في الصناعات الاستخراجية، كالنفط والغاز والمعادن. (RWI) هي منظمة غير هادفة للربح، تعمل على تعزيز الإدارة المسؤولة لعوائد النفط، مع إشراك المواطنين في مساءلة الحكومة.

[112] أحكم إبراهيم منصور [2007]: " عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية "، ص. 34.

[113] محروس محمود خليفة [2003]: " التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية "، ص. 20.

خاتمة الفصل الأول

ظهر مفهوم التنمية المستدامة كنتيجة لفشل النموذج الاقتصادي التنموي السائد الذي يركز على تعظيم منفعة الأجيال الحالية حتى ولو كان ذلك على حساب قدرة الأجيال اللاحقة على تحقيق منفعتها، كما يقوم على استغلال الموارد الطبيعية رغم إمكانية عدم تجددها والسعي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية مع إهمال الاعتبارات البيئية. إزاء هذه القضايا ظهر مفهوم التنمية المستدامة ليحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وكما أثارت سياسات التنمية القضايا البيئية وفكرة العدالة بين الأجيال، فقد أثار فشل السياسات التنموية في العديد من الدول قضايا متعلقة بسلامة الحكم ونزاهته، وظهر بذلك مفهوم الحكم الراشد. حيث أثبتت مفارقة الوفرة في العديد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية خاصة النفط، أن الأزمة ليست في عدم القدرة على تمويل مشاريع التنمية، بل إنها أزمة حكم. وأن الحكم الراشد هو الحلقة المفقودة في عملية التنمية. فهذه الدول تتمتع بوفرة كبيرة في الإيرادات النفطية غير أن هذه الوفرة لم تنعكس في تحسين نوعية حياة المواطنين نتيجة غياب الشفافية وانتشار الفساد بشكل كبير في ظل غياب الرقابة والمساءلة.

إن مفارقة الوفرة التي تشهدها العديد من الدول الغنية بالموارد ومنها الدول النفطية تؤكد عل ضرورة تحسين كفاءة استخدام هذه الإيرادات من خلال:

- تحسين الشفافية حول الإيرادات النفطية وأوجه استخدامها؛
- تدعيم آليات الرقابة والمساءلة وإرساء دولة القانون؛
- المشاركة الفاعلة لأفراد المجتمع في صياغة خطط استخدام هذه الإيرادات، للاستجابة لأولوياتهم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- تقييم السياسات ومدى كفاءة الحكومة في ادارة العوائد النفطية.

وسنحاول من خلال الفصل الموالي التعرف على كيفية إدارة عوائد النفط في الجزائر، وتقييم أثر هذه العوائد على الاقتصاد ومختلف جوانب التنمية، للتوصل للحكم على مدى كفاءة إدارتها.

شكر وعرفان

بعد حمد الله تبارك وتعالى الذي وفقني لإتمام عملي على هذا النحو.

أتقدم بشكري وامتناني الكبيرين للأستاذ القدير " **الدكتور بن فرحات ساعد** " على قبوله الإشراف على هذا البحث، وعلى كافة التوجيهات التي قدمها لي.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا البحث.

أشكر كل من المهندسة نوي مليكة والأستاذة نوي حسينة على مساعدتهما لي خلال إنجاز هذا العمل.

إلى كل من قدم لي المساعدة والدعم لا نجاز هذا البحث أقول:

شكرا

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمريهما...

إلى زوجي وولداي حفظهم الله...

إلى أخي وعائلته وأخواتي الأعزاء...

إلى كل الأحباب والأصدقاء...

ملخـــص الدراسة

نحاول من خلال هذا البحث التعرف على كيفية ادارة السلطات الجزائرية لعوائدها النفطية. فالجزائر كباقي الدول النفطية تواجه تحدي إدارة هذه الفوائض بكفاءة. وقد عمدت السلطات في الجزائر إلى استخدام هذه العوائد خلال السنوات العشر الأخيرة في التسديد المسبق للمديونية. وإنشاء صندوق ضبط الإيرادات وتنفيذ استراتيجية الإنعاش من خلال زيادة الإنفاق العمومي. وقد تمكنت الجزائر بفضل عوائدها النفطية من حل مشكلة المديونية وادخار جزء من الأموال في صندوق ضبط الإيرادات. غير أن النتائج المتحققة من زيادة النفقات الاستثمارية لم تكن في المستوى المخطط له. إذ لم تؤد الفوائض النفطية الكبيرة إلى تطوير القطاعات خارج المحروقات، بل على عكس ذلك، أدت إلى تراجعها، مما تسبب في ظهور أشكال مختلفة من التبعية، خاصة التبعية الغذائية. من جهة أخرى أدى تزايد تدفق العوائد النفطية إلى رفع سعر صرف العملة الوطنية، وقد أدى ذلك إلى إضعاف تنافسية الصادرات خارج المحروقات وإضعاف إمكانية تحقيق التنويع الاقتصادي. أما بالنسبة للتنمية البشرية، فقد ساهمت عوائد النفط في تحسين مؤشرات التنمية البشرية. غير أن إمكانيات الجزائر النفطية تسمح لها بتحقيق نتائج أحسن فيما يتعلق بمشكلة الفقر والسكن والبطالة وسوء توزيع الموارد. ويرجع السبب في ضعف النتائج المحققة إلى انتشار الفساد بشكل كبير وغياب الرقابة على تنفيذ المشاريع والاعتمادات المالية المخصصة لها. من جهة أخرى تميز تسيير أصول صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر بتغييب الشفافية وضعف الكفاءة. الأمر الذي يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير لترقية الكفاءة الإستخدامية لعوائد النفط في الجزائر لكي تسهم أكثر في تحقيق التمية المستدامة وذلك بالاستناد إلى مبادئ الحكم الراشد في عملية تسيير هذه العوائد.

المقدمـــة العامـــة

شهد العالم خلال السنوات العشر الأخيرة ارتفاعا كبيرا في أسعار النفط، حققت على إثره الدول النفطية عوائد مالية كبيرة. وأمام حقيقة أن مورد النفط ناضب فإن هذه الدول تواجه تحديا كبيرا وهو إدارة فوائضها النفطية وفق آليات واستراتيجيات تنموية بعيدة المدى تضع في اعتبارها إمكانيات الحاضر وتحديات المستقبل ومتطلباته بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد ترافق الارتفاع الكبير للعوائد النفطية مع ظهور اتجاهات جديدة في الأوساط الاقتصادية. تعتبر هذه الاتجاهات أن الاقتصاديات التي تشهد طفرة في الموارد الطبيعية شديدة التعرض للتراجع في إمكانية تحقيق التنويع الاقتصادي، واكثر عرضة لانتشار الفساد. وقد لاقت هذه الأفكار قبولا واسعا في الأوساط الاقتصادية والمؤسسات الدولية والمنظمات الحكومية.

الجزائر على غرار باقي الدول النفطية عرفت خلال السنوات الأخيرة تدفقا كبيرا في العوائد النفطية، وهي أيضا تواجه تحدي ادارة هذه العوائد بكفاءة. إذ أن هذه العوائد تشكل أساسا لإمكانية انطلاقة تنموية شاملة اذا ما تم استخدامها وتوظيفها بشكل تحكمه الكفاءة والشفافية، بعيدا عن الهدر والتبذير والاختلاس، ومن خلال رؤية مستقبلية واضحة تضفي إلى المزيد من الكفاءة في استخدام هذه العوائد بما يضمن الاستدامة في عملية التنمية.

ومن اجل الاستغلال الأمثل لعوائد النفط، أنشأت العديد من الدول صناديق تساعدها على ادارة الفوائض النفطية وحماية الاقتصاد من أثار التقلبات المستمرة لعوائد النفط. تعد الجزائر من بين هذه الدول من خلال إنشائها لصندوق ضبط الموارد سنة 2000. وبغرض الوقوف على مدى كفاءة إدارة العوائد النفطية من خلال هذا الصندوق قمنا بتقييم أدائه بمقارنته بصندوق النفط النرويجي الذي يعد النموذج الأكثر نجاحا في العالم، حسب خبراء صندوق النقد الدولي.

لقد أصبح تبني استراتيجية واضحة بعيدة المدى في ادارة العوائد النفطية، تضمن استفادة البلد من موارده إلى الحد الأقصى ضرورة حتمية. وذلك كي تقود الموارد إلى المزيد من النمو ولكي يتم اقتسام هذه الموارد بشكل عادل. كما أن البحث عن إطار عمل لتوظيف جانب مهم من إيرادات النفط في تنويع بنية الاقتصاد قطاعيا، وتنمية الموارد البشرية وتقديم الخدمات بشكل يضمن استفادة الأجيال الحالية واللاحقة من هذه الثروة الناضبة من شانه أن يدعم عملية التنمية المستدامة.

- إشكالية البحث

على ضوء ما سبق نصيغ الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

" ما مدى كفاءة توظيف عوائد النفط في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة ؟ "

ويمكن أن ندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما مدى تأثير عوائد النفط على نمو القطاعات غير النفطية؟ وهل تنطبق نظرية الداء الهولندي على حالة الاقتصاد الجزائري؟
- ما مدى مساهمة عائدات النفط في تحقيق التنمية البشرية في الجزائر؟
- ما مدى خضوع نشاط قطاع النفط في الجزائر إلى قواعد الشفافية والرقابة والمساءلة؟
- ما مدى خضوع صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر إلى قواعد الشفافية وآليات الرقابة مقارنة بصندوق التقاعد النرويجي العالمي؟
- هل توظف أصول صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر بطريقة كفأة مقارنة بصندوق التقاعد النرويجي العالمي؟

- فرضيات البحث

يقوم هذا البحث على الفرضيات التالية:

- تنطبق نظرية الداء الهولندي على حالة الاقتصاد الجزائري؛
- ساهمت عوائد النفط في تحسين مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر؛
- قطاع النفط في الجزائر يفتقر إلى تطبيق قواعد الشفافية والرقابة والمساءلة؛
- يتميز صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر بضعف الكفاءة في ادارة أصوله وبتغييب الشفافية وضعف آليات الرقابة مقارنة بصندوق التقاعد النرويجي العالمي.

– أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- حاجة الاقتصاد الوطني لمثل هذه الدراسات: إذ يعتبر الاقتصاد الجزائري، اقتصادا ريعيا يعتمد بالدرجة الأولى على عوائد النفط، فمدى تطور الاقتصاد مرتبط بمدى الاستغلال الأمثل لهذه العوائد؛
- طبيعة التخصص: التي تفرض مناقشة التساؤلات والإشكالات المرتبطة بالتنمية المستدامة.

– أهداف البحث

تتلخص أهداف البحث في الجوانب التالية:

- تحديد مفهوم التنمية المستدامة، حيث تطور المفهوم التقليدي للتنمية وظهر مفهوم جديد يقوم على أساس الربط بين الجوانب الاقتصادية والبشرية والبيئية للتنمية، وكذا تحقيق العدالة بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية؛
- التعرف على مقومات الحكم الراشد، وإبراز مبادئه التي تشكل دعائم لاستدامة التنمية، وذلك بالحفاظ على الموارد المسخرة من الهدر والتبديد واستخدامها وفق مبادئ الحكم الراشد؛
- تحليل وتقييم دور عوائد النفط في المسار الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر؛
- معرفة الأسباب الحقيقية لمفارقة الرخاء المالي والمستوى المعيشي في الجزائر، وإبراز علاقة ذلك بغياب الحكم الراشد.

– أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الاعتبارات التالية:

- أهمية عوائد النفط في تمويل التنمية المستدامة؛
- التقلبات الحادة في أسعار النفط وفي إيراداته، والتي يصعب التنبؤ بها، وهو ما يتطلب من الدول النفطية تبني سياسات تهدف إلى التخفيف من تأثير حدة هذه التقلبات؛
- يعتبر النفط موردا ناضبا، ومن هنا تبرز أهمية استغلال عوائده استغلالا امثلا لحماية حقوق الأجيال المقبلة في هذه الثروة من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

- منهج البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على وصف المشكلة وتحليلها للوصول إلى النتائج، كما سنستخدم أسلوب دراسة مقارنة كأداة من أدوات المنهجية لإجراء مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق النفط النرويجي كنموذج تطبيقي ناجح عن التوظيف الرشيد لعوائد النفط. سنوظف في هذا الإطار العديد من المؤشرات والأدوات الإحصائية مثل: مؤشر شفافية إيرادات الموارد الطبيعية، مؤشر شفافية صناديق الثروة السيادية، مؤشرات أداء وكفاءة صناديق الثروة السيادية.

- الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة في هذا الموضوع نذكر ما يلي:

- دراسة صالحي صالح: " **البترول والتبعية الاقتصادية في الجزائر** "، مذكرة ماجيستير عن معهد العلوم الاقتصادية، فرع نظرية التنمية بجامعة باتنة، 1985. كان الهدف من الدراسة التعرف على مدى مساهمة البترول في الجزائر في الوقوع في مشكلة التبعية بمختلف أشكالها. ومن النتائج التي توصل إليها الباحث، أنه على الرغم من التأثيرات الإيجابية لقطاع البترول فقد أنشا الاعتماد المفرط على هذا القطاع تأثيرات سلبية انعكست في صورة أشكال متباينة من التبعية. وأن استخدام الموارد البترولية استخداما رشيدا يكون من خلال توظيفها في المجالات التي تؤدي إلى تطوير القطاع الصناعي وحدوث تحولات جوهرية في القطاع الزراعي.

- دراسة جميل طاهر: " **النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية، الفرص والتحديات** "، المنشورة في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عن المعهد العربي للتخطيط، ديسمبر 1999. في هذه الدراسة تطرق الباحث إلى تحليل وتقييم دور النفط في المسار الاقتصادي للدول العربية وتنميتها المستدامة من خلال تحديد اثر عوائده على القطاعات الاقتصادية سواء في الدول المستهلكة أو المنتجة له، بالإضافة إلى آفاق صناعة النفط والتحديات التي قد تواجه الاقتصاديات العربية. وقد توصل الباحث إلى ضرورة وجود اهتمام اكبر من قبل الدول العربية المصدرة للنفط في كيفية ترشيد إنفاق العائدات النفطية واستخدامها أكفأ استخدام خاصة وان النفط يعتبر مصدر رأس مالي ناضب وغير متجدد، وبالتالي ينعكس أثره على تحقيق تنمية مستديمة للأجيال القادمة.

- دراسة عيسى مقليد: " **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** "، مذكرة ماجيستير عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع اقتصاد التنمية بجامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007- 2008. تناول فيها صاحبها اعتمادية الاقتصاد الجزائري على المحروقات والعلاقة بين الفوائض النفطية والتنمية، من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة، الأثر السلبي لنمو قطاع المحروقات على القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال التخلي التدريجي عن أهم قطاعين في الاقتصاد هما الزراعة والصناعة، وكذا غياب الدور الريادي لقطاع النفط في تحقيق التنمية إذ بمجرد تراجع أسعار النفط في السوق العالمية ظهرت انعكاسات ذلك على باقي القطاعات الاقتصادية وأدت إلى أزمة اقتصادية واجتماعية حقيقية.

- دراسة قويدري قوشيح بوجمعة: " **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الكلية في الجزائر** " مذكرة ماجيستير عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف 2008-2009. تناولت الدراسة تطور العائدات البترولية في الجزائر بين 1986 -2007، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، هيمنة قطاع البترول على الاقتصاد الجزائري أدت إلى تدهور القطاعات الأخرى، هذا فضلا على أن استخدامات العائدات البترولية يغلب عليها الإسراف والهدر، وعجز السلطات في الجزائر عن استغلال العوائد البترولية في إحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية.

- دراسة حمادي نعيمة: " **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008** "، مذكرة ماجيستير عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008-2009. تطرقت الدراسة إلى تطور العوائد النفطية العربية وتوظيفاتها. من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أهم التحديات التي تواجه الدول العربية هي إدارة عوائد النفط من أجل تحقيق تنويع اقتصادي خارج قطاع النفط، وأنه تم توظيف جزء كبير من العوائد النفطية العربية في مجالات غير تنموية تعمل على تدوير هذه العوائد إلى الدول الصناعية المستهلكة للنفط وحتى مجالات الإنفاق التنموية فهي بنسبة قليلة أو غير شاملة لكل مجالات التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

- دراسة بوفليح نبيل:" **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية** " الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2010. تناولت الدراسة تقييم لتجربة الجزائر من خلال تقييم أداء وفعالية صندوق ضبط الموارد بمقارنة تجربة الجزائر مع تجربة النرويج. أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي

وجود مجموعة من النقائص التي تميز التجربة الجزائرية ويمكن للحكومة الاستفادة من تجارب بعض البلدان الرائدة في هذا المجال على غرار تجربة النرويج التي تعد من بين التجارب الناجحة.

تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة بأنها تحاول الربط بين الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ومبادئ الحكم الراشد، الذي يعد رابطا ضروريا لحماية الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط من الهدر والتبذير وضمان كفاءة استخدامها في تحقيق التنمية المستدامة.

- **خطة البحث**

ينقسم البحث إلى ثلاثة فصول أساسية:

- **الفصل الأول**: والذي عنوانه: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والحكم الراشد وعلاقتهما بكفاءة استخدام عوائد النفط. نتناول من خلاله المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة والحكم الراشد وعلاقتهما بالكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط؛
- **الفصل الثاني**: والمعنون بإدارة عوائد النفط في الجزائر وأثرها على الاقتصاد والتنمية المستدامة. سنتطرق فيه إلى كيفية ادارة العوائد النفطية في الجزائر وأثرها على المسار الاقتصادي والتنمية المستدامة فيها، كما سنتطرق إلى الشفافية والرقابة على إيرادات النفط واستخداماتها والى مختلف أشكال الفساد في القطاع النفطي الجزائري ؛
- **الفصل الثالث**: الذي يحمل عنوان صناديق الثروة السيادسية ودورها في ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط. نحاول من خلاله تقييم تجربة صندوق ضبط الموارد في الجزائر بمقارنته بصندوق التقاعد النرويجي العالمي.

تمهيـــد

شهد العالم خلال القرن العشرين إدراكا متزايدا بأن النموذج التنموي الحالي لم يعد مستداما. بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي والإنتاجي السائد بأزمات بيئية خطيرة. فأصبح الاهتمام بالبيئة وحمايتها مطلبا إنسانيا مهما. وقد نتج عن الاهتمام المتزايد بالبيئة الدعوة إلى تبني نموذج تنموي بديل مستدام، يعمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى. ولذلك فإن فكرة التنمية المستدامة تحمل في مضمونها فكرة تجاوز النموذج التنموي السائد والبحث عن نموذج جديد يعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية والحفاظ على بيئة سليمة ومستدامة.

ومن جهة أخرى، اثبت الواقع أن النمو وارتفاع مستوى الدخل لم ينعكس عل تحسين نوعية الحياة، مما يدل على فشل فكرة أن النمو سيرافقه تلقائيا تحسين نوعية حياة المواطنين. فظهر بذلك مفهوم الحكم الراشد بوصفه الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

وتزداد أهمية الحكم الراشد بالنسبة للبلدان التي تعتمد على إيرادات الموارد الطبيعة خاصة النفط، لتمويل برامج التنمية. ذلك أن الحكم الراشد هو الضامن لكفاءة استخدام هذه الإيرادات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى هذا الأساس فان ما سيتم تناوله من خلال الفصل الأول لهذه الدراسة هو:

- محاولة التعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، من خلال تتبع مسار تطور مفهوم التنمية وصولا إلى التنمية المستدامة، عرض مختلف تعاريفها، تحديد أبعادها، أهدافها ومؤشرات قياسها؛
- تحديد المفاهيم المتعلقة بالحكم الراشد، من خلال تعريفه، تبيان آلياته وعناصره، ثم التطرق إلى مؤشراته وطرق قياسه؛
- محاولة تحديد العلاقة بين كل من التنمية المستدامة، الحكم الراشد وكفاءة استخدام عوائد النفط.

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة، أبعادها، مؤشرات وطرق قياسها

يشير التدهور البيئي الذي حصل في القرن الماضي إلى أن النموذج الاقتصادي السائد يستنفذ الموارد غير المتجددة، ويستغل الموارد المتجددة بدرجة أكبر من قدرتها على التجدد، ويتسبب في تشويه النظم البيئية. وقد أدى الاهتمام المتنامي بهذه التحديات إلى قبول واسع لمفهوم جديد هو التنمية المستدامة. هذا المفهوم الذي يؤكد على تحقيق التنمية مع حماية البيئة وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية. وقد أصبح هذا المفهوم بمثابة نموذج إرشادي جديد للتنمية، وحظي بأهمية كبيرة خلال السنوات الأخيرة، ونال قدرا كبيرا من الاهتمام في المحافل الدولية والنقاشات العالمية، وكان التباين في الرؤى إحدى السمات التي طبعت هذه النقاشات. وسنحاول من خلال هذا المبحث تتبع مسار تطور مفهوم التنمية من نمو اقتصادي إلى تنمية ذات أبعاد اجتماعية وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة. كما سنحاول الإلمام بأهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة من خلال عرض بعض التعاريف الخاصة بها، تحديد أبعادها ومختلف التفاعلات بين هذه الأبعاد. ثم نعمد إلى تبيان أهدافها ومؤشرات قياسها.

1.1. مفهوم التنمية المستدامة

عرف مفهوم التنمية تطورا كبيرا إلى أن وصل إلى مفهوم التنمية المستدامة. سوف نحاول تتبع هذا التطور فيما يلي.

1.1.1. تطور مفهوم التنمية المستدامة

لقد برز مفهوم التنمية المستدامة في عقد الثمانينيات من القرن العشرين، معتمدا في جذوره على العوامل البيئية واستدامتها وكذلك على تجربة عقود عدة من مجهودات التنمية.

في مرحلة متقدمة وخاصة عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي، اهتم الاقتصاديون بالنمو الاقتصادي، بمعنى زيادة الإنتاج اعتمادا على مفاهيم الكفاءة الاقتصادية. [1] فكان المخرج الوحيد في هذه المرحلة هو الناتج، أما المدخلات فهي رأس المال والإنسان، لذا يطلق على هذه المرحلة بـــ "التنمية بالبشر". [2]

وجاءت مع بداية الستينات من القرن الماضي مرحلة أكثر تقدما، حيث أدى تزايد أعداد الفقراء إلى التركيز على النمو الذي تصاحبه عدالة توزيع الدخل، واعتبار ذلك بالأهمية نفسها للكفاءة الاقتصادية. فتم

[1] محمد صالح تركي القريشي [2010] : " علم اقتصاد التنمية "، ص.385.

[2] إلياس بيضون، مصطفى طلبة [2006]: " الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة "، ص.475.

بذلك إدخال اعتبارات المساواة الاجتماعية في القرارات الاقتصادية. وأصبح التركيز أكثر على محاربة الفقر من خلال خلق فرص عمل، وتحسين نوعية حياة البشر. فعرفت هذه المرحلة بـــ" تنمية البشر".[1]

ومع نهاية عقد الستينات وبداية عقد السبعينات، بدأ الاهتمام بالقضايا البيئة. حيث في أفريل 1968 اجتمع في روما فريق مكون من ثلاثين شخصا من عشر دول. منهم علماء، مفكرون، اقتصاديون، رجال أعمال وسياسيون لبحث " المأزق الذي يواجه البشرية " وقد شكل هذا الاجتماع نادي روما الذي وضع مشروع لمواجهة الفقر، تدهور البيئة، وغيرها من المشكلات.[2]

ويعتبر مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد في ستوكهولم سنة 1972، بداية الاهتمام الفعلي بموضوع البيئة. حيث تمخض عنه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي بدأ في السعي لحل المشاكل البيئية ثم مشاكل الفقر والتغيرات المناخية.[3] وتبرز أهمية مؤتمر ستوكهولم في أنه حدد علاقة مشتركة بين استنزاف الموارد بهدف التنمية وحماية البيئة، وهي علاقة تم تبنيها لاحقا في استراتيجية الحماية البيئية الدولية، التي بلورت ولأول مرة مفهوم التنمية المستدامة، عندما أكدت أنه " لكي تكون التنمية مستدامة فلا بد أن تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاقتصادية ". وقد مثلت تلك الاستراتيجية بدورها الخلفية الأساسية لتقرير بروندتلاند 1987 الذي منح المفهوم شعبية واسعة، ومهد الطريق أمام تبنيه بإجماع دولي كبير في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة ومن خلال إعلان Rio (قمة الأرض في ريو دي جانيرو) في جوان 1992 وأجندة القرن 21. ليتوالى بعد ذلك عقد المؤتمرات المحلية والعالمية، بعد أن تأكد بأن الكوكب الأرضي أصبح في خطر. ولعل أهم هذه المؤتمرات "مؤتمر المناخ في برلين عام 1995، مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام 1994، مؤتمر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبن هاغن في الدنمارك عام 1995، قمة جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا عام 2002 والمؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية في بالي 2007 ".[4] هذا فضلا عن مؤتمر كوبن هاغن 2009.

[1] إلياس بيضون، مصطفى طلبة [2006]: " الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة "، مرجع سابق، ص.475.

[2] محمد عبد البديع [2003]: " اقتصاد حماية البيئة "، ص.294.

[3] إيمان عطية ناصف [2008]: " اقتصاديات الموارد البيئية "، ص.309.

[4] خبابة عبد الله [2008] : " التنمية الشاملة المستدامة – المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992- إلى مؤتمر بالي 2007 "، بحوث وأوراق الملتقى الدولي: " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة "، المنعقد خلال الفترة: 08/07 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص.69-83.

وقد ناقشت هذه المؤتمرات جميعها معادلة أساسية، تمثل طرفها الأول في الموارد الطبيعية وطرفها الثاني في السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وكيفية تحقيقهما مع ضمان استدامة الموارد الطبيعية وبالتالي تحقيق مفهوم التنمية المستدامة.[1]

2.1.1. تعريف التنمية المستدامة

في 1987 أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي عرفت أيضا بلجنة بروندتلاند *Brundtland تقريرا عرف بـــ "مستقبلنا مشترك". استخدم هذا التقرير لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي. وعرفها على أنها: " التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".[2]

يحوي هذا التعريف على مفهومين أساسيين:

- مفهوم الحاجات، وخصوصا الحاجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة؛
- فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

وبعد إصدار تقرير بروندتلاند، ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت وضع تعريف للتنمية المستدامة.

أولا: تعريف المنظمات الدولية

اختلفت المنظمات الدولية في تعريفها للتنمية المستدامة، سنحاول التطرق إلى بعض هذه التعاريف.

- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** أشارت المنظمة إلى أن: " التنمية المستدامة تتمثل في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.[3] كما عرفتها أيضا على أنها " التنمية التي يتم فيها توزيع الموارد الاقتصادية والطبيعية والمنافع الاجتماعية بين الأجيال ".[4]

---

[1] محمود الأشرم [2010]: " التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء عالميا وعربيا "، ص.32.

* اسم رئيسة وزراء النرويج والتي كانت رئيسة تلك اللجنة في ذلك الوقت.

[2] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية [1989]: " مستقبلنا المشترك "، ص.69.

[3] OECD [2003] : « Toward Sustainable Development : The Role Of Social Protection », P.10. Document internet disponible sur le site: www.oecd.org (consulté le 17/03/2011).

[4] Tracey Strange, Anne Bauley [2008] : « Sustainable Development, linking economy ,society, environement » , OECD. P.2. Document internet disponible sur le site: www.oecd.org (consulté le 17/03/2011).

- **تعريف البنك الدولي:** عرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أنها " تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من جهة، وتحقيق التوازن بين الأجيال من جهة أخرى".[1]

كما يرى البنك الدولي أن تحقيق الاستدامة والرفاه بين الأجيال يكون بضمان ألا يقل تدفق الاستهلاك مع مرور الوقت، والذي يتوقف على التـــغير في رصيد الأصـــول أو الثورة. إذ لن يرتفع الرفاه بين الأجيال إلا إذا ازدادت الثروة مع مرور الوقت.[2]

- **تعريف المكتب الإحصائي للأمم المتحدة:** عرف التنمية المستدامة على أنها " عدم توسع الأنشطة الاقتصادية إلا بالقدر الذي سوف يسمح بالحفاظ على رأس المال الصناعي والطبيعي ودون استبدال أي منهما بالآخر".[3] كما استخدمت الأمم المتحدة شعارا آخر وهو التنمية البشرية، وتعني " توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يستخدم بأكبر درجة ممكنة من العدالة لتلبية حاجات الأجيال الحالية دون تعريض حاجات الأجيال المستقبلية للخطر".[4]

نلاحظ من خلال هذه التعاريف أن هناك اهتمام خاص بالبيئة، حيث كانت هناك محاولات للربط بين كيفية تحقيق النمو الاقتصادي، دون أن يكون ذلك على حساب رأس المال البيئي. إذ أن إهمال النمو الاقتصادي لاعتبارات تدهور البيئة، يؤدي إلى عدم استمرارية هذا النمو على المدى البعيد. كما اشتملت هذه التعاريف الاهتمام بالعنصر البشري من خلال إشباع حاجات الأفراد الأساسية وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق العدالة بين الأجيال.

- **تعريف تقرير الموارد العالمية:** اشتمل تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992، على ما يقارب 20 تعريفا للتنمية المستدامة، تم تصنيفها ضمن أربع مجاميع أساسية حسب الموضوع المراد بحثه كما يلي:[5]

أ. **التعاريف ذات الطابع الاقتصادي:** تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية. وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في

---

[1] Banque mondiale [2008]: « Améliorer les institutions , la croissance et la qualité de vie », P.5. Rapport sur le développement dans le monde. Document internet disponible sur le site: www.worldbank.org (consulté le 18/03/2011).

[2] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم [2003]: " التنمية المستدامة في عالم دائم التغيير"، ص.14.

[3] إلياس بيضون، مصطفى طلبة [2006]: " الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة " مرجع سابق، ص.476.

[4] سهير حامد [2006]: " إشكالية التنمية في الوطن العربي "، الطبعة الأولى ، ص.22.

[5] حمداني محمد كربالي بغداد [2010]: " استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر"، مجلة علوم إنسانية، العدد 4، ص.ص.11،12. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.ulum.nl (تم الإطلاع عليها بتاريخ 2011/03/21).

الاستهلاك والإنتاج، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة. أما بالنسبة للدول الفقيرة والتابعة فالتنمية المستديمة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.

ب. **التعاريف ذات الطابع الاجتماعي والإنساني:** التنمية المستدامة يقصد بها العمل لاستقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة في التخطيط للتنمية.

ت. **التعاريف المتعلقة بالبيئة:** التنمية المستدامة تضمن الحماية للموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية. وهي تمثل الاستخدام الأمثل للأراضي الفلاحية والموارد المائية.

ث. **التعاريف المتعلقة بالجانب التقني:** التنمية المستدامة هي التنمية التي تؤدي بالمجتمع إلى استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة التي تقوم باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وينتج عنها أقل حد من الغازات الملوثة الحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

ثانيا: التعاريف الأكاديمية

يعرف باربيير barbier التنمية المستدامة على أنها الحد الأمثل من التداخل بين نظم ثلاث: البيئية والاقتصادية والاجتماعية من خلال عملية تكييف ديناميكية للبدائل. وتضم البدائل التي يعرفها باريير استبدال رأس المال الطبيعي برأس المال الاصطناعي إلى حد أن الأجيال المستقبلية لا تزال تتوارث نفس القدر من رأس المال.[1]

أما روبرت سولو Robert Solow فيعرف التنمية المستدامة على أنها: " عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي".[2]

في الوقت الذي نجد فيه أن معظم التعريفات تركز على الجوانب الثلاث: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. يضيف تعريف Sophie Treglia بعدا آخر للتنمية المستدامة، وهو البعد السياسي من خلال إقامة نظام ديمقراطي، فهو بذلك يؤكد أن التنمية المستدامة: " تهدف إلى احترام البيئة، تحقيق الكفاءة الاقتصادية وإقامة نظام ديمقراطي عادل اجتماعيا".[3]

[1] بوعشة مبارك [2008]: " التنمية المستدامة: مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد "، مداخلة ضمن بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي: " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، بحوث وأوراق الملتقى الدولي: " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة "، المنعقد خلال الفترة: 08/07 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ، ص .52.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون [2005]: " قضايا اقتصادية معاصرة "، ص.205.

[3] Brahim Lakhlef [2006] : « La bonne gouvernance, croissance et développement », P.26.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف للتنمية المستدامة على أنها: عملية تغيير شاملة، طويلة الأمد يشكل الإنسان العنصر الفاعل الأساسي فيها وغايتها النهائية، تسعى إلى تلبية حاجاته الأساسية مع الحفاظ على البيئة، من خلال تحقيق التوازن بين أنظمة ثلاث: اقتصادية، اجتماعية وبيئية. والعمل في ظل نظام سياسي ديمقراطي عادل، يضمن حرية الإنسان وحقه في التنمية ويحقق العدالة داخل الجيل الواحد وبين الأجيال.

وللتنمية المستدامة عناصر أساسية، تسهم في تحديد مفهومها بدقة. وقد تم الإعلان عن هذه العناصر بصفة أساسية من خلال مبادئ ريو دي جانيرو.[1] وقد تم تقسيم هذه العناصر إلى عناصر موضوعية وإجرائية. حيث تتضمن العناصر الموضوعية:[2]

- الاستخدام المستدام والمتواصل للموارد الطبيعية؛
- إدماج الحياة البيئية مع التنمية الاقتصادية؛
- الحق في التنمية؛
- التوزيع العادل للموارد بين الجيل الحالي والأجيال القادمة؛
- تحميل المتسبب في التلوث نفقات التلوث.

أما العناصر الإجرائية فتتمثل في المبدأين الخاصين بالاشتراك العام في اتخاذ القرار وفي التقييم البيئي العام.[3]

من خلال ما سبق نجد أن مفهوم التنمية المستدامة يتطلب الربط بين ثلاثة مجالات: اقتصادية، اجتماعية وبيئية، والتي تمثل أبعاد التنمية المستدامة. غير أن النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة لا يمكن تحقيقهما في ظل غياب نظام سياسي جيد، يقوم على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وهو ما يمكن اعتباره بعدا رابعا للتنمية المستدامة أي البعد السياسي.

وسنتناول في الجزء الموالي أبعاد التنمية المستدامة الأربعة بشيء من التفصيل .

2.1. أبعاد التنمية المستدامة

[1] للاطلاع على مبادئ ريو دي جانيرو راجع:

Nathalie Costa [2008] : « Gestion du développement durable en entreprise », PP.139,140.

[2] سلامة سالم سلمان [2007]: " تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة "، أوراق عمل الملتقى العربي الخامس للإدارة البيئية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص.ص.54، 55.

[3] سلامة سالم سلمان [2007]: " تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص. 55.

تتفق الكثير من الدراسات على وجود ثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة وهي:[1]

- البعد الاقتصادي؛
- البعد الاجتماعي؛
- البعد البيئي.

مفهوم التنمية المستدامة يكمن في مختلف التفاعلات الموجودة بين هذه الأبعاد الثلاثة كما يوضحها الشكل رقم (1.1).

الشكل رقم (1.1): الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

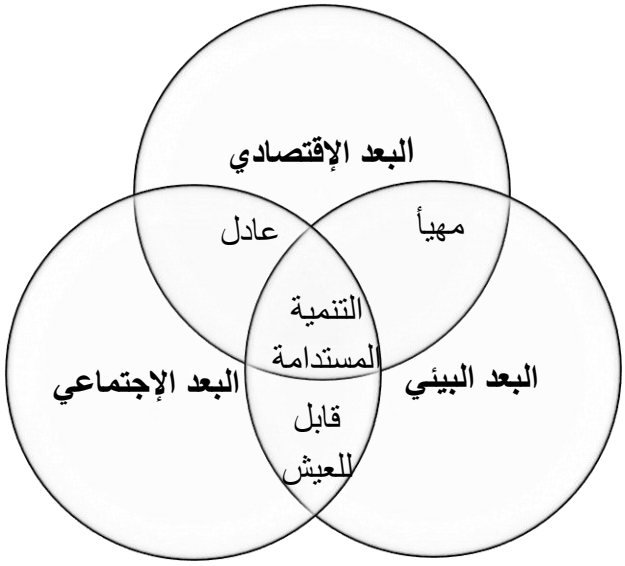

source : Groupe Management de l'Observatoire sur la Responsabilité Sociétales des Entreprises (ORSE) [2008] : « Développement durable et entreprises », AFNOR, France, P. 81.

يرى Christian Bred Hag أن هذه الأبعاد لا يمكن تحقيقها إلا في وجود شرط ضروري وهو "الحكم الراشد" والذي يمثل البعد السياسي للتنمية المستدامة.[2] يعتبر الحكم الراشد شرط أساسي ورابط ضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية. كما يهيئ الظروف الملائمة والشاملة لتمكين الإنسان على كافة المستويات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية.

وعليه فإنه يمكن تحديد مختلف التفاعلات بين أبعاد التنمية المستدامة وفق الشكل رقم (2.1).

[1] Marie Claude Smouts [2008] « le développement durable, les termes de débat », P. 13.

[2] Patrick Matagne [2006] : « Les effets du développement durable, gouvernance, agriculture et consommation, entreprise, éducation », P.19.

الشكل رقم (2.1): مختلف التفاعلات بين أبعاد التنمية المستدامة

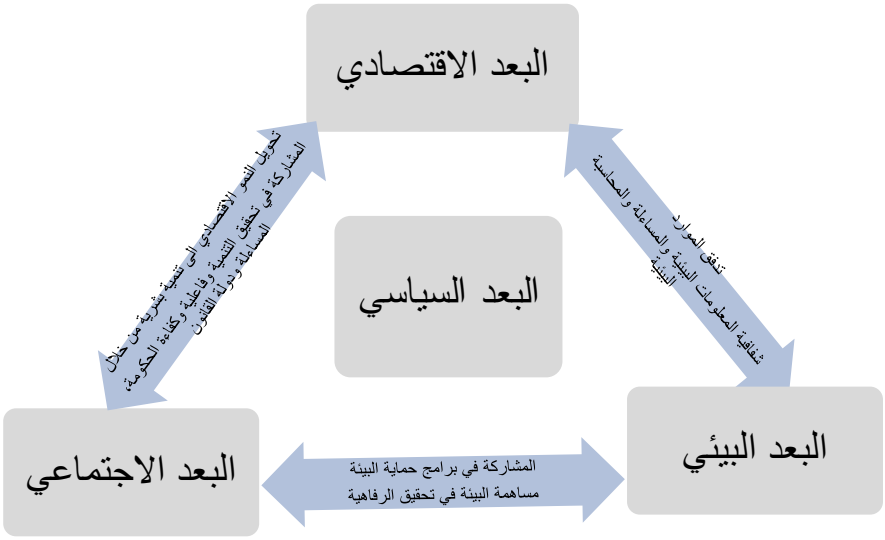

المصدر: من إعداد الباحثة.

من خلال الشكل يتضح أن التنمية المستدامة تشمل أبعادا متعددة ومتداخلة فيما بينها. والبعد السياسي من خلال الحكم الراشد هو الذي يهيئ البيئة الضرورية لتحقيق أهداف الأبعاد الأخرى. حيث لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية سليمة في ظل عدم الاستقرار السياسي. بناء دولة القانون هو السبيل الوحيد لتفادي فشل الاصطلاح الاقتصادي.[1] كما تمكن الديمقراطية والحرية السياسية الناس من الضغط من اجل الحصول على الفرص الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في إطار أولويات السياسة العامة للمجتمع. وفيما يلي تفصيل لكل بعد من الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة.

1.2.1. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

[1] مركز دراسات الوحدة العربية [2000]: " الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي"، ص.70.

من أجل إلقاء الضوء على البعد الاقتصادي، من المهم أن نميز بين بعض المفاهيم ذات العلاقة مثل النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، التنمية الاقتصادية المستدامة.

أ. النمو الاقتصادي: " يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي".[1]

فتحقيق نمو اقتصادي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية.

ب. التنمية الاقتصادية: " هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم عبر الزمن. فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادة الدخل الحقيقي كما تنطوي على تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية ".[2]

إن هذه التعاريف لا تتضمن الأفكار المتعلقة بالاستدامة البيئية، ولقد لفت علماء الاقتصاد البيئي اهتمام علماء الاقتصاد التقليديين، إلى الأفكار المتعلقة بتعريف التنمية الاقتصادية بطرق تتضمن الاهتمامات البيئية وحماية رأس المال الطبيعي، فظهر بذلك مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة.

ت. التنمية الاقتصادية المستدامة: " هي التنمية التي تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية مع مرور الوقت".[3]

يتطلب البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

- تحقيق نمو اقتصادي مستديم؛
- تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد؛
- إيقاف تبديد الموارد؛
- زيادة كفاءة استخدام الموارد المتجددة؛
- الاستخدام العقلاني للموارد الناضبة؛
- العدالة في توزيع الموارد؛
- الاستخدام الأمثل للإمكانيات الاقتصادية المتاحة؛

[1] إبراهيم العيسوي [2000]: " التنمية في عالم متغير "، ص. 17.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي [2003]: " التنمية الاقتصادية "، ص. 20.

[3] دوناتو رومانو [2003]: " الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة "، ص. 54.

- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك المضرة بالبيئة؛
- إعادة تدوير النفايات؛
- معالجة التلوث؛
- إدماج البيئة والتنمية على مستوى السياسات الاقتصادية والتخطيط على المستوى الوطني والإقليمي؛
- إنشاء نظم المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة؛
- الحد من التفاوت في المداخيل والثروة؛
- تقليص الإنفاق العسكري وتحويل الأموال إلى أغراض التنمية.

2.2.1. البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

تعرف التنمية الاجتماعية على أنها: " تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغييرات التنظيمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الأساسية والسياسات والبرامج الاجتماعية".[1]

وتتحقق التنمية الاجتماعية المستدامة عندما تتوافر الموارد اللازمة لمقابلة الاحتياجات الأساسية للأجيال القادمة من فرص التعليم ومن الخدمات الصحية. وأيضا من معدلات مقبولة لمستوى المعيشة.[2]

يركز البنك الدولي في تعريفه للتنمية على البعد الاجتماعي من خلال النقاط التالية: [3]

- التركيز على الحاجات الأساسية للإنسان والمجتمع؛
- تحسين نوعية الحياة للإنسان في المجتمع؛
- المساواة الاجتماعية والمساواة في الفرص المتاحة؛
- الاهتمام بالتعليم والصحة؛
- نمو الدخل لا يعد مؤشرا حقيقيا لقياس التنمية.

وحسب إعلان كوبن هاغن فإن أهم جوانب البعد الاجتماعي للتنمية هي: [4]

- العدالة بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة؛

[1] منال طلعت محمود [2001]: " التنمية والمجتمع "، ص.12.

[2] أحمد فرغلي [2007]: " البيئة والتنمية المستدامة، الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي "، ص. 19.

[3] طلعت مصطفى [2001]: " التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة "، ص. 17.

[4] رشاد أحمد عبد اللطيف [2007]: " التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية "، ص. 24.

- التكامل بين السياسات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية؛
- توزيع عادل للدخل وتوفير فرص متكافئة للجميع في الحصول على احتياجاتهم الأساسية؛
- احترام كرامة الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ولعل من أهم أولويات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة هو التقليل من حدة الفقر، من خلال زيادة دخل الفرد وزيادة فرص الحصول على الاحتياجات الأساسية من مياه الشرب، سكن ملائم، عناية صحية ومستويات تعليم مناسبة... . ومشكلة الفقر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعدالة في التوزيع، فالنمو الاقتصادي وحده دون عدالة في التوزيع لا يمكن أن يقضي على الفقر.[1] كما يركز البعد الاجتماعي على قضية العدالة الاجتماعية، لما لها تأثير على مختلف جوانب التنمية. إذ أن غياب العدالة الاجتماعية يشكل عائقا أمام التطور الاقتصادي والسياسي.[2] كما يسعى البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في عملية التنمية المستدامة.

3.2.1. البعد البيئي للتنمية المستدامة

يعتبر ضمان الاستدامة البيئية سابع أهداف التنمية للألفية. والاستدامة البيئية تعني " تحقيق أنماط تنموية مستدامة، والمحافظة على الطاقة الإنتاجية للمنظومات البيئية خدمة للأجيال القادمة ".[3]

وتشير الدراسات إلى أن هناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية وهي: [4]

- **الأنظمة البيئية:** تتحقق الاستدامة البيئية من خلال الحفاظ على الأنظمة الطبيعية. بل توجيهها نحو التحسن لا التدهور.
- **تقليل الضغوطات البيئية:** : تتحقق الاستدامة البيئية عندما تقل الضغوط البشرية على البيئة.
- **تقليل الهشاشة الإنسانية:** تتحقق الاستدامة البيئية عندما يكون السكان غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي.
- **القدرة الاجتماعية والمؤسسية:** تتحقق الاستدامة البيئية عندما تتحقق القدرة على بناء أنظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية.

[1] عبد الرزاق الفارس [2001]: " الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي "، ص.10.

[2] Michael M .Cernea [2003]: « La dimension humaine dans les projets de développement», p.211.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية [2003]: " أهداف التنمية للألفية، تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية"، ص. 123.

[4] سحر قدوري الرفاعي [2007]: " التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية "، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006 بعنوان: "المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص. 8.

- **القيادة الدولية:** تتحقق الاستدامة البيئية من خلال التعاون الدولي لتحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئية العالمية وتخفيض التأثيرات العابرة للحدود.

وعموما يتضمن البعد البيئي للتنمية المستدامة النقاط التالية:

- حماية المناخ من الاحتباس الحراري وحماية التنوع البيولوجي؛
- مكافحة ظاهرة التدهور البيئي؛
- تبني مفهوم الإدارة البيئية من قبل المؤسسات؛
- الإدارة المتكاملة للنظم البيئية؛
- التعليم والتوعية البيئية؛
- تقليل النفايات ومنع التلوث؛
- الاعتماد على التكنولوجيا النظيفة؛
- الاستخدام الأمثل للموارد.

4.2.1. البعد السياسي للتنمية المستدامة

إن للبعد السياسي أهمية كبيرة لما له تأثير على مختلف الجوانب الأخرى. وهو ما يوضحه "باي" في تعريفه للتنمية السياسية على أنها: " مقدمة التنمية الاقتصادية، وهي تحديث سياسي، وهي تنظيم للدولة، وهي تنمية إدارية وقانونية، وهي تعبئة ومشاركة جماهيرية، وهي بناء للديمقراطية، وهي استقرار وتغيير منتظم، وهي إقامة المؤسسات وتحقيق الأهداف العامة ".[1]

ويشمل البعد السياسي للتنمية المستدامة على:

- إرساء مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد؛
- احترام الحقوق المدنية والسياسية؛
- دعم المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرار والحكم واختيار البرامج والسياسات وتنفيذها؛
- احترام حقوق الإنسان وحرياته؛
- دعم مبادئ الشفافية والمساءلة؛
- إقامة دولة القانون؛
- تحقيق المساواة والإنصاف.

[1] نصر محمد عارف [1996]: " نظريات التنمية السياسية المعاصرة "، ص.232.

3.1. أهداف التنمية المستدامة

أقرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة أن هناك ثلاثة أهداف رئيسية للتنمية المستدامة هي:[1]

- الفعالية الاقتصادية؛
- الاهتمام بالجانب الاجتماعي؛
- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

وضمن نفس السياق تم تصنيف هذه الأهداف إلى: [2]

- تحقيق الرفاهية من خلال تحقيق الفعالية الاقتصادية؛
- تحقيق التضامن والشراكة بين أفراد المجتمع؛
- حماية البيئة.

أما إعلان ريودي جانيرو فقد حدد الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة في: [3]

- الكفاءة الاقتصادية مع تحمل المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛
- الاستخدام المستدام للموارد وحماية النظم البيئية؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي سنة 2000 تبنت الأمم المتحدة مجموعة من الأهداف أو ما يعرف بأهداف الألفية الإنمائية، تحوي ثمانية أهداف يتم تحقيقها قبل سنة 2015. وتجدر الإشارة إلى أنه يندرج ضمن كل هدف مجموعة من الغايات. وتتمثل أهداف الألفية الإنمائية فيما يلي:[4]

- استئصال الفقر والجوع الشديدين؛
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛

[1] Emilie Brun, Clémentine MC Millan[2007] : « Développement durable, de la stratégie a l'opérationnel », P.11.

[2] Farid Baddache [2008] : « Le développement durable tout simplement », P. 16.

[3] Danèle Bazin, Jean Yves Vilcot [2007] : « Vers une éducation au développement durable », P. 40.

[4] للاطلاع على أهداف الألفية الإنمائية وغاياتها راجع:

1- Karen Delchet [2007] : « développement durable », P. 2.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية [2003]: " أهداف التنمية للألفية ".

- تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء؛
- تخفيض وفيات الأطفال؛
- تحسين الصحة الأمومية؛
- مكافحة فيروس ضعف المناعة البشرية؛
- ضمان الاستدامة البيئية؛
- تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية.

وعموما يمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة من خلال الشكل رقم (3.1).

الشكل رقم (3.1): أهداف التنمية المستدامة

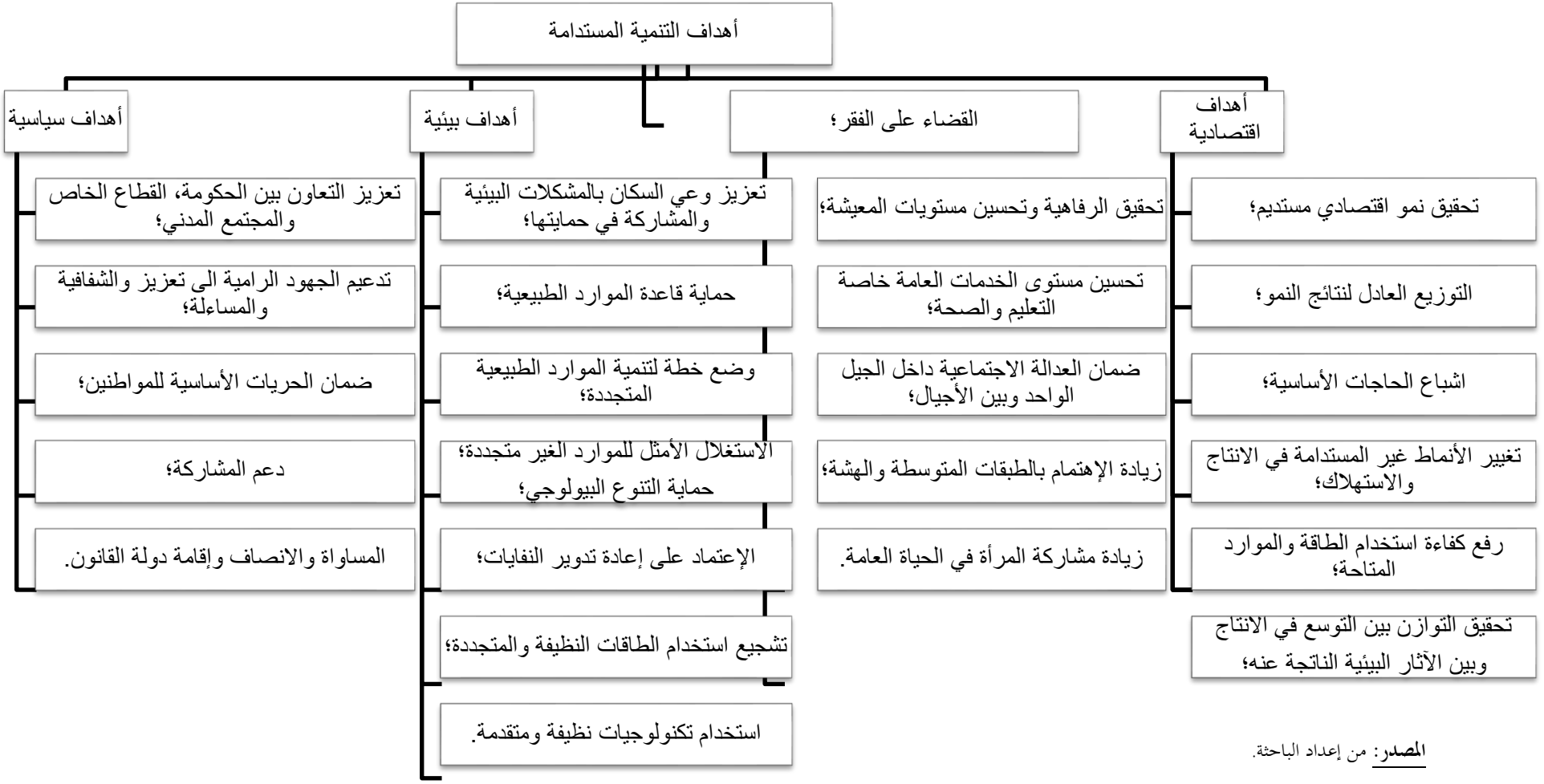

المصدر: من إعداد الباحثة.

1.4. مؤشرات قياس التنمية المستدامة

يأتي وضع مؤشرات قياس التنمية المستدامة ردا على هاجس كبير هو الحرص على أن تكون القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة مرتكزة على معلومات دقيقة وملائمة ومتاحة في اللحظة المناسبة ويعرف المؤشر على أنه: " أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعا أو حالة معينة".[1] وهو يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة وهو يجيب عن أسئلة محددة يستفسر عنها صاحب القرار".[2] ويجب أن يكون المؤشر:[3]

- دقيقا بمعنى أنه يقيس بالفعل ما يراد منه قياسه؛
- يمكن التنبؤ به أو توقعه؛
- استجابته للتغيرات في الحالة المعنية بالقياس وعدم تحيزه أو تضليله؛
- السهولة النسبية لجمع المعلومات واستخدامها وسهولة تطبيقه؛
- أن يعكس شيئا جوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية أو البيئية طويلة الأجل.

لقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات تمثل التنمية المستدامة على أكمل وجه. وفي هذا الإطار خصص جدول أعمال القرن (21) فصلا كاملا (الفصل 40) المعنون بـــ " المعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات". الذي يدعو فيه إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة لتوفير أسس راسخة لصنع القرار على جميع المستويات.[4] وقد نشرت في سنة 1996 "لجنة التنمية المستدامة" كتاب بعنوان:

Sustainable develop ment framework and mythologies of indicators

وتضمن الكتاب قائمة بنحو 130 مؤشرا، ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار للتوصل إلى صورة أوسع وأشمل. ثم خفضت اللجنة العدد إلى 59 مؤشرا، تم تصنيفها إلى أربعة جوانب رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤسسية.[5] يوضح الجدول رقم (1.1) مجموعة المؤشرات الخاصة بكل جانب.

---

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط [2010]: " التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها "، ص.251.

[2] Paule Backer [2005] : « Les indicateurs financiers du développement durable » , P.92.

[3] إلياس بيضون، مصطفى طلبة [2006]، مرجع سابق، ص.454.

[4] رعد سامي عبد الرزاق التميمي [2008]: " العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي "، الطبعة الأولى، ص.56.

[5] سحر قدوري الرفاعي [2007]: " التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية "، مرجع سابق، ص.26.

الجدول رقم (1.1): قائمة المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة

المؤشرات الاجتماعية	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر
	تفاوت الدخول
	معدل البطالة
	نسبة متوسط أجر المرأة إلى أجر الرجل
	النسبة المئوية للأطفال دون سن الـــ: 15 الذين خارج بيوتهم
	الحالة الغذائية للأطفال
	حالات الوفيات
	معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات
	متوسط العمر المتوقع عند الولادة
	نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة لتصريف مياه المجاري
	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة
	النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الأولية
	التحصين ضد أمراض الأطفال المعدية
	معدل انتشار وسائل منع الحمل
	نسبة إكمال الدراسة الابتدائية والثانوية
	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين
	نصيب الفرد من مساحة البيت
	عدد الجرائم المبلغ عنها لكل 1000 نسمة
	معدل النمو السكاني
	سكان المستوطنات الحضرية المنظمة وغير المنظمة
البيئية	انبعاث غازات دفيئة
	استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون
	تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية
	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة
	استخدام الأسمدة
	استخدام المبيدات الحشرية
	مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي
	كثافة قطع الأشجار
	الأراضي المصابة بالتصحر
	مساحة المستوطنات الحضرية
	تركز الطحالب في المياه الساحلية

	مجموع السكان في المناطق الساحلية
	المحصول النوعي من السمك
	مجموع المياه السطحية والجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة
	الطلب البيولوجي والكيميائي على الأوكسجين في الكتل المائية
	تركز البكتيريا القولونية الغائطية في المياه العذبة
	مساحة بعض النظم الأيكولوجية الرئيسية
	المساحة المحمية كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية
	انتشار بعض الأنواع من الأمراض الرئيسية
الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي
	حصة الاستثمار في الناتج القومي الإجمالي
	ميزان التجارة للسلع والخدمات
	الدين/ الناتج القومي الإجمالي
	مجموع المساعدات الإنمائية
	كثافة استخدام المواد
	نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة
	نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة
	كثافة استخدام الطاقة
	توليد النفايات الصناعية والحضرية الصلبة
	توليد النفايات الخطرة
	توليد النفايات المشعة
	إعادة تدوير واستخدام النفايات
	المسافة التي يقطعها كل فرد حسب وسيلة النقل يوميا
المؤسسية	استراتيجية رصينة للتنمية المستدامة
	تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة
	عدد أجهزة الراديو واشتراكات الانترنت لكل 1000 نسمة
	خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة
	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
	الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث الطبيعية

المصدر: سحر قدوري الرفاعي [2007]: " التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية "، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006 بعنوان: "المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص.ص. 27، 28.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الحكم الراشد، آليات تطبيقه ومؤشرات قياسه

نسعى من خلال هذا المبحث إلى تقديم إطار فكري شامل لمفاهيم الحكم الراشد، من خلال عرض مختلف التصورات التي طرحت لتعريف هذا المفهوم، استنباط عناصره وكذا آليات تطبيقه على ارض الواقع، ثم نعمد إلى استخراج مختلف المؤشرات المستخدمة في قياسه.

1.2. تعريف الحكم الراشد

سنحاول إدراج مجموعة مختلفة من التعاريف الدولية والأكاديمية للحكم الراشد للإحاطة أكثر بهذا المفهوم.

1.1.2. تعريف المؤسسات الدولية

أ- تعريف البنك الدولي: عرف البنك الدولي في دراسة أجراها عام 1992 أسلوب الحكم بأنه " أسلوب ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد ".[1]

من خلال هذا التعريف نجد أن البنك ركز على الجانب الاقتصادي والتقني. وقد جاء في نفس الدراسة أن البنك يركز على المساءلة الاقتصادية والمالية، لكن المساءلة السياسية تعتبر خارج اهتمامه. لكن هذا التصور شهد تطورا ملحوظا من خلال إضافة متغيرات أخرى لاهتمامات الحكم الراشد ضمن استراتيجية البنك الدولي. خصوصا بعدما تبين أن السياسات والبرامج التنموية التي طبقت في الدول المدينة لا يمكن إن تعطي النتائج المتوقعة منها، إذا لم يتم الأخذ بعين الاعتبار الجوانب السياسية، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية والإدارية.

ضمن هذا التوجه الجديد حدد البنك تعريفا آخر للحكم الراشد على انه :" التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام". [2] يشمل هذا التعريف:

---

[1] World Bank [1992]: « Governance and development » , Washington, p.3. Document internet disponible sur le site: www.worldbank.org (consulté le 08 /03/2011).

[2] Kaufmann Daniel, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi [2008] : « Governance matters VII: aggregate and individual governance indicators 1996-2007», policy research ,world bank , p.7,1. Document internet disponiblesur le site: www.wbi.worldbank.org (consulté le 08/03/2011).

- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم؛
- قدرة الحكومات على إدارة الموارد الاقتصادية وصياغة السياسات وتنفيذها بفعالية؛
- احترام كل المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

من خلال التعريفين نجد أن البنك الدولي ركز على الجوانب التالية للحكم الراشد:

- موضوع التسيير الاقتصادي والمقاربة التقنية؛
- مسالة " كفاءة و فعالية الدولة "؛
- الاهتمام بالمعطى السياسي كدعامة للحكم الراشد، وكشرط ضروري لتوفير بيئة قادرة على خلق تنمية اقتصادية.

ب- تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي: عرفت المنظمة أسلوب الحكم بأنه: " استخدام السلطة السياسية، وممارسة السلطة على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ".[1]

لقد كانت الرؤية التقليدية للمنظمة، والتي سادت في بداية التسعينيات تقوم على أن الحكم الراشد يشمل تحسين الإدارة العامة عن طريق الإصلاحات القانونية والإدارية والهيكلية، التي تدعم مبدأ المساءلة والنزاهة والشفافية. وفي أواخر التسعينيات افرز خطاب المنظمة مفهوما جديدا هو مفهوم الحكم القائم على المشاركة، والذي يضع مبادئ المساءلة وحكم القانون في إطار عام من احترام الحريات والمشاركة في السلطة.[2]

ج- تعريف صندوق النقد الدولي : عرف صندوق النقد الدولي الحكم الراشد من خلال البعد التقني، أي الناحية الاقتصادية من الحكم وتحديد شفافية حسابات الحكومة، فعالية إدارة الموارد العامة واستقرار البيئة التنظيمية لنشاط القطاع الخاص.[3]

---

[1] Organization of Economic Cooperation and Development (OECD) [1995]: « Participatory development and good governance »,Paris ,P.14. Document internet disponiblesur le site: www.oecd.org (Consulté le 10/03/2011).

[2] OECD [1999]: « Participatory governance : the missing link for poverty reduction », policy brief n°17, Paris, P.6. Document internet disponible sur le site: www.oecd.org (Consulté le 10/03/2011).

[3] فارس رشيد البياتي [2008]: " التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي "، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ص.127.

د- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: وضع البرنامج تعريفا أكثر شمولا، حيث عرف الحكم على انه: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير شؤون البلاد على كافة المستويات، ويشمل الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات التي تقوم من خلالها الجماعات والمواطنون بالتعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزامهم وتسوية خلافاتهم. ويتسم الحكم الراشد بسمات عديدة منها، أن يقوم على المشاركة ويتسم بالشفافية، وان ينطوي على المساءلة، ويتسم بالفعالية والمساواة ويعزز سيادة القانون. ويكفل الحكم الراشد أن توضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس من توافق الآراء الواسع في المجتمع، كما يكفل سماع أصوات الفئات الأكثر فقرا والأكثر ضعفا في عملية صنع القرار المتعلقة بتوزيع الموارد الإنمائية ".[1]

يتضح من خلال التعريف أن تصور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الراشد يقوم على مقاربة متعددة الجوانب، حيث يهتم بالجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية. لكن هذا التوجه عرف الكثير من المراجعات لصالح التأكيد أكثر على الأهمية الحاسمة للمعطى السياسي (الديمقراطية) في عملية التنمية. و يعتبر البرنامج أن تحسين الحكم مدخل لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. وأن نجاح التنمية هو قضية سياسية بقدر ما هو قضية اقتصادية.

2.1.2.التعريفات الأكاديمية

أدى طرح مفهوم الحكم الراشد في أدبيات المؤسسات الدولية إلى دفع بعض المحاولات الأكاديمية لتعريف هذا المفهوم، ومن بين هذه التعاريف :

تعريف Hurmut Elsenhans: عرف الحكم الراشد على انه "إدارة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني".[2]

تعريف Goran Hyden: "مجموعة القواعد التي تعمل في إطارها الدولة والمجتمع المدني".[3]

[1] UNDP [2003]: « Reconceptualising governance » , discussion paper 2, newyork, P.9. Document internet disponible sur le site: www.undp.org (Consulté le 12/03/2011).

[2] مصطفى كامل السيد [2005]: " الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد "، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، ص.31.

[3] نفس المرجع، ص.32.

وقد حدد Hyden أبعاد الحكم الراشد في ثلاثة مجموعات: الأولى تتعلق بـــ: المواطنين، وتتضمن المشاركة السياسية والاستجابة لتفضيلات الأفراد والمســـاءلة العامـــة. والثانية تتعلق بالقيادة المســـؤولة والتي تتضمن انفتاح عملية صنع القرار، والالتزام بحكم القانون. أما المجموعة الثالثة فتضم العلاقات. [1]

وبعد هذا العرض لمختلف التعاريف، يمكن استخلاص تعريف شامل للحكم الراشد على انه: " ممارسة السلطة السياسية، وإدارة شؤون البلد وموارده الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة وفعالية وعلى أساس من الشفافية والمساءلة والمشاركة وحكم القانون، وبالاعتماد على التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من اجل تحقيق التنمية المستدامة ".

كما نستخلص إن للحكم الراشد ثلاثة أبعاد مترابطة وهي:

- **البعد السياسي**: المتعلق بطبيعة السلطة السياسية ونوعية تمثيلها؛
- **البعد الاقتصادي–الاجتماعي**: المتعلق بالسياسة العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرها على المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، وكذا علاقاتها مع الاقتصاديات الخارجية؛
- **البعد التقني**: المتعلق بكفاءة الإدارة العامة وفاعليتها.

[1] مصطفى كامل السيد [2005]: " الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا ،دراسة تحليلية لمبادرة النيباد "، مرجع سابق، ص.32.

2.2. عناصر الحكم الراشد

يعتمد الحكم الراشد على تكامل عمل كل من " الدولة، القطاع الخاص ومنضمات المجتمع المدني".[1] وهو ما يوضحه الشكل رقم (4.1).

الشكل رقم (4.1): عناصر الحكم الراشد

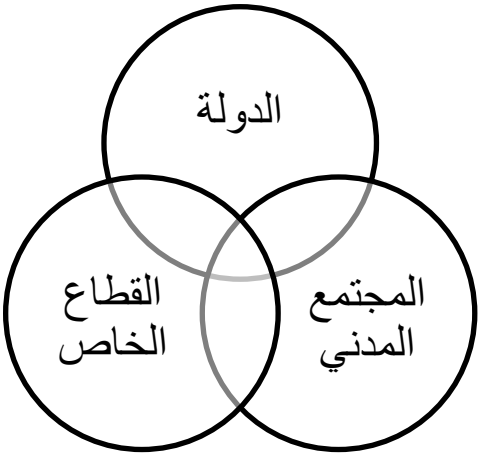

source : UNDP[1997]: «Governance for sustainable human development » . Document internet disponible sur le site: www.undp.org (Consultéle 14/03/2011).

من خلال الشكل (4.1) نلاحظ أن عناصر الحكم الراشد تتمثل في الدولة والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص. وينصب الاهتمام حول مدى فاعلية الدولة في خدمة احتياجات شعبها، وفي وضع السياسات وتحديد أولويات استخدام الموارد التي تؤثر تأثيرا مباشرا على التنمية. فالحكومة إن لم تعمل بكفاءة فان ذلك يؤدي إلى هدر المواد، وإن لم تمتلك الشرعية في نظر الشعب فإنها لن تتمكن من تحقيق أهدافه. كما يعتبر إصلاح مؤسسات الدولة لجعلها أكثر كفاءة وشفافية وقابلية للمساءلة جوهر الحكم الراشد، ومحفز لتحقيق التنمية المستدامة.

في حين يشمل القطاع الخاص المؤسسات الخاصة في مجال التصنيع والتجارة، مثل المصارف والتعاونيات بالإضافة إلى القطاع غير الرسمي في السوق. ويعتبر القطاع الخاص المصدر الأساسي لفرص

[1] UNDP [2003]: «Good governance and its relationship to democracy and economic development » ,P.4.Document internet disponiblesur le site: www.undp.org (Consulté le15/03/2011).

العمل التي تولد ما يكفي من الدخل لتحسين مستوى المعيشة. يتطلب الحكم الراشد تشجيع ودعم المشاريع الخاصة لكي تصبح أكثر شفافية وأكثر عدالة وقدرة على المنافسة في السوق الدولية.[1] كما يظهر دور القطاع الخاص في تكريس مبادئ الحكم الراشد من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، والتي تعرف بأنها " الإدماج الطوعي من طرف المؤسسات للاهتمامات الاجتماعية والبيئية في أنشطتها التجارية وعلاقاتها مع شركائها".[2]

أما مفهوم المجتمع المدني فيشير إلى: " المؤسسات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، مثل الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، مثل النقابات العمالية، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، ومنها أغراض للإسهام في العمل الجماعي لتحقيق التنمية" .[3] في حين يشير مفهوم المنظمات غير الحكومية إلى: " مجموعة من المنظمات التي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص. مستقلة نسبيا عن الدولة، لا تهدف إلى الربح. تنظم بواسطة مجموعة من الأفراد، لها هيكل تنظيمي وشخصية اعتبارية قانونية. تسعى إلى التأثير على السياسات العامة للدولة".[4]

تعد منظمات المجتمع المدني بمثابة قنوات لمشاركة الناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وتنظيمهم لأنفسهم في شكل جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة والوصول إلى الموارد العامة. ويمكن أن تفرض تلك المنظمات كوابح وضوابط على سلطة الحكومة، وأن ترصد الإخفاقات والإساءات الاجتماعية. وتخضع المسؤولين للمساءلة، كما أنها تضمن للناس حقهم في التعبير وإبداء الرأي، علاوة على ضمانها لتوفير سبل أكثر شفافية وأكثر عدالة للتوصل إلى توافق الآراء.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [1997] : " إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة "، ص.9.وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.pogar.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/03/15).

[2] الأخضر عزي [2005]: " قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد: إسقاط على التجربة الجزائرية "، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، مارس 2005. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.uluminsania.com (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/03/15).

[3] مروك الفالح [2003]: " المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية "، ص.26.

[4] ناجي عبد النور، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر دراسة الأحزاب السياسية"، مجلة الفكر، العدد الثالث، ص.112. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع www.univ-biskra.dz (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/03/15).

يتطلب الحكم الراشد تفاعلا اكبر بين العناصر الثلاثة، وعدم استبعاد أي عنصر بل مشاركة الجميع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة منها. كما يتطلب الحكم الراشد أن يتسم كل من القطاعات الثلاث: الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، بالمقومات التالية:[1]

- احترام الحرية وحقوق الإنسان، وتكريس البيئة القانونية الحامية لها؛
- التحلي بمبادئ الإدارة العامة الرشيدة: الالتزام بمعايير الكفاءة ، وتعزيز الشفافية والإفصاح والمساءلة.

3.2. آليات تطبيق الحكم الراشد

يتسم الحكم الراشد بمجموعة من الخصائص، ويستند إلى مجموعة من المبادئ والمعايير، التي يمكن اعتبارها بمثابة آليات لتطبيقه على أرض الواقع. وتختلف المبادئ والأولويات باختلاف الجهات وأهدافها. فنجد أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ركزت في دراسة لها على أربعة مبادئ:[2]

- سيادة القانون؛
- إدارة القطاع العام؛
- السيطرة على الفساد؛
- خفض النفقات العسكرية.

في حين ركز البنك الدولي على أربعة مبادئ أخرى و هي:[3]

- إدارة القطاع العام؛
- المساءلة؛
- سيادة القانون؛
- الشفافية.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2004]: " تقرير: نحو الحرية في الوطن العربي "، ص.59.

[2] OECD [1995] : « Participatory development and good governance » . Document internet disponible sur le site: www.oecd.org (Consulté le28/03/2011).

[3] World Bank[1992] : « Governance and development » ,washington,P.3. Document internet disponible sur le site: www.woldbank.org (Consulté le 30/03/2011).

بينما كانت الدراسة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأكثر شمولا وتضمنت تسعة معايير وهي :[1]

- المشاركة؛
- سيادة القانون؛
- الشفافية؛
- الاستجابة؛
- التوجه نحو بناء توافق الآراء؛
- المساواة؛
- الفاعلية والكفاءة؛
- المساءلة؛
- الرؤية الاستراتيجية.

– **المشاركة:** يجب أن يكون لكل المواطنين صوت في عملية صنع القرار، سواء بصورة مباشرة أومن خلال مؤسسات وسيطة وشرعية، تمثل مصالحهم. وتستند هذه المشاركة الواسعة على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، كما تعتمد على تنمية القدرات على المشاركة البناءة.

– **سيادة القانون:** يجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة، ولابد من توخي الحياد في تنفيذها، وبخاصة القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان.

– **الشفافية:** تعتمد الشفافية على حرية تدفق المعلومات، ويختلف تعريف الشفافية باختلاف الزوايا التي ينظر إليها منها. ويمكن تعريف الشفافية من زاوية وضع السياسة العامة وتنفيذها على أنها " آلية الكشف عن الفساد، بأن يكون الإعلام من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ".[2] كما يمكن تعريف الشفافية من زاوية دراسة المالية العامة على أنها : "العلانية والتصريح الواضح للبيانات والآليات

[1] UNDP [1997] : « Governance for sustainable human development ». Document internet disponible sur le site: www.undp.org (Consulté le30/03/2011).

[2] عماد الشيخ داوود [2004]: " الشفافية ومراقبة الفساد "، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية : "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، ص141.

والواردات والصادرات والصرفيات الحكومية والإدارية من خلال وسائل الإعلام والوسائل الرقابية الأخرى، مما يتيح للمجتمع المدني والإعلام والقضاء والمواطنين كافة معرفة مجريات الأعمال الإدارية والحكومية ".[1]

إن للشفافية أهمية قصوى، إذ تسمح للجمهور مشاركة الدولة في إعدادها لسياسة المالية العامة وحسن الإشراف عليها، منعا للسرية التي تشوب الكثير من سياسات المالية العامة، والمفضية في الغالب إلى انتشار الفساد.

– **الاستجابة:** يجب أن تسعى المؤسسات وتوجه عملياتها لتلبية احتياجات جميع أصحاب المصلحة.

– **التوجه نحو بناء توافق الآراء:** يتوسط الحكم الراشد المصالح المختلفة للوصول إلى بناء توافق واسع للآراء، بشأن ما يحقق مصلحة الجميع وبشان السياسات والإجراءات.

– **المساواة:** يجب أن تتاح لجميع المواطنين دون تمييز فرصة لتحسين رفاهيتهم، وخضوع جميع الأفراد للمساواة وعدم التمييز فيما يتعلق بالحقوق والحريات والكرامة.

– **الفعالية والكفاءة** : تعني الفعالية تحقيق الأهداف المرجوة بأقل تكاليف ممكنة في ظل المعايير أو المستويات المقدرة، في حين تعني الكفاءة المعيار الذي يربط المدخلات والمخرجات، بحيث نحاول استخدام اقل مدخلات للحصول على أعلى مخرجات.[2]وعليه فانه ينبغي أن تسفر العمليات والمؤسسات عن نتائج تلبي الاحتياجات، مع تحقيق أفضل استخدام للموارد، وتعتبر الفاعلية والكفاءة الضامن لاستمرارية تحقيق التقدم والازدهار، وتعزيز التنمية المستدامة من خلال الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة.

– **المساءلة:** اعتبر البنك الدولي المساءلة "أساس الحكم الجيد". وعرف المساءلة العامة بأنها تشترط من كل فرد يعمل باسم سلطة الدولة أن يفصح عن أعماله وينفذها، وأن يخضع للعقوبات القضائية أو الإدارية في حال اتضح أن أعماله منافية للمصلحة العامة.[3]

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية [2009]: " آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري"، الملتقى العربي الثالث المنعقد في الرباط في 2008، ص.48.

[2] على أنور العسكري [2008] : " الرقابة المالية على الأموال العامة "، ص.162.

[3] أحمد مالكي [2007]: " أثار غياب المساءلة السياسية، وتطور النظم السياسية في أقطار الوطن العربي "، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد: " المساءلة و المحاسبة "، بيروت، ص.52.

انه من الضروري وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين. حتى يكون للبرلمان ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة وحماية الصالح العام من الاستغلال السياسي.[1]

إن آلية المساءلة تعد من أهم المعايير باعتبارها معيارا ضابطا للأداء الحكومي وفعلا تقويميا للمؤسسات من خلال محاسبتهم من قبل الهيئات المخولة بذلك رسميا أو من قبل مؤسسات المجتمع المدني والرأي العام للحد من الخروقات والانحراف في عمل الحكومة إذا ما ضعفت أشكال المحاسبة. مما يتسبب في هدر كبير لموارد البلد، كما يعطي معيار المساءلة إمكانية اكبر لأداء أكثر كفاءة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص، ويفضي إلى إيجاد ظروف سياسية، قانونية، اقتصادية واجتماعية تعزز رفاه العموم، وتنقل المجتمعات إلى حالة من الازدهار والتقدم .

- **الرؤية الاستراتيجية:** هي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية والهادفة إلى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية على المدى البعيد.

[1] حسن كريم [2004]: "مفهوم الحكم الصالح" ،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: " الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، ص. 104.

4.2. مؤشرات قياس الحكم الراشد

يعتبر موضوع قياس نوعية الحكم احد أهم المجالات البحثية في دراسات الحكم الراشد، وهذا نظرا للأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع فيما يتعلق بتعميم ممارسات وتطبيقات الحكم الراشد، وتقييم وقياس مدى تقدم الدول في هذا المجال، كما تمثل عملية القياس احد أوجه الضغط على الحكومات والمجتمعات لتبني قواعد الحكم الراشد والحث على اعتماد إصلاحات في هذا الشأن . وهنا ينبغي التنبيه إلى أن عملية قياس نوعية الحكم تعرف الكثير من الصعوبات وهذا يرجع إلى العديد من العوامل أهمها :

- الصعوبة في تحديد تعريف دقيق ومتفق عليه لمفهوم الحكم الراشد؛
- المفاهيم السياسية والاجتماعية هي مفاهيم عامة وذات طابع معنوي يصعب تحديدها بدقة. فالأمر يستدعي تحديد هذه المفاهيم بطريقة تجعلها قابلة للقياس وهذا يعني تحويل المفاهيم إلى متغيرات كمية ومؤشرات.

وفي هذا الإطار هناك العديد من الجهود التي عملت على تكريس البحث في إيجاد مؤشرات لقياس نوعية الحكم، خصوصا من قبل مخابر ومراكز البحث التي تعمل لصالح منظمات ووكالات التنمية الدولية كالبنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو منظمات غير حكومية كمنظمة دار الحرية freedom house .

وقد تم تصنيف مؤشرات الحكم الراشد إلى صنفين:[1]

- **مؤشرات موضوعية :** تقوم على قياس متغيرات موضوعية لا تقبل الجدل في مظهرها الشكلي كإجراء الانتخابات. وهي مؤشرات لا تعطي صورة واضحة عن الديمقراطية والحكم الراشد.
- **مؤشرات غير موضوعية:** وهي مستمدة من مصدرين: رأي الخبراء الدوليين، ورأي المواطنين. وقد تكشف هذه المؤشرات الكثير من الحقائق التي قد تخفيها المؤشرات المسماة موضوعية.

ونظرا إلى أن معظم الاقتراحات المقدمة لقياس الحكم ترتكز على أراء الخبراء، فإننا نجد اختلافات بين المؤشرات المقدمة من طرف المنظمات الدولية، والسبب في ذلك يكمن في تعدد اتجاهات المنظمات

[1] Benferhat Saad [2007] : « Niveau de vie des menages, développement humain et bonne gouvernance démocratique : les fondements philosophiques et les indicateurs de mesure, étude retrospective sur le cas de l'Algérie1962-2006 ». thèse de doctorat d'état en science économique, université Ferhat Abbas – Sétif ,2006-2007, PP.19,20.

فيما يتعلق بالمقاربة المعتمدة لتصور الحكم الراشد، فهناك منظمات تنطلق من رؤية اقتصادية تقنية للحكم، ومنظمات تهتم بالجانب الإداري المؤسسي، وأخرى تعتمد رؤية سياسية، كما أن هناك منظمات تعتمد رؤية شاملة تجمع كل مجالات الحكم. ومن هذا الباب سيتم التطرق إلى أهم الإسهامات على المستوى العالمي التي اهتمت بوضع مقاييس لقياس نوعية الحكم.

أ. **إسهامات البنك الدولي**: قام معهد البنك الدولي (WBI)، ودائرة البحث التابعة للبنك الدولي بإعداد بحث طويل المدى في أواخر التسعينات، بهدف المساهمة في إنماء مقاييس ومؤشرات لتقييم الحكم وتشجيع الدول على الأخذ بتطبيقات الحكم الراشد. هذا البرنامج اشرف عليه:

Kaufmann Daniel , Pablo Zoido Lobaton, Massimo Mastruzzi Aart kraay وخلص البحث إلى تكوين مجموعة من المؤشرات عرفت بـــ "المؤشرات العالمية للحكم (WGI). وقد تم تطبيق هذه المؤشرات ابتداء من سنة 1996، وعمل البنك على إنجاز عمليات التقييم وإصدارها سنويا.[1]

يعتمد خبراء البنك الدولي في إعداد هذه المؤشرات على الجوانب الثلاثة التي تضمنها تعريف الحكم وهي:

- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم؛
- قدرة الحكومات على إدارة الموارد الاقتصادية وصياغة السياسات وتنفيذها بفعالية؛
- احترام كل المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية

فيما بينها. ومن هذا المنطلق وضع الخبراء ستة أبعاد بمثابة مقاييس للحكم الراشد، حيث أن كل جانب من جوانب تعريف الحكم يتضمن بعدين على النحو التالي :[2]

[1] Daniel Kaufmann ,Aart Kraay, Massimo Mastruzzi [2010] : « The world wide governance indicators, methodologies and analytical issues» ,policy research working paper 5430. Document internet disponible sur le site: www.worldbank.org (Consulté le06/03/2011).

[2] Daniel Kaufmann ,Aart Kraay, Pablo Zoido lobaton [1999]: « Aggregating governance indicators » , policy research working paper 2195, the world bank, October 1999, P.2. Document internet disponible sur le site: www.worldbank.org (Consulté le08/04/2011).

الجانب الأول يتكون من :

- **الصوت والمساءلة** Voice and Accountability: هذا المقياس يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار الحكام ومراقبتهم ومساءلتهم، ويتضمن المؤشرات التي تقيس مختلف مظاهر العملية السياسية المتمثلة في الحريات المدنية، الحقوق السياسية واستقلالية الصحافة .
- **الاستقرار السياسي وغياب العنف** political stability and absence of violence: يتضمن العديد من المؤشرات التي تقيس مدى القدرة على زعزعة الاستقرار و إسقاط الحكومات.

الجانب الثاني يشمل :

- **كفاءة الحكومة** Government Effectiveeness**:** تقيس مؤشرات هذه الفئة نوعية الخدمات العامة ونوعية البيروقراطية، كفاءة الموظفين، استقلال الإدارة العامة عن الضغوط السياسية، مصداقية الحكومة في التزامها بالسياسات.
- **نوعية التشريعات** Regularity Quality**:** تقيس مؤشرات هذه الفئة مقدار التشويهات المفروضة من قبل الحكومة على مختلف السياسات، مثل مراقبة الأسعار، الإشراف الكامل للبنك المركزي والتشريعات المفرطة في مجال التجارة الخارجية .

أما الجانب الثالث فيحتوي على :

- **سيادة القانون** rule of low: يتكون هذا المقياس من العديد من المؤشرات التي تقيس درجة الثقة التي يضعها المواطنون في القوانين ومقدار التزامهم بها. وتتضمن هذه المؤشرات الملاحظات حول مدى شيوع الجريمة، كفاءة القضاء، احترام العقود والاتفاقيات.
- **مراقبة الفساد** control of corruption: يستخدم هذا المقياس لمعرفة مدى تأثير الفساد على بنية الأعمال، كما يقيس الأشكال الكبرى للفساد أو ما يعرف بالفساد الكبير، مثل توجهات النخبة إلى نهب الدولة والاستيلاء على مواردها.

وفق هذه المقاييس، يعتمد البنك الدولي لقياس نوعية الحكم على سلم تنقيط ينحصر بين (-2.5) و(+2.5). المستوى الأول (-2.5) يدل على الحكم السيئ أو ما يشير إليه البنك بالحكم الفقير

"poorgovernance". أما المستوى الثاني فيدل عل الحكم الراشد. فيما يتعلق بمراقبة الفساد، تشير النقطة (2.5−) إلى مستوى عالي من الفساد أما النقطة (+2.5) فتدل على مستوي جيد في مراقبة الفساد.

كما يعتمد البنك على النسبة المئوية وفق سلم تنقيط ينحصر بين 0 و100.

يلخص الجدول رقم (2.1) هذه المؤشرات والبيانات المستخدمة في إعدادها.

الجدول رقم (2.1): مؤشرات البنك الدولي لقياس الحكم الراشد والبيانات المستخدمة في إعدادها

الرأي والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	التشريعات	دولة القانون	الفساد
– الحريات المدنية –حرية التعبير –حرية الصحافة –حرية التجمع والتظاهر –حرية تكوين الجمعيات – الحقوق السياسية – انتخابات حرة ونزيهة – احترام الأقليات –حرية المشاركة السياسية – الشفافية في العمل العام – الثقة في البرلمان – تغيير الحكومة – الشفافية في سياسة الحكومة – مؤشر الموازنة المفتوحة – اطلاع القطاع العام على القوانين والسياسات – مساءلة الموظفين العموميين	– مخاطر الانقلاب العسكري – الإرهاب – الاغتيال السياسي – الحرب الأهلية – إمكانية زعزعة الاستقرار – الشغب – التطرف – الاضطرابات الاجتماعية – التوترات الدينية – الصراع الخارجي	– نوعية الإدارة العامة – البيروقراطية – فاعلية إدارة الميزانية العامة –كفاءة تعبئة الإيرادات – الكفاءة في إدارة النفقات العامة	– زيادة الأعباء التنظيمية على الصادرات والواردات – الحماية المفروضة – نوعية ضبط الأسعار – كفاءة نظام الصرف – نظام الضرائب – ملاءمة القوانين التجارية – تنظيم التجارة الخارجية – تنظيم المنافسة – البنوك – نظام الأجور – الأنظمة البيئة	– تكاليف الجريمة – خطف الأجانب – الجريمة المنظمة – نزاهة العملية القضائية – استقلالية السلطة القضائية عن التأثيرات السياسية – التهرب الضريبي – الثقة في الشرطة – أهمية الاقتصاد غير الرسمي – العدالة في تسوية النزاعات – الاحتيال المالي – المساءلة القضائية	– خسائر وتكاليف الفساد – تحويل الأموال العامة الناتج عن الفساد – تقديم مدفوعات إضافية للحصول على تراخيص الاستيراد والتصدير وتخفيض الضرائب – تقديم مدفوعات إضافية للحصول على قرارات قضائية مواتية – معايير محاسبة المسؤولين – معدل الرشوة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية : (جدول مترجم)

1/ World Bank [2010]: « the world wide governance indicators » . Document internet disponible sur le site: www.worldbank.org (Consulté le 12/04/2011).

2/ Daniel Kaufmann, AartKraay, Massimo Mastruzzi [2008] : « governancematters VII », policy working paper 4654. Document internet disponible sur le site: www.worldbank.org (Consulté le12/04/2011).

– **إسهامات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2002، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة، فان القصد من وضع مؤشرات كثيرة هو إظهار مدى الحقوق السياسية والمدنية في البلدان. ولكن لا يوجد مقياس في هذا المجال ليس غامضا أو مثيرا للخلاف. لذا يتبنى الباحثون أحد الخيارين:

- إما استخدام مقاييس موضوعية مثل وجود انتخابات تنافسية؛
- أو استخدام مقاييس ذاتية تستند إلى رأي الخبراء في درجة الديمقراطية في البلد، والتي تعبر بقدر اكبر عن حقيقة وجود الديمقراطية في البلد.

يوضح الجدولين (3.1) و(4.1) موجزات لبعض مؤشرات الحكم الموضوعية والذاتية.

الجدول رقم (3.1): مؤشرات الحكم الموضوعية

المؤشرات	المصدر
تاريخ آخر انتخابات	الاتحاد البرلماني الدولي
عدد الناخبين المشتركين في التصويت	الاتحاد البرلماني الدولي
السنة التي نالت فيها المرأة حق التصويت	الاتحاد البرلماني الدولي
المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان	الاتحاد البرلماني الدولي
عضوية نقابات العمال	الاتحاد البرلماني الدولي
المنظمات غير الحكومة	حولية المنظمات الدولية
التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية " يعترف بأنه، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مبدأ تمتع بشر أحرار بالحرية المدنية والسياسية وبالتحرر من الخوف والحاجة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تهيأت الظروف التي تتيح لكل شخص أن يتمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية " .	قسم المعاهدات بالأمم المتحدة
التصديق على الاتفاقية 87 المتعلقة بحرية تكوين الرابطات والمساومة الجماعية " تعلن منظمة العمل الدولية أن " الإقرار بمبدأ حرية تكوين الرابطات " هو وسيلة لتحسين الظروف للعمال و إحلال السلام".	قسم المعاهدات بالأمم المتحدة

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية [2002]: " تحقيق الديمقراطية في عالم مفتت "، ص.36.

الجدول رقم (4.1): المؤشرات الذاتية للحكم الراشد

المؤشر	المصدر	المفهوم المقيس	المنهجية	النطاق
درجة شكل الحكم	مجموعة بيانات مشروع جامعة polityIV ميريلاند	- مدى تنافسية تعيين كبار المسؤولين التنفيذيين - مدى انفتاح عملية تعيين كبار المسؤولين التنفيذيين -القيود على كبار المسؤولين التنفيذيين - تنظيم المشاركة - تنظيم عملية تعيين المسؤولين التنفيذيين - مدى تنافسية المشاركة	رأي خبراء داخليين	-10 (الأقل ديمقراطية) إلى 10 (الأكثر ديمقراطية)
الحريات المدنية	دار الحرية (freedom house)	- حرية التعبير والمعتقد - حرية تكوين الرابطات و الحقوق التنظيمية - سيادة القانون و حقوق الإنسان - الاستقلال الشخصي و الحقوق الاقتصادية	رأي خبراء داخليين	1 – 2.5 حر 3,0- 5,0 حر جزئيا 6,0- 7,0 غير حر
الحقوق السياسية	دار الحرية (freedom house)	- إجراء انتخابات حرة ونزيهة لشغل مناصب ذات سلطة حقيقية - حرية التنظيم السياسي - وجود معارضة ذات شان - التحرر من سيطرة جماعات ذات نفوذ - استقلال جماعات الأقليات أو شمولها سياسيا	رأي خبراء داخليين	1,0- 2,5 حر 3,0- 5,0 حر جزئيا 6,0- 7,0 غير حر
حرية الصحافة	دار الحرية (freedom house)	- موضوعية وسائط الإعلام - حرية التعبير	رأي خبراء داخليين	0 - 30 حرة 31-60 حرة جزئيا 61-100 ليست حرة
الصوت والمساءلة	مجموعة بيانات مؤشرات الحكم التي يستخدمها البنك الدولي	- إجراء انتخابات حرة ونزيهة - حرية الصحافة - الحريات المدنية - الحقوق السياسية - دور المؤسسة العسكرية في السياسة - تغيير الحكومة - الشفافية - اطلاع قطاع الأعمال على التطورات في القوانين والسياسات - استطاعة قطاع الأعمال التعبير عن شواغله بشان التغييرات في القوانين والسياسات	تجميع لطائفة من المصادر من بينها دار الحرية (freedom house) و الدليل الدولي للمخاطر القطرية	- 2,5 إلى 2,5 والأعلى أفضل
الاستقرار السياسي وانعدام العنف	مجموعة بيانات مؤشرات الحكم التي يستخدمها البنك الدولي	- التصورات المتعلقة باحتمال زعزعة الاستقرار(التوترات العرقية، الصراعات المسلحة، القلاقل الاجتماعية ،التهديد الإرهابي، الصراعات الداخلية وتفتت الصورة السياسية، التغيرات الدستورية، الانقلابات العسكرية)	تجميع لطائفة من المصادر من بينها وحدة الاستخبارات الاقتصادية، وفريق خدمات المخاطر السياسية' واستخبارات مخاطر بيئة قطاع الأعمال	- 2,5 إلى 2,5 والأعلى أفضل
القانون والنظام	الدليل الدولي للمخاطر القطرية	- الحياد القانوني - التقيد الشعبي بالقانون	رأي خبراء داخليين	صفر إلى 6 والأعلى أفضل
سيادة القانون	مجموعة بيانات مؤشرات الحكم التي يستخدمها البنك الدولي	- الأسواق السوداء - إمكانية إنفاذ العقود الخاصة والعقود الحكومية - الفساد في القطاع المصرفي - الجريمة والسرقة كعقبتين لقطاع الأعمال - خسائر الجريمة وتكاليفها - عدم إمكانية التنبؤ بما تفعله الهيئة القضائية	تجميع لطائفة من المصادر من بينها فريق خدمات المخاطر السياسية' و بينها وحدة الاستخبارات الاقتصادية	- 2,5 إلى 2,5 والأعلى أفضل
فاعلية الحكومة	مجموعة بيانات مؤشرات الحكم التي يستخدمها البنك الدولي	- النوعية البيروقراطية - تكاليف المعاملات - نوعية الرعاية الصحية العامة - استقرار الحكومة	تجميع لطائفة من المصادر من بينها فريق خدمات المخاطر السياسية' و دار الحرية واستخبارات مخاطر بيئة قطاع الأعمال	- 2,5 إلى 2,5 والأعلى أفضل
دليل تصورات الفساد	الشفافية الدولية	- تصورات الفساد الرسمي كما يراها العاملون في قطاع الأعمال و الأكاديميون و محللو المخاطر	الاستقصاءات القطرية التي يجريها الخبراء	0 إلى 10 والأعلى أفضل
الفساد	مجموعة بيانات مؤشرات الحكم التي يستخدمها البنك الدولي	- الفساد بين المسؤولين العامين - الفساد كعقبة أمام قطاع الأعمال - تواتر تقديم "مدفوعات غير نظامية" إلى المسؤولين و الهيئة القضائية - تصورات الفساد في الخدمة المدنية. ومدفوعات الفوائد المتعلقة بقطاع الأعمال	تجميع لطائفة من المصادر من بينها دار الحرية ' و (freedom house) وحدة الاستخبارات الاقتصادية، واستخبارات مخاطر بيئة قطاع الأعمال	- 2,5 إلى 2,5 والأعلى أفضل

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية [2002]: " تحقيق الديمقراطية في عالم مفتت "، ص.37.

يعتبر الحكم الراشد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية، إذ يعد الضامن والرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة. وذلك من خلال التأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة والتي تتعدى المؤشرات المادية، ويمكن أن نوضح علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة من خلال النقاط التالية:

- يوسع الحكم الراشد والديمقراطي الحريات السياسية، ويؤدي إلى وجود منافسة على السلطة السياسية، فتزداد احتمالات استجابة الساسة لاحتياجات الناس وتطلعاتهم؛
- من خلال الحكم الراشد يكون لأفراد المجتمع صوت قائم على حرية الفكر والتعبير وحرية الحصول على المعلومات، ووجود وسائط إعلام حرة ومستقلة ونقاش سياسي مفتوح، يتيح لهم المشاركة في عمليات وضع السياسات العامة. والضغط العام يمكن أن يؤثر على قرارات وأفعال المسؤولين فيما يتعلق بتلوث البيئة أو ممارسات العمل الاستغلالية؛
- تعمل الرقابة والمساءلة على رفع كفاءة وفاعلية الحكومة في استغلال الموارد المتاحة والمحافظة على المال العام من الهدر والاختلاس وتوجيهه لتحقيق أهداف وبرامج التنمية ؛
- يوفر الحكم الراشد المناخ المناسب لجذب الاستثمارات والذي يساعد على تطوير الاقتصاد وتوفير مناصب شغل وتحقيق التنمية؛
- يمكن للحكم الراشد أن يحقق التنمية المنصفة والعادلة والتي تضع مصلحة الفقراء والفئات الهشة أولى أولوياتها.

هذا وقد ذهب خبراء التنمية إلى أبعد من ذلك، إذ يؤكدون على وجود ارتباط بين الحكم الراشد وفرة الثروات الطبيعية وكفاءة استخدامها في تحقيق التنمية المستدامة. وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: علاقة الحكم الراشد بكفاءة استخدام عوائد النفط لتحقيق التنمية المستدامة

عكفت دراسات عديدة على تفسير العلاقة بين وفرة الموارد والأداء الاقتصادي. وقد توصلت إلى وجود ارتباط قوي بين وفرة الثروات الطبيعية وضعف الأداء الاقتصادي "مفارقة الوفرة" أو " لعنة الموارد" وغياب الحكم الراشد.[1]

لكن لعنة الموارد ليست أمرا يستحيل اجتنابه. فهناك مجموعة من البلدان استفادت من ثروة الموارد من خلال ممارسات الإدارة السليمة والشفافة.[2]

كما يؤكد الملتقى الدولي حول " استخدام الصناعات الاستخراجية لغرض التنمية المستدامة "[3] أن الحكم الراشد هو المفتاح لكفاءة ادارة عوائد النفط، إذ يعبر الحكم الراشد عن مسؤولية الحكومة وكفاءتها وفاعليتها في استخدام عوائد الموارد الطبيعية للبلد من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، وبيئية.

والكفاءة يقصد بها تعظيم النتائج من خلال الموارد المتاحة. وكفاءة استخدام عوائد النفط يقصد بها استثمار هذه العوائد لتحقيق أكبر عائد ممكن.[4]

إن أهمية الاستخدام الكفء لعوائد النفط يرجع للخصائص التي تتميز بها هذه العوائد، ونذكر منها:[5]

- تتسم هذه العوائد بدرجة عالية من التقلب، وهذا يسبب مشاكل عديدة على مستوى الاقتصاد الكلي والتخطيط؛
- هذه الموارد محدودة ومعرضة للنضوب، وينبغي أن تستخدم في الاستثمارات الاستراتيجية؛
- تتسم هذه الموارد بضخامتها، وهو ما يزيد الأطماع وبؤر الفساد؛

---

[1] بينت دراسة sachs and warner (2000)، وجود علاقة عكسية قوية بين النمو وثروة الموارد في عينة ضمت 97 بلدا خلال الفترة 190- 1989 بسبب انتشار الفساد.

[2] تؤكد دراسة Martin and Subarmanian (2003): أن ثروة الموارد يمكن أن تتضاعف عند وجود مؤسسات جيدة. وتؤكد دراسة Collier 1999 على العائد الصافي الكبير لزيادة الشفافية.

[3] WORLD Bank [2008] : « Using Extractive Industries for Sustainable Development », International oil and Gas Resources Management Seminar P. 3. Document internet disponible sur le site: www.worldbank.org (Consulté le 11/04/2011).

[4] Olivier Godard[2008]: « Les ressorts de l'efficacité économique des instruments de politique» , p.2. Document internet disponible sur le site: www.imprimerie.polytechnique.fr (Consulté le 11/04/2011).

[5] منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد [2011]: " دليل البرلماني العربي للرقابة على الإيرادات "، ص.10. وثيقة أنترنت متوفرة على الموقع: www.tarpacnetwork.org (تم الاطلاع عليها يوم 2011/04/12).

- تعد هذه الموارد بمثابة ريع للحكومات، يضعف شعورها بالمسؤولية تجاه المواطنين وممثليهم.

وينتج عن هذه الخصائص العديد من المشاكل:

على مستوى الاقتصاد الكلي:

- التعرض للصدمات الناتجة عن تقلب الأسعار بسبب ضعف التنويع الاقتصادي؛
- الزيادة في قيمة العملة والوقوع فيما يعرف بالداء الهولندي وهو ظاهرة تتجلى في قيام قطاع النفط برفع معدل صرف العملة المحلية نتيجة تزايد الطلب عليها. وهو ما يجعل الصادرات الأخرى غير منافسة عالميا. مما يجعل من الصعب تنويع الاقتصاد.[1]

على المستوى السياسي: الفساد الذي يتولد عن الدخل الريعي.

ويعكس تعبير " لعنة الموارد الطبيعية " الوضع المتناقض، حيث وفرة الإيرادات تتلازم مع توسع دائرة الفقر. ولكي تصبح الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية نعمة وليست نقمة، من مسؤولية الحكومة أن تتوخى الشفافية في تسييرها وتوجيهها لخدمة الأهداف الوطنية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار أكد البنك الدولي أن التنمية المستدامة القائمة على استخراج الموارد الطبيعية تتطلب ثلاثة مبادئ على المستوى الوطني هي: [2]

- الشفافية والمساءلة في موضوع الإيرادات المحصلة والتصرف فيها؛
- التشاور مع الشركاء الرئيسين أثناء صياغة خطط استخدام الإيرادات؛
- إشراف وتدقيق من جهات معتمدة في تطبيق هذه الخطط.

وهذا يعني أن مبادئ الحكم الراشد وآلياته هي الضامن لرفع كفاءة وفاعلية الحكومة في استخدام عوائد النفط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال الشفافية والمساءلة، والرقابة على الأداء الحكومي وتقييمه وكذا مشاركة أفراد المجتمع.

[1] La banque africaine de développement [2007] : « rapport sur le développement en Afrique » , P.145.

[2] معهد المجتمع المنفتح [2005]: " مراقبة الإيرادات، حماية المستقبل، ضمانات دستورية لإيرادات النفط العراقي "، ص.3. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.iraqrevenuewatch.org (تم الاطلاع عليه يوم 2011/04/13).

1.3. الشفافية والمساءلة في تسيير عوائد النفط كمحرك أساسي للتنمية

1.1.3. الشفافية

تعد الشفافية في ادارة الإيرادات النفطية رهانا مهما، لما لها من انعكاسات إيجابية على الدول والمجتمعات، فضلا عن دورها في تعزيز مستويات النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، فهي تعزز مصداقية المؤسسات وثقة المستثمرين وتساهم في الحد من ظواهر الفساد وهدر الثروات الوطنية. في الوقت الذي يؤدي فيه غياب الشفافية إلى فتح المجال أمام تفشي ظاهرة الفساد وهيمنة السلطات على قدرات الوطن، كونها بمنأى عن المساءلة والمحاسبة، مما يقوض مبادئ النزاهة والحكم الراشد.

لقد أكدت العديد من الأبحاث والدراسات أن الأداء المتدني للبلدان المعتمدة على النفط ينتج إلى حد كبير عن قلة الشفافية. وتفضي المستويات المنخفضة من الشفافية إلى سوء ادارة عوائد النفط على المدى المتوسط والطويل.

أ- أهمية الشفافية في الصناعات النفطية

ترجع أهمية الشفافية في الصناعات النفطية إلى الأسباب التالية:[1]

- **محرك اقتصادي:** إن الاستخدام الجيد للثروة النفطية يشكل محركا هاما للنمو الاقتصادي المستدام الذي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر. ولكن قد تنتج آثار سلبية اقتصادية واجتماعية اذا لم تدر الثروة بالطريقة السليمة والشفافة؛
- **استقرار سياسي:** تدعم الشفافية في الصناعات النفطية تقوية المساءلة والحوكمة الجيدة، وهو ما يفضي إلى قدر أكبر من الاستقرار السياسي، ويسهم هذا بدوره في منع الصراعات ذات الصلة بقطاع النفط؛
- **محفز استثماري:** تتضمن الفوائد التي تعود على البلدان المطبقة لمستويات مرتفعة من الشفافية توفير مناخ استثماري جيد من خلال تقديم إشارة واضحة للمستثمرين والمؤسسات المالية الدولية بأن الحكومة ملتزمة بقدر أكبر من الشفافية؛

[1] جمعية الشفافية الكويتية [2010]: "مؤشر مراقبة الإيرادات في الصناعات الاستخراجية"، (دون صفحة). وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.transparency-kuwait.org (تم الاطلاع عليه يوم 2011/04/14).

- **خدمة المجتمع:** يمكن لشفافية المدفوعات النفطية أن تساعد في توضيح الإسهامات والاستثمارات التي تقوم بها الحكومة لخدمة المجتمع؛
- **مصداقية الحكومة:** إن تزايد المعلومات المتاحة للعامة عن العوائد التي تديرها الحكومة نيابة عن المواطنين، يجعل الحكومة ذات مصداقية أكبر.

ب– معايير الشفافية في الصناعات النفطية[1]

- **نشر المدفوعات والإيرادات:** النشر المنتظم لكافة المدفوعات المالية المتعلقة بالنفط والتي تقدمها الحكومة وكافة العوائد التي تتلقاها الحكومة من مؤسسات البترول؛
- **حق الاطلاع للجمهور:** أن يوجه نشر المدفوعات والعوائد لعامة الجمهور بطريقة تسهل لهم الاطلاع عليها، وعلى نحو يتسم بالشمول وإمكانية الفهم دون تعقيد؛
- **تدقيق الحسابات:** تخضع تلك العوائد والمدفوعات لتدقيق حسابي مستقل وموثوق، تطبق عليه معايير المراجعة الدولية؛
- **تطابق المدفوعات والإيرادات:** يتم تسوية المدفوعات والإيرادات عن طريق جهة مستقلة موثوق بها ، مع نشر رأي الجهة حول التسوية بما في ذلك التناقضات إن وجدت؛
- **شفافية المشاريع النفطية:** الإعلان عن المشاريع الجديدة والتوسعية للقطاع النفطي للعامة بطريقة شاملة ومفهومة؛
- **المعايير البيئية:** العمل على نشر المعلومات الخاصة بالآثار على البيئة والعمل على نشر وتطبيق المعايير البيئية بما يتناسق مع المعايير والاتفاقيات الدولية؛
- **إشراك المجتمع:** يشارك المجتمع المدني بفعالية في رصد وتقييم عملية الشفافية؛
- **عمل مؤسسي:** أن يتم إنشاء "مجلس الشفافية في الصناعات النفطية" وهو عبارة عن تحالف بين الحكومة والشركات النفطية والمجتمع المدني، للتأكد من تطبيق تلك المعايير.

[1] جمعية الشفافية الكويتية [2010]: " مؤشر مراقبة الإيرادات في الصناعات الاستخراجية "، مرجع سابق، (دون صفحة).

ج – شفافية المالية العامة ومؤشرات الموازنة المفتوحة

تتمحور الأهداف الرئيسية للمالية العامة حول تعزيز النمو الاقتصادي، وتشجيع استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية والمساهمة في إحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة في الاقتصاد، وبالتالي فان الحكم على كفاءة السياسة المالية يتعلق بما تحققه من الأهداف المسطرة. وتؤكد بعض الدراسات على أن البلدان المعتمدة على النفط معرضة على نحو خاص لا خفاق السياسات[1]. وأن اتباع منهج يتم بالشفافية في مجال المالية العامة يمكن أن يرفع من كفاءة السياسة المالية ويحسن في ادارة إيرادات الموارد، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من كفاءة استخدام الأموال العامة ويحد من مظاهر السياسات المالية غير المستقرة كما يزيد الثقة في عملية إعداد الموازنة.[2]

وفي هذا الصدد نشر صندوق النقد الدولي ما يعرف بميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة. ويهدف هذا المرشد إلى معالجة مشكلة الشفافية لدى البلدان التي تسهم الموارد الطبيعية فيها بنسبة كبيرة من الإيرادات ويركز المرشد على إيرادات المصادر غير المتجددة خاصة النفط. [3]

تعتبر الموازنة العامة الوثيقة الأساسية التي توضح السياسة العامة للحكومة في مختلف مجالات أعمالها. وقد أصبح مقدار الشفافية الذي تتم به الموازنة العامة أحد المعايير الأساسية للحكم على حسن إدارة المالية العامة جنبا إلى جنب مع محور فاعلية السياسة المالية. من هذا المنطلق تأتي أهمية مؤشر الموازنة المفتوحة باعتباره أول دليل في هذا المجال. يقوم الدليل بترتيب أكثر من 80 دولة وفق درجة الانفتاح في ميزانياتها العامة.

وقد خلصت دراسة اعتمدت على تحليل مسح الموازنة المفتوحة لعام 2008[4] وهو تقييم شامل لشفافية الموازنة في 85 بلدا، إلى أن الدولة المعتمدة على الموارد الطبيعية أكثر ميلا لأن تكون أقل شفافية

---

[1] سفيتلانا تساليك، آنيا سيفرين [2005]: " الرقابة على النفط "، ص.30. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.soros.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/04/15).

[2] صندوق النقد الدولي [2007]: " المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد ". ص.58. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.imf.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/04/15).

[3] صندوق النقد الدولي [2007]: " دليل شفافية المالية العامة "، ص.20. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.imf.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/04/15).

[4] دراسة لـــ: أنتيوني هيوتي، روث كارليتز [2008]: " الاعتمادية على الموارد الطبيعية وشفافية الموازنة ". وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.openbudgetindex.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/04/15)

من تلك البلدان غير المعتمدة على مثل هذه الموارد، ويعتبر أداؤها متدني بشكل ملحوظ على مؤشر الموازنة المفتوحة Open Budgetindex وتوصلت نفس الدراسة إلى أن هناك عجز كبير في الدول المعتمدة على النفط عن إدارة المقادير الكبيرة من عوائدها وقد سجلت هذه البلدان معدلات كبيرة فيما يخص إمكانية ضياع العوائد. كما أن هذه الدول ليست لها القدرة على السيطرة على الإنفاق وهو ما يؤدي إلى سوء إدارة الموارد. حيث يتضح من خلال مراجعة تطور الموازنات في البلدان النفطية، أن هذه البلدان شهدت تسارعا كبيرا في الإنفاق منذ تصاعد العائدات النفطية، ونظرا لان هذه الإيرادات تتدفق إلى خزينة الحكومة دون تخطيط ودون تصور مسبق لكيفية الاستفادة منها، نتج أن التخصيص الفعلي لهذه الإيرادات حكمته مصالح المجموعات الضاغطة والتي لها نفوذ قوي في الدولة.[1] كما أن وجود عوائد من النفط خارج الموازنات يضعف الرقابة على الطريقة التي يتم بها إنفاق كميات كبيرة من هذه الموارد.

د- أنشطة خارج الموازنة وشفافية المالية العامة

الأنشطة خارج الموازنة هي معاملات للحكومة غير مدرجة في قوانين اعتمادات الموازنة العامة، مثل بعض الصناديق التي تتعامل معها الدولة على أنها أنشطة مستقلة. حيث عادة ما تنشا هذه الصناديق خارج الموازنة بقانون يحدد الغرض منها وتمويلها وإدارتها وغير ذلك من الترتيبات الخاصة بها. ويمكن أن تديرها وزارة المالية أو أجهزة انفاق أخرى.

في البلدان النفطية نجد أن هذه الصناديق تمول تقريبا بالكامل من عوائد النفط، واعتبارها أنشطة خارج الموازنة يضعف الشفافية حول تمويلها واتخاذ قرارات إنفاقها، مما يؤدي إلى تشويه تخصيص الموارد والخروج بها عن مسار تحقيق أهداف السياسة المعلنة.

واعترافا بأن بلدانا كثيرة يوجد فيها هذا النوع من الأنشطة خارج الموازنة، فمن المهم وضع قواعد ونظم لخضوع هذه الصناديق للمساءلة. وان تخضع لنفس شروط الرقابة والمساءلة كبقية بنود الإنفاق الأخرى المدرجة بالموازنـــة. كما ينبغي أن يخضع الإنفاق منها لموافقة البرلمان. كما يجـــب إخضاع هـــذه

[1] محمود عبد الفضيل [2009] : " النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية "، ص.68.

الصناديق للتدقيق وان تنشر بيانات مالية تغطي جميع التدفقات الوافدة والخارجة، وكذلك توزيع الأصول والعائد عليها.

إن هذه الأثار السلبية الناتجة عن قلة الشفافية في الدول المنتجة للنفط تؤكد على الحاجة إلى تطبيق بنود "مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية". من أجل تعزيز الرقابة العامة على عوائد الموارد الطبيعية.

هـــ- مبادرة الشفافية في الصناعات الخارجية

تم اطلاق المبادرة عام 2003 وهي تهدف إلى دعم وتعزيز الشفافية في التعاملات بين الحكومات وشركات الصناعات الاستخراجية. تنص المبادرة على أن تقوم الشركات بالتصريح بما تؤديه للدول المتعاقدة معهما، وتقوم حكومات هذه الأخيرة بالكشف عن الإيرادات الناجمة عن الصناعات الاستخراجية، وعلى أساس ذلك، يقوم طرف ثالث مستقل بالتدقيق في تصريحات الطرفين. [1]

يساهم في هذه المبادرة أكثر من 32 دولة و 5 شركات عالمية وعدة مؤسسات استثمارية ويدعمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، كما تساندها عدة منظمات غير حكومية كمعهد رصد العائدات ومعهد المجتمع المفتوح ومنظمة الشفافية الدولية وتحالف "انشروا ما تؤدون" وغيرها. [2] إن الملفت للنظر هو غياب الدول البترولية الكبرى تماما عن المبادرة، ومنها الدول العربية باستثناء العراق، اليمن وموريتانيا. وهكذا فدول الخليج والجزائر غائبة كلية عن هذه المبادرة، وهو ما يطرح تحديات كبرى على البرلمانيين في هذه الدول لدفع حكوماتهم للانخراط في هذا الجهد الدولي لتعزيز الشفافية، خدمة للتنمية وتقليص نسبة الفقر والاستخدام الأمثل للإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية. [3]

[1] منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد [2010]، مرجع سابق، ص.23.

[2] منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد [2010]، مرجع سابق، ص.23.

[3] من أجل معلومات أكثر تفصيلا راجع: ملحق رقم (01): مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، ص.174.

2.3.1. المساءلة

تعني المساءلة واجب المسؤولين عن تقديم التوضيحات والتقارير الدورية عن نتائج أعمالهم ونجاعة تنفيذها. وتتطلب المساءلة حرية تدفق المعلومات في يد الجمهور حتى يتمكن من الاطلاع على ما يجري من وقائع وحقائق وكشف الأخطاء والتجاوزات والمحاسبة عنها. فالمساءلة ترتبط بالشفافية. حيث يرى كتشم ketchum أن الشفافية تظهر في ثلاثة قضايا وهي اتخاذ القرار، المشاركة المجتمعية والمساءلة. [1] ويرى تشستر وبرونو chester, bruno أن المساءلة مبنية على الشفافية.[2]

وتحظى المساءلة بأهمية قصوى، يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- قطع الطريق على المسؤولين في محاولة تغطية أعمالهم غير السليمة أو غير المشروعة؛
- تقليص فرص الاتفاقات غير المشروعة ؛
- كشف التلاعب والفساد بمعدلات أسرع؛
- توخي المسؤولين المزيد من الحيطة والحذر في أعمالهم طالما أنهم معرضون للمساءلة؛
- حماية المصالح العامة بشكل أكثر فعالية.

ونظرا للارتباط الوثيق بين الرقابة والمساءلة، فسوف نتعرض لها بمزيد من التفصيل فيما يلي.

[1] أحمد فتحي أبو كريم [2009]: " الشفافية والقيادة في الإدارة "، ص.77.
[2] نفس المرجع، ص.77.

2.3. الرقابة على استخدام عوائد النفط ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

إن ما يلاحظ في الكثير من الدول التي تتمتع بإيرادات نفطية هائلة أنه وعلى الرغم من التوسع الكبير في سياسات وبرامج ومشروعات هادفة إلى حل مشاكل عامة، وعلى الرغم من الاعتمادات المالية الطائلة التي تكون قد خصصت لهذه الأغراض، إلا أن العديد من المشاكل لم تحل، بل قد تكون زادت تعقيدا وهذا راجع لعدم كفاءة الحكومة وبرامجها التنفيذية والإسراف وهدر المال العام. ويهدر المال العام بفعل العديد من الأمور أهمها:[1]

- المغالاة في طلب المال العام من قبل الوحدات الحكومية؛
- تخصيص جزء من المال العام دون توزيعه على أوجه انفاق معينة؛
- ضعف دراسات جدوى طلب المال العام.

وقد ترتب على هذا شعور عام بالإحباط لعدم قدرة الحكومات على حل المشاكل العامة والاستجابة لمطالب المجتمع، وهذا ما أنشأ الحاجة إلى استخدام أساليب للرقابة على استخدام إيرادات النفط والمال العام بصفة عامة.

أ- تعريف الرقابة على عوائد النفط وأهدافها

تعرف الرقابة بأنها تلك العملية التي تمكن من اكتشاف أية انحرافات في الخطط الموضوعة تمهيدا لتحديد المسؤوليات واتخاذ الإجراءات الضرورية لتصحيحها وتجنب الأخطاء مستقبلا.[2]

وتحقق الرقابة عل عوائد النفط مجموعة من الأهداف : "الاقتصادية ،السياسية، المالية و القانونية".[3]

ويمكن توضيح هذه الأهداف فيما يلي:

[1] محمد عبد الفتاح العشماوي [2008]: " ضوابط حماية الممال العام لأغراض الحد من الفساد المالي والإداري "، بحوث وأوراق عمل الندوات التي عقدتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية حول: " مكافحة الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي "، ص.210.

[2] محمود حسين الوادي [2010]: " تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد "، ص.169.

[3] للاطلاع اكثر على أهداف الرقابة المالية راجع:
- حمدي سليمان القبيلات[2010]: " الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية "، الطبعة الثانية، ص.129.
- محمود حسين الوادي [2010]، مرجع سابق، ص.172.

- **أهداف اقتصادية:** تتمثل في كفاءة استخدام عوائد النفط والتأكد من استثمارها في افضل الاوجه التي تحقق النفع العام وعدم إسرافها والمحافظة عليها من التلاعب والاختلاس؛
- **أهداف سياسية:** تتمثل في التحقق من تطبيق ما وافقت عليه السلطة التشريعية فيما يتعلق باستخدام الأموال وعدم تجاوز المخصصات التي توجه لتنفيذ المشاريع والخدمات الاجتماعية؛
- **أهداف مالية:** وتتمثل في التأكد من صحة الحسابات وسلامة التصرفات والإجراءات المالية المتعلقة بالإيرادات والمدفوعات النفطية، وكشف الانحرافات والأخطاء المالية؛
- **أهداف قانونية:** تتمثل في التأكد من مطابقة مختلف التصرفات بهذه العوائد للقوانين والأنظمة والسياسات المالية. وتركز الرقابة القانونية على مبدا المساءلة والمحاسبة حرصا على سلامة التصرفات المالية و معاقبة المسؤولين عن أية انحرافات أو مخالفات.

ب- أنواع الرقابة

تختلف أنواع الرقابة على عوائد النفط وعلى أعمال السلطة بصفة عامة، فنجد الرقابة البرلمانية، الرقابة الذاتية، الرقابة القضائية، الرقابة الشعبية.[1]

1. الرقابة البرلمانية: يعتبر البرلمان اهم مؤسسة تمثيلية داخل الدولة وبهذه الصفة تقع على عاتقه مسؤولية كبيرة لضمان حصول المجتمع على اعلى ما يمكن لقاء موارده الطبيعية واستخدام هذه الأموال في تحسين مستوى الرفاه على المدى البعيد. وذلك من خلال قيام البرلمان بمهامه التشريعية والرقابية على الأعمال التي تنجزها الحكومة. وتعرف الرقابة البرلمانية على أنها: "سلطة تقصي الحقائق عن أعمال السلطة التنفيذية للكشف عن عدم التنفيذ السليم للقواعد العامة في الدولة، وتقديم المسؤول عن ذلك للمساءلة سواء كانت الحكومة باسرها أو احد الوزراء".[2]

من خلال التعريف تتضح عناصر الرقابة وهي:

- **التحري:** إذ يمكن للبرلمان الضغط على شركات النفط لكي تكون أكثر شفافية ولكي" تنشر ما تدفع". وفي المقابل يلزم الحكومة بالإعلان عن عائداتها من شركات النفط. حيث أن المفارقة

[1] للاطلاع اكثر على أنواع الرقابة راجع:
- موريس دو فرجيه [1992]: " المؤسسات السياسية والقانون الدستوري "، الطبعة الأولى، ص ص.142- 157.
[2] عمار عباس [2006]: " الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة في النظام الدستوري الجزائري "، ص.6.

المرتبطة بما يصطلح عليه "لعنة الموارد" ترتبط بشكل كبير بغياب الشفافية في الإيرادات النفطية، فالسرية تؤدي إلى إخفاء مبالغ ضخمة من الأموال العامة التي عوض استخدامها في خدمة التنمية يتم هدرها واختلاسها. فالسرية تعيق عملية الرقابة البرلمانية.

وفي إطار سعيه لتكريس الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية يمكن للبرلمان الانطلاق من عدة جوانب، ومنها الجانب التشريعي، إذ يجب عليه العمل على أن تلزم القوانين الشركات المستثمرة بإعلام الحكومة حول الكميات المستخرجة للتمكن من مراقبة المدفوعات المالية، كما يجب أن تتضمن التشريعات المؤطرة للصناعات الاستخراجية مقتضيات تلزم الحكومة بالإعلان عن عائداتها من شركات النفط.

- **الكشف عن عدم التنفيذ السليم:** تقع على عاتق البرلمان مسؤولية مراقبة تحصيل الإيرادات من خلال الاطلاع على الاتفاقيات والعقود الخاصة باستخراج النفط، كما تواكب الرقابة البرلمانية الدورة السنوية للموازنة من خلال التدقيق والمراجعة والمناقشة المستفيضة لمشروع الموازنة السنوية قبل إقراره. ولا تتوقف مسؤولية البرلمان عن حد المصادقة على مشروع الموازنة العامة بل تمتد إلى مراقبة تنفيذها من قبل الحكومة. كما يقوم البرلمان بمراقبة خطط وبرامج استخدام عوائد النفط والتوازن بين الإنفاق المالي وتحقيق المدخرات للأجيال القادمة. وبعد انتهاء التنفيذ يعمل البرلمان على التأكد من مدى جدية الأسباب والتبريرات المقدمة من الحكومة بخصوص حجم الفوارق الملاحظة بين التوقعات والإنجازات.
- **تحديد المسؤول عن عدم التنفيذ وتقديمه للمساءلة:** وهنا يجب التأكيد على عنصر المساءلة، كشرط ضروري لتحقيق أهداف الرقابة. وتؤكد اللجنة الملكية للإدارة المالية والمساءلة في كندا "إن رؤساء الأجهزة لا يخضعون للمساءلة بطريقة نظامية ومتناسقة عن برنامج أعمالهم في الأجهزة التي يتولونها".[1] فقد أخذت الرقابة البرلمانية تتعرض من وقت لأخر لانتقادات بحكم أنها غير كافية. وظهر ما يعرف "بالتراجع البرلماني"، ويمكن أن توضح أسباب هذا التراجع في النقاط التالية:[2]

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية [1989]: " الفساد في الحكومة "، أوراق الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية و مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنمائية للأمم المتحدة في لاهاي ، هولندا، 1989، ص.83.

[2] صادق احمد علي يحي [2008]: " الاستجواب كوسيلة للرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة "، ص ص. 150-160.

- السعي إلى تحقيق المصالح الشخصية للأعضاء؛
- عدم كفاءة العديد من الأعضاء وسلبيتهم في قيامهم بدورهم الرقابي؛
- وجود نصوص دستورية تعيق الرقابة البرلمانية؛
- الانتماء الحزبي والأغلبية المساندة للحكومة والرغبة في الارتباط بالحكومة لتحقيق مصالح مشتركة.

وحتى يقوم البرلمان بدور حقيقي في الرقابة توجد مجموعة من الاشتراطات نذكر منها:[1]

- نزاهة الانتخابات لضمان شرعية البرلمان وقيامه بدور حقيقي في الرقابة؛
- أن يكون للبرلمان دور فعلي حقيقي في سن القوانين ومحاسبة الحكومة، وان لا تكون برلمانات شكلية؛
- استقلالية أجهزة الرقابة وان لا تكون تابعة للسلطة التنفيذية .

وتجدر الإشارة إلى انه توجد مجموعة من الوسائل التي يتمكن من خلالها البرلمان من ممارسة الرقابة وتتمثل في :السؤال، الاستجواب والمناقشة والتحقيق.[2]

2. **الرقابة التنفيذية:** السلطة التنفيذية هي التي تسير أمور الدولة ضمن حدود الدستور والتشريعات والقوانين.[3] تمارس السلطة التنفيذية رقابة ذاتية، ويقصد بها مسؤولية الجهاز الحكومي التنفيذي على محاسبة نفسه بنفسه، بهدف تأكد الجهاز من أداء المهام الموكلة إليه، أو لتبرير قرارات تم اتخاذها.
3. **الرقابة القضائية:** تشكل الرقابة والمساءلة القضائية ركنا أساسيا من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي، نتيجة امتلاكها سلطة الإرغام على تنفيذ الأحكام، وهو ما يجعلها تلعب دورا مهما في سبيل إرساء دولة القانون وترسيخ مبادئ الحكم الراشد. إن وجود رقابة دون مساءلة امر غير مجدي. فارتكاب انتهاكات واكتشافها من قبل الأجهزة الرقابية المتخصصة، دون أن تصاحبها مساءلة رادعة يجعل هذا النوع من الرقابة بمثابة تشجيع على ارتكاب المزيد من الانتهاكات. فالربط

[1] احمد السيد النجار [2009]: " الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية ودورها المحوري في دعم فعالية الرقابة المالية في أقطار الوطن العربي "، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد: " الرقابة المالية في الأقطار العربية "، ص ص .330-327.

[2] إيهاب زكي سلام [1983]: " الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني ".ص.24.

[3] فارس رشيد البياتي [2008]: " التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي "، الطبعة الأولى، ص.96.

بين الرقابة والمساءلة في اطار قانوني امر جد ضروري. غير أن هناك معضلتان أساسيتان يجب معالجتهما[1]:

- المعضلة الأولى: عدم استقلالية الجهاز القضائي؛
- المعضلة الثانية: ضعف القدرات التحليلية للملفات المالية عند الكوادر القضائية. هذا الضعف يمكن تصحيحه عبر دورات تدريبية مكثفة وبشكل مستدام.

كما انه من الضروري ضمان استقلالية السلطة القضائية عن السلطة التشريعية والتنفيذية من اجل رفع فاعلية الأجهزة الرقابية.

4. الرقابة بواسطة أجهزة غير حكومية: تمارس الكثير من الهيئات غير الحكومية – بدرجات تتفاوت من دولة إلى أخرى- الرقابة على استخدام عوائد النفط وعلى تنفيذ البرامج الحكومية من خلال العديد من الأجهزة، من بينها، الصحافة، النقابات والاتحادات المهنية، أساتذة الجامعات المتخصصين، وحتى بعض المواطنين. ولهذا النوع من الرقابة فائدة كبيرة، حيث أنها عادة ما تكون محايدة وموضوعية. كما أن الشعب هو المعني الأول بالرقابة على حسن استخدام الأموال المتأتية من موارده الطبيعية، وعلى محاسبة المسؤولين على سوء استخدامها. ويمارس الشعب رقابته على عوائد النفط من خلال المشاركة في اتخاذ القرار وفي صياغة خطط استخدام هذه العوائد. وهو ما سنتناوله لاحقا بعد التطرق إلى نوع آخر من الرقابة على عوائد النفط، باستخدام الأساليب الحديثة في تقييم الأداء الحكومي.

[1] توصيات الندوة التي نظمتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد[2009]: " الرقابة المالية في الأقطار العربية "، مرجع سابق، ص.380.

3.3. تقييم الأداء الحكومي كوسيلة لرفع كفاءة وفاعلية الحكومة في استخدام عوائد النفط

رغم أهمية أساليب الرقابة التقليدية، إلا أن كثرة التساؤلات عن جدوى البرامج التي تنفذها الحكومة ونتائجها وأثارها، أنشأ الحاجة إلى عدم الاكتفاء بالرقابة التقليدية على عوائد النفط، بل اتباع أساليب موضوعية علمية، يمكن الاعتماد عليها في حساب تكلفة كل من هذه البرامج وتقدير المنفعة أو العائد الاجتماعي وبالتالي الحكم الموضوعي على جدوى استمراريتها من عدمه، و كذا الحكم على مدى كفاءة وفاعلية الحكومة في استخدام عوائد النفط. ويتم ذلك من خلال ما يعرف بـــ "قياس وتقييم الأداء الحكومي".

أ- تعريف تقييم الأداء الحكومي وأهدافه

يعرف تقييم الأداء الحكومي على انه " وسيلة أو أسلوب علمي لقياس أثار ونتائج تطبيق البرامج الحكومية بأكبر قدر ممكن من الدقة ".[1] ويحقق تقييم الأداء الحكومي مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- قياس التكلفة المباشرة وغير المباشرة للبرامج التنفيذية ومقارنتها بالمنفعة التي تتحقق منها؛
- التحقق من مدى النجاح في تلبية احتياجات المواطنين؛
- من الناحية السياسية يعتبر التقييم أداة لقياس نجاح الحكومة في الوصول إلى عدالة توزيع الثروة، وتنمية شعور عام بالرضا عن الحكومة ومن ثم الحصول على التأييد.

ب- أنواع التقييم

توجد أربعة أنواع من التقييم وهي:[2]

- تقييم ينصب على إجراءات تنفيذ أو تطبيق البرامج الحكومية، والهدف منه الحكم على مدى التزام الجهاز التنفيذي بإتباع الخطط والبرامج المرسومة؛
- تقييم ينصب على نتائج وآثار البرنامج الحكومي، والهدف منه الحكم على مدى نجاح البرنامج الحكومي في إحداث التغير المرغوب فيه؛

[1] نبيل إسماعيل رسلان [2008]: " قياس وتقييم الأداء الحكومي"، أوراق عمل الندوة التي عقدتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية: " الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص.5.

[2] نبيل إسماعيل رسلان [2008]، مرجع سابق، ص ص. 10، 11.

- التقييم الشامل ويتضمن الحكم على الإجراءات والآثار معا. وذلك بإتباع أساليب علمية دقيقة ومناسبة، بقصد تحديد ما إذا كان الجهاز التنفيذي يلتزم بالخطط والبرامج وما إذا كان التطبيق يتفق وأهداف البرنامج الحكومي من ناحية أخرى؛
- تقييم ينصب على اقتصاديات تطبيق البرنامج الحكومي، أي مقارنة كفاءة الإنفاق من ناحية وفاعلية التنفيذ من ناحية أخرى. أي معادلة التكلفة بالمنفعة أو العائد منها. وأهمية هذا النوع من التقييم تكمن في التأكد من الحصول على أقصى استفادة من الإنفاق العام على مشروعات أو خدمات اجتماعية. كما يهدف هذا النوع من التقييم إلى الحكم على ما إذا كان هذا البرنامج هو أفضل بديل لاستعمال الموارد المالية.

ج- أساليب التقييم العلمية الحديثة

وهي أساليب علمية تعتمد على القياس الكمي للمتغيرات للحكم موضوعيا على فاعلية البرنامج الحكومي ومدى نجاحه في تحقيق الأهداف.

1. نظام موازنة البرامج والأداء: تعبر الموازنة العامة للدولة عن خطة مالية معتمدة من السلطة التشريعية لسنة مالية مقبلة، تعكس الأهداف المرغوب الوصول إليها، وتغطي كل البرامج والأنشطة الحكومية في الفترة الممتدة عنها.[1]

يحمل نظام موازنة الأبواب والبنود، أي النظام التقليدي، عوامل في بنيته وفي أسلوب عمله. تجعله عرضة للهدر وسوء استخدام الموارد. ولاسيما لجهة الإنفاق.[2] فهذا النظام لا يتضمن آلية لضبط وتخطيط وقياس مردود وجدوى الإنفاق، حيث يقوم بتخصيص الموارد ليس على أساس النتائج المستهدفة وإنما على أساس طبيعة النفقة .

على العكس من ذلك، في نظام موازنة الأداء والبرامج يتم التركيز على الربط والتنسيق بين البرامج

وبين الأهداف العامة للدولة.[3] وعليه يجري تخصيص الموارد على أساس أهداف الإنفاق والمردود والنتائج المطلوب تحقيقها، وعلى أساس مؤشرات محددة، يتم تحديد علاقة النتائج المطلوبة بالمخصصات التي

[1] صلاح محمد محمود كامل [2008]: " موازنة البرامج والأداء كأداة لتقييم الأداء الحكومي "، أوراق عمل الندوة التي عقدتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص.19.

[2] احمد صقر عاشور [2009]: " النظام المالي للحكومة ودوره في فاعلية الرقابة المالية ومكافحة الفساد "، أعمال ندوة " الرقابة المالية في الأقطار العربية "، مرجع سابق، ص.48.

[3] محمد خالد [2009]: " المحاسبة الحكومية "، ص.40.

ترصد لها. وبالتالي يتضمن هذا النظام معايير وآليات للقياس وحساب الكفاءة والإنتاجية. هذا النظام ليس ماليا فحسب بل هو نظام للإدارة للمحاسبة والرقابة أيضا، لأنه يجعل آلية العمل الحكومي برمتها تستهدف تحقيق النتائج. وتحاسب على هذه النتائج، التي ينبغي أن تكون بدورها مرتبطة بأولويات تنموية.[1]

– **مزايا تطبيق موازنة البرامج والأداء:** يحقق تطبيق موازنة البرامج والأداء مزايا وفوائد عديدة وفي مجالات مختلفة نذكر منها:[2]

- تزيد من فاعلية التخطيط، فهي تدمج جانب التخطيط في عمليات الموازنة؛
- تحديد وصياغة أهداف كل وحدة؛
- تقدير تكاليف البرامج؛
- تخصيص الاستثمارات والأموال اللازمة على أساس التكاليف المقدرة؛
- ترشيد تنفيذ البرامج والأنشطة من خلال متابعة التنفيذ وما تم انجازه في صورة وحدات أداء مخطط مسبقا؛
- تحقيق رقابة فعلية وترشيد الإنفاق الحكومي وخفض تكاليف انجاز البرامج.

2. المؤشرات الاجتماعية: المقصود بالمؤشرات الاجتماعية مجموعة من الحقائق الكمية التي تعتبر دليلا أو علامة على أوضاع اجتماعية معينة. وتستمد فكرة المؤشرات الاجتماعية من النجاح الذي حققه الاقتصاديون في استخلاص مؤشرات اقتصادية لبيان ما إذا كان المجتمع يحقق تقدما أو تأخرا في حياته الاقتصادية. وتحقق حركة المؤشرات الاجتماعية والتقرير الاجتماعي السنوي فائدتين أساسيتين:

- يكون التركيز على أوضاع اجتماعية معينة وبذلك يساعد على تحديد الأولويات بقدر اكبر من الحكمة والراشدة؛
- تقدير مدى نجاح سياسة معينة وذلك بإبراز ما ترتب عليها من تطور في بعض مقاييس الحياة الاجتماعية على مدى فترة زمنية معينة.

[1] احمد صقر عاشور [2009]، مرجع سابق، ص.70.
[2] محمد خالد [2009]، مرجع سابق، ص.47.46.

4.3. دور المشاركة في صياغة خطط استخدام عوائد النفط والتوزيع العادل لها في تحقيق التنمية المستدامة

إن مواطني البلدان الغنية بالموارد هم المالكون الحقيقيون للثروة الطبيعية في بلادهم، ويتحملون مسؤولية خاصة في دفع بلدانهم نحو الشفافية ونحو انفاق المال في الصالح العام. لذا فان المشاركة الفاعلة للفئات الشعبية في اتخاذ القرار بشان العوائد المتأتية من هذه الموارد وفي تنفيذ أي خطة إنمائية شرط ضروري لنجاحها.

وتؤكد دراسة للبنك الدولي أن من دون المشاركة الإيجابية من قبل المستفيدين، لن تحقق المشروعات في المجتمعات الغايات والأهداف المخططة لها، كما أنها تكون هدرا للموارد المتاحة.[1]

والمشاركة تعني مساهمة الناس في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم. فالمشاركة تمثل استراتيجية شاملة للتنمية بما تتضمنه من التركيز على الدور الرئيسي الذي ينبغي أن يقوم به الناس في جميع مجالات الحياة. وهي غاية ووسيلة في مسار توسيعها لخيارات وفرص الناس.[2]

إن الحكم الديمقراطي لا يكتمل بالانتخاب الدوري للرئيس أو ممثلي البرلمان. وإنما بالتزام المواطنين والمجتمع المدني باتخاذ القرارات بشان السياسة العامة ومراقبة تنفيذها. وعلى كل دولة أن تتخذ التدابير اللازمة لتشجيع مشاركة الأفراد بشكل فعال في جهود الرقابة على عوائد النفط، والمشاركة في صياغة خطط استخداماتها. ويكمن هذا التشجيع من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير أهمها:[3]

- تعزيز الشفافية لتشجيع مساهمة الناس في صنع القرار؛
- احترام حرية الإعلام المتعلق باختلاس المال العام وإهداره؛
- تلقي أراء المواطنين والاستماع لشكاويهم؛
- يلعب البرلمان دورا أساسيا في إشراك المواطنين في جميع مسائل السياسة العامة من خلال إشراك الخبراء والمجتمع المدني في النقاشات البرلمانية حول التشريعات والسياسات.

---

[1] محمد حسن دخيـــل [2009]: " إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة "، الطبعة الأولى، ص.148.

[2] باسل البستاني [2009]: " جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة، منابع التكوين وموانع التمكين "، الطبعة الأولى، ص.146.

[3] المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد[2008]: " برلمانيون يقودون برنامجا لمكافحة الفساد "، المؤتمر العربي الثالث للبرلمان ضد الفساد ، الكويت، ص.21. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع www.gopacnetwork.org (تم الاطلاع عليها 2011/03/20).

* قام معهد رصد الإيرادات (RWI) ومقره مدينة نيويورك، بإعداد مؤشرات لقياس الشفافية في الصناعات الاستخراجية، كالنفط والغاز والمعادن. (RWI) هي منظمة غير هادفة للربح، تعمل على تعزيز الإدارة المسؤولة لعوائد النفط، مع إشراك المواطنين في مساءلة الحكومة.

كما يلعب المجتمع المدني دورا أساسيا في الرقابة على عوائد النفط واستخدامها بالاعتماد على مؤشر مراقبة الإيرادات كأداة لتقييم مدى تقدم أو ضعف شفافية الإيرادات النفطية، والضغط على الحكومات للإفصاح اكثر عن المعلومات. كما يتعين على مؤسسات المجتمع المدني فتح حوارات موضوعية مع الحكومات والصحافة والجهات الرقابية للقيام بإصلاحات تعزيز الشفافية والمساءلة، كما يمكن أيضا لمؤسسات المجتمع المدني الضغط على الحكومات للانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

كما تضمن المشاركة تفعيل آليات الرقابة والمساءلة، فهي تضمن أيضا العدالة في توزيع الثروة. وتكتسب عدالة توزيع العوائد والثروة أهمية كبيرة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية. حيث أن القضاء على الفقر يتطلب:[1]

- التراكم من اجل النمو والتنمية الاقتصادية؛
- العدالة في توزيع الثروة.

وتؤكد الأمم المتحدة أن المشاركة والتوزيع العادل من متطلبات التنمية.[2] حيث أن التنمية والتقدم الاجتماعي يتطلبان الاستخدام الكامل للموارد البشرية، وإتاحة المشاركة لأفراد المجتمع عبر المنظمات والمؤسسات الاجتماعية، وضمان فرص متساوية للتقدم الاجتماعي للقطاعات الفقيرة والمهمشة، تحقيق زيادة سريعة في الدخل الوطني والثروة، والتوزيع العادل بين أفراد المجتمع بما يحقق رفاهية السكان.

[1] أحمد إبراهيم منصور [2007]: " عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية "، ص.34.

[2] محروس محمود خليفة [2003]: " التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية "، ص.20.

خاتمة الفصل الأول

ظهر مفهوم التنمية المستدامة كنتيجة لفشل النموذج الاقتصادي التنموي السائد الذي يركز على تعظيم منفعة الأجيال الحالية حتى ولو كان ذلك على حساب قدرة الأجيال اللاحقة على تحقيق منفعتها، كما يقوم على استغلال الموارد الطبيعية رغم إمكانية عدم تجددها والسعي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية مع إهمال الاعتبارات البيئية. إزاء هذه القضايا ظهر مفهوم التنمية المستدامة ليحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وكما أثارت سياسات التنمية القضايا البيئية وفكرة العدالة بين الأجيال، فقد أثار فشل السياسات التنموية في العديد من الدول قضايا متعلقة بسلامة الحكم ونزاهته، وظهر بذلك مفهوم الحكم الراشد. حيث أثبتت مفارقة الوفرة في العديد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية خاصة النفط، أن الأزمة ليست في عدم القدرة على تمويل مشاريع التنمية، بل إنها أزمة حكم. وأن الحكم الراشد هو الحلقة المفقودة في عملية التنمية. فهذه الدول تتمتع بوفرة كبيرة في الإيرادات النفطية غير أن هذه الوفرة لم تنعكس في تحسين نوعية حياة المواطنين نتيجة غياب الشفافية وانتشار الفساد بشكل كبير في ظل غياب الرقابة والمساءلة.

إن مفارقة الوفرة التي تشهدها العديد من الدول الغنية بالموارد ومنها الدول النفطية تؤكد عل ضرورة تحسين كفاءة استخدام هذه الإيرادات من خلال:

- تحسين الشفافية حول الإيرادات النفطية وأوجه استخدامها؛
- تدعيم آليات الرقابة والمساءلة وإرساء دولة القانون؛
- المشاركة الفاعلة لأفراد المجتمع في صياغة خطط استخدام هذه الإيرادات، للاستجابة لأولوياتهم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- تقييم السياسات ومدى كفاءة الحكومة في ادارة العوائد النفطية.

وسنحاول من خلال الفصل الموالي التعرف على كيفية إدارة عوائد النفط في الجزائر، وتقييم أثر هذه العوائد على الاقتصاد ومختلف جوانب التنمية، للتوصل للحكم على مدى كفاءة إدارتها.

تمهيد

تتمتع الجزائر بإمكانيات نفطية هامة سمحت لها بالحصول على عوائد مالية معتبرة شكلت مصدرا رئيسيا لتمويل خطط التنمية. فقد ساعدت عوائد النفط في الجزائر على تنفيذ برامج وخطط استثمارية طموحة، كما ساعدت على تحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للأفراد. غير أن الفرص التي تطرحها هذه العوائد يجب أن لا تحجب التحديات التي تحملها الحقبة النفطية للجزائر. فقد يؤدى الارتفاع الهام لعوائد النفط إلى تكريس ظاهرة اعتماد الجزائر على هذه العائدات في تكوين حصيلة الصادرات والاحتياطات، وفي تمويل الإنفاق بشقيه الإنمائي والجاري، كما يتسببت في ارتفاع الواردات. هذا وقد ينتج عن الاهتمام المتزايد بقطاع النفط إهمال القطاعات غير النفطية رغم أهميتها الكبيرة خاصة القطاع الفلاحي الذي يعد قطاعا استراتيجيا، وقد ينتج عن إهماله الوقوع في مشكلة العجز الغذائي وهي مشكلة اقتصادية وسياسية في غاية من الأهمية. من جهة أخرى يؤدى ارتفاع الصادرات النفطية إلى رفع معدل صرف العملة المحلية مما يجعل الصادرات الأخرى غير تنافسية ويصعب من القدرة على تنويع الاقتصاد وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لأعراض الداء الهولندي.[1] هذا فضلا عن مشكلة الفساد التي تقلل من فرص استفادة البلد من موارده المالية.

إن هذه التحديات تطرح أمام الجزائر قضية كفاءة تخصيص الموارد. هذه المسالة التي تتطلب استراتيجية بعيدة المدى مبنية على مبادئ الحكم الراشد. فحقيقة كون النفط مورد غير قابل للتجدد تضع الجزائر في سباق مع الزمن للوصول باقتصادها إلى مرحلة النمو والنضج القابل للاستمرار. وذلك من خلال بذل المجهودات لتحويل الأصول المالية إلى أصول إنتاجية. كما تفرض مبادئ التنمية المستدامة ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال في الاستفادة من هذا المورد الناضب من خلال إنشاء صناديق للنفط تؤمن حق الأجيال القامة في هذه الثروة.

من خلال ما سبق ولمعرفة مدى قدرة الجزائر على استخدام عوائد النفط بكفاءة، سوف نحاول تقييم اثر هذه العوائد على الاقتصاد والتنمية فيها، من خلال التعرف أولا على الإمكانيات النفطية للجزائر ومحاولة تتبع تطور العوائد النفطية، ليتم الانتقال بعدها إلى كيفية إدارة هذه العوائد، ثم محاولة تقييم أثرها بهدف تحديد الفرص والتحديات التي يجب مواجهتها من خلال الاستراتيجيات الهادفة إلى رفع كفاءة استخدام هذه العوائد.

[1] ينتج الداء الهولندي عن تدفق العملات الأجنبية بمبالغ كبيرة في فترات طفرة الموارد الطبيعية، مما يحدث تغييرات في الاقتصاد تقوض إنتاج السلع المتداولة في التجارة الدولية، حيث يؤدي تدفق العملات الأجنبية إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وهو ما يضعف تنافسية السلع غير النفطية.

المبحث الأول: أهمية العوائد النفطية بالنسبة للاقتصاد الجزائري وإمكانيات الجزائر النفطية

نسعي من خلال هذا المبحث إلى التعرف على الخلفية التاريخية لتطور قطاع النفط في الجزائر، ابتداء من اكتشافه مرورا بسيطرة الدولة على هذا القطاع تدريجيا، وصولا إلى السيطرة التامة على مصادر الثروة للمجتمع والاقتصاد. هذه الثروة التي ما فتئت أهميتها تتزايد عبر الزمن إلى الدرجة التي باتت فيها حركة التنمية في الجزائر مرهونة بحركة عوائد قطاع النفط. لذا سنحاول التعرف على إمكانيات الجزائر النفطية وتطور العائدات النفطية فيها، مع محاولة التعرف على قدرة الاقتصاد الجزائري على استيعاب هذه العوائد.

1.1. خلفية تاريخية على النفط الجزائري

أولا: اكتشاف النفط

ترجع بدايات عمليات التنقيب على النفط الجزائري إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتحديدا عام 1877. حيث بدأت عمليات التنقيب بمنطقة عين الزفت قرب غليزان بغرب الجزائر، وقد تولت عمليات التنقيب والكشف في المراحل الأولى شركات فرنسية، بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية. توصلت هذه الشركات عام 1946 إلى اكتشاف أول حقل بترولي في واد قطريني ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952.[1]

تعد سنة 1956 بداية الإنتاج الفعلي للنفط الجزائري، حيث في هذه السنة اكتشفت الشركة الفرنسية "SNREAL"حقل حاسي مسعود.[2]يعد هذا الحقل من الحقول الكبرى في العالم .لذا رأت الحكومة الفرنسية تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء لاكتشاف المزيد من الثروات النفطية، وفي سبيل تحقيق هذه الهدف صدر قانون البترول الصحراوي عام 1958 لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي.[3]وقد تضمن القانون العديد من النصوص التي تضمن السيادة الفرنسية الكاملة على الصحراء، كما تضمن العديد من التسهيلات التي جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر. لتتوالى نتيجة لذلك الاكتشافات. وبعد عام 1962 وانتقال السيادة إلى الجزائر تم التركيز مباشرة على قطاع المحروقات لاستعادة الثروات الطبيعية للبلاد من خلال

[1] يسري محمد أبو العلا [2008]: " نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول "، الطبعة الأولى، ص.437.

[2] Hocine Malti [2010]: «Revue de livre Histoire secrète du pétrole Algérien » P. 1. Document internet disponible sur le site : www.editionsladeconverte.fr (consulté le 10/04/2011).

[3] يسري أبو العلا [2008]، مرجع سابق، ص. 435.

كسر الاحتكارات والمساهمة المباشرة في استغلال الثروة القومية للبلاد. فأنشئت بذلك مؤسسة وطنية تباشر النشاط البترولي.

ثانيا: تأسيس الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها "سوناطراك"

صدر مرسوم 491/63 في 1963/12/31 يقضي بإنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها "سوناطراك Sonatrach".[1] وقد حدد المرسوم أهدافها التالية:[2]

- القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات؛
- بناء وسائل النقل؛
- شراء وبيع المحروقات؛
- الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول؛
- تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة؛

إلا أن هذه الأهداف تطورت بسرعة مع زيادة دور سوناطراك الذي لم يعد قاصرا على النقل والتسويق بل امتد ليشمل كافة العمليات البترولية من بحث وتنقيب وتصنيع وتكرير.

ثالثا: تأميم المحروقات

يعتبر التأميم أحد الأساليب التي اتبعتها عدة دول نامية لتحقيق سيادتها على ثرواتها المحلية المستنزفة من قبل الشركات النفطية الكبيرة، بهدف إقامة قطاع نفطي تتحكم فيه العناصر الوطنية. وقد مرت عملية التأميم بعدة مراحل يمكن تلخيصها من خلال الجدول رقم (1.2).

[1] يسري محمد أبو العلا [1996]: " مبادئ الاقتصاد البترولي "، الطبعة الأولى، ص. 295.
[2] نفس المرجع، ص.295.

الجدول رقم (1.2): مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري

1967	تأميم شركة البيع التابعة لشركة بريتيش بتروليوم وفرض الرقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير.
13 ماي 1986	صدر أمر يقضي بالتأميم الكامل للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال التسويق التخزين والنقل.
19 أكتوبر 1968	أبرمت اتفاقية جيتي، نتج عنهما قيام سوناطراك بدور المتعهد الرئيسي للأعمال وملكية الدولة للغاز الطبيعي.
1980	صدرت قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية (باستثناء الفرنسية) العاملة في مجال إنتاج البترول و لم يستثن من هذا القرار غير شركة جيتي التي وافقت على شروط الجزائر.
24 فيفري 1971	صدر قرار بالتأميم الشامل للصناعة البترولية. تأميم منابع الغاز الطبيعي وإلغاء عقود الامتياز. منح شركة سوناطراك دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات البترولية ورفع نسبة مشاركتهما إلى 51 على الأقل.

المصدر: بالاعتماد على: يسري محمد أبو العلا [2008]: "نظرية البترول"، ص.ص.691-693. بتصرف.

واجهت فرنسا إجراءات التأميم باتخاذ مجموعة من الإجراءات وهي:[1]

- سحب جميع الموظفين والفنيين الفرنسين من الحقول؛
- القيام بحملة واسعة لمقاطعة البترول الجزائري؛
- وقف دعم الجزائر بالأموال من البنوك العالمية؛

غير أن هذه الإجراءات لم تسفر عن أية نتيجة، وأمام نجاح الجزائر في تنفيذ قرارات التأميم تراجعت الشركات الفرنسية عن موقفها وأبرمت اتفاقية سنة 1971 لاستئناف استلام البترول الجزائري. كان من أهم بنود هذه الاتفاقية:[2]

[1] يسري محمد أبو العلا [2008]: " نظرية البترول "، مرجع سابق، ص.693.
[2] يسري محمد أبو العلا [2008]، مرجع سابق، ص.694.

- الاعتراف بشرعية قرارات التأميم وسحب كافة الادعاءات والتحذيرات التي وجهت للهيئات الأجنبية ضد الجزائر؛
- التنازل عن 51 % من نسبة الإنتاج بالجزائر؛
- قبول التعويضات التي فرضتها الجزائر؛
- قيام سوناطراك بدور المنفذ الرئيسي للأعمال؛
- المحاكم الجزائرية هي صاحبة الاختصاص في نظر المنازعات؛

يعتبر تاريخ تأميم المحروقات حدث تاريخي هام بالنسبة للاقتصاد الجزائري، غير أن السيطرة على الموارد والثروات النفطية بقدر ما تفتح آفاقا اقتصادية وسياسية جديدة. تضع أيضا مسؤوليات وتحديات جديدة تتجاوز القطاع النفطي لتمتد لتشمل الاقتصاد الوطني في مجموعه وقطاع المعاملات الخارجية نظرا للدور المركزي الذي تلعبه عوائد النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري .

رابعا: الانضمام إلى منظمة الأوبك (OPEC) والأوابك (OAPEC)

أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC ببغداد من 10 إلى 14 سبتمبر 1960، احتجاجا على خفض الشركات العالمية لأسعار النفط.[1] فأنشئت المنظمة بهدف توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وحماية مصالحها. انضمت الجزائر إلى المنظمة سنة 1969.[2]

أما منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAPEC فأنشئت في جانفي 1968 بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات النفطية في شتى مجالاتها، والاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة، وإقامة صناعة نفطية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي، وقد انضمت الجزائر لهذه المنظمة عام 1970.[3]

[1]Chems Eddine Chitour[2002]: « les guerres du pétrole ou le droit de la force après le 11 septembre », P.49.

[2]Abdelkader Hammouche [1988]: " L'Autre OPEC " , P. 174.

[3] الموقع الرسمي للمنظمة: www.oapecorg.org (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/04/20).

2.1. أهمية عوائد النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري

تعد الجزائر دولة نفطية ذلك أن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي فيها قائم على عوائد النفط إلى جانب عوائد الغاز. ولعل الشكل التقليدي للعلاقة بين النفط والتنمية هو توفير الموارد المالية للخزانة العامة من خلال عائدات صادرات النفط بما يساعد على زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني. كذلك فان أثر هذه التدفقات لا يقتصر على جانب تمويل الاستثمارات فقط وإنما يشمل عناصر وموارد الاستهلاك العام التي تحويها ميزانية الدولة. حيث أن التوسع في الإنفاق الجاري في الموازنات العامة يجري تمويله بصفة أساسية من خلال عوائد النفط ويمكن إبراز أهمية عوائد النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:

- المساهمة الكبيرة لعوائد النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام؛
- تعد عوائد النفط مصدرا هاما لتكوين الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية؛
- تعد عوائد النفط أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة.

- **عوائد النفط والناتج الداخلي الخام**

يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر بنمو قطاع المحروقات ويتضح ذلك من خلال موقع القطاع ضمن هيكل الناتج الداخلي الخام كما هو موضح في الجدول رقم (2.2)، والشكلين (1.2) و(2.2).

الجدول رقم (2.2): تطور حصة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000-2010)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	*2000	*2001	*2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	** 2010
الناتج الداخلي الخام (PIB)	4098.8	4227.1	4522.8	5247.7	6151.9	7564.7	8512.2	9408.3	11042.8	10212.0	12049.4
حصة قطاع المحروقات	1616.3	1443.9	1477.0	1868.9	2319.8	3352.9	3882.2	4089.3	5001.5	3242.3	4180.4
النسبة المئوية (%PIB)	39.4	34.2	32.7	35.6	37.7	44.3	45.6	43.5	45.3	31.7	34.7

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 11، سبتمبر 2010، ص.26.

(*) Bank of Algeria [2002]: « Evaluation économique et monétaires», Annexe (tableau 2).

(**) Bank of Algeria[2011]: « bulletin statistique trimestriel », septembre 2011. P.26.

Documents internet disponibles sur le site : www.bank-of-algeria.dz (consultés le 01/05/2011).

الشكل رقم (1.2): تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2010)

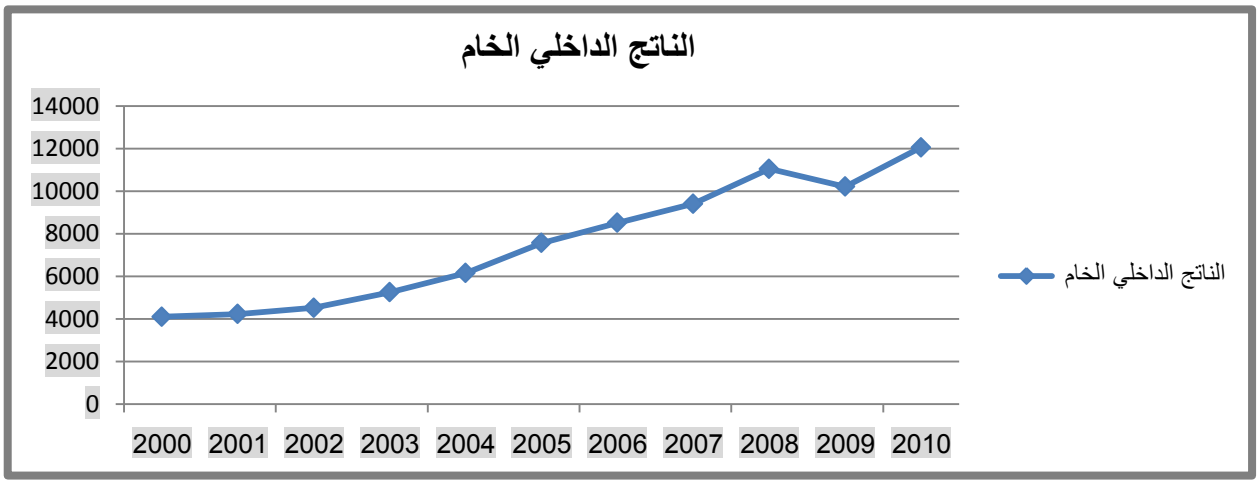

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2.2).

الشكل رقم (2.2): تطور حصة قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2010)

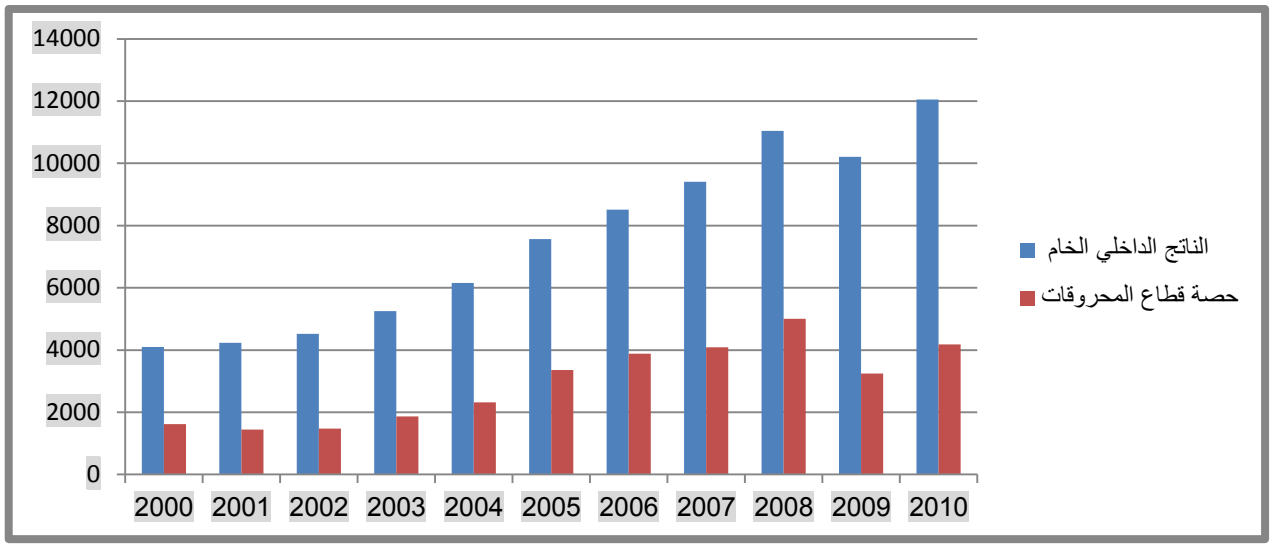

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2.2).

يساهم قطاع المحروقات بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام حيث بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 2000-2010، 39.54% من إجمالي الناتج الداخلي الخام. وقد سجلت سنة 2006 أكبر نسبة حيث مثل قطاع المحروقات نسبة 45.6% من الناتج الداخلي الخام، وهذا يدل على مدى زيادة اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي. حيث يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر إلى حد كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات. وأي تأثير سلبي على قطاع المحروقات خاصة في ظل عدم استقرار الأسعار سوف يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري ككل. وتجدر الإشارة إلى أن النفط الخام يمثل 38% من صادرات المحروقات ويمثل الغاز الطبيعي 47%، أما النسبة المتبقية فهي موزعة بين GPL 7% (Gaz de pétrole Liquéfie) Condensat 8%.[1]

- **عوائد النفط مصدر رئيسي للاحتياطات من العملات الأجنبية**

عرفت الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية تطورا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وكذا تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط الجزائري. إذ يعد القطاع النفطي المصدر الرئيسي للاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية في الجزائر. وهو ما يوضحه الجدول رقم (3.2).

[1] SONATRACH[2009], Rapport annuel, p.38. Document internet disponible sur le site : www.sonatrach-dz.com (consulté le 03/05/2011).

الجدول رقم (3.2): تطور الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية خلال الفترة (2000-2010)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاحتياطات	11.90	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	101.8	143.0	148.91	162.22

Source: Bank of Alegria, Rapports, [2000, 2006, 2007, 2009, 2010]: « Évaluation économique et monétaires». Documents internet disponibles sur le site : www.bank-of-algeria.dz (Consultés le 04/05/2011).

أدى الارتفاع الكبير لأسعار النفط إلى تزايد حجم الاحتياطات وهو ما أدى بدوره إلى تعزيز الملاءة المالية ودعم المركز المالي للجزائر اتجاه الخارج.

- **عوائد النفط والإيرادات العامة للدولة**

تمثل عوائد النفط مصدرا أساسيا للموازنة العامة، وهو ما توضحه حصة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة، كما يظهر من خلال معطيات الجدول رقم (4.2) والشكل رقم (3.2).

الجدول رقم (4.2): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (2000-2010)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2000*	2001*	2002*	2003*	2004**	2005***	2006***	2007***	2008***	2009***	2010****
الإيرادات العامة	1578.1	1505.5	1603.2	1974.4	2229.7	3082.6	3582.3	3688.5	5190.5	3672.9	4379.6
الجباية البترولية	1213.2	1001.4	1007.9	1350.0	1570.7	2352.7	2799.0	2796.8	4088.6	2412.7	2905.0
النسبة	76.87	66.51	62.86	68.37	70.44	76.32	78.13	75.82	78.77	65.68	66.33

Source: (*) Bank of Alegria [2004]: « Évaluation économique et monétaire en Algérie », P.71.

(**) Bank of Alegria [2006]: « Évaluation économique et monétaire en Algérie », P.81

(***) Bank of Alegria [2009]: « Évaluation économique et monétaire en Algérie », P.99.

(****) Bank of Alegria [2010]: « Évaluation économique et monétaire en Algérie », P.66.

Documents internet disponibles sur le site: www.bank-of-algeria.dz (Consultés le 05/05/2011).

الشكل رقم (3.2): هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2010)

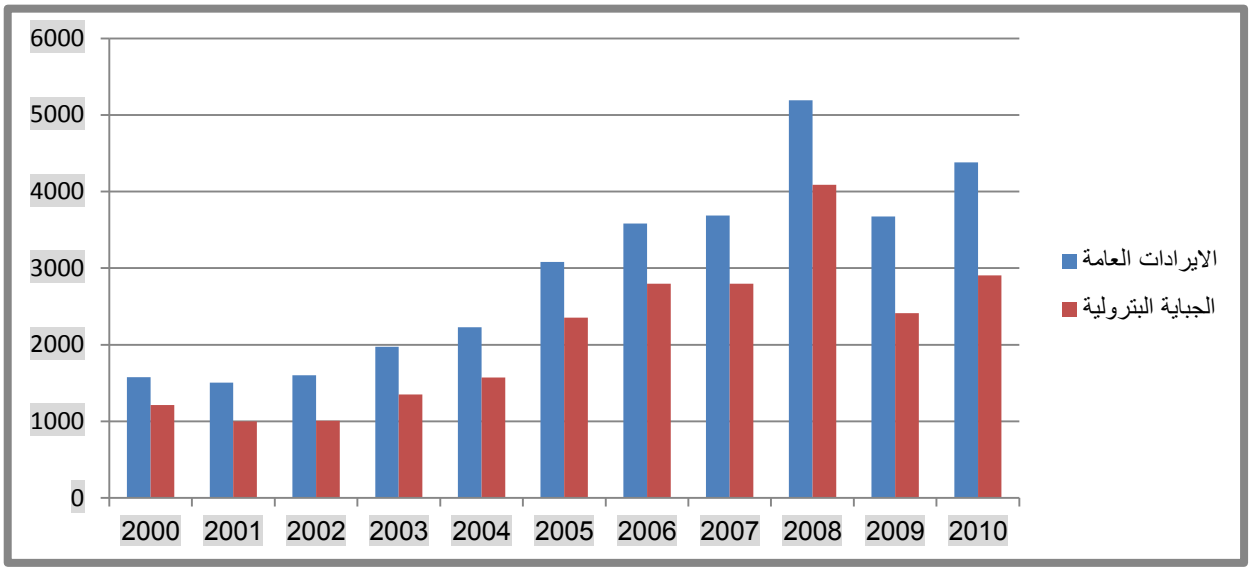

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4.2).

بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية 78.77% من الإيرادات العامة للدولة سنة 2008، الأمر الذي يؤكد اعتماد الدولة في تمويلها للموازنة العامة على عوائد القطاع النفطي والتي تعطي للحكومة الموارد اللازمة للإنفاق على القطاعات الأخرى ولتمويل مشاريع التنمية. في سنة 2010 انخفضت نسبة مساهمة الجباية البترولية إلى 66.33% من الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع الجباية العادية.

3.1. إمكانيات الجزائر النفطية

تعتبر الجزائر إحدى الدول النشيطة ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول، كما أنها تحتل مكانة هامة ضمن السوق العالمية، وهذا راجع للإمكانيات النفطية الهامة التي تزخر بها البلاد، وسنحاول فيما يلي التعرف على الإمكانيات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطي، والطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط.

أولا: تطور الاحتياطي من النفط

تمتلك الجزائر احتياطي هام من النفط، ومعظم احتياطات النفط الجزائري تقع في النصف الشرقي من البلاد، حيث يحوي حوض حاسي مسعود على 70% من إجمالي الاحتياطي. وتعتبر الجزائر ثالث دولة إفريقية من حيث

احتياطات النفط بعد كل من ليبيا ونيجيريا.[1] وقد عرفت احتياطات الجزائر من البترول تطورا نتيجة زيادة الاكتشافات حيث أعلنت سوناطراك في تقريرها للعام 2009 عن تحقيق 16 اكتشاف، 9 اكتشافات خاصة بسوناطراك و7 في إطار الشراكة.[2] ويوضح الجدول رقم (5.2) والشكل رقم (4.2) تطور احتياطات الجزائر من النفط.

الجدول رقم (5.2): تطور الاحتياطي من النفط خلال الفترة (2000-2010)

الوحدة: مليون برميل/السنة

السنوات	2000 *	2001 *	2002 *	2003 *	2004 *	2005 **	2006 **	2007 **	2008 **	2009 **	2010 **
الاحتياطي	11314	11314	11314	11800	11350	12270	12200	12200	12200	12200	12200

Source : (*) 0PEC[2006]: « Annual statistical Bulletin », P.17.

(**) 0PEC[2010]: « Annual statistical Bulletin », P.22.

. Documents internet disponibles sur le site: www.opec.org (consultés le 08/05/2011).

الشكل رقم (4.2): تطور الاحتياطي من النفط خلال الفترة (2000-2010)

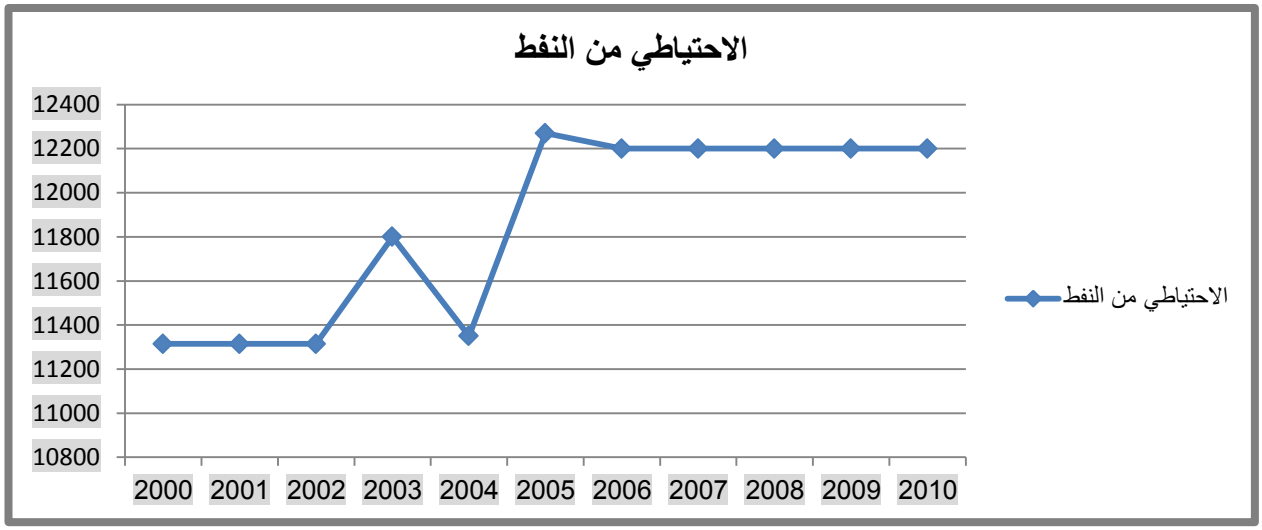

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5.2).

[1]Agence international de l'énergie [2009]: « Algeria Energy Data, Statistics and Analysis-oil, Gas , Electricity, coal », P.1. Document internet disponible sur le site : www.eia.gov.com (consulté le 06/05/2011).

[2]SONATRACH [2009], Op.cit, p.20.

يوضح الشكل أن الاحتياطات المؤكدة من النفط بقيت ثابتة خلال الفترة 2000-2002، حيث قدر الاحتياطي السنوي من النفط بـــ 11314 مليون برميل ليعرف بعد ذلك ارتفاعا بلغ أقصاه سنة 2005 حيث قدر بـــ 12270 مليون برميل في السنة. عرف بعد ذلك حجم الاحتياطي استقرارا بـــ 12200 مليون برميل في السنة حتى 2010. ويرجع ارتفاع الاحتياطي رغم زيادة الإنتاج إلى زيادة الاكتشاف. في هذا الصدد من الضروري التأكيد على أن متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على حق الأجيال القادمة في الانتفاع بالثروات الطبيعية يفرض إتباع سياسة للاستغلال الأمثل للاحتياطات وذلك من خلال ترشيد الإنتاج مع ضرورة العمل على زيادة القدرات الاستكشافية.

ثانيا: تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية

ترتب على ارتفاع حجم الاحتياطات النفطية زيادة الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في الجزائر وهو ما يوضحه الجدول رقم (6.2) و الشكل رقم (5.2).

الجدول رقم (6.2): تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط خلال الفترة (2000-2010)

الوحدة: 1000 برميل يومي

السنوات	2000*	2001*	2002*	2003*	2004*	2005*	2006*	2007*	2008**	2009**	2010***
الإنتاج	796.0	776.6	729.9	942.4	1311.4	1352.0	1368.8	1371.6	1358.0	1216.0	1189.8
الصادرات	461.1	441.5	566.2	741.0	893.2	970.3	947.2	1253.5	840.9	747.9	709.0

Source : (*) 0PEC[2007]: « Annual statistical Bulletin », P.P.22, 31.

(**) 0PEC[2009]: « Annual statistical Bulletin », P.P.30,49.

(***) 0PEC[2010]: «Annual statistical Bulletin », P.P.28,49.

Documents internet disponibles sur le site : www.opec.org (consultés le 10/05/2011).

الشكل رقم (5.2) :تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

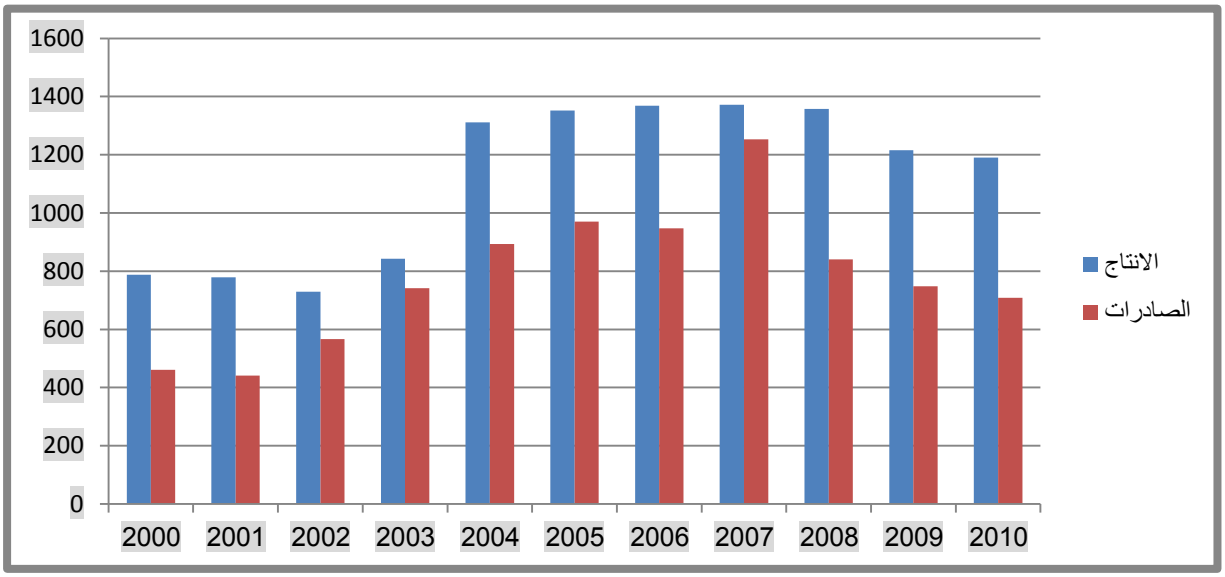

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول (6.2).

يبين الشكل (5.2) نمو الطاقة الإنتاجية اليومية، حيث ارتفعت من 796.0 ألف برميل يوميا سنة 2000 إلى 1189.8 ألف برميل يوميا سنة 2010. وقد عرفت سنة 2008 أكبر طاقة إنتاجية قدرت بـــ 1358 ألف برميل يوميا. وهذا راجع إلى تزايد الطلب العالمي على النفط في بداية سنة 2008. فضلا عن زيادة عدد الآبار المكتشفة خلال هذه السنة. ولرفع الطاقة الإنتاجية أكثر تم في سنة 2009 توقيع 4 عقود مع شركات أجنبية خاصة باستخراج البترول، تقدر قيمة الاستثمارات بـــ 272 مليون دولار.[1]

تؤكد التقارير أن الجزائر هي رابع منتج للنفط في إفريقيـــا وسادس منتج للغاز في العالم حسب إحصائيـــات 2009.[2] أما فيما يتعلق بالصادرات، فيتضح من خلال الشكـــل تزايد الطاقـــة التصديـــرية من سنـــة إلى أخرى. حيث تطـــور حجم الصادرات من 461.1 ألف برميـــل يومي سنة 2000 إلى 1253.5 ألف برميل يومي سنة 2007. وهذا راجع إلى تزايد الطلب العالمي وكذا زيادة الطاقة الإنتاجية، حيث أن الإنتاج موجه أساسا إلى السوق الخارجية. شهدت السنوات 2008، 2009، 2010 تراجعا في حجم الصادرات بسبب تراجع الطلب العالمي نتيجة الأزمة الاقتصادية المالية العالمية.

[1] SONATRACH, Rapport annuel [2009], Op.cit, p.12.

[2] البنك الدولي[2010]: " موجز إعلامي عن الجزائر "، ص.1. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.siteresource.worldbank.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/05/11).

4.1. تطور العائدات النفطية في الجزائر والطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري

يرتبط تطور العائدات النفطية بتطور أسعار النفط إلى جانب تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية وقد شهدت الفترة الممتدة بين 2000 – 2010 مجموعة من الأحداث الاقتصادية والمالية التي أثرت على أسعار النفط وبالتالي على العوائد النفطية التي حققتها الجزائر.

1.4.1. تطور أسعار النفط

عرف سعر برميل النفط ارتفاعا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة، وهو ما يوضحه الجدول رقم (7.2) والشكل رقم (6.2).

الجدول رقم (7.2): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000–2010)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السعر(دولار للبرميل)	29.77	24.74	24.91	28.73	38.35	54.64	68.05	74.66	98.96	62.35	97.50

Source : 0PEC[2010]: « Annual statistical Bulletin », P.82.

Document internet disponible sur le site : www.opec.org (consulté le 11/05/2011).

الشكل رقم (6.2): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000– 2010)

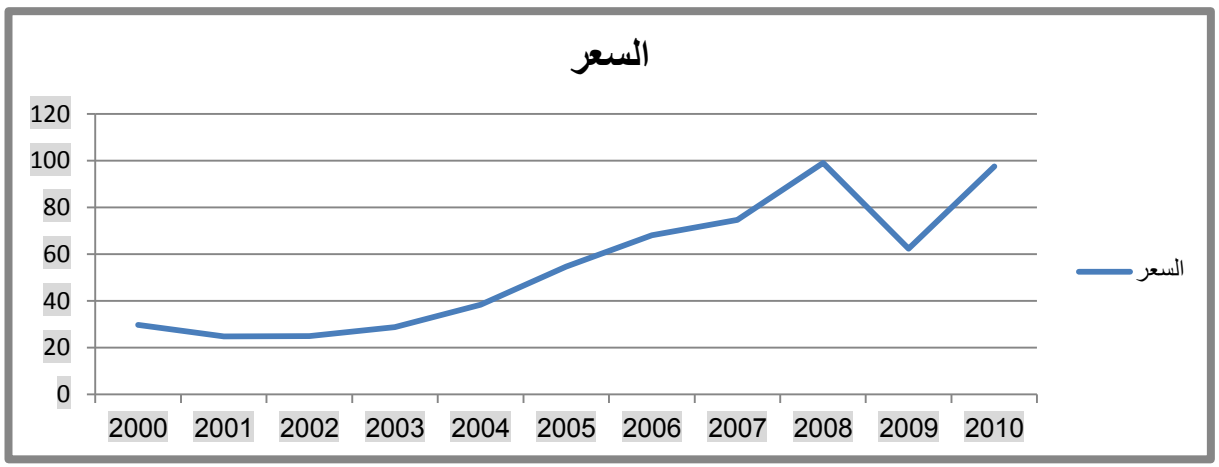

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (7.2).

يوضح الشكل رقم (6.2) انخفاضا في سعر البرميل سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 ويرجع ذلك لجملة من الأسباب من بينها أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث كان لأحداث الهجوم ضد الولايات المتحدة الأمريكية الأثر المباشر والفوري في أسعار النفط عالميا، إذ ارتفع سعر برميل النفط بعد ساعات من الحادث بنحو ثلاث دولارات مرة واحدة وبعد اقل من يومين أعلنت السعودية مباشرة ودون عقد اجتماع لدول أوبك استعدادها لضخ المزيد من النفط للحفاظ على استقرار الأسواق كما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من دول الأوبك زيادة إنتاجها علما أن أسواق النفط لم تكن بحاجة لهذه الزيادة الأمر الذي أدى إلى انخفاض الأسعار.[1]

ومن جهة أخرى فقد أدى انخفاض الطلب العالمي على المنتجات النفطية بسبب تدهور معدلات النمو الاقتصادي على المستوى العالمي إلى انخفاض الأسعار.

منذ سنة 2003 بدأت أسعار النفط تأخذ اتجاها تصاعديا نتيجة ارتفاع الطلب العالمي على النفط إذ بلغت الزيادة في الطلب على النفط بـــ 1.8% مقارنة بسنة 2000 وفي سنة 2004 أصبحت الزيادة بحدود 3%.[2] يرى العديد من الخبراء في الصناعات النفطية أن الحرب الأمريكية ضد العراق في مارس 2003 هي احد الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار فضلا عن الاضطرابات السياسية التي حدثت في عدد من الدول المصدرة للنفط خلال النصف الأول من عام 2003، حيث حدثت اضطرابات في فنزويلا التي أوقفت معظم صادراتها وكذا اضطرابات في نيجيريا ورغم هذه الأحداث فان سعر البرميل لم يتجاوز 28 دولار سنة 2003 لتعرف بعد ذلك سنة 2004 ارتفاعا هاما في الأسعار بعد تصريح شركة النفط الروسية العملاقة يوكس أنها ستضطر إلى وقف إنتاجها من النفط.[3]

واستمرت الأسعار في الارتفاع إلى غاية 2008 حيث حققت الأسعار القفزة الكبرى فقارب سعر البرميل 100 دولار وحقق بذلك أعلى معدلاته في التاريخ النفطي وتشكلت بذلك ما يعرف بالصدمة النفطية. غير أن ارتفاع الأسعار لم يدم طويلا حيث شهدت نهاية 2008 وبداية 2009 انخفاضا كبيرا في الأسعار نتيجة الأزمة الاقتصادية المالية العالمية.

---

[1] عبد الخالق فاروق[2008]: " النفط والأموال العربية في الخارج "، الطبعة الأولى، ص.59.

[2] Rober Pirog [2005]: « World oil demand and its effect on oil prices », CRS Report for congress, p.15. Document internet disponible sur le site : www.fas.org (consulté le 12/05/2011).

[3] عبد الخالق فاروق[2008]، مرجع سابق، ص.59.

بالرغم من أن ارتفاع الأسعار يمهد لحصول نتائج إيجابية من خلال زيادة حركة الاستثمار في التنقيب على النفط واستخراجه وتكريره وكذا من خلال ارتفاع العوائد النفطية واستخدامها في تمويل مختلف مشاريع التنمية، إلا انه يمكن إن يمهد من جهة أخرى لحصول نتائج سلبية بالنسبة لمنتجي النفط، فطبقا لخبراء الطاقة فانه كلما ارتفعت أسعار النفط كلما زادت قابلية البدائل للاستخدام خاصة منها البدائل المتجددة.

2.4.1. تطور العائدات النفطية في الجزائر

تعترض العائدات النفطية مشاكل من حيث تقدير قيمتها نتيجة الحرص على سرية حجم هذه العائدات. وعموما فان الارتفاع المستمر لأسعار النفط إلى جانب ارتفاع الطاقة الإنتاجية والتصديرية أدى إلى تزايد العائدات النفطية وتراكم الفوائض المالية، ويوضح الجدول رقم (8.2) تطور هذه العائدات.

الجدول رقم (8.2):تطور إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000–2010)

الوحدة (مليون دولار)

	*2000	**2001	**2002	**2003	**2004	**2005	**2006	***2007	***2008	***2009	***2010
البترول الخام	4815.1	3994.4	5056.1	7719.7	12559.7	19340.7	22697.4	25373.7	30513.7	16855.6	20724.9
الكوندونسا	3999.6	3170.2	3055.3	3572.4	4878.2	6307.3	7268.0	8498.2	10089.5	5146.2	4268.7
مواد البترول المكررة	3282.4	2736.6	2493.8	3018.1	3029.0	3940.9	4756.3	5838.1	7310.0	5373.4	9219.5
غاز البترول المميع	2118.6	1849.5	1754.9	2165.7	2583.3	3337.0	3626.2	4545.2	5708.0	3216.6	4086.9
الغاز الطبيعي المميع	3290.9	3250.9	2888.5	3778.9	3757.0	5337.4	6383.1	6724.8	9089.6	5593.4	5879.2
الغاز الطبيعي	3531.3	3531.3	2860.6	3738.5	4742.9	7324.6	8877.0	8624.8	14481.4	8225.1	11942.4
إجمالي الإيرادات	18109.2	18531.9	18109.2	23993.3	31550.2	45588.0	53608.0	59604.8	77192.2	44410.6	56121.6

Source: (*) Bank of Alegria[2002]: « Rapport :Évaluation économique et monétaire », Annexe ,Tableau (18)

(**) Bank of Alegria[2006]: « Bulletin statistique trimestriel », P.21

(***) Bank of Alegria[2010]: « Bulletin statistique trimestriel », P.27

Documents internet disponibles sur le site : www.bank-of-algeria.dz (consultés le 30 /05/2011).

الشكل رقم (7.2):تطور إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

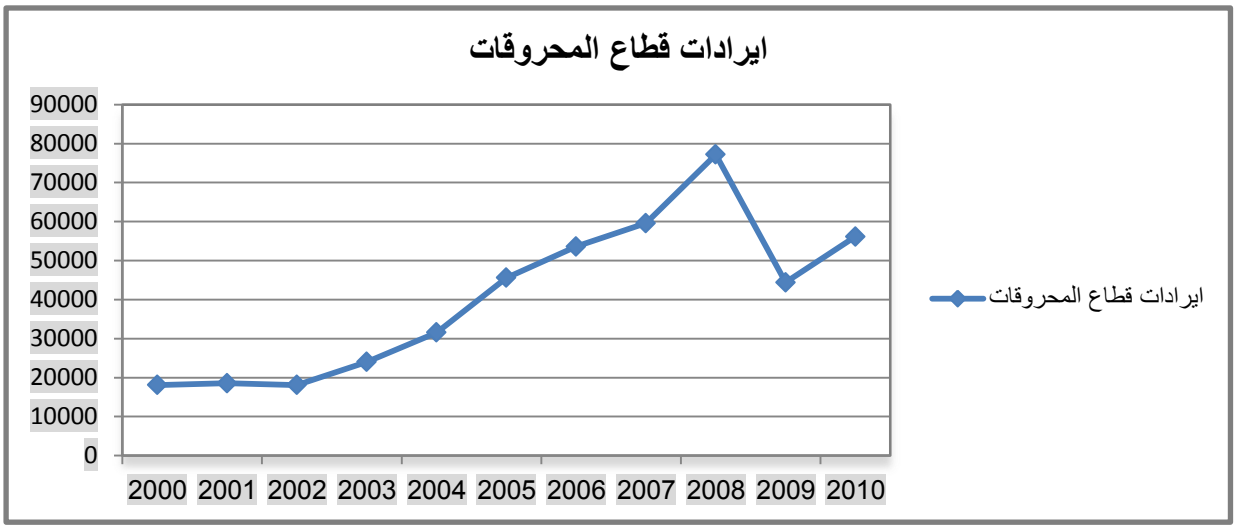

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (8.2).

عرفت عائدات قطاع المحروقات اتجاها تصاعديا في ظل الارتفاع المستمر لأسعار النفط، حيث ارتفعت من 18109.2 سنة 2000 إلى 77192.2 مليون دولار سنة 2008 أي بزيادة تقدر بـــ: 59083 مليون دولار (زيادة بـــ: 326%) مقارنة بسنة 2000. لتعرف العائدات النفطية سنة 2009 تراجعا كبيرا حيث وصلت إلى 44410.65 مليون دولار بانخفاض يقدر بـــ 32781.6 مليون دولار مقارنة بسنة 2008 (انخفاض بحوالي 50%). وهذا راجع إلى تراجع النمو على المستوى العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وانخفاض أسعار النفط. في 2010 عرفت الإيرادات ارتفاعا بـــ 26.36 % مقارنة بسنة 2009. وفي الحقيقة فان عدم استقرار أسعار النفط يمثل احد المشاكل التي تواجهها الإيرادات النفطية بالإضافة إلى مشاكل أخرى أهمها:

- التضخم المالي الناتج عن تضخم الأسعار النفطية والذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الفعلية لرؤوس الأموال؛
- عدم استقرار أسعار الصرف العالمية. خاصة وأن الإيرادات النفطية في الجزائر يتم تحصيلها بالدولار الأمريكي، والدولار عملة غير مستقرة ويترتب على ذلك آثارا ضارة بالدخل القومي؛
- عدم التناسب بين الإيرادات النفطية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد.

3.4.1. الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري

هناك اختلاف في تحديد مفهوم الطاقة الاستيعابية، وعموما يستخدم تعبير الطاقة الاستيعابية للدلالة على الحجم الأمثل للاستثمارات عندما يترتب على تجاوزه عدم حدوث زيادة في الإنتاج بسبب عدم كفاية عوامل الإنتاج الأخرى التي تتعلق بتوافر الخبرات الفنية والإدارية ومستوى التقدم التكنولوجي.[1]

كما تعرف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي على أنها كمية رأس المال التي يمكن أن تستثمر بكفاءة.[2]

تتوقف الطاقة الاستيعابية لاقتصاد ما على ثلاثة عوامل أساسية:[3]

- المجالات الاستثمارية داخل الاقتصاد؛
- القيود التي تحد من استغلال المجالات الاستثمارية المتاحة في هذا الاقتصاد؛
- نوع وحجم العائد المطلوب من رأس المال المستثمر.

إن من أهم القيود التي تحد من القدرة الاستيعابية لاقتصاد أية دولة تتمثل في عدم توافر الكميات اللازمة من عناصر الإنتاج الأخرى غير رأس المال، وعدم توفر قدر كافي من المهارات الفنية والتنظيمية هذا فضلا عن صغر حجم السوق.

يرى العديد من الخبراء أن الطاقة الاستيعابية للجزائر كبيرة وأن البرامج التنموية والمشاريع الاستثمارية في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة قادرة على امتصاص العوائد النفطية، وعلى الرغم من هذا فان هناك تطور كبير في احتياطات الصرف في الجزائر، وهذا دليل على عدم قدرة الاقتصاد علي استيعاب هذه الأموال الأمر الذي نتج عنه انسياب رؤوس الأموال الجزائرية للاستثمار في الخارج رغم المخاطرة الكبيرة.

[1] يسري محمد أبو العلا [2008]: " نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول "، مرجع سابق، ص.265.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله[2004]: " دراسة للآثار المحتملة لاتفاقية الترميز (TRIMz) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية "، مداخلة ضمن بحوث مؤتمر : " الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية "، المنعقد خلال الفترة 9-11 ماي 2004، الإمارات العربية المتحدة، ص. 1780. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.slconf.uaeu.ac.ae (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011 /06/01).

[3] نفس المرجع، ص.1781.

المبحث الثاني: إدارة العوائد النفطية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010

عمدت الجزائر منذ سنة 2000 إلى توظيف عوائد النفط في عدة مجالات. وقد أوضح بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 28 سبتمبر 2010 أوجه استخدامات هذه العوائد: [1] " لقد تم تخصيص فترة 2000-2007 لإطلاق برامج استثمارية ضخمة، والتسديد شبه الكلي للديون العمومية الخارجية ولما يفوق 50% من الديون العمومية الداخلية، إلى جانب إنشاء صندوق ضبط إيرادات المحروقات".[2]

1.2. زيادة النفقات الاستثمارية وتنفيذ استراتيجية الإنعاش

حققت الجزائر منذ سنة 2000 فوائض مالية هامة نتيجة ارتفاع أسعار النفط. وقد قررت الحكومة أن تستخدم إيرادات النفط في إعادة بعث النمو من خلال ضخ الأموال لتنفيذ سياسة اقتصادية سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي أو ما يعرف باستراتيجية الإنعاش. وهي سياسة تستند للنظرية الكينزية المتضمنة رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الاستثماري.[3] وقد تم تجسيد هذه الاستراتيجية من خلال تنفيذ برنامجين:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 والذي خصص له مبلغ مالي قدره 550.78 مليار دج ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004؛[4]
- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 خصص له مبلغ قدره 4202.7 مليار دج.[5]

حاليا تسعى الحكومة إلى تطبيق برنامج للتنمية والذي خصص له مبلغ 21214 مليار دج ضمن المخطط الخماسي 2010- 2014.[6]

وسنتناول فيما يلي توزيع الأموال المخصصة لكل برنامج على مختلف محاور استراتيجية الإنعاش.

---

[1] تم توظيف جزء من العوائد النفطية في سندات الخزانة الأمريكية بنسب فائدة لا تتعدى 4٪ لكنها مؤمنة وبعيدة عن التقلبات التي تعرفها المؤشرات المالية وقد تضاربت الآراء حول قيمة الأموال المستثمرة. (زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة شمال إفريقيا، العدد 7، ص.63). كما تجدر الإشارة إلى أنه يتم اقتطاع جزء من الإيرادات النفطية مباشرة لصالح شركة سوناطراك لإعادة استثمارها في القطاع النفطي ودفع أرباح الشركاء الأجانب.

[2] بيان مجلس الوزراء [2010]: "برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 "، (دون صفحة). وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.premier-ministre.gov.dz (تم الاطلاع عليها بتاريخ 06/09/ 2011).

[3] بوفليح نبيل[2005] " آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001-2004" المطبق في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، ص.81.

[4] République Algérienne Démocratique et Populaire [2002]: « Rapport national de mise en œuvre de l'agenda 21 en Algérie », Rapport pour le sommet mondial du développement durable. Johannesburg 2002, Annexe1, P.36. Document internet disponible sur le site : www.johannesburgsummit.org (consulté le 11 /06/2011).

[5] مجلس الأمة، " البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009 "، ص.5. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.premier-ministre.gov.dZ (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/06/11).

[6] بيان اجتماع مجلس الوزراء " برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014". وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.mae.dz (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/06/13).

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001– 2004

يمتد البرنامج خلال الفترة 2001– 2004. يهدف إلى إعادة بعث النمو من خلال ضخ الأموال لتطوير الموارد البشرية، تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية، تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تسهيل القروض، إعادة بعث النشاط الزراعي والصيد البحري، دعم كل نشاط إنتاجي محلي، تطوير قطاع التربية والتعليم وتحسين المستوى المعيشي.

كما أخذ البرنامج بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وذلك من خلال تخصيص جزء من الأموال لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

تم توزيع المبالغ على مجموعة من البرامج بحيث كل برنامج يخص محور معين من محاور استراتيجية الإنعاش وكل محور يرتبط بقطاع معين. سنحاول التطرق لمختلف البرامج و المبالغ المخصصة لها فيما يلي:

- **دعم النشاطات الإنتاجية:** يتضمن دعم النشاط الزراعي والصيد والموارد البحرية.

– **دعم النشاط الزراعي**[1]

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA). قدرت تكلفة البرنامج بـــ 65 مليار دج. يهدف البرنامج إلى:

- زيادة الإنتاج الفلاحي؛
- ترقية الصادرات من المنتجات الزراعية؛
- مكافحة ظاهرة الجفاف؛
- توفير مناصب الشغل الريفي؛
- حماية النظام البيئي؛
- مكافحة الفقر والتهميش في المناطق الريفية ومعالجة ديون الفلاحين.

[1]Chef de gouvernement: « Plan de Relance Économique 2001- 2004 », p.5. Document internet disponible sur le site: www.cg.gov.dz (consulté le 13/06/2011).

- **الصيد والموارد البحرية**

يهدف البرنامج إلى تطوير قطاع الصيد البحري من خلال تخصيص الموارد اللازمة للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري، وكذا إنشاء مؤسسة للقرض من اجل الصيد وتربية المائيات. المبلغ الإجمالي المخصص لتمويل هذا البرنامج قدر بـــ 9.5 مليار دج.[1]

- **التنمية المحلية والبشرية**

- **التنمية المحلية:** قدر المبلغ الإجمالي المخصص لتمويل التنمية المحلية بـــ 113 مليار دج.[2]
- **التشغيل والحماية الاجتماعية:** إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية يتطلب غلافا ماليا يقدر بـــ 16 مليار دج. وهو يخص برامج الأشغال ذات الكفاءة العالية والمتعلقة بالولايات المحرومة. يسمح هذا البرنامج بعرض إضافي لـــ 70000 منصب شغل دائمين، بالنسبة لتلك الفترة بتكلفة قدرها 7 مليار دج. أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن، إصلاحات الهياكل والمؤسسات (3 مليار دج). وخصصت 3 مليار دج لتأطير سوق العمل.[3]

- **تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي**

قدر الغلاف المالي المخصص لتنفيذ هذا البرنامج بـــ 210.5 مليار دج. يتشكل هذا البرنامج من برنامجين رئيسيين: التجهيزات الهيكلية للعمران وإعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات ونوضح فيما يلي المبالغ المخصصة لكل جانب:[4]

- **التجهيزات الهيكلية للعمران**

يهدف البرنامج إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى. قدرت تكلفة البرنامج بـــ 142.9 مليار دج. يتوزع على الشكل التالي:

- البنى التحتية للموارد المائية: 31.3 مليار دج؛
- البنى التحتية للسكك الحديدية: 54.6 مليار دج؛
- الأشغال العمومية: 45.3 مليار دج؛

[1] Chef de gouvernement: « Plan de Relance Économique 2001- 2004 », Op.Cit, p.6.

[2] Ibid, p.7.

[3] Ibid, p.8.

[4] ibid, pp.8.9.

- تأمين الموانئ والمطارات والطرقات: 1.7 مليار دج؛
- الاتصالات: 10 مليار دج.

- **إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات**

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية شاملة والقضاء على عدم التوازن الجهوي من خلال تطوير المناطق الداخلية والجبال، الهضاب العليا والواحات. قدرت تكلفة البرنامج بـــ 67.6 مليار دج موزعة كما يلي:

- البيئة: 6.1 مليار دج؛
- الطاقة: 16.8 مليار دج؛
- الفلاحة: 9.1 مليار دج؛
- السكن: 35.6 مليار دج.

- **تنمية الموارد البشرية**

تقدر تكلفة البرنامج بـــ 90.3 مليار دج. يتوزع البرنامج على الشكل التالي:[1]

- التربية الوطنية: 27 مليار دج؛
- التكوين المهني: 9.5 مليار دج؛
- التعليم العالي: 18.9 مليار دج؛
- البحث العلمي: 12.38 مليار دج؛
- الصحة والسكان: 14.7 مليار دج؛
- شباب و رياضة: 4 مليار دج؛
- الثقافة والاتصال: 2.3 مليار دج؛
- الشؤون الدينية: 1.5 مليار دج.

يلخص الجدول رقم (9.2) المبالغ المخصصة لكل قطاع ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004.

[1] Chef de gouvernement: « Plan de Relance Économique 2001- 2004 », Op.cit, p.p.10.11.

الجدول رقم (9.2): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001– 2004.

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبلغ
دعم النشاطات الإنتاجية، منها:	74.5
دعم النشاط الزراعي	65
الصيد والموارد البحرية	9.5
التنمية المحلية والبشرية، منها:	129
التنمية المحلية	113
التشغيل والحماية الاجتماعية	16
تعزيز الخدمات العامة وتحسين الاطار المعيشي، منها:	210.5
التجهيزات الهيكلية للعمران	142.9
إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات	67.6
تنمية الموارد البشرية، منها:	90.28
التربية الوطنية	27
التكوين المهني	9.5
التعليم العالي	18.9
البحث العلمي	12.38
الصحة والسكان	14.7
شباب ورياضة	4
الثقافة والاتصال	2.3
الشؤون الدينية	1.5
السياسات المرافقة، منها:	46.5
عصرنة إدارة الضرائب	20
إنشاء صندوق المساهمة والشراكة	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	2
إنشاء صندوق ترقية المنافسة الصناعية	2
المجموع	550.78

Source : République Algérienne Démocratique et Populaire [2002] :« Rapport national de mise en œuvre de l'agenda 21 en Algérie », Rapport pour le sommet mondial du développement durable. Johannesburg 2002, Annexe 1, P.36. Document internet disponible sur le site : www.johannesburgsummit.org (consulté le 18 /06/2011).

خصص جزء من الموارد المالية منذ سنة 2001 لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، حيث خصص مبلغ قيمته 892.5 مليون دولار ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 لتنفيذ الاستراتيجية.[1] وتم توزيع المبلغ على مجموعة من الأهداف التي تمثل أهداف التنمية المستدامة. كما هو موضح في الجدول رقم (10.2).

الجدول رقم (10.2): القوام المادي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

الوحدة: مليون دولار

الصحة ونوعية الحياة	
تحسين قدرة حصول المواطنين على المياه الصالحة للشرب	**64**
تحسين خدمات الصرف الصحي	**160**
الإدارة السليمة للنفايات الصلبة والنفايات الخطرة	**103.5**
مكافحة التلوث الصناعي	**47**
تحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية	**81.3**
تعزيز الحوكمة البيئية	**11.5**
تطوير المساحات الخضراء وتحسين إدارة التراث الثقافي	**7.5**
حماية وتحسن إنتاجية الرأس مال الطبيعي	
تحسين إدارة التربة ومكافحة التصحر	**116.5**
الإدارة السليمة لمياه الري	**1.5**
توسيع مساحات الغابات	**12**
حماية التنوع البيولوجي	**15**
حماية النظم البيئية والواحات	**18**
حماية السواحل	**24**
القدرة التنافسية والكفاءة الاقتصادية	**51**
البيئة العامة: التنوع البيولوجي، التغيرات المناخية، طبقة الأوزون	**130**
الدراسات والإطار المؤسساتي	**49.7**
الاستثمار الإجمالي	**892.5**

Source : République Algérienne Démocratique et Populaire [2002] :« Rapport national de mise en œuvre de l'agenda 21 en Algérie », Rapport pour le sommet mondial du développement durable. Johannesburg , Annexe2, P.38. Document internet disponible sur le site www.johannesburgsummit.org (consulté le 20/06/2011).

[1] République Algérienne Démocratique et Populaire [2002] :« Rapport national de mise en œuvre de l'agenda 21 en Algérie », rapport pour le sommet mondial du développement durable. Johannesburg , Annexe 2, P.38. Document internet disponible sur le site www.johannesburgsummit.org (consulté le 20/06/2011).

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو كاستمرارية لمسار الإنعاش الاقتصادي، حيث عزمت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط. يمتد البرنامج على الفترة 2005-2009 وهو يهدف إلى:[1]

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛

- مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواءا تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي؛
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

لتنفيذ البرنامج خصصت الدولة مبلغا قدره 4202.4 مليار دج ويوضح الجدول رقم (2.11) المبالغ المخصصة لكل قطاع.

[1] عبو عمر[2008]: "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة "، مداخلة ضمن أوراق وبحوث الملتقى الوطني: " التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر " المنعقد خلال الفترة 16-17 ديسمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

الجدول رقم (11.2) التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005– 2009

الوحدة : مليار دج

القطاعات	المبلغ	%
أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها:	**1908.5**	**%45.5**
- السكنات	555.0	
- الجامعة	141.0	
- التربية الوطنية	200	
- التكوين المهني	58.5	
- الصحة العمومية	85.0	
- تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى)	127.0	
- الشباب والرياضة	60.0	
- الثقافة	16.0	
- إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت	65.0	
- أعمال التضامن الوطني	95.0	
- تطوير الإذاعة والتلفزيون	19.1	
- إنجاز منشآت للعبادة	10.0	
- عمليات تهيئة الإقليم	26.4	
- برامج بلدية للتنمية	200.0	
- تنمية مناطق الجنوب	100.0	
- تنمية مناطق الهضاب العليا	150.00	
ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها:	**1703.1**	**%40.5**
- قطاع النقل	700.0	
- قطاع الأشغال العمومية	600.0	
- قطاع الماء (السدود والتحويلات)	393.0	
- قطاع تهيئة الإقليم	10.15	
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية، منها:	**337.2**	**%8**
- الفلاحة والتنمية الريفية	300.0	
- الصناعة	13.5	
- الصيد البحري	12.0	
- ترقية الاستثمار	4.5	
- السياحة	3.2	
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية	4.0	
رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، منها:	**203.9**	**%4.8**
- العدالة	34.0	
- الداخلية	64.0	
- المالية	65.0	
- التجارة	2.0	
- البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال	16.3	
- قطاعات الدولة الأخرى	22.6	
خامسا: برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال	**50.0**	**%1.2**
المجموع: البرنامج الخماسي 2005- 2009	**4202.7**	**%100**

المصدر: مجلس الأمة [2005]: " البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005–2009 "، ص.5. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.premier-ministre.gov.dz (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/06/21).

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001. وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 وكذا برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014. وقد استلزم البرنامج من النفقات حوالي 21214 مليار دج وهو غلاف مالي لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصته حتى الآن، وهو تأكيد على عزم الدولة على تخصيص أفضل لعائداتها من صادرات المحروقات لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتلبية الحاجيات الاجتماعية للسكان.[1]

تم تقسيم المبلغ المخصص للفترة 2010- 2014 على برنامجين هامين:[2]

- استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز (سكك حديدية وطرق سريعة والتزويد بالماء الشروب...) بغلاف مالي قيمته 9700 مليار دج.
- تخصيص حوالي 11514 مليار دج للمشاريع الجديدة.

وتوجه أكثر من 40% من الاستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسن الظروف الاجتماعية للجزائر بهدف تعزيز التنمية البشرية. تتوزع المبالغ على مختلف القطاعات كالتالي:[3]

- **التنمية البشرية**

تم تخصيص غلاف مالي يقارب 10000 مليار دينار للتنمية البشرية في إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010- 2014 منها:

- 852 مليار دينار للتربية الوطنية موجهة خصوصا لإنجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية وأكثر من 1000 إكماليه وحوالي 850 ثانوية وكذا أزيد من 2000 وحدة بين داخليات ومطاعم ونصف داخليات؛
- 868 مليار دينار للتعليم العالي لاسيما من اجل توفير 600000 مقعدا بيداغوجيا و400000 سريرا بالإضافة إلى 44 مطعما جامعيا؛

[1] بيان مجلس الوزراء [2010]: " برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 "، مرجع سابق، (دون صفحة).
[2] نفس المرجع، (دون صفحة).
[3] نفس المرجع، (دون صفحة).

- حوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم موجهة خصوصا لإنجاز 220 معهدا و82 مركزا للتكوين و58 داخلية؛
- 619 مليار دينار لقطاع الصحة الموجهة لإنجاز 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة الاختصاصات و1000 قاعة علاج و17 مدرسة للتكوين الشبه طبي؛
- أزيد من 350 مليار دينار لقطاع الطاقة لاسيما من اجل ربط حوالي مليون (01) بيت بشبكة الغاز الطبيعي و220000 بيتا ريفيا بشبكة الكهرباء؛
- أكثر من 2000 مليار دينار لقطاع المياه قصد إنجاز 35 سدا و35 عملية تحويل للمياه و34 محطة للتصفية وأزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب وتطهير وحماية بعض المدن من الفيضانات ويضاف إلى هذا مبلغ 60 مليار دينار من اجل استكمال أو إنجاز 8 محطات جديدة لتحلية مياه البحر؛
- أزيد من 40 مليار دينار لقطاع التضامن الوطني ستسمح خصوصا بإنجاز أكثر من 70 مؤسسة في فائدة المعوقين وحوالي 40 منشاة خاصة بالمعوزين؛
- أزيد من 1130 مليار لقطاع الشباب والرياضة من أجل إنجاز 80 ملعبا لكرة القدم و750 مركبا للرياضة الجوارية و 160 قاعة متعددة الرياضات وأكثر من 400 مسبح وأزيد من 3500 فضاء للألعاب و230 بيتا ودورا للشباب وكذا أكثر من 150 مركزا للتسلية؛
- أزيد من 19 مليار دينار لقطاع المجاهدين لاسيما من اجل إنجاز 9 مراكز للراحة وقاعات للعلاج و17 متحفا ومركبا تاريخيا وكذا تأهيل 34 موقعا تاريخيا وتهيئة أكثر من 40 مقبرة للشهداء؛
- أزيد من 120 مليار دينار لقطاع الشؤون الدينية من اجل إنجاز مسجد الجزائر الأعظم و80 مسجدا آخر ومراكز ثقافية إسلامية و17 مدرسة قرآنية وكذا ترميم 17 مسجدا تاريخيا؛
- أزيد من 140 مليار دينار لقطاع الثقافة قصد إنجاز 40 دارا ومركبا ثقافيا و340 مكتبة و64 مسرحا و12 معهدا موسيقيا ومدارس للفنون الجميلة وكذا 156 مركزا للتسلية العلمية؛
- أزيد من 106 مليار دينار لقطاع الاتصال .

- **تحسين الخدمة العمومية**

تم تخصيص حوالي 379 مليار دينار لقطاع العدالة في إطار تحسين الخدمة العمومية توجه إلى إنشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية وأزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة.

- **قطاع الأشغال العمومية**

يتضمن البرنامج الخماسي للتنمية 6447 مليار دج موجهة لتطوير المنشآت القاعدية.

يوجه أزيد من 3100 مليار دينار منها للأشغال العمومية من اجل إتمام شبكة الطريق السيار شرق-غرب واستكمال ربطها بـــ 830 كلم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم وإنجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة وتحديث وإعادة تأهيل أزيد من 8000 كلم من الطرق وإنجاز وتحديث حوالي 20 ميناءا للصيد البحري والقيام بتعزيز 25 ميناء بالإضافة إلى تعزيز ثلاثة مطارات.

- **قطاع الري**

يتضمن برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة مابين 2010-2014 في جانبه المخصص لقطاع الموارد المائية مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التزويد بالمياه الصالحة للشرب مع بناء حوالي ستين منشاة قاعدية خاصة بالري.كما ينص البرنامج الذي كرس له غلافا ماليا قيمته 21214 مليار دج على إنجاز 35 سدا ليرتفع العدد الإجمالي لها إلى 104 سدود عبر الوطن و25 نظام خاص لتحويل المياه إضافة إلى استكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها. تعتزم السلطات العمومية من خلال هذا البرنامج الرفع من نسبة الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98% في آفاق سنة 2014. وبخصوص الري من المقرر أن تبلغ المساحات المسقية 270000 هكتار في 2010 مقابل 157000 في 1999 و219000 في 2009.

- **الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية**

خصصت الدولة غلافا ماليا فاق 895 مليار دج لتنمية قطاع الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، وبالاستفادة من هذا المبلغ ينتظر أن يعرف قطاع الجماعات المحلية إصلاحات كبرى خلال السنوات الخمس باعتباره يشكل قاعدة اللامركزية ومشاركة المواطنين في التسيير.

2.2. الدفع المسبق للديون الخارجية

نتيجة للارتفاع المستمر في أسعار النفط، استطاعت الجزائر تعظيم احتياطاتها الدولية من العملات الأجنبية في السنوات العشر الأخيرة. وقد قررت الحكومة الجزائرية سنة 2004 أن تستخدم جزءا من هذه الاحتياطات في السداد المسبق للديون الخارجية. هذه الديون التي تطورت بشكل كبير خلال سنوات الثمانينات والتسعينات لتصبح مشكلة كبيرة يعاني منها البلد لما لها من أثار اقتصادية واجتماعية كبيرة. ويوضح الجدول رقم (12.2) تطور المديونية الخارجية في الجزائر.

جدول رقم (12.2): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1995-2010.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000 *	2001 *	2002 *	2003**	2004**	2005***	2006***	2007***	2008***	2009***	2010****
المديونية الخارجية	25.08	22.31	22.54	23.20	21.82	17.19	5.612	5.60	5.58	5.41	5.45

Source : (*)Bank of Algeria[2002]: « Rapport :Évaluation économique et monétaire », Annexe: Tableau 19.

(**)Bank of Algeria[2006]: « Rapport :Évaluation économique et monétaire », Annexe: Tableau 19.

(****)Bank of Algeria[2009]: « Rapport :Évaluation économique et monétaire », Annexe: Tableau 19, P.221.

(****)Bank of Algeria[2010]: « Rapport :Évaluation économique et monétaire », P.51.

Documents internet disponibles sur le site: www.bank-of-Algeria.dz (Consulés le 15/07/2011).

من خلال قراءة الجدول رقم (12.2) نجد أن المديونية الخارجية عرفت مستويات عالية خلال الفترة 2000- 2004. أما بالنسبة للفترة 2004- 2010 فقد شهدت المديونية الخارجية انخفاضا كبيرا لتنتقل من 21.82 مليار دولار سنة 2004 إلى 5.45 مليار دولار سنة 2010. ويرجع ذلك إلى انطلاق الجزائر في التسديد المسبق لديونها الخارجية منذ سنة 2004.

وقد تسارعت وتيرة الدفع عندما وقعت الجزائر في ماي 2006 اتفاقا مع نادي باريس يسمح لها بالتسديد المسبق لديون مقدرة بحوالي 8.9 مليار دولار وفي ظرف أشهر قليلة وقعت الجزائر 12 اتفاقا مع دائنيها ليتم تسديد مع نهاية جوان 2006 ما مقداره 4.3 مليار دولار. ومن جهة أخرى وقعت الجزائر مع روسيا اتفاقا لمسح كل ديونها المقدرة بـــ3.8 مليار دولار مقابل شراء تجهيزات روسية مختلفة. كما تفاوضت الجزائر مع المؤسسات الدولية وخاصة البنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية على التسديد المسبق لـــ3 مليار دولار.[1]

[1] زايري بلقاسم [2008]: " إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر "، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، ص24.

جدول رقم (13.2): وضعية المديونية الخارجية للجزائر بعد التسديد المسبق

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	*2006	**2007	**2008	**2009
إجمالي الديون الخارجية	25.088	22.311	22.54	23.20	21.821	17.192	5.612	5.606	5.586	5.413
نسبة إجمالي الديون الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام (%)	47.2	41.9	42.1	34.4	25.6	16.8	4.44	3.62	2.51	2.81
إجمالي خدمة الدين	4.50	4.46	4.15	4.35	5.65	5.84	13.314	1.430	1.218	1
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (%)	19.8	22.2	21.7	17.7	16.6	12	4.16	2.26	1.03	1.80

source: Office National des Statistiques: « Quelques indicateurs d'endettement ». www.ons.dzwww.ons.dz

(Consulté le 17/07/2011).

(*) Bank of Algeria[2006]: « Rapport :Évaluation économique et monétaire », P.P.69,70.

(**) Bank of Algeria[2009]: « Rapport :Évaluation économique et monétaire », P.P.83,84.

Documents internet disponibles sur le site: www.bank-of-Algeria.dz (Consulés le 15/07/2011).

لقد أدى التسديد المسبق للمديونية الخارجية إلى تحسين مؤشرات المديونية ويتضح ذلك من خلال:

- تحسن مؤشر نسبة إجمالي الديون الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام. حيث انخفضت هذه النسبة من 47.2% سنة 2000 إلى 2.81% سنة 2009؛
- نسبة خدمة الدين إلى الصادرات انخفضت من 19.8% في سنة 2000 إلى 1.8% سنة 2009.

من خلال ما سبق نستخلص أن الفوائض البترولية لعبت دورا هاما في الحد من خطر ظاهرة المديونية الخارجية وتحسين الوضعية المالية الخارجية للجزائر وهو ما يدعم الثقة في الإدارة المالية للدولة.

3.2. إنشاء صندوق ضبط الموارد

تتميز إيرادات النفط بالتذبذب وعدم اليقين إضافة إلى أن الأصل المشتقة منه ناضب، مما يؤثر على مسار الإنفاق العام وعلى الاستقرار الاقتصادي. كما ترتبط خاصية النضوب بتحويل العائدات من أصل ناضب إلى أصول منتجة أكثر ديمومة تحقق العدالة بين الأجيال.

اتبعت العديد من الدول النفطية سياسات مختلفة لتحديد أثار التذبذب واللايقين بالنسبة للإيرادات النفطية وهذا لمواجهة معضلة الاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط (سواء نضوبا طبيعيا أو انحسار دوره بسبب التطور التقني للمصادر البديلة)، فاختارت الدول النفطية إنشاء صناديق استقرار للعائدات النفطية، بمسميات وقواعد مختلفة، وذلك لادخار جزء من الإيرادات النفطية الآنية وتنميتها بالاستثمار الداخلي والخارجي لتشكل دخلا بديلا للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل. هذا المسار ينطوي على تحويل أصل حقيقي (النفط) إلى أصل مالي أو تحويل ثروة في باطن الأرض إلى ثروة على الأرض. وقد أطلقت الجزائر على صندوقها اسم "صندوق ضبط الموارد" « fond de régulation des recettes FFR » والذي تم إنشاؤه سنة 2000. وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة بسبب ارتفاع أسعار النفط.

ونتناول في الفصل الثالث أهم ما يتعلق بالصندوق بشيء من التفصيل.

المبحث الثالث: أثر عوائد النفط على الاقتصاد والتنمية المستدامة في الجزائر

أدى ارتفاع أسعار النفط في السنوات العشر الأخيرة إلى زيادة كبيرة في الإيرادات النفطية. وكانت النتيجة المباشرة لهذه الزيادة تحقيق فوائض مالية كبيرة أسهمت في زيادة الاحتياطات الدولية وتخفيض الديون ودفع عجلة التنمية. وكما كان لهذه العوائد أثارا إيجابية، كانت لها أثار سلبية مست الاقتصاد الكلي والتنمية في الجزائر.

سنحاول من خلال هذا المبحث تقييم أثر عوائد النفط على كل من التوازنات الاقتصادية الكلية والقطاعات الاقتصادية والتنويع الاقتصادي وعلى التنمية البشرية والبيئية. لنكون بذلك قد قيمنا أثر هذه العوائد على كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة.

1.3. أثر عوائد النفط على التنمية الاقتصادية

انطلق الاقتصاد الوطني منذ عام 2000 مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، في عملية إنعاش. حيث أدى تنفيذ برامج التنمية إلى تحقيق نمو اقتصادي مهم وتعزيز مطرد للتوازنات الكلية[1] على النحو التالي:

- بلغ معدل النمو الاقتصادي 3%سنة 2010. غير أن هذا النمو يبقى هشا لأنه مرتبط بقدر كبير بالمحروقات. وقد بلغ النمو خارج المحروقات 6.3% خلال نفس السنة، وقد سجل هذا النمو أساسا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن (10%) والخدمات (9%).[2] أما القطاع الصناعي الذي يعد قطاعا أساسيا لتحقيق النمو المستديم فإن إسهامه في الإنتاج المحلي الخام يعتبر هامشيا، لان نسبة نموه لم تتجاوز 1% في 2008.[3] أما القطاع الزراعي فقد ارتفع معدل نموه من 1.9% سنة 2005 إلى 5% سنة 2007 ثم 8.5% سنة 2010.[4] كنتيجة لاستراتيجية التنمية الريفية التي تم إطلاقها في 2006 (التجديد الريفي) وفي 2008 (تجديد الاقتصاد الزراعي) ويهدف تجديد الاقتصاد الزراعي 2009- 2013 باعتباره خطة وطنية للتنمية المستدامة للفلاحة، إلى تعزيز الأمن الغذائي للبلاد؛[5]

[1] لمعلومات أكثر تفصيلا راجع ملحق رقم (02): المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 2004 - 2010، ص.178.

[2] Groupe de la Banque Africaine de Développement[2011]: « Note de dialogue 2011-2012», P.2. Document internet disponible sur le site: www.afdb.org (consulté le 27/07/2011).

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية[2008]:" تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء"، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نوفمبر 2008، ص 127. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.premier-ministre.gov.dz (م الاطلاع عليها بتاريخ 2011/07/18).

[4] Groupe de la Banque Africaine de Développement[2011], Op.cit, P.2.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية[2008]:" تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء"، ص142.

- معدل التضخم ارتفع من 3.6% سنة 2004 إلى5.7%سنة 2009، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار المواد المستوردة نتيجة ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي. ثم انخفض إلى 3.9% سنة 2010؛[1]

- تسجيل تحسن في الوضعية المالية الخارجية والتي تعززت من خلال الزيادة في عوائد تصدير المحروقات (26.4%) في 2010، حيث مثلت صادرات المحروقات 97.20% من إجمالي الصادرات خلال هذه السنة.[2] في وقت سجلت فيه الواردات ارتفاعا قدر بـــ 4% مقارنة بسنة 2009 مع العلم أن سلع التجهيز والسلع النصف مصنعة تشكل ما يقارب ثلثي إجمالي الواردات.[3] وقد حقق ميزان المدفوعات فائضا بلغ 15.58 مليار دولار سنة 2010؛[4]

- سمح التحسن في الوضعية المالية الخارجية بتخفيض مؤشرات الدين الخارجي حيث انخفضت قيمة الدين الخارجي إلى 5.45 مليار دولار أمريكي في 2010؛[5]

- بلغ احتياطي الصرف 162.22مليار دولار في نهاية 2010؛[6]

- ارتفعت النفقات العامة بـــ 6.3% في سنة 2010 مقارنة بـــ 2009 حيث ارتفعت من 2453 مليار دينار إلى 4512.8 مليار دينار. نفقات التجهيز تراجعت في 2009 بـــ 1.4% وفي 2010 بـــ 6%.[7] وعليه وبعد عدة سنوات من التطور المتزايد انخفضت نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي منتقلة من 19.4% في 2009 إلى 15.1% في 2010 أما فيما يخص النفقات الجارية/ إجمالي الناتج الداخلي استقرت في 2010 عند 22.2% مقابل 22.9% في 2009؛[8]

- بعد تقريبا عشرية من الفوائض سجل الرصيد الإجمالي لعمليات الخزينة عجزا للسنة الثانية على التوالي. قدر عجز الخزينة بـــ0.9% من إجمالي الناتج الداخلي في 2010 و7.1% في 2009).[9]

- عرفت نسبة البطالة تراجعا من 25.7% سنة 2002 إلى 12.3% سنة 2006 ثم إلى 10% سنة 2010.[10]

من جهة أخرى، شهدت السنوات العشر الأخير إطلاق وتنفيذ مشاريع استثمارية كبرى، من أهمها:[11] إنجاز الطريق السيار شرق غرب، إنجاز 22 سدا و12 محطة لتحلية مياه يوميا، وإنجاز 15 قرية شمسية. هذا بالإضافة إلى

---

[1] Bank of Algeria[2010]: « Rapport :Évaluation économique et monétaire », P.34.

[2] لمعلومات أكثر تفصيلا راجع ملحق رقم (03): هيكل الصادرات الجزائرية، ص.179.

[3] لمعلومات أكثر تفصيلا راجع ملحق رقم (04): هيكل الواردات الجزائرية، ص.180.

[4] Bank of Algeria[2010], Op.cit, P.43.

[5] ibid, P.51.

[6] Ibid, P.174.

[7] لمعلومات أكثر تفصيلا راجع: ملحق رقم (05): تطور تنفيذ ميزانية الدولة، ص.181.

[8] بنك الجزائر[2011]: " تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر في 2010 "، (دون صفحة).

[9] بنك الجزائر[2011]، مرجع سابق، (دون صفحة).

[10] Bank of Algeria[2010], Op.cit, P.165.

[11] Republique Algerienne Democratique et Populaire, Algérie 1999-2008, une decennie de realisations. Document internet disponible sur le site: www.mae.dz (consulté le 29/07/2011).

مجموعة أخرى من المشاريع التي تم تنفيذها أو التي هي في طور الإنجاز.[1]

2.3. أثر عوائد النفط على التنويع الاقتصادي ونظرية الداء الهولندي

ينظر إلى ثروة الاحتياطي من النفط وغيرها من المعادن من وجهات نظر مختلفة. فبينما يرى المحللون في هذه الثروة نعمة، يرى فيها آخرون لعنة ونقمة. وفي الواقع فقد أثبتت عدة دراسات على وجود أدلة تجريبية على لعنة الموارد، حيث أكد نانكا في 1979 أن الاقتصاديات التي تمتلك ثروة معدنية تسجل آداءا ضعيفا في القطاع الزراعي، وتنويع الصادرات واستقرار الإيرادات وتعاني من البطالة وذلك مقارنة بالاقتصاديات التي لا تمتلك ثروة.[2]

ومن جهة نظر اقتصادية بحتة، ربطت لعنة الموارد بسلسلة من الأثار التي تندرج تحت تسمية "الداء الهولندي" والذي ينتج عن تدفق العملات الأجنبية بمبالغ كبيرة في فترات طفرة الموارد الطبيعية، مما يحدث تغييرات في الاقتصاد تقوض إنتاج السلع المتداولة في التجارة الدولية، حيث يؤدي تدفق العملات الأجنبية، إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وهو ما يضعف تنافسية السلع غير النفطية.[3]

واستخدم تعبير "الداء الهولندي" لوصف الأضرار قصيرة الأجل التي لحقت بهولندا على اثر اكتشاف حقل غرونينغن الكبير للغاز الطبيعي في بحر الشمال في عام 1959. وطفرة الموارد التي حصلت في الستينات والثمانينات جلبت موارد ضخمة إلى هذا البلد ودعمت نمو الإنفاق العام فتسببت في ارتفاع قيمة العملة (الغيلدر الهولندي). ونتيجة لهذا الارتفاع، تراجعت القدرة التنافسية للصادرات وانكمشت قطاعات تجارية أخرى في الاقتصاد.[4]

1.2.3. الإطار التحليلي لنظرية الداء الهولندي

تحلل نظرية الداء الهولندي الآثار القطاعية للطفرة النفطية. لأغراض هذا التحليل يفترض وجود ثلاث قطاعات:

- القطاع النفطي المخصص للتصدير: في هذا القطاع يرتبط سعر السلعة بالسعر العالمي؛
- قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري غير النفطية والتي تخص باقي الصادرات في القطاع الزراعي والصناعي؛
- قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري، يتحدد سعرها وفقا للطلب والعرض المحليين.

---

[1] لمعلومات أكثر تفصيلا راجع ملحق رقم (06)، ص.182، وملحق رقم (07)، ص.183.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2007]: " مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الإسكوا "، وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.escwa.un.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/08/01).

[3] نفس المرجع.

[4] سفيان بن عبد العزيز: " العلة الهولندية في اقتصاديات التجارة الدولية "، مجلة أيكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية، العدد 10. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع www.economicat.com (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/08/05).

حسب نظرية الداء الهولندي يوجد اثرين أساسيين للزيادة المفاجئة في الإيرادات النفطية على الاقتصاد وهي:[1]

– **أثر الإنفاق:** يتعلق هذا الأثر باستخدام المداخيل، ويقوم بتحليل الأثر الكلي لارتفاع المداخيل الناتج عن الزيادة في الإيرادات النفطية . يبدأ أثر الإنفاق بتدفق العملات الأجنبية الناتج عن زيادة صادرات القطاع النفطي فيرتفع الدخل ويؤدي ذلك إلى تزايد الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري والسلع غير القابلة للتبادل التجاري. ينتج عن زيادة الطلب على الأولى تزايد الواردات. أما تزايد الطلب على الثانية فيؤدي إلى ارتفاع أسعارها (الأسعار المحلية). من جهة أخرى يؤدي ارتفاع الطلب على النفط إلى ارتفاع الطلب على العملة المحلية فيرتفع سعر الصرف وينتج عن ذلك إضعاف القدرة التنافسية للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري والنتيجة هي انكماش قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري غير النفطية والتي تخص صادرات القطاع الزراعي والصناعي.

– **أثر تحويل الموارد:** تحويل الموارد هو نتيجة للطفرة في القطاع النفطي. فعلى أساس افتراض أن الاقتصاد يعمل بالطاقة الكاملة وأن الأيدي العاملة هي عامل الإنتاج الوحيد المتحرك، فان تزايد الإيرادات النفطية يؤدي إلى تحويل الأيدي العاملة من قطاع السلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري إلى قطاع النفط حيث تكون الأجور مرتفعة والى قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري بهدف تلبية الطلب المتزايد، فيؤدي بذلك اثر تحويل الموارد إلى إضعاف القطاعين الزراعي والصناعي وانكماش المعروض من السلع القابلة للتبادل التجاري لهذين القطاعين.

2.2.3. تطبيقات الداء الهولندي على الاقتصاد الجزائري

هناك مجموعة من المؤشرات يمكن من خلالها الاستدلال على وجود أعراض الداء الهولندي في الاقتصاد الجزائري.

- **تطور سعر الصرف:** حسب نظرية الداء الهولندي فان تزايد الطلب على النفط الجزائري يؤدي إلى تزايد الطلب على العملة المحلية ويتزايد تدفق العملات الأجنبية نتيجة زيادة الصادرات فيؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف الذي يؤثر سلبا على تنافسية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- **معدل نمو القيمة المضافة والعمل:** حسب نظرية الداء الهولندي فان حصة قطاع التبادلات خارج النفط في القيمة المضافة والعمل يجب أن تنخفض وترتفع في قطاع السلع غير القابلة للتبادل.

[1] Hilel hamadache ,Op.cit, p.16.

- **تطور الأسعار والأجور:** يدل ارتفاع أسعار السلع المحلية على حدوث أثر الإنفاق، من جهة أخرى يترافق ارتفاع أسعار سلع القطاع غير قابل للتبادل مع ارتفاع الأجور في هذا القطاع وبافتراض وجود العمالة الكاملة فان هذا سيؤدي إلى حدوث أثر الموارد بانتقال العمالة من قطاع السلع القابلة للتبادل (غير النفطية) إلى قطاع السلع غير القابلة للتبادل.

سنحاول فيما يلي التحقق من وجود هذه المؤشرات في الاقتصاد الجزائري.

- **تطور سعر الصرف**

يوضح الجدول رقم (14.2) والشكل رقم (8.2) تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو.

الجدول رقم (14.2): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو خلال الفترة 2000-2010

	*2000	*2001	*2000	*2003	*2004	*2005	*2006	**2007	**2008	**2009	**2010
دج لكل دولار	75.34	77.61	79.72	72.61	77	73.37	71.15	66.82	71.18	72.73	73.94
دج لكل أورو	69.66	68.90	83.45	91.96	98.95	87.01	93.75	98.33	100.27	104.77	103.49

Source :(*) Bank of Alegria[2007] : « Bulletin Statistique trimestriel », P.16.

(**)Bank of Alegria[2010] : « Bulletin Statistique trimestriel », P.21

Documents internet disponibles sur le site: www.bank-of-algeria.dz (consultés le 10/08/2011).

الشكل رقم (8.2): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو 2000- 2010

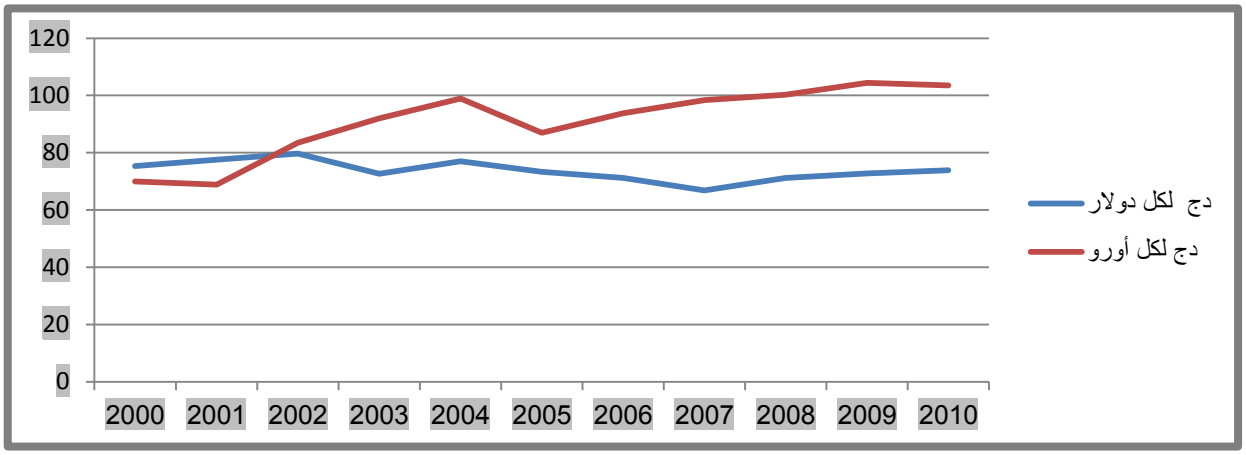

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14.2).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (8.2) الارتفاع المستمر لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدينار والأورو وهذا راجع إلى تزايد الطلب على النفط الجزائري الذي أدى إلى تزايد الطلب على العملة الوطنية. وقد اثر الارتفاع المستمر لأسعار الصرف على تنافسية الصادرات خارج المحروقات[1] حيث تبقى مساهمة هذه الأخيرة في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا وهو ما يوضحه الجدول رقم (15.2).

الجدول رقم (15.2): تطور الصادرات خارج المحروقات (2000- 2010)

الوحدة: مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	*2007	*2008	*2009	**2010
إجمالي الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار)	590	560	591	477	660	910	1185	1311	1954	1066	1619
نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات	2.7	2.9	3.2	1.95	2.05	1.96	2.10	2.15	2.44	2.34	2.80

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 11، سبتمبر 2010، ص.26.

Bank of Algeria [2007]: « Bulletin statistique trimestriel », P.22.

(*)Bank of Algeria[2010]: « Bulletin statistique trimestriel », P.28.

(**)Bank of Algeria[2010]: « Bulletin statistique trimestriel », P.28.

Documents internet disponibles sur le site : www.bank-of-algeria.dz (consultés le 14/08/2011).

تتميز الصادرات خارج المحروقات بالتذبذب ولكن عموما نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا. لم تعرف هذه النسبة تطورا مهما خلال فترة عشر سنوات كاملة فبعدما كانت نسبة الصادرات تمثل 2.7% سنة 2000 أصبحت تمثل 2.8% سنة 2010. يمثل ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية احد أسباب ضعف تنافسية الصادرات خارج المحروقات. ورغم قيام السلطات بتخفيض قيمة العملة لرفع حجم الصادرات والحد من الواردات إلا أن التخفيضات في العملة الوطنية لم تحقق الأهداف المرجوة.[2] إذ تؤكد دراسات لصندوق النقد الدولي أن الصادرات الجزائرية هي من الصادرات الأقل تنويعا في العالم، وإذا لم تتمكن الجزائر من تنويع صادراتها فان اقتصادها يبقى عرضة للآثار السلبية للتقلبات في القطاع النفطي، ويبقى التنويع

[1] إن ضعف تنافسية الصادرات خارج المحروقات لا يرجع فقط إلى ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية الذي يعد أحد الأسباب بالإضافة إلى أسباب أخرى متعلقة بالجودة وغيرها.

[2] كمال العقريب [2006]: " اثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات "، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة سعد دحلب بالبليدة، ص.192.

الاقتصادي التحدي الأكبر الذي تواجهه الجزائر.[1] وهذا ما تؤكده مؤشرات تنافسية الصادرات حيث يوضح الجدول رقم (2.16) مؤشري التنوع والتركز في الصادرات.

يقيس مؤشر التنوع درجة التنويع في الصادرات وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 و1، حيث كلما اقترب المؤشر من 1 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى. أما مؤشر التركز فيقيس درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 و1، يرمز 1 إلى تركز تام للصادرات.

الجدول رقم (16.2): تطور مؤشرات تنافسية الصادرات

	*2000	**2003	***2005	****2006	*****2008
مؤشر التنوع	0.836	0.690	0.832	0.797	0.785
مؤشر التركز	0.519	0.598	0.591	0.606	0.599
عدد المنتجات	101	101	118	106	147

source: (*) Unctad[2009]: « Handbook of Statistics », P.200.

(***) Unctad[2005]: « Handbook of Statistics », P.400.

(****) Unctad[2006]: « Handbook of Statistics », P.194.

(*****) Unctad[2008]: « Handbook of Statistics », P.194.

Documents internet disponibles sur le site: www.unctad.org (consultés le 20/08/2011).

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (16.2) أن هناك تذبذب في قيمة كل من مؤشر التنوع والتركز للصادرات الجزائرية. وعلى العموم يبقى مؤشر التنوع قريبا من الواحد وهو ما يدل على ضعف تنوع الصادرات.

بلغت قيمة مؤشر التنوع 0.836 سنة 2000 وهي قيمة قريبة من 1 مما يدل على ضعف تنوع الصادرات. ارتفع مؤشر التركز من 0.519 سنة 2000 إلى 0.982 سنة 2007 وهو ما يدل على زيادة قوة تركز الصادرات ومؤشر التنوع بقي قريبا من الواحد حتى 2008. يمكن إرجاع هذا التركز وعدم التنوع في الصادرات الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها الاعتماد المفرط على النفط الذي أدى إلى الحد من التوسع في القطاعات الأخرى، ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، ضعف تنافسية الصادرات الجزائرية سواءا من حيث النوعية أو السعر.

من جهة أخرى أدى ارتفاع عوائد النفط إلى حدوث اثر الإنفاق من خلال تزايد الواردات. حيث تؤكد إحصائيات بنك الجزائر أن قيمة الواردات عرفت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2003- 2009 إذ انتقلت من

[1] FMI [211] : « l'Algérie doit devenir moins tributaire du pétrole et créer plus d'emplois », bulletin du FMI. Document internet disponible sur le site www.imf.org (consulté le 16/08/2011).

12606 مليون دولار سنة 2003 إلى 39297 مليون دولار سنة 2009. وهكذا أصبحت الجزائر تقوم بتحويل جزء هام من ثروتها النفطية القابلة للنضوب إلى النقد الأجنبي السائل لتمويل وارداتها من سلع وخدمات. وهي قضية هامة إذ لابد من الاعتراف بان عوائد النفط تمثل استفادة من ثروة غير متجددة وليست دخلا جاريا مستمرا.

3. مساهمة القطاعات في النمو والعمالة

حسب نظرية الداء الهولندي فان حصة القطاعات القابلة للتبادل خارج النفط (زراعة، صناعة) في النمو والعمالة تكون منخفضة مقارنة بحصة القطاع غير القابل للتبادل (البناء والأشغال العمومية والخدمات). وهو ما يوضحه الجدولين رقم (17.2) و(18.2) والشكل رقم (9.2).

الجدول رقم (17.2): توزيع PIB على مختلف القطاعات خلال الفترة (2000-2009)

الوحدة: مليار دينار

السنوات / القطاعات		2000	2001	2002	2003	2004	2005	*2006	*2007	*2008	*2009
المحروقات	القيمة	1616.3	1443.9	1477.1	1868.9	2319.8	3352.9	3882.2	4081.3	8001.5	3242.3
	النسبة	39.19	33.9	32.5	35.5	37.7	44.3	45.6	43.5	45.3	31.7
الفلاحة	القيمة	346.2	412.1	417.2	515.3	580.5	581.6	641.3	704.2	711.8	924.6
	النسبة	8.39	9.7	9.2	9.8	9.4	7.7	7.5	7.5	6.84	9.1
الصناعة	القيمة	290.6	312.7	336.6	350.5	377.7	400.6	446.8	4760.0	515.2	544.2
	النسبة	7.0	7.3	7.4	6.7	5.3	5.1	5.2	5.1	4.7	5.3
بناء وأشغال عمومية	القيمة	1602.5	1789.3	1933.5	2129.0	2405.7	2672.5	3050.3	3606.4	4211.1	4847.9
	النسبة	38.86	41.4	42.3	40.2	39.3	36	35.8	38.4	38.2	47.4

Source : Bank of Algeria [2007] :« Bulletin Statistique Trimestriel », P.23.

(*) Bank of Algeria [2011] :« Bulletin Statistique Trimestriel », P.26.

Documents internet sur le site : www.bank-of-algeria.dz (consultés le 25/08/2011).

الشكل رقم (9.2): متوسط مساهمة مختلف القطاعات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2009)

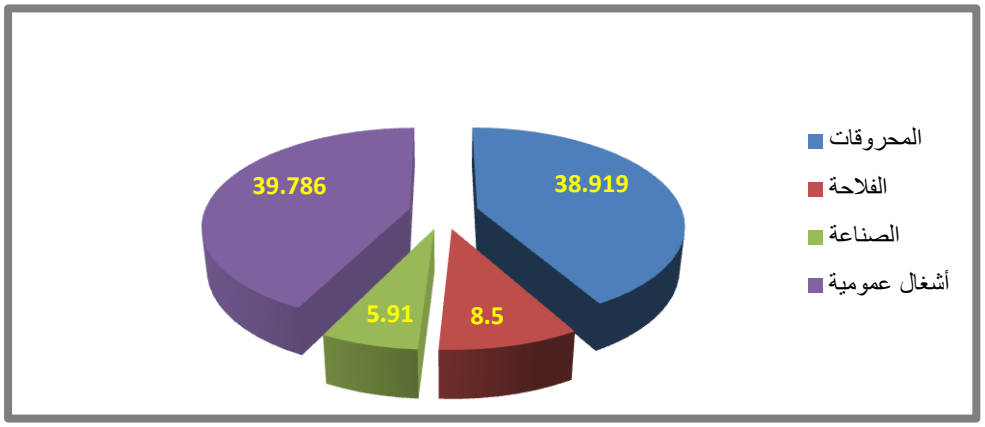

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (17.2).

الجدول رقم (18.2): توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات خلال الفترة (2000-2009)

السنوات / القطاعات (بالآلاف)	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعة	1185	1328	1438	1565	1617	1681	1780	1842	1841	1242
الصناعة	499	503	504	510	513	513	525	522	530	1194
القطاع غير قابل للتبادل	3292	3368	3520	3666	3841	4016	4212	4407	4688	3036
العمالة الإجمالية	4976	5199	5462	5741	5971	6210	6517	6771	7059	5472

Source: IMF Algeria [2010] : « country report, Algeria : Statistical Appendix» . Document internet disponible sur le site : www.imf.org (consulté le 29/08/2011).

يتضح من خلال الجدول أن القطاع غير القابل للتبادل يشكل المركز الأول من حيث القوى العاملة. بلغ متوسط القوى العاملة في هذا القطاع خلال الفترة (2000-2009)، 3804.6 ألف عامل وهو ما يمثل نسبة 64.07% من العمالة الإجمالية، في الوقت الذي بلغ فيه متوسط القوى العاملة في القطاع القابل للتبادل خارج النفط (الزراعة، الصناعة) خلال نفس الفترة 2133.2 ألف عامل وهو ما يمثل نسبة 35.93% ويبقى قطاع التصنيع في المرتبة الأخيرة حيث لم تبلغ نسبة مساهمة هذا القطاع في العمالة الإجمالية سوى 12.60% سنة 2009 و13.11% للزراعة.

ينطبق هذا مع نظرية الداء الهولندي التي تؤكد أن طفرة الموارد كثيرا ما ترتبط بإلغاء التصنيع كما يمكن أن تؤدي إلى إلغاء الزراعة لان تزايد الاعتماد على القطاع المزدهر (النفط) يسبب انكماش تدريجيا في القطاع غير المزدهر (قطاع السلع القابلة للتبادل) وهذا ما يزيد من صعوبة مواجهة أثار الداء الهولندي.

3.3. أثر عوائد النفط على التنمية البشرية في الجزائر

تعتبر التنمية البشرية الهدف الأساسي لعملية التنمية. وقد أدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا مهما في تبني هذا المفهوم من خلال تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ 1990. كما أكد "إعلان الأمم المتحدة للألفية" والذي يتضمن الأهداف التنموية للألفية على ضرورة التركيز على التنمية البشرية كمحور أساسي لأية سياسة تنموية.

وتتم متابعة التطورات الحاصلة في هذا المجال من خلال تتبع تطور مؤشر التنمية البشرية في التقارير التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، كما يمكن متابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية على المستويين الدولي والوطني. فعلى المستوى الدولي يرفع الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا كل خمس سنوات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مجرى تطبيق إعلان الألفية. أما على الصعيد الوطني فعلى كل دولة أن تعد تقارير وطنية تعكس التقدم نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

نظرا لحرص الجزائر على تبني الرؤية الدولية في هذا المجال، ونظرا لاهتمامها برصد التقدم المحقق نحو بلوغ الأهداف التنموية للألفية، أصدرت الجزائر تقريرها الأول في 2005، ثم تقريرها الثاني في 2010.

بالاعتماد على هذين التقريرين، وكذا تقارير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية وتقارير المجلس الاقتصادي الاجتماعي سوف نحاول تتبع التطورات الحاصلة في مجال التنمية البشرية في الجزائر.

- **مؤشر التنمية البشرية**

يتألف مؤشر التنمية البشرية من ثلاث مؤشرات جزئية هي: العمر المتوقع عند الولادة (عامل الصحة)، معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين ونسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس (عامل المعرفة) والناتج المحلي الإجمالي للفرد (عامل المعيشة).

بالنسبة للجزائر، فقد بدا واضحا أثر توظيف عوائد النفط على التنمية البشرية حيث عرف مؤشر التنمية البشرية تطورا إيجابيا. وهو ما يتضح من خلال الجدول رقم (19.2) والشكل رقم (10.2).

الجدول رقم (19.2): تطور مؤشر التنمية البشرية (IDH) خلال الفترة (2000– 2008)

المؤشر / السنوات	تطور مؤشر التنمية البشرية (IDH)	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	نسبة التمدرس	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
2000	0.697	0.66	0.69	0,74
2001	0.697	0.74	0.69	0.66
2002	0.704	0.74	0,69	0,68
2003	0.722	0.77	0.71	0.69
2004	0.728	0,77	0,71	0,70
2005	0.733	0,778	0,711	0,711
*2006	0.760	0,845	0,715	0,719
*2007	0.768	0,845	0,730	0,728
*2008	0.779	0,845	0,746	0,747

Source: PNUD : « Rapports Mondiaux sur le Développement Humain, 2000, 2001, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005 et 2009 ». Documents internet disponibles sur le site: www.undp.org (consultés le 03/09/2011).

(*) C.N.E.S-PNUD [2008] : « Rapport National sur le Développement Humain », P.18. Document internet disponible sur le site: www.dz.undp.org (consulté le 03/09/2011).

الشكل رقم (10.2): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (2000– 2008).

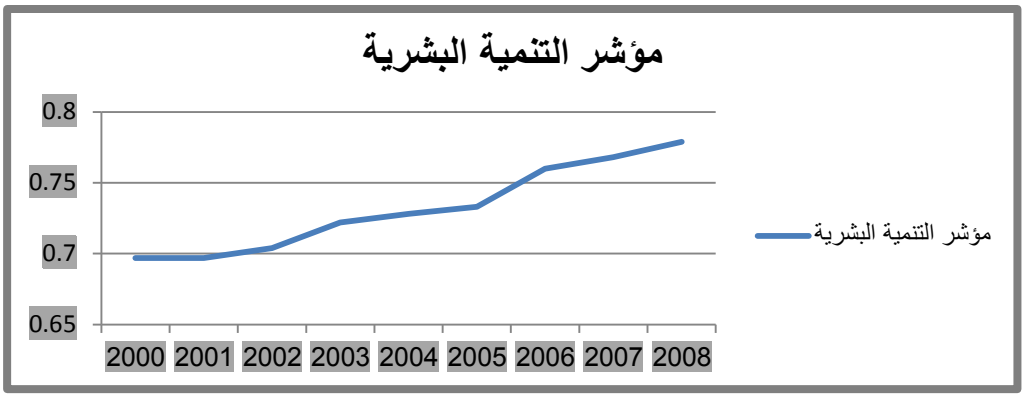

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (19.2).

يتضح من خلال المنحنى التطور الإيجابي لمؤشر التنمية البشرية خلال فترة الدراسة (2000- 2009) حيث ارتفع هذا المؤشر من 0.697 سنة 2000 إلى 0.779 سنة 2008. وهذا راجع إلى النمو الاقتصادي الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة وكذا السياسات الاجتماعية الهادفة إلى تحسين مستوى المعيشة. لكن رغم هذا التحسين في المؤشر إلا أن الجزائر تصنف ضمن الدول المتوسطة من حيث التنمية البشرية.

- **مؤشر الفقر البشري**

يعتبر الفقر من ابرز المشكلات التي تهدد استقرار الجزائر. وتعكس الإضرابات الكبرى التي نظمت في الجزائر في معظم القطاعات استياء الكثير من ظروف العمل ومن سوء المعيشة. وقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما متزايدا لمكافحة الفقر من خلال اعتماد استراتيجية لمكافحة الفقر تتمحور حول نشاطات التضامن الوطني والشبكة الاجتماعية وبرامج المساعدة على التشغيل.[1] نتيجة لذلك عرف مؤشر الفقر البشري تحسنا كما يوضحه الجدول رقم (19.2).

جدول رقم (20.2): تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة 2000– 2008 .

المؤشر / السنوات	مؤشر الفقر البشري	معدل الأمية لدى البالغين	احتمال عدم العيش إلى سن الأربعين	نسبة المحرومين من المياه الصالحة للشرب	النسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الناقصي الوزن المعتاد لأعمارهم
*2000	22.98	32.80	7.84	11.00	6.00
2001	22.60	32.20	9.30	11.00	6.00
2002	21.90	31,0	9.30	11.00	6.00
2003	21.30	30.20	7.80	13.00	6.00
*2004	18.15	26.00	6.39	5.50	3.50
*2005	16.60	23.70	6.39	5.00	3.50
**2006	18.95	27.2	6.03	5.00	3.70
**2007	18.23	26.16	5.83	5.00	3.70
**2008	17.16	24.60	5.71	5.00	3.70

Source : PNUD, Rapports mondiaux sur le développement humain 2000, 2001, 2002, 2003, 2004 et 2005.

Documents internet disponible sur le site : www.undp.org (consultés le 06/09/2011).

(*) CNES-PNUD [2006] : « Rapport national sur le développement humain, Algérie », P.33.

(**)CNES-PNUD [2008] : « Rapport national sur le développement humain, Algérie», P.36

Documents internet disponibles sur le site: www.dz.undp.org (consultés le 06/09/2011).

[1] ناصر مراد [2009]: " التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر "، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، ص.121.

الشكل رقم (11.2): تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة 2000– 2008.

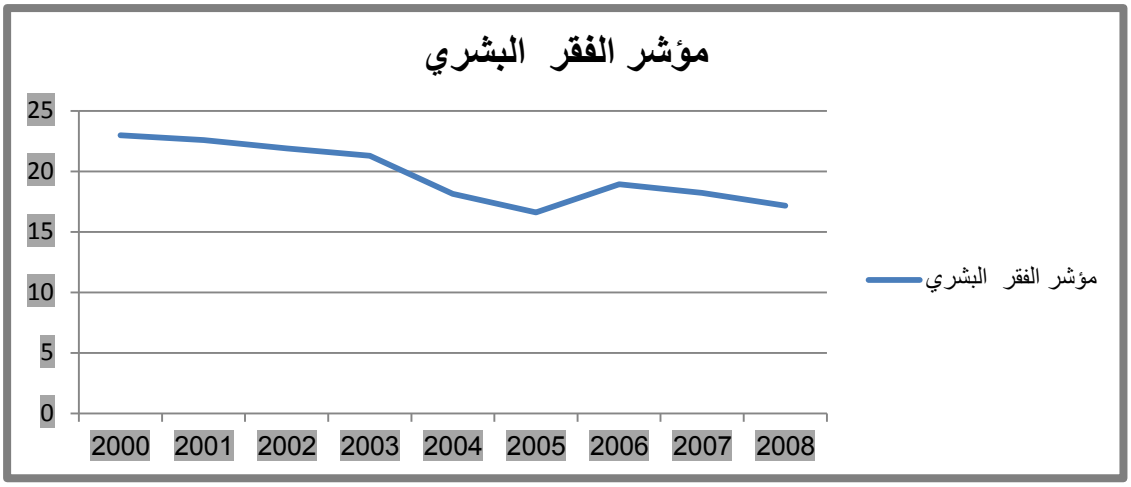

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (20.2).

يوضح الشكل رقم (11.2) أن مؤشر الفقر البشري عرف انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2000– 2008 حيث انخفض من 22.98% سنة 2000 إلى 17.16 % سنة 2008. غير أن الملفت للنظر، وجود تضارب كبير في الإحصاءات المتعلقة بهذا المؤشر. ففي الوقت الذي يؤكد فيه التقرير الصادر عن الحكومة الجزائرية حول أهداف الألفية الإنمائية في 2005.[1] أن نسبة السكان الذين يحصلون على اقل من 1 دولار في اليوم قد انخفض من 1.9% سنة 1989 إلى 0.8%سنة 2000، أي انخفاض إلى النصف وهو ما يدل على تحقيق هدف تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم قد تحقق سنة 2000. كما أكد نفس التقرير أن نسبة السكان الذين يحصلون على اقل من 1.5 دولار في اليوم قد انخفض من 3.1% سنة 2000 إلى 1.6% سنة 2004 وهو ما يدل أيضا على تحقيق الهدف.[2] نجد أن التقرير الصادر عن منظمة حقوق الإنسان في 2010، يؤكد أنه يوجد 7% من السكان الذين يعيشون تحت العتبة الدولية للفقر (1.25) دولار في اليوم حسب إحصاءات 2005.[3]

[1] Gouvernement Algérien[2005]: « Rapport national sur les objectifs de millénaire pour le développement », Algérie, P18.

Document internet disponible sur le site: www.dz.undp.org (consulté le 07/09/2011).

[2] لمعلومات أكثر تفصيلا راجع ملحق رقم (08): تقرير حول تحقيق أهداف الألفية الإنمائية في الجزائر، ص.185.

[3] الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان[2010]، مرجع سابق، ص.8.

- **مؤشر التنمية البشرية المتعلق بالجنس**

يقيس هذا المؤشر درجة التمييز بين الجنسين في المؤشرات الثلاث التي يغطيها مؤشر التنمية البشرية.

جدول رقم (21.2): تطور مؤشر التنمية البشرية المتعلق بالجنس للفترة (2000– 2008).

المؤشر / السنوات	مؤشر التنمية البشرية المتعلق بالجنس	مؤشر المساواة في العمر المتوقع عند الولادة	مؤشر المساواة في نسب التمدرس	مؤشر المساواة في توزيع الدخل
*2002	0.697	0.790	0.645	0.541
*2004	0.753	0.830	0.689	0.648
*2005	0.731	0.826	0.726	0.643
**2006	0.725	0.844	0.711	0.621
**2007	0.732	0.845	0.724	0.626
**2008	0.745	0.845	0.743	0.646

Source: (*) CNES-PNUD [2006] : « Rapport National sur le Développement Humain Algérie », P.41.

(**)CNES-PNUD [2008] : « Rapport National sur le Développement humain Algérie », P.37.

Documents internet disponibles sur le site: www.dz.undp.org (consultés le 07/09/2011).

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (21.2) انخفاض في التفاوت بين الجنسين فيما يتعلق بالعمر المتوقع عند الولادة، نسبة التمدرس، توزيع الدخول. مع ملاحظة أن مؤشر المساواة في توزيع الدخل يبقى الأضعف رغم التطور الإيجابي الذي عرفه هذا المؤشر حيث ارتفع من0.541 سنة 2002 إلى 0.646 سنة 2008، ويرجع انخفاض قيمة هذا المؤشر إلى انخفاض نسبة عمالة الإناث والتي لا تتعدى 17% حسب إحصائيات 2008.[1] أما بالنسبة لمؤشر مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والسياسي فيشير إلى أن مساهمة المرأة لا تزال ضعيفة رغم التطور الذي عرفه هذا المؤشر. فبالنسبة لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، فقد ارتفع عدد النساء المسجلات في السجل التجاري من 93000 امرأة سنة 2005 إلى 105000 امرأة سنة 2008 أي تطور بنسبة 6.1% خلال 3 سنوات. أما مشاركة المرأة في القرارات السياسية فتبقى ضعيفة، فحسب إحصائيات 2007 يوجد بين 27 و30 امرأة في البرلمان، أي نسبة مشاركة النساء في البرلمان لم تتعد 6.2%.[2]

[1] CNES-PNUD [2008] : « Rapport national sur le développement humain, Algérie », P.38. Document internet disponible sur le site: www.dz.undp.org (consulté le 07/09/2011).

[2] CNES-PNUD [2008] Op.cit, P.40.

من خلال ما سبق نستنتج أن عوائد النفط كان لها أثر إيجابي على التنمية البشرية في الجزائر. لكن رغم المبالغ الهامة التي خصصتها السلطات للتنمية البشرية تبقى مشكلة الفقر والسكن والبطالة وسوء توزيع الموارد من أهم التحديات التي تواجه السلطات.

فبالنسبة للفقر وانخفاض مستوى المعيشة، تؤكد الدراسات أن ثلاث أرباع الموظفين العموميين يلجؤون إلى الاستدانة لتغطية نفقاتهم كل شهر. وفقا لدراسة أجرتها النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية. نشرت في ماي 2009، فان كل فرد ينقصه بصفة هيكلية ما متوسطه 10000 دج شهريا لتحمل جميع النفقات.[1]

أما بالنسبة لتوزيع الدخل فق بلغ مؤشر جيني حسب إحصائيات الأمم المتحدة سنة 2010 ما مقداره 35.3 وهو ما يدل على وجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل.

مشكلة السكن أيضا أصبحت تحتل مكانة بارزة في القائمة الطويلة لانشغالات الجزائريين اليومية، إذ يلاحظ أن هناك فجوة عميقة بين العرض والطلب. ومنذ أن بدأت السلطات قبل أكثر من عشر سنوات في تنفيذ برامج استثمار كبيرة، لم تتحسن ممارسة الحق في السكن لأغلبية الجزائريين. ولمواجهة هذه المشكلة اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير من بينها مضاعف الحوافز اتجاه المقاولين الخواص ولاسيما من خلال القروض المدعومة. كما تم بناء 810.417 وحدة سكنية رسميا، خلال الفترة (1999-2004).[2] ومليون مسكن خلال الفترة (2005- 2009).[3] أي تقريبا تم إنشاء مليوني مسكن خلال عشر سنوات. ومن المخطط إنشاء 1.2 مليون وحدة سكنية أخرى خلال الفترة (2010- 2014).[4]

في الواقع إن ما تم إنجازه، وحتى ما هو مخطط لإنجازه، بعيد عن الاحتياجات الفعلية للسكان. حيث في عام 1997 قدر صندوق النقد الدولي أن عدد المساكن البالغ 4 ملايين مسكن اقل بثلاثة مرات من احتياجات السكان البالغ عددهم آنذاك 29 مليون نسمة.[5] حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، بلغ عدد سكان الجزائريين

[1] الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان[2010]، مرجع سابق، ص.11.

[2] البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، ملحق إنجازات الفترة 1999-2004. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.premier-ministre.gov.dz (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/09/08).

[3] Gouvernement Algérien[2005]: « Rapport national sur les objectifs de millénaire pour le développement», septembre 2010, P.14. Document internet disponible sur le site: www.dz.undp.org (consulté le 08/09/2011).

[4] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، مرجع سابق.

[5] الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان[2010]: " الجزائر، سوء المعيشة، تقرير عن حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية "، ص.17. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع www.fidh.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/09/09).

36.3 مليون نسمة في جانفي 2011.[1] ما يرفع عدد الاحتياجات إلى أكثر من 14 مليون وحدة سكنية وهذا يدل على أن تقدير الحكومة لحجم المشكلة ضعيف.

مشكلة البطالة أيضا تعد من بين أهم المشاكل التي تواجهها الجزائر. بدأت هذه المشكلة تتفاقم منذ 1995 نتيجة الانكماش الاقتصادي، ومنذ 1987 اتخذت السلطات عدة إجراءات لمكافحة البطالة ودعم التشغيل. وقد بلغت التكلفة الإجمالية الخاصة بتعزيز فرص العمل بـــ193.7 مليار دينار بين 1999 و2008.[2] وبالنسبة للفترة 2009- 2014 تم تخصيص مبالغ مالية ضخمة لدعم العمالة.[3] وقد سمحت الإجراءات المتخذة بتقليص حجم البطالة من 25.7% سنة 2002 إلى 11.3 % سنة 2008.[4] ولكن رغم هذا الانخفاض إلا أن معدل البطالة في الجزائر يبقى مقلقا. فحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصاء فانه ينبغي إنشاء 320000 فرصة عمل سنوي لخفض معدل البطالة بالنصف بحلول عام 2025.[5] وتجدر الإشارة إلى انه تم تخصيص 37 مليار دينار من موازنة الدولة لـــ 2010 لاستحداث 572000 وظيفة.[6]

4.3. أثر عوائد النفط على البيئة في الجزائر

تعتبر الآثار البيئية أمرا جوهريا الصناعة النفطية. فلكل مرحلة من مراحل العملية مخاطرها على البيئة والصحة العامة. إذ تتأثر الأنماط البيئية، الأرض الهواء والماء من خلال عمليات الاستخراج والتنقيب والتكرير. كما أن للتسربات النفطية دور كبير في تلويث البيئة.

نظرا للمشكلات البيئية التي تسببها الصناعة النفطية عمدت السلطات إلى استخدام جزء من عوائد النفط في حماية البيئة. اعتمدت السلطات العامة المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة سنة 2001. فبعد عرض التقرير الوطني عن حالة البيئة ومستقبلها لسنة 2000. والذي كشف عن تدهور خطير للبيئة وضرورة القيام بتدابير استعجاليه لوقف هذا التدهور البيئي، التزمت الحكومة بإعداد استراتيجية وطنية للبيئة ومخطط وطني

[1] Office National des Statistiques: www.ons.dz . (consulté le 10/09/2011).

[2] الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان[2010]، مرجع سابق، ص23.

[3] نفس المرجع، ص23.

[4] CNES-PNUD [2006] : « Rapport national sur le développement humain, Algérie », p. 101. Document internet disponible sur le site: www.dz.undp.org (consulté le 10/09/2011).

[5] الديوان الوطني للإحصاء، فيفري 2010.

[6] المذكرة التوضيحية للمشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2010، سبتمبر 2009.

للبيئة والتنمية المستدامة.[1] وقد تم تخصيص استثمارات بيئية هامة في إطار المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي (2001- 2004).[2] تخص هذه الاستثمارات مجالات بيئية متنوعة : حماية المناطق السهبية والأحواض وتطوير شبكة المياه، معالجة النفايات ومكافحة التلوث، تهيئة الإقليم والتنوع البيولوجي.

كما اهتمت الحكومة الجزائرية في إطار تمويل المشاريع البيئية بإنشاء المؤسسات والصناديق التالية: صندوق البيئية ومكافحة التلوث، الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وصندوق التجهيز وتهيئة الإقليم، الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية، صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية والسهبية.[3]

من جهتها اهتمت المؤسسات العاملة في القطاع النفطي بوضع الاعتبارات البيئية موضع التنفيذ، وذلك من خلال قيام الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك بإنجاز مجموعة من المشاريع البيئية التي تندرج ضمن إستراتيجية سوناطراك للتنمية المستدامة، نذكر منها:[4]

- مشروع إنجاز اكبر محطة لتحلية مياه البحر في إفريقيا. قدرت تكلفة المشروع ب 250 مليون دولار تم تمويلها عن طريق مشروع استثمار مشترك في الأسهم يجمع بين القطاعين العام و الخاص. 30% من التمويل لشركة المحروقات الجزائرية سوناطراك و70% من جنرال الكتريك؛
- إنجاز مشروع قدرت تكلفته بـــ 5 مليار دينار هدفه تخفيض الغازات الدفيئة؛
- إنجاز 32 مشروعا سمح ببلوغ معدل استرجاع 93% من الغاز المشتعل؛
- إنجاز مشروع عين صالح غاز، يهدف إلى تخفيض غاز CO_2 المنبعث. مكن هذا المشروع الشركة من استرجاع 12 مليون طن من غاز أكسيد الكربون سنويا؛
- إنجاز مشروع ترقية استخدام الوقود النظيف قدرت تكلفة المشروع بـــ 405 مليون دولار؛
- القيام بنشاطات التشجير، حيث تم غرس 217218 شجرة خلال الفترة 2007- 2008 مقابل 115108 شجرة خلال الفترة 2006- 2007، أما العدد الإجمالي للأشجار المغروسة منذ سنة 2002 فوصل إلى

[1]Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement[2002]: « Plan National d'Action pour l'Environnement et de développement durable (PNAE-DD) ». Document internet disponiblesur le site : www.mate.gov.dz (consulté le 09/09/2011).

[2]انظر الجدول رقم (2.10)، ص.24.

[3]فرحات حدة[2009]: " استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر ". مجلة الباحث، العدد 07، ص.31.

[4]SONATRACH [2008]: « Santé, Sécurité, environement, développement durable », rapport annuel . Document internet disponible disponible sur le site : www.sonatrach-dz.com (consulté le 10/09/2011).

685564 شجرة وقد تم توسيع هذا النشاط خارجيا حيث تم وضع برنامج مع المديرية العامة للغابات لغرس مساحة تقدر بـــ 516 هكتار، وقدرت تكلفة المشروع بـــ 17 مليون دينار الهدف من المشروع المساهمة في الحفاظ على المحيط.

إضافة إلى ما سبق، قامت سوناطراك ونافتال بتنفيذ خطة لإعادة تأهيل مرافق نقل النفط وصهاريج تخزين النفط التي أصبحت تشكل خطرا على البيئة. كما تم إنشاء لجنة هدفها وضع مبادئ توجيهية بشأن كيفية الحفاظ على البيئة خلال عملية الحفر، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع التلوث الناتج عن نشاطات الحفر وذلك بالاستعانة بالخبرات الأجنبية.[1]

من جهة أخرى، فقد مهدت الجزائر لديناميكية الطاقة الخضراء بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية. وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على استراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد غير الناضبة مثل الموارد الشمسية واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة. هذا التنويع الذي أصبح يشكل رهانا أساسيا للحفاظ على موارد الطاقة الناضبة والمساهمة في التنمية المستدامة.

يتمحور البرنامج على تأسيس قدرات ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22.000 مغا واط وهذا خلال الفترة الممتدة بين 2011- 2030، كما يشتمل البرنامج على إنجاز 60 محطة كهروضوئية وشمسية حرارية وحقول لطاقة الرياح ومحطات مختلفة ويتم تنفيذ البرنامج تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم.[2] خصصت السلطات لتنفيذ البرنامج ما قيمته 62 مليار دولار خلال الفترة 2011 – 2030.[3]

رغم المشاريع التي تم إنجازها بقيت المؤشرات البيئية تدل على تدهور في البيئة، حيث ارتفعت انبعاثات الغازات الدفيئة من 110 مليار طن سنة 1995 إلى 372 مليار طن سنة 2000 ثم إلى 489 مليار طن

[1]Ministère de lénergie et des mines: « La politique énergétique national». Document internet disponible sur le site : www.mem-algeria.org (consulté le 09/10/2011).

[2]وزارة الطاقة والمناجم [2011]: " برنامج الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية "، وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.mem-algeria.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/10/11).

[3] République Algérienne Démocratique et Populaire[2011]: « Rapport National de l'Algérie », 19 ème commission du développement durable des Nation Unies (CDD-19). Document internet disponible sur le site : www.un.org (consulté le 11/10/2011).

سنة 2005.[1] فيما يخص انبعاثات غاز CO2 فقد سجلت ارتفاعا رغم الاستثمارات المالية الهامة التي قامت بها سوناطراك لإقامة البنية التحتية اللازمة لتخزين وعزل CO2.

جدول رقم (22.2): تطور انبعاثات غاز CO_2

الوحدة: كيلو طن

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
140.005	133.420	133.420	121.853	121.195	120.904	113.668

Source: world bank[2008]: « co_2 emissions, Algeria » www.worldbank.org (consulté le 11/10/2011).

إن للصناعات النفطية أثارا بيئية خطيرة، فالغازات الناتجة عن هذه الصناعات تتسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري والأمطار الحمضية كما لها أثارا سلبية على التنوع البيولوجي وتتسبب التسربات النفطية في تلويث المياه وغيرها من الأثار البيئية التي تفرض على الجزائر بذل المزيد من الجهود وتخصيص جزء اكبر من العائدات النفطية لاستثمارها في مشاريع بيئية. كما انه من الضروري القيام بدراسة الجدوى البيئية لأي مشروع خاصة مشاريع قطاع النفط. وعلى الشركات العاملة في القطاع النفطي أن تدمج الاعتبارات البيئية ومبادئ التنمية المستدامة ضمن استراتيجيتها.

[1] world bank[2008]: « co_2 emissions, Algeria » www.worldbank.org (consulté le 11/10/2011.

المبحث الرابع: الفساد في القطاع النفطي الجزائري

تشير العديد من الدراسات أن تزايد الطلب على الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن كان له تأثير عكسي على الكثير من الدول الغنية بالموارد، فبدلا من أن تسهم العائدات المحققة من هذه الموارد في تخفيف الفقر وفي تحقيق النمو الاقتصادي، فقد غالبا ما كانت تؤدي إلى فساد واسع النطاق وتنمية أقل. وفي ظل غياب مؤسسات حكومية قوية تكون شفافة وقابلة للمساءلة أمام المواطنين، غالبا ما تتم إدارة عائدات النفط والغاز والتعدين بشكل غير فعال إذ يمكن أن يمثل تدفق العائدات الكبيرة للحكومة إغراءا كبيرا لأصحاب المصلحة بممارسة الفساد.[1]

سوف نناقش قضية الفساد بالنسبة للجزائر من خلال محورين:

- المحور الأول يتعلق بكفاءة ادارة أصول صندوق ضبط الإيرادات ومدى وجود الشفافية في تسييرها وآليات الرقابة والمساءلة عن موارد الصندوق. وهو ما سنتناوله في الفصل الثالث.
- المحور الثاني سنتناول من خلاله ضعف الشفافية والرقابة على الإيرادات النفطية وسوء استخدامها وإهدارها بسبب انتشار الفساد. كما سنخصص جزءا نتناول فيه الفساد في القطاع النفطي تحديدا من خلال الفضائح المالية المرتبطة بشركة سوناطراك، وهو ما سيناقش من خلال هذا المبحث.

1.4. انتشار الفساد وغياب الحكم الراشد في الجزائر

قبل التطرق إلى الفساد في القطاع النفطي، نلقي نظرة حول مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر من خلال معطيات الجدول رقم (23.2).

[1] دراسة لمعهد رصد العائدات (RWI)، ومعهد الديمقراطية الوطني (NDI) [2009]: "دليل المشرعين لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، كيفية دعم وتعزيز شفافية الموارد"، ص.13. وثيقة الكترونية متوفرة على الموقع: www.eitransparency.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/09/10).

الجدول رقم (23.2): الجزائر ومؤشرات الحكم الراشد الصادرة عن البنك الدولي 2000- 2008

المؤشر / السنة	حرية الرأي والمساءلة	الاستقرار السياسي	فاعلية الحكومة	جودة التنظيم	سيادة القانون	ضبط الفساد
2000	-1.25	-1.76	-0.93	-0.76	-1.09	-0.75
2002	-1.02	-1.73	-0.63	-0.67	-0,72	-0.73
2003	-1.05	-1.77	-0.60	-0.57	-0.67	-0.56
2004	-0.79	-1.43	-0.45	-0.59	-0.66	-0.50
2005	-0.74	-1.13	-0.35	-0.56	-0.70	-0.44
2006	-0.96	-1.02	-0.45	-0.66	-0.61	-0.43
2007	-1.00	-1.12	-0.53	-0.66	-0.68	-0.43
2008	-1.05	-1.15	-0.50	-0.79	-0.70	-0.44

تتراوح قيمة المؤشر بين (- 2.5 و2.5)، كلما اقتربت من -2.5 دل ذلك على غياب الحكم الراشد.

source: Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi [2008] : « governancematters VII», policy working paper 4654. Document internet disponible sur le site: www.worldbank.org . (Consulté le 15/09/2011)

يصنف البنك الدولي الجزائر ضمن الخانة البرتقالية أي الدرجة المتوسطة، وفقا للنموذج المعروف بتسمية " Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi " والمكون من ستة أبعاد، ويوضح الجدول أن كل مؤشرات الحكم الراشد بالنسبة للجزائر سالبة، ورغم أن البنك الدولي يؤكد أن هناك تحسنا في نمط الحكم في الجزائر، إلا أن هذا التحسن ضعيف جدا، وتبقى الجزائر بعيدة عن تحقيق معدلات مقبولة فيما يتعلق بالحكم الراشد.

أما فيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، فالجزائر تحتل مراتب متدنية بحصولها على أقل من 3 نقاط من 10 خلال فترة زمنية طويلة. وهو ما يوضحه الجدول رقم (24.2).

الجدول رقم (24.2): الجزائر ومؤشر مدركات الفساد (CPI) خلال الفترة 2003-2010

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Cpi	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9

Source: Transparency international[2011]: « Corruption perception index » . Document internet disponible sur le site: www.transparency.org (Consulté le 10/09/2011).

منذ سنة 2003 والجزائر تحقق نفس النتائج، و لم تستطع أن تتعدى حاجز 3 نقاط من 10، في الوقت الذي تعتبر فيه منظمة الشفافية الدولية حصول أية دولة على أقل من 3 نقاط، مرادف لانتشار الفساد بشكل واسع في دواليب وأجهزة ومؤسسات الدولة.

حصلت الجزائر في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2010 على 2.9 نقطة من 10، لتحتل بذلك المرتبة 105. إن المستوى المتدني الذي توجد فيه الجزائر لا يعكس مصادقة الحكومة الجزائرية على اتفاقية الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لمكافحة الرشوة. من جهة أخرى فان السلطات الجزائرية وضعت العديد من القوانين وتبنت العديد من التشريعات للحد من ظاهرة الفساد والرشوة.[1] غير أن هذه القوانين لا ترقى إلى مستوى الرهانات التي تواجهها، فمثلا بالنسبة للقانون 06-01 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 بتاريخ 21 محرم عام 1427 الموافق لـــ 20 فيفري 2006، الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته، فالمادة 4 من هذا القانون والتي تلزم الموظفين العموميين بالتصريح بممتلكاتهم، لا تقترن بأية عقوبة للحالات التي لا تطبق فيها. كما أن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والتي أنشئت قانونيا بموجب المادة 17 من القانون 06-01 لم يتم تأسيسها فعلا إلى حد الآن.[2]

إن الفساد الذي انتشر بشكل كبير سببه الرئيسي الوفرة المالية التي تعيشها البلاد منذ سنوات والتي فتحت المجال أمام انتشار الفساد والرشوة. من اجل حماية تسيير المال العام تم اتخاذ عدة تدابير وتعديلات تهدف إلى تكريس الشفافية في مجال تنفيذ النفقات العمومية وضمان كفاءتهما، من بين هذه الإجراءات:[3]

- مراجعة القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته؛
- تدعيم مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية وتوسيع صلاحيتهما؛
- مراجعة تنظيم الصفقات العمومية؛
- تدعيم وتوسيع الرقابة المالية؛
- تدعيم رقابة منح الاعتمادات وتنفيذ النفقات العمومية؛
- عصرنة الإدارة الجبائية والجمركية؛
- تعديل الأمر المتعلق بمخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف.

[1] للاطلاع على القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد في الجزائر راجع:

1- موسى بودهان [2009]: " النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر"

2- قانون رقم 06-01- 2006 ، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الطبعة الأولى.

[2] موسى بودهان[2009]، مرجع سابق.

[3] لمزيد من التفاصيل حول كل إجراء راجع: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات رقم 189، الأربعاء 23 محرم عام 1432هـــ الموافق 29 ديسمبر 2010م، ص .48.

2.4. غياب الشفافية في الإيرادات النفطية

لقد بقيت الدولة المالك الوحيد لثروات باطن الأرض، والمسير الوحيد للقطاع النفطي الذي أصبح مرتعا خصبا للفساد، من خلال التعتيم الشديد على البيانات الفعلية لاحتياطاته، وعمليات إنتاجه وتصديره، وكذا البيانات المتعلقة بعائداته وطريقة استثمارها والتصرف بها. هذا ما تؤكده المراتب المتدنية التي تحتلها الجزائر وفق مؤشر مراقبة إيرادات الصناعات الاستخراجية . حيث حصلت الجزائر على 22.8 نقطة من 100 من حيث مؤشر مراقبة الإيرادات في الصناعات الاستخراجية الصادر عن معهد رصد الإيرادات. [1] يركز هذا المؤشر على قياس الشفافية في الصناعات الاستخراجية، كالنفط والغاز والمعادن، ومدى الإفصاح في القطاع النفطي، كما يصف الاطار القانوني والضوابط الخاصة بإدارة هذا القطاع المهم.

صنف معهد رصد الإيرادات الجزائر من بين البلدان التي تقدم معلومات ضئيلة وتقارير هزيلة عن قطاعها الاستخراجي، الأمر الذي يعني أن المواطنين لا يحصلون على معلومات أساسية حول هذا القطاع، ولا يعلمون كم تستفيد حكوماتهم من استغلال الموارد الطبيعية التي هي ملك للشعب. [2] لذا يتعين على البرلمان أن يستخدم سلطاته الإشرافية بصورة أفضل للقيام بالمزيد من إجراءات الرقابة والمتابعة، كما يجب على مؤسسات المجتمع المدني أن تستخدم تقرير مؤشر مراقبة الإيرادات كأداة لتقييم مدى تطور أو ضعف شفافية الإيرادات لدى مؤسسات القطاع النفطي.

من جهة أخرى، تحتل الجزائر مراتب متدنية وفق مؤشر الموازنة المفتوحة. [3] وتواجه نظم الموازنة عدة مشكلات، لمواجهتها شرعت السلطات حاليا في تنفيذ برنامج لعصرنة نظم الميزانية بلغت تكلفته 24.4 مليون دولار أمريكي يهدف البرنامج إلى: [4]

- وضع موازنات متعددة السنوات ترتكز على النتائج المحرزة، من شأن هده البرامج المقدرة بمؤشرات الأداء أن تسمح بمتابعة أفضل للموازنة؛
- تحسين عرض الميزانية ونشرها.

[1] لمعلومات أكثر تفصيلا راجع ملحق رقم (09): ترتيب الدول حسب مؤشر الشفافية في إيرادات الموارد الطبيعية، ص.186.

[2] Revenue Watch institute [2010]: « Transparency, Government and the oil, gas, and mining industries ». Document internet disponible sur le site: www.revenuewatch.org (Consulté le 10/09/2011).

[3] لمعلومات أكثر تفصيلا راجع ملحق رقم (10): ترتيب الدول حسب مؤشر الموازنة المفتوحة، ص.187.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، مرجع سابق، ص147.

3.4. ضعف الرقابة والكفاءة في استخدام عوائد النفط

تمثل عوائد النفط مصدرا هاما لميزانية الدولة، وضعف الرقابة على ميزانية الدولة يعني ضعف الرقابة على عوائد النفط. يعد مشروع ضبط الميزانية الأداة الفاعلة لتقييم مدى تنفيذ الميزانية مع إعطاء المقاربات بين تقديرات و استهلاك الموارد وترشيد إنفاقهما.[1] غير أن هذا المشروع لم يطرح على المجلس الشعبي الوطني إلا أربع مرات تخص السنوات: 1978-1979-1980-1981، فلم تكن هناك رقابة لأوجه صرف المال العام إلا بالنسبة للسنوات المذكورة.[2]

في سنة 2011 طرح مشروع قانون ضبط الميزانية (ميزانية 2008) للمناقشة أمام البرلمان.[3] و يعد هذا الإجراء الأداة المثلى للممارسة الديمقراطية وتكريس مبادئ الحكم الراشد ، كما يعد قفزة نوعية في إخضاع ميزانية الدولة إلى الرقابة الشعبية عبر ممثلية ومراقبة مدى الكفاءة في تسيير المال العام.[4]

اعتمد مشروع قانون ضبط الميزانية على تقرير مجلس المحاسبة الذي أكد على ضعف كفاءة استخدام الأموال المرصودة لسنة 2008، وذلك من خلال تسجيل العديد من المخالفات ذات الطابع الإداري والمالي تم ارتكابها من طرف الآمرين بالصرف وفي مقدمتهم الوزراء ومسؤولين تنفيذيين، فهناك وزارات أودعت مرتين فواتير عن نفس المصدر، وهناك وزارات تكفلت بمصاريف كبيرة بمناسبة تنظيمها الاجتماعات والندوات ولجأت إلى إعداد شهادات إدارية لتغطية هذه النفقات دون تقديم مبررات كافية، كما أن هناك وزارات قد منحت إعانات لمؤسسات تابعة لوصايتها دون أن يتم تقييمها ولا متابعتها ولا مراقبة استعمالها.[5]

إضافة إلى هذا سجل مجلس المحاسبة العديد من الملاحظات بخصوص تسيير المال العام خلال سنة 2008 نلخصها فيما يلي:[6]

- نقائص في تحضير المشاريع والتقييم غير الدقيق للاحتياجات، أي عدم نضج المشاريع وما يترتب عنهما من أثار

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، 27 صفر عام 1432هـ الموافق 31 يناير 2011م، رقم 199، ص.3.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، رقم 198، 20 صفر عام 1432هـ الموافق 24 يناير 2011م ص.21.

[3] مشروع قانون ضبط الميزانية في الجزائر يعتمد على إلزامية أن يرفق مشروع قانون الميزانية للسنة (ن-3) مقارنة بمشروع قانون المالية لهذه السنة وهي فترة كبيرة، ففي الدول المتقدمة والديمقراطية النظام المعمول به (ن-1) . (الجريدة الرسمية للمناقشات رقم 199).

[4] يرتكز مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية على أحكام المادة 160 من الدستور بالإضافة إلى القانون 17-84 المؤرخ في يونيو 1984 و المتعلق بقوانين المالية وكذا الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 يوليو سنة 1995 و المتعلق بمجلس المحاسبة المعدل والمتمم. (الجريدة الرسمية للمناقشات رقم 199).

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، 199، مرجع سابق، ص.27.

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، 23 محرم عام 1432هـ الموافق 29 ديسمبر 2010م، رقم 189، ص.23.

سلبية على التمويل وآجال الإنجاز و نوعيته؛[1]

- عدم الصرامة في إجراءات منح الصفقات، حيث يلاحظ اللجوء إلى المنح بالتراضي للمشاريع في الكثير من الأحيان؛
- تعديل المشارع وزيادة كلفتها، مما يؤدي إلى ضعف قدرات التمويل العمومي للاستثمارات الجارية ويشكل خطرا على ميزانية الدولة ، فهناك مشاريع تضاعفت تكلفتها المالية؛
- عدم التطابق بين تقديرات كلفة المشاريع والتغطية المالية الكافية لها؛
- كثرة الصناديق الخاصة حيث أحصى تقرير مجلس المحاسبة أكثر من 69 صندوقا خاصا سنة 2008 بعضها لم يصرف دينارا واحدا منذ نشأته وبعضها معطل بسبب عدم صدور النصوص التطبيقية مما يعطل تحقيق الهدف الذي أنشئت لأجله. كما أبدى مجلس المحاسبة انشغاله إزاء الآلية التي من خلالها يتم تسيير هذه الحسابات والتي تفتقر للشفافية والرقابة الصارمة؛
- تلجأ كل القطاعات إلى قانون المالية التكميلي وهي تحتاج دوما إلى أغلفة مالية إضافية بعد إعادة تقييم المشاريع وهذا دليل على سوء التسيير.

[1]. هناك الكثير من المشاريع التي لم تحترم آجال إنجازها كما تطلبت مضاعفة الأغلفة المالية المخصصة لها، فمثلا المحطة الجديدة للطيران بقسنطينة انطلقت بها الأشغال سنة 2000 وحتى سنة 2010 لم تنته الأشغال بها والمبلغ المقدر وصل إلى 160 مليار سنتيم. حضيرة السيارات بقسنطينة انطلقت بها الأشغال سنة 2001 وكان من المفروض أن تنتهي بها الأشغال سنة 2003 و إلى 2010 لم يسلم المشروع وارتفعت تكلفته من 25 مليار سنتيم إلى 60 مليار سنتيم (الجريدة الرسمية للمناقشات رقم 187، ص.8) .

4.4. أشكال الفساد في القطاع النفطي الجزائري

يشكل القطاع النفطي أهم الدعائم الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري، وتعد الشركة الوطنية سوناطراك القائمة على تسيير هذا القطاع من شركات الطاقة العملاقة، فهي الأولى إفريقيا، والثانية عربيا والثانية عشر عالميا.[1]

بالرغم من الأهمية الكبيرة للشركة حيث تمثل عصب الاقتصاد الجزائري، إلا أنها لا تخضع لرقابة صارمة. كما أنها تفتقد للشفافية في معاملاتها وأنشطتها، هذا في الوقت الذي تقوم فيه الدولة بتمويل الشركة بمبالغ ضخمة تقارب 10 مليار دينار في السنة ومع هذا فإن عقود التنقيب واستغلال النفط تتميز بالسرية التامة.[2]

أولا: الفساد من خلال النشاطات والصفقات المشبوهة في القطاع النفطي

تقوم سوناطراك بالعديد من الاستثمارات محليا وخارجيا، وقد أكد تقرير 2007 أن سوناطراك لها أكثر من 18 استثمار في الخارج. غير أن هذه الاستثمارات تتميز بالغموض والسرية التامة. حيث أن كل استثمار في الخارج يجب أن يكون له ملف يوضح كل التفاصيل، من بين هذه التفاصيل: تقرير حول البلد المضيف، دراسة تكنو اقتصادية حول المشروع وأثره، أثر المشروع على ميزانية الدولة، المصاريف والإيرادات لمدة ثلاث سنوات وغيرها من التفاصيل. غير أن سوناطراك لا تحترم القوانين المعمول بها، وهي تكتفي بنشر أنها ستقوم باستثمار معين دون نشر أية تفاصيل أخرى وهذا مخالف للقانون.

من جهة أخرى، معظم استثمارات سوناطراك هي في في البلدان التي تتميز بمجموعة من المزايا مثل: سرية التعاملات المصرفية، حرية وسرعة تحويل رؤوس الأموال، سرية الأرصدة. هذه المزايا تثير الشبهات حول قانونية نشاطات سوناطراك.[3]

---

[1] أوابك [2009]: " سوناطراك رافعة الاقتصاد الجزائري "، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد7 ، ص. 25 . وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.oapecorg.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/09/09)

[2] Institut de Prospective Economique du Monde Médeterranéen (IPEMED) [2009]: « Scandale sonatrach: Un decteur opaque en débat dans un climat de fin de règne ». Document internet disponible sur le site: www.ipemed.coop (Consulté le 10/09/2011).

[3] Maamar Boudersa [2010]: « Scandale de sonatrach ou scandales de systéme de pouvoire absolu et illégal? ». Document internet disponible sur le site: www.hogar.org (Consulté le 10/09/2011).

إن الصفقات التي تبرمها سوناطراك تتميز بالسرية والغموض، رغم أن المادة 9 من القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والخاصة بإبرام الصفقات العمومية تؤكد أنه: [1]

" يجب أن تؤسس الإجراءات المعمول بها في مجال الصفقات العمومية على قواعد الشفافية والمنافسة الشريفة وعلى معايير موضوعية "، ويجب أن تكرس هذه القواعد على وجه الخصوص:

- علانية المعلومات المتعلقة بإجراءات إبرام الصفقات العمومية؛
- الإعداد المسبق لشروط المشاركة والانتقاء؛
- معايير موضوعية ودقيقة لاتخاذ القرارات المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية؛
- ممارسة كل طرف الطعن في حالة عدم احترام قواعد إبرام الصفقات العمومية.

ولكن من الواضح أن سوناطراك لاحترم هذه الإجراءات. حيث قامت سوناطراك بإبرام عقود بالتراضي مع شركة فرنسية في حين أن القانون يفرض إعلان عن مناقصة في الجرائد. كما قامت بإبرام العديد من الصفقات من هذا النوع خلال السنوات الأخيرة.[2]

من جهة أخرى نجد أن هناك العديد من النشاطات والاتفاقات التي تبرمها سوناطراك يكتنفها الغموض، كما تتسم بمخالفتها للقانون، وسنذكر فيما يلي بعض هذه الاتفاقيات والأنشطة:[3]

- أمضت سوناطراك اتفاقية مع مجمع أوراسكوم بتاريخ 19 مارس 2007 لإنشاء شركة sorfert، دورها إنجاز مصنع لإنتاج الأمونياك واليوريا بأرزيو، وفي نفس الوقت أمضت sorfert ثلاث عقود في 24 جوان مع ثلاث شركات للتنازل عن موقع المصنع. مع العلم أن الشركات الثلاث لا تملك الموقع بل هو ملك للدولة، وهو ما يعتبر اختلاسا لأملاك الدولة.
- قامت سوناطراك بتمويل عدد كبير من النوادي الرياضية، وقد نشرت سوناطراك أسماء النوادي الرياضية التي تم تمويلها لكن دون نشر أية تفاصيل أخرى عن المبالغ التي لم يتم تسجيلها محاسبيا، وهذا مخالف للقانون ويعتبر احد طرق اختلاس الأموال.
- في 6 أكتوبر 2002 تم إمضاء اتفاقية مع Exportation et développement-canada للحصول على قرض، ولكن لم تنشر أية تفاصيل عن قيمة القرض، أو استخداماته أو الضمانات الممنوحة.

[1] قانون رقم 06-01- 2006 ، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الطبعة الأولى، ص.7.

[2] عبده جميل المخلافي[2010]: " ملفات الفساد في الجزائر تعود إلى الواجهة على وقع فضيحة سوناطراك ". وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.dw.world.de (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/09/10).

[3] Maamar Boudersa [2010], Op.cit.

- طرحت سوناطراك في 2003 سندات قيمتها الإجمالية 5 مليار دينار، القيمة الاسمية للسند 10000 دج. معدل الفائدة الاسمي 4% لمدة 5 سنوات، فترة نهاية الأقساط 10 ديسمبر 2008. هذا كل ما نشرته سوناطراك، و لم تنشر أية تفاصيل أخرى خاصة باستخدامات القرض وكيفية تسديد الأقساط وما اذا تم تسديدها في التاريخ المحدد لها.
- ظهر في تقرير 2008 أن 65 وحدة وفرع لسوناطراك قامت بعمليات تشجير،[1] دون نشر أية تفاصيل عن تكلفة هذه العمليات، مع العلم أن المناطق الأكثر تلوثا لم تتم فيها عمليات التشجير.

إن هذا الغموض الكبير والسرية التامة حول القروض والنشاطات والاتفاقيات والصفقات التي تقوم بها سوناطراك، وامتناع هذه الأخيرة عن نشر معلومات للاطلاع العام، وسعيها الدائم لتغييب الشفافية رغم كثرة القوانين الداعمة للشفافية والنزاهة، يدل عل أن هذه الصفقات والنشاطات مشبوهة كما يدل على غياب الرقابة بجميع أنواعها. الأمر الذي أدى إلى انتشار الفساد وحرمان الخزينة من موارد مالية هامة كان من المفروض أن تساهم في تمويل ميزانية الدولة ودفع عجلة التنمية.

ثانيا: الفساد من خلال التلاعب في قيمة الصادرات

يوضح الجدول الموالي تطور صادرات البترول الخام بالاعتماد على مصدرين مختلفين، المصدر الأول هو منظمة الأقطار المصدرة للبترول opec التي تحصل على الإحصائيات من وزارة الطاقة والمناجم في الجزائر، أما المصدر الثاني فهو BP (Base de Production) أين يتم حساب الكمية المصدرة بطرح الكمية المستهلكة من الكمية المنتجة.

الجدول رقم (25.2): مقارنة بين قيم صادرات البترول من مصادر مختلفة

الوحدة: ألف برميل يومي

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات حسب BP*	1386	1362	1458	1621	1706	1763	1743	1730
الصادرات حسب opec**	461.1	441.5	566.2	741.0	893.2	970.3	947.2	1253.5
الفرق	924.9	920.5	891.8	880	812.8	792.7	795.8	476.5
سعر البرميل	29.77	24.47	24.91	28.73	38.5	54.64	68.05	74.66
القيمة غير المصرح	27534.27	22524.64	22214.74	25282.4	31292.8	43313.13	54186.02	35575.49

Source : (*) BP [2011]: « Statistical Review of World Energy » www.bp.com

(**) انظر الجدول رقم (6.2)، ص.69.

[1] Sonatrach [2008]: « Santé, Sécurité, environement, développement durable », Op.cit, P.40.

بالاعتماد على سعر البرميل المعتمد في تقارير الأوبك قمنا بحساب القيمة الضائعة أو غير المصرح بها خلال كل سنة، أما القيمة الإجمالية غير المصرح بها خلال الفترة 2000، 2007 فقد بلغت 261923.66 ألف دولار. وهو مبلغ ضياعه يلحق أضرارا بالاقتصاد الوطني، إذ كان من المفروض أن يستغل في تمويل مشاريع التنمية في الجزائر.

بالرغم من إصرار المسؤولين على تغييب الشفافية والفضائح الكثيرة التي شهدتها سوناطراك في السنوات الأخيرة خاصة فضيحة 2010 المرتبطة بملايير الدولارات.[1] إلا أن السلطات تستمر في تحويل الأموال من الخزينة إلى سوناطراك، إذ يعتبر هذا التفسير الوحيد لزيادة رأسمال سوناطراك. فالمادة 687 من القانون التجاري تنص على وجود طريقتين لزيادة رأس المال، إما بإصدار أسهم أو بإضافة قيمة للاسهم الموجودة. وبالرغم من أن التقارير الصادرة عن سوناطراك خلال الفترة 2002-2006 أكدت أن سعر السهم بقي ثابتا (1 مليون دج)، و لم تورد هذه التقارير أية معلومة عن طرح أسهم جديدة، إلا أن رأسمال سوناطراك استمر في الارتفاع. الجدول رقم (26.2) يوضح ذلك.

الجدول رقم (26.2): تطور رأسمال سوناطراك خلال الفترة 2001 – 2008

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رأسمال سوناطراك	245	245	277	277	350	350	500	500

Source: Sonatrach [Rapport annuel 2001, 2003, 2005, 2007, 2009] www.sonatrach-dz.com

كما هو مبين في الجدول رقم (26.2)، عرف رأسمال سوناطراك 3 ارتفاعات من 245 مليار دج إلى 277 ملياردج ثم إلى 350 مليار دج وأخيرا إلى 500 مليار دينار. وكما سبق وان اشرنا فانه لم يتغير بالطرق التي حددها القانون التجاري، وارتفاع راس المال غير موضح أصله، والأموال موضوعة تحت اسم احتياطات وهي غير مفصلة، رغم أن المخطط المحاسبي يلزم بتفصيل الاحتياطات، وهذا يدل على عدم احترام سوناطراك للمخطط المحاسبي. كما أن المبالغة في تكوين الاحتياطات، تنقص من حصة الخزينة.

[1] الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص.8.

ثالثا: غياب الرقابة البرلمانية على أعمال سوناطراك والمساءلة القضائية لمسؤوليها

- **غياب الرقابة البرلمانية**

يحظى البرلمان بصلاحية مراقبة الأموال العامة حيث تنص المادة 161 من الدستور على انه يمكن لكل غرفة من البرلمان أن تنشئ في أي وقت لجان تحقيق في قضايا ذات مصلحة عامة. [1] ولكن لم يسبق وان أنشأ البرلمان لجان تحقيق فيما يخص المخالفات والتجاوزات التي ارتكبتها سوناطراك. ومن جهة أخرى تنص المادة 170 من الدستور على أن يؤسس مجلس محاسبة يكلف بالرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، ويختص مجلس المحاسبة الجزائري بالرقابة على المرافق العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والتي تكون أموالها ومواردها أو رؤوس أموالها كلها ذات طبيعة عمومية، وكذا مراقبة تسيير الأسهم العمومية في المؤسسات أو الشركات أو الهيئات التي تملك فيها الدولة جزءا من رأسمالها الاجتماعي، ويعد المجلس تقريرا سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية. ولكي يمارس المجلس دوره الرقابي فان القانون يفرض على كل المؤسسات أن تقدم للمجلس كل الوثائق والحسابات الخاصة بالنشاط المالي للمؤسسة.

ولكن في الواقع لا توجد أية إشارة إلى أن المجلس يمارس مهامه على شركة سوناطراك، رغم كل الغموض والمخالفات في نشاط المؤسسة، أو سبق وان قدم تقريرا بخصوص مخالفات المؤسسة.

ورغم الفساد الذي انتشر بصورة كبيرة في القطاع النفطي الجزائري، فانه لم يسجل أي رد فعل للبرلمان ولا للمؤسسات الرقابية الأخرى. لقد أدى غياب الرقابة البرلمانية الناتج إما عن عدم تمكن البرلمان من ممارسة صلاحياته أو نتيجة للشراكة بين البرلمان وسوناطراك، إلى انتشار الفساد أكثر فأكثر. ومما ساعد على ذلك غياب الرقابة والمساءلة القضائية.

[1] الدستور الجزائري، الباب الثالث: الرقابة والمؤسسات الاستشارية، الفصل الأول: الرقابة.

- **غياب المساءلة القضائية**

تمارس السلطة القضائية في إطار القانون طبقا للمادتين 138، 147 من الدستور.[1] والنظام القانوني لمكافحة الفساد يزخر بالقوانين والمواد التي تمنح السلطة القضائية صلاحية الرقابة على الأموال العامة وإخضاع المسؤولين عن إهدارها واختلاسها للمساءلة القضائية. غير أن الواقع يثبت عكس ذلك، فرغم كثرة المخالفات واختراق القوانين من قبل مسؤولي سوناطراك، إلا أننا لم نشهد أن خضع مسؤولي سوناطراك للمساءلة القضائية إلا في القليل من القضايا والتي تكون مثيرة أهمها قضية 2010. حيث شهدت هذه السنة فضيحة فساد داخل الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك، وقد وضع الرئيس التنفيذي للشركة تحت الرقابة القضائية مع عدد من الأشخاص الآخرين، من بينهم أعضاء في إدارة الشركة على خلفية قضايا اختلاس.[2]

هذه القضية لا تمثل سوى جزء بسيط من فساد انتشر بشكل كبير في القطاع النفطي الجزائري في ظل غياب واضح للرقابة بكل أنواعها.

[1] الدستور الجزائري، الباب الثاني: تنظيم السلطات، الفصل الثالث: السلطة القضائية.

[2] الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الجزائر، مرجع سابق، ص.8.

خاتمة الفصل الثاني

عرفت عوائد النفط في الجزائر تطورا كبيرا خلال السنوات العشر الأخيرة. عمدت السلطات الجزائرية إلى استخدام هذه العوائد في:

- زيادة النفقات الاستثمارية وتنفيذ استراتيجية الإنعاش؛
- التسديد المسبق للديون الخارجية؛
- إنشاء صندوق ضبط الإيرادات.

سمحت عوائد النفط في الجزائر بحل مشكل الديون الخارجية وبادخار جزء من العوائد من خلال إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، كما مكنت السلطات من تنفذ برامج وخطط ومشاريع استثمارية اقتصادية واجتماعية ضخمة. ومن خلال تقييمنا لأثر عوائد النفط على الاقتصاد والتنمية المستدامة في الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية:

- أثرت عوائد النفط إيجابيا على النمو الاقتصادي وعلى المؤشرات الاقتصادية الكلية؛
- أثرت عوائد النفط سلبا على القطاعات الاقتصادية خارج قطاع النفط، من خلال إضعاف تنافسية الصادرات خارج المحروقات بسبب ارتفاع أسعار الصرف. وهو ما انعكس في ضعف نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات، حيث لم تتعد هذه النسبة 2.8% منذ سنة 2000 إلى غاية 2010. من جهة أخرى أدى الاعتماد المفرط على القطاع النفطي إلى إهمال القطاعات الأخرى المنتجة أي القطاع الصناعي والزراعي، وما نتج عن ذلك من أشكال مختلفة من التبعية خاصة التبعية الغذائية التي تعد من أخطرها. فقد ارتفعت الواردات الغذائية بـــ: 54% بين سنتي 2005-2008. وهو ما يدل على استنفاذ إيرادات مورد ناضب في الإنفاق على الواردات بدل استغلالها في تطوير القطاعات المنتجة التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي مستدام، ولها القدرة على توفير مناصب شغل كافية يبقى القطاع النفطي غير قادر على توفيرها؛
- سمحت عوائد النفط بتحقيق نتائج إيجابية في مؤشرات التنمية البشرية. غير أن الوفرة المالية التي تشهدها الجزائر تسمح بتحقيق نتائج أفضل لمواجهة مشكلة الفقر والبطالة والسكن والتفاوت في توزيع الدخل وغيرها من المشكلات الاجتماعية؛

- أدى السعي إلى تحقيق عوائد نفطية أعلى إلى الإضرار بقاعدة الموارد باعتبار النفط مورد غير متجدد، كما أثرت الصناعة النفطية على نوعية البيئة وقد خصصت السلطات جزء من عوائد النفط لغرض حماية البيئة كما عمدت سوناطراك إلى دمج الاعتبارات البيئية ضمن استراتيجيتها من خلال تنفيد مجموعة من المشاريع البيئية؛
- خصصت الجزائر مبالغ مالية ضخمة لتنفيذ مجموعة من المشاريع الاستثمارية، إلا أن النتائج لم تكن في المستوى المخطط له بسبب ضعف كفاءة سياسة التقديرات التي يمكن أن تضبط احتياجات كل قطاع وهو ما يتيح تفادي التجاوزات وإهدار المال العام؛
- إن النتائج السابقة الذكر تؤكد على ضعف الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في الجزائر . من أهم أسباب هذا الضعف الفساد الذي أصبح منتشرا بشكل كبير في الجزائر خاصة في القطاع النفطي. وهو ما تؤكده المؤشرات السلبية التي سجلتها الجزائر بالنسبة للحكم الراشد وضبط الفساد. كما يعتبر تغييب الشفافية في الإيرادات النفطية الذي يتضح من خلال المراتب الأخيرة التي سجلتها الجزائر وفق مؤشر شفافية الإيرادات النفطية السبب في ضعف آليات الرقابة والمساءلة، الأمر الذي نتج عنه ضعف الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في الجزائر.

تقوم الجزائر باستغلال جزء من العوائد النفطية من خلال صندوق ضبط الإيرادات، وللتوصل إلى حكم أشمل وأدق حول كفاءة السلطات في إدارة هذه العوائد، تطرقنا إلى كيفية إدارة عوائد الصندوق. وسنعتمد في الحكم على مدى كفاءة تسيير الصندوق على مقارنة أدائه بأداء صندوق النفط النرويجي العالمي من خلال الفصل الموالي.

تمهيـــد

يتميز مورد النفط بخاصيتين أساسيتين. الأولى هي التقلب الحاد في أسعاره وإيراداته والتي يصعب التنبؤ بها والثانية كونه موردا غير متجدد. تتطلب الخاصية الأولى من الدول النفطية تبني سياسة تهدف إلى التخفيف من حدة تقلبات الإيرادات النفطية واستقرار الإنفاق العام. أما الخاصية الثانية فتتطلب مراعاة حقوق الأجيال اللاحقة في الثروة النفطية الناضبة. في ضوء هاتين الخاصيتين سارعت دول نفطية عديدة إلى إنشاء الصناديق النفطية – وهي نوع من الصناديق السيادية– تحمل هذه الصناديق مسميات مختلفة إلا أن دورها واحد وهو إدارة الفوائض النفطية.

هناك نماذج مختلفة من الصناديق السيادية العالمية يمكن استخلاص دروس منها للصندوق الخاص بالجزائر (صندوق ضبط الإيرادات). يعتبر الصندوق السيادي الخاص بالنرويج (صندوق التقاعد النرويجي العالمي) النموذج الأكثر نجاحا. إذ يعد نموذجا جيدا لأفضل الممارسات الاستثمارية لأنه يعمل في اطار منظم وفائق الشفافية. وقد سمحت الحوكمة والشفافية للصندوق بأن يعزز العائدات المالية على إيرادات النفط ويعزز استقرار الاقتصاد العام.

من خلال ما سبق، سوف نحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

- صناديق الثروة السيادية: من حيث دوافع إنشائها، تعريفها، تقدير حجم أصولها، و المبادئ التي تحكم عملها؛
- صندوق ضبط الإيرادات: التعريف بالصندوق من حيث دوافع إنشائه، أهدافه، إيراداته ومختلف أوجه استخداماتها مع التركيز على مدى شفافيته وآليات الرقابة عل عملياته؛
- صندوق التقاعد النرويجي العالمي: التعريف بالصندوق وأهدافه، استراتيجية استثمار أصوله، اهم مميزاته المرتبطة بالشفافية والرقابة التي مكنته من أن يكون نموذجا ناجحا يقتدى به؛
- إجراء مقارنة بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق التقاعد النرويجي العالمي، واستخلاص الإجراءات التي من شأنها ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط من خلال التسيير الفعال لموارد صندوق ضبط الإيرادات.

المبحث الأول: التعريف بصناديق الثروة السيادية

تتصف الإيرادات النفطية بالتذبذب وعدم اليقين إضافة إلى أن الأصل المشتقة منه ناضب. وقد اتبعت الدول النفطية سياسات مختلفة للتقليل من آثار التذبذب واللايقين بالنسبة للإيرادات النفطية، منها تبنى أسعار متحفظة للنفط في تقديرات إيرادات الميزانية المالية للدولة و/أو إنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية. يختلف نطاق عملها ومرجعها وظروف إنشائها فيما بين الدول. تعرف هذه الصناديق بصناديق الثروة السيادية.

سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بصناديق الثروة السيادية ودوافع إنشائها، أنواعها وأهم الصناديق على المستوى العالمي وتقدير حجم أصولها، كما سنحاول التعرف على المبادئ التي تحكم عمل هذه الصناديق.

1.1. دوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية

ترجع نشأة صناديق الثروة السيادية إلى فترة ماضية من الزمن، على الأقل منذ الخمسينيات، حيث شهدت سنة 1953 نشأة أول صندوق سيادي في الكويت عرف باسم هيئة الاستثمار الكويتية.[1] ليتوالى بعد ذلك ظهور صناديق أخرى وصلت إلى 53 صندوقا سنة 2008.[2] وهناك عدة اعتبارات وأسباب لإنشاء الصناديق السيادية أهمها:

[1] Moez Labidi, Lamia Mazigh: « Fonds souverains et stabilité financière internationale », Tunisie, p.4. Document internet disponible sur le site: www.sceco.univ-poitiers.fr (consulté le 12/09/2011).

[2] عبد المجيد قدي: " الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة "، مجلة شمال إفريقيا، العدد6، ص.2. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع www.univ-chlef.dz (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/09/12).

– **المساهمة في استقرار الاقتصاد الكلي:** تهدف الصناديق السيادية إلى المساهمة في استقرار الاقتصاد الكلي، عن طريق استقرار الإنفاق العام عبر برمجة تدفق الإيرادات النفطية المتقلبة والتي يصعب التنبؤ بها إلى الميزانية إضافة إلى هدف زيادة الشفافية في إدارة الإيرادات النفطية والسياسة المالية.[1] وقد أكدت دراسة لصندوق النقد الدولي شملت تسع دول نفطية لديها صناديق استقرار للعائدات وستة دول أخرى ليس لديها صناديق مستقلة لإدارة المالية العامة، أن وجود هذه الصناديق ساهم في الحد من التقلبات في مؤشرات الاقتصاد الكلي.[2]

كما بينت دراسة أخرى للصندوق شملت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن وجود صناديق لاستقرار العائدات لدى البعض منها ساهم في الانضباط المالي وتحسين إدارة الإيرادات النفطية.[3] وعموما فان وجود هذه الصناديق في الدول النفطية لا يغني عن ضرورة وجود قواعد مالية واضحة ودرجة من المساءلة والشفافية في إدارة الأموال العامة. بل على العكس، نجاح الصندوق مرتبط بوجود هذه القواعد كنجاح تجربة صندوق التقاعد في النرويج لا يعود إلى وجود الصندوق، ولكن إلى الانضباط المالي ووضوح السياسة المالية والنقدية والشفافية في تلك الدولة.[4]

– **تحقيق التنمية المستدامة والعدالة بين الأجيال:** من بين أسباب إنشاء الصناديق السيادية الاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط. حيث يطرح التساؤل حول المستوى الأمثل من الإيرادات التي يمكن ادخارها وتوجيهها للاستثمار للأجيال القادمة، والمستوى الذي يجب توجيهه إلى الاستهلاك والاستثمار المحلي. هذا التساؤل أوجد الحاجة إلى بناء

[1] ماجد عبد الله المنيف [2009]: " صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية "، مداخلة ضمن أوراق وبحوث ملتقى الطاقة العربي، بيروت، سبتمبر 2009، ص.8. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع : www.arabenergyclub.com (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/09/14).

[2] Ghiath Shabsigh and Nadeem Ilahi [2007] : « Looking beyond the fiscal: Do oil funds bring macroeconomic stability? », Imf working paper 07- 96, Washington. DC, p.3. Document internet disponible sur le site: www.imf.org (consulté le 14/09/2011).

[3] Imf [2008]: « Sovereign Wealth Funds», a work agenda, working paper 04, Washington. DC. Document internet disponible sur le site : www.imf.org (consulté le 16/09/2011).

[4] Jeffrey Davis [2001] : « Stabilization and saving funds for nonrenewable ressources : experience and fiscal policy implication», occasional paper 205, Washington. DC, p.1. Document internet disponible sur le site : www.imf.org (consulté le 16/09/2011).

أصول تدر دخلا للأجيال القادمة، تعوض نضوب الأصل الحالي واستغلال إيراداته من قبل الجيل الحالي، وهو ما اصطلح عليه "بالعدالة بين الأجيال". فظهرت بذلك صناديق للادخار. وكشفت الدراسات على وجود سبع صناديق للادخار بمسميات مختلفة، اربع منها في دول مجلس التعاون والثلاثة الأخرى في الغابون وغينيا الاستوائية وبروناي. في حين توجد اربع صناديق تقوم بمهام استقرار العائدات والادخار معا، وهي صناديق كل من ليبيا و أذربيجان والمكسيك والنرويج.[1]

أضف إلى ما سبق، فإن من بين أسباب إنشاء الصناديق السيادية، أن هذه الصناديق بما تمثله من أموال كبيرة تعتبر عامل مساعد على معالجة الاختلالات المالية على الصعيد العالمي وذلك من خلال نقل الأموال من دول الفائض إلى الدول التي تعاني من عجز مالي وتحتاج إلى هذه الأموال. هذا عدا عن كونها عامل هام في زيادة تكامل الاقتصاد العالمي وزيادة الشراكة وربط المصالح المشتركة.[2] كما توجد اعتبارات أخرى مرتبطة بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وإمكانية تنويع قاعدته. فالاقتصادات صغيرة الحجم قليلة السكان وذات إمكانيات التنويع المحدودة، لديها حافز اكبر لإنشاء صناديق ادخار العوائد النفطية.

نتيجة للاعتبارات السابقة الذكر وللارتفاع المستمر لأسعار النفط أخذ حجم الصناديق السيادية ينمو نموا هائلا على مدار السنوات العشر الأخيرة وأصبح موضوع صناديق الثروة السيادية موضع اهتمام متزايد بالنسبة لصانعي السياسات والمؤسسات المالية الدولية ووسائل الإعلام.

[1] ماجد عبد الله المنيف: " صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية "، بحوث اقتصادية عربية، العدد47، ص63، وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع www.iefpedi.com (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/09/16).

[2] جاسم المناعي [2008] : " ظاهرة صناديق الثروات السيادية...مرة أخرى "، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ص.4. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع www.amf.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/09/18).

2.1. تعريف الصناديق السيادية وتصنيفاتها

لا يوجد اتفاق عام على ما يمكن اعتباره صندوقا سياديا، لذلك نجد اختلافا في تعريفه وتحديد تصنيفاته.

1.2.1. تعريف الصناديق السيادية

سنحاول فيما يلي التطرق إلى بعض التعاريف لمؤسسات مالية دولية وخاصة ومراكز أبحاث وغيرها.

- **تعريف صندوق النقد الدولي:** يعرف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية على أنها صناديق أو ترتيبات استثمار عامة ذات أغراض محددة مملوكة للحكومة وتحت سيطرتها، مهمتها ادخار وإدارة الأموال لأهداف اقتصادية كلية متوسطة وطويلة المدى، يتم بناء هذه الصناديق من عمليات الصرف الأجنبي أو عمليات التخصيص أو فوائض المالية العامة و/أو صادرات السلع. وتطبق تلك الصناديق استراتيجيات استثمار تشتمل على استثمارات في أصول مالية أجنبية.[1]
- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** تعرف المنظمة صناديق الثروة السيادية على أنها " وسائط استثمار مملوكة للحكومة يتم تمويلها من موجودات الصرف الأجنبي".[2]

تضيف وزارة الخزانة الأمريكية إلى تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بانها تدار بشكل مستقل عن الاحتياطات الرسمية للسلطات النقدية.[3]

- **تعريف معهد ماكينري الدولي** (Mc Kinsey): يعرف المعهد صناديق الثروة السيادية بأنها:

[1] Taosun, Heiko Hess [2009] : « Sovereign wealth funds and financial stability - an event studey analysis» , IMF working paper 09/239, P.4. Document internet disponible sur le site: www.imf.org (consulté le 25/09/2011).

[2] ماجد عبد الله المنيف: " صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مرجع سابق، ص.63.

[3] Bryan J.Balin [2008]: « Sovereign Wealth Funds : A critical analysis», the jhons hopKins university school of advanced international studies(SAIS), Washington. DC.USA, P.1. Document internet disponible sur le site : www.policyarchive.org (consulté le 02/10/2011).

" مجموعة من الاستثمارات المملوكة والمدارة من قبل الحكومة تستثمر عموما الفوائض الناتجة من تصدير النفط أو السلع الأخرى".[1]

- **تعريف Kemmit**: يعرف الصناديق السيادية بانها " قنوات رأسمالية تسيطر عليها الحكومة، وتستثمر بالخارج".[2]
- **تعريف Truman**:" قنوات من الأصول الدولية أو المحلية المملوكة والمدارة من الحكومات لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية متنوعة".[3]

تتفق التعاريف السابقة على أن الصناديق السيادية هي عبارة عن أصول مالية مملوكة للحكومة التي تقوم باستثمارها محليا أو في الخارج لتحقيق أهداف اقتصادية أو مالية. غير أن الاختلاف يكمن في تمويل هذه الصناديق. فنجد أن بعض الصناديق يتم تمويلها من خلال العائدات الناتجة عن تصدير المورد الناضب. وصناديق أخرى يتم تمويلها من خلال فوائض الميزانية كما يمكن تمويلها من خلال احتياطات الصرف الأجنبي. وغيرها من طرق التمويل التي يمكن من خلالها تصنيف الصناديق السيادية إلى عدة أنواع. كما يمكن تصنيفها من حيث الهدف الذي أنشئت لأجله، وهو ما سنتطرق له في الجزء الموالي.

[1] Mc Kinsey Global Institute [2009]: «The New Power Brokers : How oil, Asia, hedge funds and private equity are faring in the financial crisis? », p.28. Document internet disponible sur le site: www.mckinsy.com (consulté le 05 /10/2011).

[2] Robert M.Kimmitt [2008]: « Sovereign Wealth Funds and the World economy », p.1. Document internet disponible sur le site : www.apps.americanbar.org (consulté le 06/10/2011).

[3] Edwin M.Truman [2007]: « Sovereign Wealth Funds : The need for greater transparency and accoountability », peterson institute for international economics, p.1. Document internet disponible sur le site: www.petersonindtitute.org . (consulté le 06/10/2011).

2.2.1. تصنيفات الصناديق السيادية

يمكن تصنيف الصناديق السيادية من حيث طريقة التمويل إلى:

- **الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية:** صناديق تكونها الدول النفطية والمصدرة للمواد الأولية غير المتجددة، ذلك أنها تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه الموارد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب. تمثل الموارد الطبيعية غير المتجددة شكل من أشكال رأس المال بحيث يؤدي أي استغلال لها إلى هدر جزء منه. توصل الاقتصادي John Hartwich من خلال أعماله إلى وصف سياسة لتحقيق التنمية المستدامة تتضمن استثمار عائدات الموارد الطبيعية غير المتجددة بمعنى تحويل الأصل الطبيعي المادي إلى أصل مالي من خلال إنشاء صناديق سيادية تضمن حق الأجيال القادمة في الموارد غير المتجددة.[1]
- **الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية:** استطاعت الكثير من الدول غير النفطية تحقيق فوائض مالية هامة بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية بما يفيض عن احتياجات الاستثمار المحلي، مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية، بعد أن وازنت بين الاحتفاظ بالفوائض كاحتياطات نقدية أو استثمارها بما يحقق لها عوائد.[2]
- **الصناديق الممولة بعوائد الخوصصة:** دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة لخوصصة القطاع العمومي أدت إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة وانطلاقا من كون المؤسسات المخوصصة هي ملك عام لجميع الأجيال يتم تحويل كل أو جزء من عوائد الخوصصة إلى صناديق سيادية.
- **الصناديق الممولة بفائض الميزانية:** تلجأ بعض الحكومات إلى تحويل الفائض في الميزانية العامة للدولة إلى صناديق سيادية لاستثمارها في أصول مالية قصد تحقيق عوائد أو لتوجيه المعطيات الاقتصادية.

---

[1] Pierre Jaquet : « Les Fonds Souverains, acteur du développement ? », p.p.5.6. Document internet disponible sur le site: www.Pierrejacquet.fr (consulté le 12/10/2011).

[2] عبد المجيد قدي [2009]: " الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة "، مداخلة مؤتمر: " الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، طرابلس، لبنان، 13-14 أذار 2009، ص. ص.2،1. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.jinan.lb (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/10/12).

تتفق جميع الدراسات على تصنيف صناديق الثروة السيادية وفقا لهدفها إلى صنفين: صناديق استقرار وصناديق ادخار.[1] في حين يصنفها صندوق النقد الدولي إلى خمسة أنواع هي:[2]

- **صناديق الاستقرار**: يتمثل هدفها الأساسي في حماية الميزانية والاقتصاد من تذبذب أسعار السلع (النفط)؛
- **صناديق الادخار للأجيال القادمة**: تهدف إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظة أصول اكثر تنوعا؛
- **شركات استثمار الاحتياطات**: التي لا تزال أصولها تدرج ضمن فئة الأصول الاحتياطية ويتم إنشاؤها لزيادة العائد على الاحتياطات؛
- **صناديق التنمية**: التي تساعد في العادة على تمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية أو تشجيع السياسات المتبعة في قطاع النشاط والتي يمكن أن تعزز نمو الناتج في البلد المعني؛
- **صناديق احتياطات طوارئ التقاعد**: التي تغذى (من مصادر بخلاف اشتراكات الأفراد في معاشات التقاعد) التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الميزانية العمومية للحكومة.

من المهم الإشارة إلى أن أهداف صناديق الثروة السيادية قد تكون متعددة ومتداخلة أو قد تتغير مع مرور الوقت. فبعض صناديق استقرار المالية العامة مثلا قد تصبح صناديق ذات أهداف ادخارية.

[1] Stephany Griffith, José Antonio Ocampo [2008]: « Sovereign Wealth Funds, a developing country perspective », London, P.9. Document internet disponible sur le site: www.policydialogue.org (consulté le 25/09/2011).

[2] صندوق النقد الدولي[2008]: " صندوق النقد الدولي يكثف عمله المعني بصناديق الثروة السيادية ". وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع www.imf.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/09/26).

3.1. تطور الصناديق السيادية ونمو حجم أصولها

أخذ ظهور صناديق الثروة السيادية يتطور بشكل واضح. حيث منذ سنة 2000 ظهر حوالي 20 صندوقا سياديا، 12 منها ظهرت ابتداء من 2005.[1] كما عرف حجم هذه الصناديق تطورا كبيرا. ففي سنة 1990 لم يكن حجمها يتعدى 50 مليار دولار.[2] في حين تشير التقديرات الحالية إلى 3 تريليون دولار.[3] وتشير تقديرات ستانلي مورغان (Morgan Stanley) بأن حجم الصناديق سيصل إلى 12 ترليون دولار بحلول عام 2015.[4]

يرجع هذا النمو الكبير في حجم صناديق الثروة السيادية إلى:[5]

- ارتفاع أسعار المواد الأولية تحديدا النفط والغاز (بالنسبة للصناديق الممولة بعوائد المواد الأولية)؛
- تحقيق فوائض كبيرة في المدفوعات الجارية في العديد من الدول الصاعدة الأسيوية؛
- تزايد الاحتياطات من الصرف الأجنبي.

تشكل الصناديق الممولة بعوائد النفط والغاز حوالي ثلثي حجم صناديق الثروة السيادية. يعتبر صندوق الإمارات العربية "هيئة الاستثمار أبوظبي" اكبر هذه الصناديق حيث يدير حوالي 875 مليار دولار.[6]

---

[1] Alain Demarolle : « Rapport sur les fonds souvrains », P.7. Document internet disponible sur le site : www.maths-fi.com (consulté le 18/10/2011).

[2] Michele Barlieri: « The international regulation of sovereign wealth funds. Which role for the European union? », P.3. Document internet disponible sur le site : www.vi.unectad.org (consulté le 18/10/2011).

[3] Seven Behrend [2008]: « When mony talks, Arab Sovereign Wealth Funds in the global public policy discourse» , Washinton .DC. P.4. Document internet disponible sur le site: www.comegieendowment.org (consulté le 19/10/2011).

[4] Morgan Stanley [2007]: « How big could Sovereign Wealth Funds be by 2015? » , P.1. Document internet disponible sur le site : www.Morganstanley.org (consulté le 24/10/2011).

[5] Banque de France [2008]: « Billan et perspectives des fonds souverains », france, P.1. Document internet disponible sur le site : www.banque-france.fr (consulté le 24/10/2011).

[6] Joshua Aizeman [2008]: « Sovereign Wealth Funds: Stylized facts about their determinants and governance », Federal Reserve Bank of Sanfrancisco, working paper 2008-33, p.2. Document internet disponible sur le site: www.frbsf.org (consulté le 25/10/2011).

اهم خمس صناديق سيادية في العالم من حيث قيمة الأصول هي:[1]

- هيئة الاستثمار أبو ظبي (ADIA، 875 مليار دولار)؛
- شركة الاستثمار الحكومية لسنغافورة (GIC 300 إلى 350 مليار دولار)؛
- صندوق التقاعد النرويجي العالمي (GPFG 322 مليار دولار)؛
- صندوق الصين (SAFE 312 مليار دولار)؛
- هيئة الاستثمار الكويتية (KIA 213 مليار دولار)؛

يلخص الجدول رقم (1.3) أهم الصناديق السيادية وتقدير حجم أصولها.

[1] Jean Arthuis [2008]: «Rapport d'information sur le rôle des fonds souverains» , SENAT. P.7. Document internet disponible sur le site: www.senat.fr (consulté le 27/10/2011).

الجدول رقم (1.3): اهم الصناديق السيادية وتقدير حجم أصولها في 2007

تاريخ الإنشاء	الدولة	اسم الصندوق	الحجم مليار دولار	مصدر العوائد
أهم الصناديق السيادية القديمة				
1953	الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	213	نفط
1974	سنغافورة	Temasek holdeng تيمساك	110	تجارة
1976	الولايات المتحدة	funds Alaska permanent صندوق الاسكا الدائم	39	نفط
1976	كندا	Alberta Heritage Saving Trust Fund	17	نفط
1976	الإمارات العربية	هيئة الاستثمار ابو ظبي	875	نفط
1981	سنغافورة	شركة الاستثمار الحكومية لسنغافورة	300	فائض الميزانية
غير محدد	العربية السعودية	شركة قابضة عمومية	290	نفط
1983	بروناي	وكالة الاستثمار لبروناي	35	نفط
1990	النرويج	صندوق التقاعد النرويجي العالمي	322	نفط
1993	ماليزيا	khazanah nasional BHD	18	نفط
1997	الصين	SAFE	311	احتياطي صرف
الصناديق السيادية المستحدثة منذ سنة 2000				
2000	قطر	هيئة الاستثمار القطرية	50	نفط
2000	ايران	صندوق الاستثمار النفطي	12	نفط
2000	كازخستان	Kazakhaton national fund (KNF)	18	نفط وغاز
2000	الجزائر	صندوق ضبط الموارد	43	نفط
2001	فرنسا	صندوق الاحتياط للمعاشات	35	اقتطاعات اجتماعية
2001	إيرلندا	الصندوق الوطني لاحتياط المعاشات	29	تجارة
2002	تايوان	الصندوق الوطني للاستقرار لتايوان	15	عملات اجنبية
2002	الإمارات العربية	شركة مبادلة للتنمية الدولية	10	نفط
2003	روسيا	صندوق الاستقرار	157	نفط
2004	استراليا	الصندوق الحكومي المستقبلي لأستراليا	54	غير محدد
2005	فنزويلا	صندوق التنمية الوطني	15	نفط
2005	كوريا الجنوبية	شركة الاستثمار الحكومية	30	تجارة
2006	دبي	هيئة استثمار دبي	82	نفط
2007	الشيلي	صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي	10	نحاس
2007	ليبيا	صندوق احتياط النفط	40	نفط
2007	الصين	شركة الاستثمار الصين	200	عملات اجنبية

Source: Sovereing Wealth Funds institute [2007] : « Quelques donnés factuelles sur les fonds souverains». Document internet disponible sur le site: www.swfinstitute.org (consulté le 27/10/2011).

4.1. مبادئ سنتياغو لصناديق الثروة السيادية

تعتبر صناديق الثروة السيادية أطرافا فاعلة في النظام النقدي والمالي الدولي. وقد حظيت هذه الصناديق باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة، نظرا للمبالغة في تقدير حجم أصولها، واختلاف الآراء حول دورها وكثرة المخاوف من الأخطار المحيطة بها. نتيجة لذلك، قام صندوق النقد الدولي بتشكيل ما يعرف بـــ: "مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية IWG " في ماي 2008.[1]

تتألف مجموعة العمل الدولية من 23 دولة من أعضاء في صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى ثلاثة بلدان من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي، تمارس عملها كمراقبين دائمين.[2] وانبثقت عن مجموعة العمل الدولية مجموعة من المبادئ والممارسات التي تشكل إطارا اختياريا للاسترشاد به في العمليات الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية. واسترشدت المجموعة في وضعها لهذه المبادئ بالأهداف التالية:[3]

- المساعدة في الحفاظ على نظام مالي عالمي مستقر، وضمان حرية تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات؛
- الالتزام بكافة متطلبات التنظيم والإفصاح في البلدان التي تستثمر فيها صناديق الثروة السيادية؛
- ضمان اضطلاع صناديق الثروة السيادية بالاستثمار على أساس اعتبارات المخاطر الاقتصادية والمالية والاعتبارات المتعلقة بالعائد؛
- تشجيع صناديق الثروة السيادية على إرساء هيكل شفاف وسليم للحوكمة يكفل الضوابط التشغيلية الملائمة وسلامة إدارة المخاطر والمساءلة.

[1] صندوق النقد الدولي [2008]: " إنشاء مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية تيسيرا للجهود المتعلقة بالمبادئ الطوعية " ، بيان صحفي رقم 08/97، واشنطن. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع www.imf.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/10/30).

[2] الدول الأعضاء في مجموعة العمل الدولية: أستراليا، أذربيجان، البحرين، بوتسوانا، كندا، الشيلي، الصين، غينيا الاستوائية، ايران، إيرلندا، كوريا الجنوبية، الكويت، ليبيا، المكسيك، نيوزيلندا، النرويج، قطر، الاتحاد الروسي، سنغافورة، تيمور، ليشتي، ترينيداد، توباغو، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة. ويشارك فيها بصفة مراقب دائم كل من: عمان، المملكة العربية السعودية، الفيتنام، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي.

[3] صندوق النقد الدولي [2010]: " اقتصاديات صناديق الثروة السيادية، قضايا لصناع السياسات "، ص.64. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.imf.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/11/02).

استندت مجموعة العمل الدولية في وضعها لهذه المبادئ بالمجموعة الحالية من المعايير والمدونات الدولية، والتي تتضمن المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي.[1] والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حوكمة الشركات.[2]

تعرف مجموعة المبادئ والممارسات المنبثقة عن مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية بمبادئ سنتياغو وهي تغطي ثلاث مجالات رئيسية:[3]

- **الاطار القانوني والأهداف والتنسيق مع السياسة الاقتصادية الكلية:** من الضروري وجود أطر قانونية واضحة وسليمة لأنها تشكل أساسا تستند إليه هياكل الحوكمة كما تساعد على العمل بطريقة فعالة. كما أنه من المهم التنسيق مع السياسة الاقتصادية الكلية المحلية، لأن حجم أصول صندوق الثروة السيادي وعائداته وعملياته يمكن أن يؤثر إلى حد كبير على المالية العامة وميزان المدفوعات؛
- **الاطار المؤسسي وهيكل الحوكمة:** تساعد هياكل الحوكمة الواضحة والسليمة، وتقسيم الأدوار، ومعايير المحاسبة والمراجعة الرفيعة المستوى، على دعم الحوكمة السليمة للصندوق. كما أن توفير معلومات مالية منتظمة يقدم صورة موثوقة عن أداء الصندوق ويقوي المساءلة ويعزز الثقة في الدول المتلقية للاستثمارات؛
- **الاستثمار واطار إدارة المخاطر:** من الضروري وضع سياسة استثمارية سليمة ومحددة المعالم وشفافة، وبناء أطر لإدارة المخاطر من أجل ضمان اتساق قرارات صندوق الثروة السيادي مع أهدافه الاستثمارية.

يلخص الجدول رقم (2.3) مبادئ سنتياغو والقضايا المرتبطة بها.

[1] تشمل معايير الصندوق على ما يلي: مدونة الممارسات الجيدة بشأن شفافية المالية العامة (2007)، معيار نشر البيانات الخاصة (1996)، نظام نشر البيانات العامة (1997)، اطار تقييم البيانات (2003)، مدونة الممارسات الجيدة بشأن الشفافية في السياسة النقدية والمالية (1999)، المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطات النقد الأجنبي (2005)، المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام (2003). متوفرة على الموقع الإلكتروني www.imf.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/11/3).

[2] المبادئ التوجيهية بشأن حوكمة المنشآت التي تمتلكها الدولة (2005)، المبادئ التوجيهية بشأن حوكمة صندوق المعاشات (2009)، المبادئ التوجيهية بشأن حوكمة شركات التأمين (2005)، متوفرة على الموقع الإلكتروني www.oecd.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/11/03).

[3] International Working Groupe of Sovereign Wealth Funds [2008]: «Sovereign Wealth Funds, Generally Accepted Principles and Practices, Santiago Principles», p.p.7,9. Document internet disponible sur le site: www.iwg-swf.org (consulté le 05/11/2011).

جدول رقم (2.3) مبادئ سنتياغو والقضايا المرتبطة بها.

القضايا الرئيسية	المبادئ
الحوكمة والمساءلة: الضوابط والقوانين مهمة لضمان إدارة صندوق الثروة السيادية بكفاءة.	تعزز العناصر التالية إدارة صندوق الثروة السيادية بكفاءة: – وضع هدف واضح لصندوق الثروة السيادي (المبدأ 2). – اطار قانوني سليم يكون أساسا لهيكل مؤسسي إداري متين، يبين بوضوح توزيع المسؤوليات والفصل بينها (المبادئ 1 و6 و9)؛ – نظم إبلاغ ملائمة –تشمل التقارير السنوية والبيانات المالية المراجعة– تسمح بمراقبة الأداء، وضمان اتساق عمليات صندوق الثروة السيادية مع أهدافه المعلنة (المبادئ 7،10، 12، 23). – تكفل المعايير المهنية والأخلاقية والقواعد والإجراءات الواضحة للتعامل ، نزاهة عمليات صندوق الثروة السيادية (المبدآن 13 و14). –الإفصاح علنا عن هدف وسياسة صندوق الثروة السيادية وإطاره القانوني واطار حوكمته، لتعزيز الفهم الواضح لصندوق الثروة السيادية (المبادئ 1،2،16).
تحديات السياسة الاقتصادية الكلية: من المحتمل أن يكون لأصول صندوق الثروة السيادي وعائداته وعملياته تأثير قوي في اطار عمل السياسة الاقتصادية الكلية .	دعم اتساق عمليات صندوق الثروة السيادية مع السياسة الاقتصادية الكلية للحوكمة من خلال: – التنسيق الملائم بين عمليات صندوق الثروة السيادية والسياسات الاقتصادية الكلية (المبدأ 3). – اتساق قواعد واضحة بشان منهج الصندوق إزاء التمويل والسحب، مع هدف سياسات الصندوق (المبدأ 4). – تضمين مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية بيانات عن صندوق الثروة السيادية (المبدأ 5).
إدارة ثروة الأمة: تساعد الاستراتيجيات الاستثمارية القوية والأطر المتينة لإدارة المخاطر على الوقاية من سوء إدارة الأموال وتدني أداء الحافظات.	تعزيز أداء صندوق الثروة السيادية من خلال: – سياسة استثمارية واضحة تظهر الالتزام بخطة استثمارية منضبطة (المبدأ 18)؛ – توخي العناية والمهارة والحذر والاحتياط الواجب في الممارسات الاستثمارية لصندوق الثروة السيادية (المبدأ 19)؛ – اطار قوي لتحديد الأصول، وإدارة المخاطر في عمليات صندوق الثروة السيادي (المبدأ 22)؛ –الإفصاح علنا عن السياسات الاستثمارية ، والمنهج العام إزاء اطار إدارة المخاطر، وتعزيز المساءلة (المبادئ 18،21،22).
السلوك التجاري: تود البلدان المتلقية للاستثمارات أن تتأكد من أن الصناديق تستثمر على أساس تجاري، و أنها لا تتوخى تحقيق أهداف سياسية أو الاستثمار في مجالات تعتبر تهديدا للأمن الوطني.	ترمي صناديق الثروة السيادية إلى طمأنة البلدان المتلقية للاستثمارات بشأن توجهها التجاري من خلال: – الإفصاح عن أهدافها وسياساتها ، لإظهار أن استثماراتها ترتكز على اعتبارات اقتصادية ومالية (المبدآن 2 و16) ؛ – الإحجام عن تحقيق أهداف غير تعظيم العائد المالي المعدل حسب المخاطر (المبدآن 4 و19) ؛ – الإفصاح علنا عن منهجها العام إزاء التصويت والتمثيل في مجالس إدارة الشركات العامة التي تستثمرها للتأكد من أن تأثيرها على التوجه الاستراتيجي لهذه الشركات لا يقوض أطر حوكمتها (المبدأ 21)؛

المنافسة العادلة في الأسواق	تلتزم صناديق الثروة السيادية بعدم الحصول على ميزة غير عادلة في الأسواق، وذلك من خلال: – احترام وتطبيق جميع القواعد والقوانين واللوائح السارية في البلد المضيف(المبدأ 15)؛ – الإحجام عن السعي للحصول على معلومات متميزة أو الاستفادة من النفوذ الحكومي على نحو غير ملائم (المبدأ 20).
استقرار الأسواق المالية: أسهمت صناديق الثروة السيادية مؤخرا في الاستقرار المالي من خلال ضخ رأس المال في المؤسسات المالية التي تنطوي على أهمية للنظام الاقتصادي كله . ومع ذلك فإن التحولات الحقيقية أو المزعومة في تخصيصات الأصول في عمليات كبيرة وغير واضحة لصناديق الثروة السيادية، يمكن أن تحدث تقلبات في أسواق معينة وفي تصنيفات الأصول.	تعزز صناديق الثروة السيادية استقرار الأسواق المالية من خلال: – الإفصاح عن المعلومات المالية ذات الصلة والعناصر الرئيسية لسياستها الاستثمارية لإيضاح استعدادها لتحمل المخاطر، ومدى انكشافها للمخاطر ومسارات تخصيص الأصول (المبدآن 17 و 18)؛ – توصيف استخدام الرفع المالي أو الإفصاح عن تدابير أخرى تتعلق بالتعرض للمخاطر المالية (المبدأ 18)؛ – ممارسة حقوقها التصويتية بطريقة تتماشى مع سياستها الاستثمارية، وحماية القيمة المالية للاستثمارات، (المبدأ21)؛ – مراقبة التشغيل بصورة شفافة وسليمة و إقامة نظام لإدارة المخاطر(المبدأ 22).

المصدر: صندوق النقد الدولي [2010]: " اقتصاديات صناديق الثروة السيادية، قضايا لصناع السياسات "، ص.ص.67، 68. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.imf.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/11/02).

تجدر الإشارة إلى أن هناك تفاوت كبير بين الدول في درجة الامتثال لمبادئ سنتياغو، وتقترب كل من نيوزلندا والنرويج إلى الامتثال الكامل، في حين تشمل مجموعة الصناديق الضعيفة في نسب امتثالها كل من صناديق الخليج وصندوق ليبيا.[1]

[1] سفن بيرينت [2009]: " صناديق الثروة السيادية. تحدي الحوكمة " ، النشرة الدولية الاقتصادية، وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.carnegie-mec.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/11/06).

المبحث الثاني : صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر " Fonds de Régulation des Recettes "

لقد أدركت الحكومة الجزائرية أن عائدات النفط تحتل مكانة أساسية ضمن عائدات الميزانية وأنها عرضة لتقلبات الأسعار، لذا قررت انتهاج مقاربة فيما يتعلق بإيرادات النفط من خلال تأسيس صندوق ضبط الإيرادات.

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على صندوق ضبط الإيرادات ودوافع إنشائه، تطور وضعية الصندوق وكيفية استخدام موارده، كما سنحاول التعرف على مدى شفافية الصندوق وآليات الرقابة على عملياته.

1.2. أسباب إنشاء صندوق ضبط الإيرادات

تعتمد الجزائر اعتمادا مطلقا على قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعتبر الجباية البترولية المورد الأساسي لإيرادات الدولة. الأمر الذي يجعل ميزانية الدولة شديدة الحساسية لأي تغير في أسعار النفط. فعلى سبيل المثال، أدى انخفاض سعر البرميل من 18.68 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 12.78 دولار للبرميل سنة 1998 إلى انخفاض الجباية البترولية من 592.5 مليار دج إلى 425.9 مليار دج لتنخفض بذلك الإيرادات الإجمالية من 926.67 مليار دج إلى 774.51 مليار دج سنة 1998 مقارنة بسنة 1997 . ليسجل بذلك رصيد الميزانية عجزا قدر بـــ (-101.23 مليار دج) سنة 1998. عرفت سنة 2000 ارتفاعا في سعر البرميل إلى 27.60 دولار للبرميل فارتفعت الجباية البترولية إلى 1213.2 مليار دينار وارتفعت بذلك الإيرادات الإجمالية إلى 1578.16 مليار دج ورغم تزايد الإنفاق بـــ 34.22 ٪ مقارنة بسنة 1999 إلا أن رصيد الميزانية حقق فائضا قدر بـــ 400.04 مليار دج.[1]

إن هذه المعطيات تؤكد شدة حساسية ميزانية الدولة لتقلبات أسعار النفط. لذلك توجب على الجزائر الاحتراس من هذه المخاطر. فعمدت السلطات إلى اتخاذ إجراءات تمكنها من ضبط التأثيرات الحساسة لتقلبات سعر النفط على الميزانية وعلى الإنفاق العام. وكان من بين هذه الإجراءات إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي يعمل

[1] Bank of Algeria, Rapport [2002]: « Rapport :Évaluation économique et monétaire ». Document internet disponible sur le site: www.bank-of-algeria.dz (consulté le 08/11/2011).

على تغطية العجز في الميزانية في الفترات التي تنخفض فيها أسعار النفط وامتصاص الفائض في حالة الصدمة النفطية الإيجابية.

2.2. التعريف بصندوق ضبط الإيرادات الجزائر

أنشئ صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 بهدف التقليل من أثار تقلبات أسعار البترول والغاز.[1] أنشئ الصندوق بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي الذي صدر في 28 جوان 2000 والذي ينص على ما يلي :[2]

يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103- 302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" يقيد في هذا الحساب:

في باب الإيرادات

- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية؛
- كل الإيرادات المتعلقة بسير الصندوق .

في باب النفقات

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي؛
- تخفيض الدين العمومي.

إن الوزير المكلف بالمالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم .

نستنتج من خلال ما سبق أن:

[1] Site du Fonds de Régulation des Recettes (FRR): www.revenuregulationfund.com (consulté le 09/11/2011).

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، 25 ربيع الأول عام 1421 هـ الموافق 28 جوان 2000، ص.7. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.joradp.dz (تم الاطلاع عليها بتاريخ 10/09/ 2011).

- صندوق ضبط الإيرادات ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة وتحديدا حساب التخصيص الخاص؛
- يمول الصندوق من فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز تقديرات قانون المالية. بمعنى أن الفرق بين السعر الفعلي لبرميل النفط والسعر المرجعي المعتمد في قانون المالية يغذي صندوق ضبط الإيرادات وقد ظل إعداد الميزانية يتم على أساس 19 دولار للبرميل منذ إنشاء الصندوق حتى نهاية 2008 أين تم رفع السعر المرجعي إلى 37 دولار؛[1]
- تستخدم موارد الصندوق في سد عجز الميزانية العامة للدولة الذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحيث تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية إضافة إلى تسديد الدين العمومي الداخلي والخارجي؛
- وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق.

وقد تم إجراء تعديل على إيرادات الصندوق بحيث أضيفت تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية وذلك من خلال قانون رقم 03- 22 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424 هـــ الموافق 28 ديسمبر سنة 2003، يتضمن قانون المالية لسنة 2004. حيث نصت المادة 66 على انه:[2]

تعدل المادة 10 من القانون رقم 2000- 02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 هـــ الموافق 27 جوان سنة 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وتحرر كما يأتي:

المادة 10: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103- 302 وعنوانه " صندوق ضبط الإيرادات" ويقيد في هذا الحساب:

في باب الإيرادات

- فائض القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يفوق تقديرات قانون المالية؛
- تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية؛
- أية إيرادات أخرى مرتبطة بسير الصندوق.

في باب النفقات

- تعويض ناقص القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يقل عن تقديرات قانون المالية؛
- الحد من المديونية العمومية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، الأمر 08-02 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الاثنين 29 رمضان عام 1429هـــ الموافق 29 سبتمبر 2008م، ص.4. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.apn.dz (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/10/10).

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد83، 5 ذو القعدة عام 1424هـــ الموافق 29 ديسمبر 2003، ص.28.

كما تم إجراء تعديل آخر يتعلق بأهداف الصندوق من خلال أمر رقم 06- 04 مؤرخ في 19 جمادى الثاني عام 1427 الموافق 5 جوان سنة 2006 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 حيث نصت المادة 25 على أنه:[1]

تعدل المادة 10 من القانون رقم 2000- 02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 2000 وتحرر كما يأتي:

المادة 10: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103- 302 وعنوانه " صندوق ضبط الإيرادات " يقيد في هذا الحساب:

في باب الإيرادات

- فوائض القيم الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية البترولية لتقديرات قانون المالية؛
- تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسير المديونية الخارجية بكيفية فعالة؛
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق .

في باب النفقات

- تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار؛
- تخفيض المديونية العمومية.

إن الوزير المكلف بالمالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب ، تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم .

نستنتج من خلال التعديل الذي ينص على أنه يمكن استخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة شريطة أن لا يقل رصيد الصندوق عن حد أدنى هو 740 مليار دينار أن هناك رغبة من السلطات في الحفاظ على موارد الصندوق.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47، 23 جمادى الثانية عام 1427هـ، الموافق 19 جوان 2006، ص.8.

- **تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000– 2010**

تميزت الوضعية المالية للدولة خلال سنة 2000 بالتحسن مقارنة بسنتين 1998–1999 حيث حققت الميزانية فائضا قدر بـــ 400 مليار دج. سمح هذا الفائض بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات برصيد قدر بـــ 453.237 مليار دينار وهو فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن الفرق بين السعر الفعلي لبرميل البترول (28 دولار للبرميل) والسعر المرجعي (19 دولار) سنة 2000.[1]

استخدمت موارد الصندوق في تسديد الدين العمومي الداخلي والخارجي، التسديد المسبق للمديونية الخارجية وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، حيث سمح قانون المالية التكميلي لسنة 2006 باستخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة مع التأكيد على أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج. يوضح الجدول رقم (3.3) تطور أصول الصندوق ومختلف استخداماتها.

[1] Bank of Algeria, Rapport [2002].Op.cit.

الجدول رقم (3.3) : تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000–2010)

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	*2008	**2009	***2010
– الموارد رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	0	232.137	171.534	27.978	320.892	721.688	1842.686	2931.045	3215.530	4280.073	4316.5
فائض قيمة الجباية البترولية	453.237	123.864	26.504	448.914	623.499	1368.836	1798.000	1738.848	648.607	400.7	526.4
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	–	–
–الاستخدامات تمويل عجز الخزينة العمومية	0	0	0	0	0	0	91.530	531.952	50.000	364.3	–
سداد أصل الدين العمومي	221.100	184.467	170.060	156.000	165.559	247.838	618.111	314.455	66.788	–	–
التسديد المسبق للمديونية الخارجية	0	0	0	0	57.144	0	0	_	_	–	–
تسديد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	607.956	0	–	–
رصيد الصندوق في 31/12	232.137	171.543	27.978	320.892	721.688	1842.686	2931.045	3215.530	3747.349	4316.5	4842.8

Source: Ministère des Finances [2008]: « Note de présentation du projet d'ordonance portant loi de finance complémentaire pour 2008» . Document internet disponible sur le site: www.mf.gov.dz (consulté le 15/11/2011).

(*) Au 22 mai 2008

(**)Bank of Algeria[2009]: « Rapport : Évaluation économique et monétaire », Op.cit, P.94.

(***)Bank of Algeria[2010]: « Rapport : Évaluation économique et monétaire », Op.cit, P.57.

- **استخدام موارد الصندوق في تسديد المديونية العمومية**

استخدمت موارد الصندوق خلال الفترة 2000– 2003 في تخفيض الدين العمومي، مما سمح بتخفيض خدمة الدين العمومي المستقبلي. بلغ إجمالي الاقتطاعات من الصندوق خلال هذه الفترة حوالي 731.627 مليار دج ليقدر رصيد الصندوق في نهاية 2003 بـــ 320.892 مليار دج . في سنة 2004 تم اقتطاع 42.5 مليار دج و14.6 مليار دج سمحت على الترتيب بالتسديد المسبق لديون البنك الإفريقي وجزء من دون العربية السعودية ليقدر بذلك المبلغ المستخدم في التسديد المسبق للمديونية الخارجية بـــ 57.1 مليار دج كما تم اقتطاع ما قيمته 1412.751 مليار دج لسداد أصل الدين العمومي خلال الفترة 2004 – 2009. في سنة 2007 و2008 تم تسديد كل ديون نادي باريس ونادي لندن بفضل تسبيقات بنك الجزائر وقد تم اقتطاع مبلغ 607.956 مليار دج من موارد الصندوق لتسديد تسبيقات بنك الجزائر.

من جهة أخرى سمحت موارد الصندوق بتخفيض الدين العمومي الداخلي من 1200 مليار دج إلى 635 مليار دج في نهاية 2008.[1]

- **استخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الموازنة**

في سنة 2006 تم اللجوء لأول مرة إلى استخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الموازنة، حيث اقتطعت السلطات ما قيمته 91.530 مليار دج لتمويل عجز الموازنة العامة. في حين كان تمويل عجز الموازنة خلال السنوات (2000، 2003، 2004، 2005) والذي كان نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي الناتج عن تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي يتم دون اللجوء إلى موارد الصندوق. وقد بلغ إجمالي الاقتطاعات من موارد الصندوق لتمويل عجز الموازنة خلال السنوات 2006– 2009 ما قيمته 1037.782 مليار دج.

بالرغم من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية السلبية على أسعار النفط إلا أن موارد الصندوق ارتفعت في نهاية 2008 بـــ 1064.543 مليون دج أي بزيادة تقدر بـــ 33.10% مقارنة بسنة 2007. لتسجل موارد الصندوق في 2009 ارتفاعا طفيفا قدر بـــ 0.85% مقارنة بـــ 2008 حيث شهدت الجزائر في 2009 عجزا في ماليتها العامة

[1] Abdellatif Benachenho [2009]: «La Fabrication de l'Algérie », p.120.

يعتبر الأول من نوعه منذ 10 سنوات حيث قدر العجز بـــ 8.4 %.[1] وقد تم اللجوء إلى موارد الصندوق لتمويل عجز الخزينة العمومية حيث تم اقتطاع ما قيمته 364.3 مليار دج.

في 2010 تحسنت الوضعية المالية للجزائر حيث ارتفعت إيرادات المحروقات بـــ 20.4%، حيث انتقلت من 2412.7 مليار دج سنة 2009 إلى 2905 مليار دج سنة 2010.[2] نتيجة لذلك عاد التراكم من جديد في صندوق ضبط الإيرادات لتصل موارده في نهاية 2010 إلى 4842.8 مليار دج، أي بارتفاع قدر بـــ 12.19% مقارنة بـــ 2009.

إن العمليات التي تمت منذ إنشاء الصندوق يمكن تلخيصها في ما يلي:

- الإيرادات المتراكمة في الصندوق قدرت بـــ 4842.8 مليار دج في سنة 2010؛
- بلغ إجمالي الاقتطاعات 3847.26 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 50.41% من إجمالي موارد الصندوق مع نهاية 2009؛
- تم استغلال الاقتطاعات في سداد أصل الدين العمومي بـــ 2144.378 مليار دج، التسديد المسبق للمديونية الخارجية بـــ 57.144 مليار دج وكذا تسديد تسبيقات بنك الجزائر بما قيمته 607.956 مليار دج، كما تم اللجوء إلى موارد الصندوق لتمويل عجز الميزانية بمبلغ قدره 1037.782 مليار دج مع نهاية 2009.

[1] البنك الدولي[2009]: " موجز إعلامي عن الجزائر"، ص.1. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.Siteresource.worldbank.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/11/20).

[2] Bank of Algeria[2010]: :« Rapport :Évaluation économique et monétaire », P.57.

3.2. شفافية صندوق ضبط الإيرادات

صنف معهد الصناديق السيادية الجزائر في الرتبة الأخيرة حسب مؤشر Linaburg Maduell لشفافية الصناديق السيادية بمنحها نقطة واحدة في سلم التنقيط خلال سنة 2011.[1] ويعتبر مؤشر Linaburg Maduell دليلا على التزام الصناديق بالتعبير عن نواياها الحقيقية وممارستها الاستثمارية. ويعتمد المؤشر على 10 مبادئ أساسية تحدد شفافية صناديق الثروة السيادية وهي:[2]

- بيان الصندوق لتاريخه، أسباب إنشائه ومصادر الثروة فيه وهيكل ملكية الحكومة؛
- التزام الصندوق بإصدار تقارير سنوية مدققة من خلال مكتب محاسبي خارجي؛
- بيان الصندوق لنسب ملكيته في الشركات والعوائد المالية والتوزيع الجغرافي للملكية؛
- بيان حجم ومكونات والعائد على احتياطي الصرف الأجنبي إن وجد؛
- توفر الصندوق على قواعد إرشادية بشأن المعايير الأخلاقية وسياسة الاستثمار والالتزامات المالية ومدى تفعيل تلك القواعد؛
- بيان الصندوق لاستراتيجيات وأهداف واضحة؛
- التحديد الواضح من قبل الصندوق لمعلومات الاتصال وأي فروع له إن وجدت؛
- تحديد الصندوق للمديرين الخارجين إن وجدوا؛
- قيام الصندوق بإدارة موقع إلكتروني خاص به؛
- بيان الصندوق لعنوان مقره الرئيسي ومعلومات الاتصال مثل الهاتف والفاكس.

أكد المعهد أن احتلال الجزائر للمرتبة الأخيرة دليل على إصرارها على تغييب الشفافية وعدم إتاحة معلومات للجمهور للاطلاع عليها.

حسب دراسة تابعة لمعهد Peterson أشرف عليها الاقتصادي Edwin Truman ، احتل صندوق ضبط الإيرادات الجزائري المرتبة 40 عالميا من أصل 53 صندوقا سياديا حسب المؤشر المركب لمعايير الأداء والكفاءة. يتركب المؤشر من 4 مؤشرات جزئية هي: الشفافية والهيكل (على سبيل المثال قواعد واضحة ومعلنة للدور المالي

[1] SWF Institude [2011]: « Linaburg Maduell Transparency index », p.1. Document internet disponible sur le site: www.swfinstitute.org (consulté le 22/11/2011).

[2] SWF Institude [2008]: «Linaburg Maduell Transparency index », p.3. Document internet disponible sur le site: www.swfinstitute.org (consulté le 22/11/2011).

وهيكل استثمار شفاف) الحوكمة (على سبيل المثال دور الحكومة، المدير)، المساءلة (تقارير منتظمة عن الاستثمار والعائدات ومراجعات الحسابات)، وأخيرا السلوك. تحصل صندوق ضبط الموارد على 4.5 نقطة من اصل 25 نقطة وهو ما يدل على ضعف أداء الصندوق وضعف كفاءته. وقد تحصل الصندوق على 0.5 نقطة من اصل 12 نقطة فيما يخص المساءلة. يوضح الجدول رقم (4.3) العلامات التي تحصل عليها صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر حسب معايير الأداء والكفاءة.

الجدول رقم (4.3) تقييم صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر حسب معايير الأداء والكفاءة

المعايير	الشفافية والهيكل	الحوكمة	المساءلة	السلوك	الإجمالي
العلامة	$\frac{3}{8}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{0.5}{12}$	$\frac{0}{1}$	$\frac{4.5}{25}$

Source: Peterson Institute for International Economics, Edwin Truman [2007]: « A Scoreboard for Sovereign wealth funds», p.12 . Document internet disponible sur le sit : www.iie.com (consulté le 23/11/2011).

تظهر النتائج ضعف شفافية صندوق ضبط الإيرادات، فمنذ إنشاء الصندوق لم يتم إعداد أو نشر أي تقرير خاص بالصندوق، وقد اكتفت وزارة المالية والبنك المركزي بتقديم معلومات جد محدودة وغير مفصلة حول إيرادات الصندوق واستخدامات موارده. وقد نتج عن تغييب الشفافية إضعاف عمليات الرقابة على الصندوق وآليات المساءلة.

4.2. الرقابة على صندوق ضبط الإيرادات

ينتمي صندوق ضبط الإيرادات إلى الحسابات الخاصة بالخزينة وتتم عمليات الرقابة الخاصة بهذه الحسابات في الجزائر كالتالي:[1]

أولا: الرقابة القبلية عند الالتزام بالإنفاق وذلك على مستوى المراقب المالي؛

ثانيا: أثناء التنفيذ في إطار العلاقة بين الآمر بالصرف والمحاسب عندما ينوي هذا الأخير إجراء رقابته طبقا للمادة 39 من القانون المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية؛

ثالثا: الرقابة البعدية خلال المراقبة القانونية التي يضطلع بها مجلس المحاسبة بعد إيداع حساب التسيير المقدم من المحاسب وكذا الحساب الإداري المقدم من الآمر بالصرف.

ويضاف إلى هذه الأنواع من الرقابة، الرقابة التي تجريها المفتشية العامة للمالية.

منذ إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 لم تمارس أي جهة رقابية صلاحياتها في الرقابة على عمليات الصندوق حتى سنة 2010. في هذه السنة أصدر مجلس المحاسبة تقريره التقييمي الأول (الذي تناول فيه الصندوق) والمصادق عليه بتاريخ 29 سبتمبر 2010 والذي انتقد فيه بشدة الصناديق الخاصة. إذ رأى أن تسييرها تنقصه الشفافية وأن بعضها يكدس أموالا ولا ينفقها أما البعض الآخر وهي الصناديق الضخمة (صندوق ضبط الإيرادات) فتفتقر إلى برامج انفاق واضحة. كما أكد المجلس أنه لم يتمكن من الحصول على كشف مفصل من بنك الجزائر عن الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات حسب طبيعة الديون كما لم يتحصل على المستندات الثبوتية المرتبطة بذلك.[2]

إن الحسابات الخاصة بالخزينة هي حسابات خارج الميزانية وهي لا تخضع للرقابة المباشرة للسلطة التشريعية غير أن فتح هذه الحسابات يتم من خلال قانون المالية السنوي وللبرلمان الحق في الاستفسار من وزير المالية عن هذه الحسابات. حيث يحق لأي عضو من البرلمان أن يستفسر شفويا أو كتابيا عن موارد الصندوق غير أن هذا الحق لم يمارس منذ إنشاء الصندوق قبل سنة 2010. في سنة 2010 اغتنم البرلمان مناقشة مشروع قانون ضبط الميزانية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، رقم 189، مرجع سابق، ص.48.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، رقم 199، مرجع سابق، ص.7.

لسنة 2008 وبالاعتماد على تقرير مجلس المحاسبة طالب البرلمان بمعرفة أسباب الغموض الذي يكتنف الصندوق كما طالب بتحسين شفافيته.[1]

إن انعدام الرقابة الفعالة الناتج عن غياب الشفافية أو عن عدم قيام الجهات الرقابية بدورها بكفاءة يؤدي إلى إهدار المال العام وتبديده، ومن أجل حماية تسير المال العام تم اتخاذ عدة تدابير تهدف إلى تكريس الشفافية في مجال تنفيذ النفقات العمومية والسلامة المالية. من أهمها تدعيم مجلس المحاسبة وتدعيم المفتشية العامة للمالية وتوسيع صلاحياتهما.[2] ولضمان أكبر قدر من الشفافية أوصى صندوق النقد الدولي بدمج الصندوق ضمن الميزانية العامة للدولة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، رقم 199، مرجع سابق، ص.7.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، رقم 189، مرجع سابق، ص.43.

المبحث الثالث: صندوق التقاعد النرويجي العالمي " Government Pension Fund Global "

تعتبر النرويج ثالث أكبر مصدر للبترول في العالم وهي بذلك تواجه تحدي كيفية إدارة العوائد النفطية على غرار باقي الدول النفطية. لمواجهة هذا التحدي أنشأت النرويج صندوقا سياديا كان يعرف سابقا بصندوق النفط النرويجي أما الآن فقد اطلقت عليه اسم صندوق التقاعد النرويجي العالمي. تحول السلطات إلى الصندوق جميع إيرادات النفط وذلك لضمان عدم تأثيرها على الاقتصاد وكذا ضمان التسيير الجيد للعوائد المتأتية من هذه الثروة الناضبة.

تعتبر عمليات الصندوق من أفضل الممارسات لصناديق الثروة السيادية المعنية بالموارد الطبيعية ، لذا سوف نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على هذا الصندوق من حيث نشأته، أهدافه، والإدارة الشفافة لأمواله والتي جعلت الصندوق نموذجا يحتذى به من قبل الدول التي تمتلك صناديق سيادية ذات أصول طبيعية.

1.3. التعريف بصندوق التقاعد النرويجي العالمي

سمحت الفوائض النفطية الكبيرة التي ما فتئت تتزايد منذ اكتشاف النفط في بحر الشمال في 1969 بإنشاء صندوق النفط النرويجي سنة 1990 حيث صادق البرلمان في هذا التاريخ على القانون الذي بموجبه تم إنشاء الصندوق.[1] يسهل الصندوق على الحكومة التسيير الطويل الأجل لعائدات النفط.

تم في 1996 تحويل كل الأموال من الخزينة إلى الصندوق. في 2004 تم وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية للسلوك الأخلاقي في إدارة الصندوق. وفي 2006 ثم تغير اسم الصندوق من صندوق النفط النرويجي إلى صندوق التقاعد النرويجي العالمي.[2]

يعتبر الصندوق أكبر الصناديق السيادية في أوربا من حيث الحجم وثاني أكبر الصناديق السيادية في العالم. ويندرج الصندوق ضمن ميزانية الدولة وهو ما يجعله خاضعا لرقابة متشددة خاصة من قبل البرلمان النرويجي.[3]

[1] Norges Bank Investment (NBIM) [2011]: « Government Pension Fund Global », p.1. Document internet disponible sur le site: www.nbim.no (consulté le 28/11/2011).

[2] NBIM [2011]: « Government Pension Fund Global, Historical overview», p.1.

[3] SWF Institute [2011]: « Norway Government Pension Fund Global ». Document internet disponible sur le site: www.swinstitude.org (consulté le28/11/2011).

يهدف الصندوق إلى:[1]

- تخفيف مستوى الإنفاق العام مع مرور الوقت وفك ارتباطه بإيرادات النفط المتقلبة؛
- استبدال ثروة النفط الناضبة بأصول مالية ينتظر ازدياد قيمتها مع مرور الوقت كي تتمكن من التعامل مع الزيادة المتوقعة في الإنفاق العام المصاحبة لزيادة عدد السكان المسنين؛
- حماية حق الأجيال القادمة في هذه الثروة الناضبة (النفط).

تتمثل إيرادات الصندوق في جميع إيرادات النفط وعائدات الاستثمارات المالية. أما بالنسبة للاستخدامات فإن الصندوق لا يقوم بأي تحويلات للموازنة إلا بالقدر الضروري لتمويل العجز غير النفطي الذي يتحدد حسب الأهداف السنوية لسياسة المالية العامة على أن لا يتعدى الجزء المحول إلى الميزانية 4% من المداخيل البترولية سنويا ويستثمر الباقي في أصول مالية في الخارج لتجنب الضغوط التضخمية.[2]

2.3. إدارة أصول صندوق التقاعد النرويجي العالمي

تنتهج النرويج استراتيجية جيدة وشفافة لإدارة أصول صندوق التقاعد النرويجي العالمي، وتتحمل وزارة المالية المسؤولية الكلية لإدارة أصول هذا الصندوق، ولكنها فوضت بنك النرويج المركزي (Norges Bank) في الإدارة التشغيلية للأصول بمقتضى اتفاقية للإدارة.[3]

تحدد وزارة المالية استراتيجية الاستثمار من خلال تحديد حافظة معيارية يسعى البنك المركزي على ضوئهما إلى تحقيق أعلى عائد ممكن وبأقل مخاطر غير أن وزارة المالية تتحكم أيضا في مدى التعرض للمخاطر حتى يظل العائد الفعلي في حدود عائدات الحافظة المعيارية.

تتألف الحافظة المعيارية من أسهم في مؤشرات أسهم الفاينانشل تايمز (FTSE) في 27 بلدا والسندات في مؤشرات سندات ليمان العالمية المجمعة (Lehman Global Agrgregate) بعملات 21 بلدا.[4]

---

[1] Norwegian Ministry of finance [2011]: «Government Pension Fund Global ». op.cit. p.2.

[2] Norwegian Ministry of finance [2011]: « Government Pension Fund Global ». op.cit. p.4.

[3] NBIM [2011]: « Government Pension Fund Global ». op.cit, p.6.

[4] صندوق النقد الدولي[2004] : " مسودة المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد"، ص.63. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.imf.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/11/29).

تتكون الحافظة المعيارية من أسهم وأدوات دخل ثابتة وهي موزعة على النحو التالي: [1]

تمثل الأسهم 40% من الحافظة المعيارية:

- 50% أسهم مدرجة في بورصات أوربا؛
- 35% أسهم مدرجة في الأمريكيتين وإفريقيا؛
- 15% من الأسهم في آسيا.

النسبة المتبقية البالغة 60% من الحافظة، تتألف من أدوات دخل ثابتة مصدرة بالعملات الأوربية (55%) والأمريكية (35%) والآسيوية (10%). وفي 2007 قررت السلطات رفع نسبة الاستثمار في الأسهم إلى 60% و40% للاستثمار في أدوات الدخل الثابت.[2]

وقد أنشأ البنك المركزي جناحا مستقلا لإدارة الاستثمار(إدارة استثمارات بنك النرويج NBIM) يقوم بتوظيف هذين النوعين من الأصول في خطي نشاط منفصلين. وفي نهاية 2004 استعانت إدارة استثمارات بنك النرويج بخدمات 19 شركة استثمار متخصصة في إدارة حافظة أسهم الصندوق. وأوكلت إدارة حافظة الدخل الثابت للصندوق إلى 16 شركة أخرى.[3] وفي 19نوفمبر 2004، وضعت النرويج مبادئ توجيهية للسلوك الأخلاقي في إدارة الصندوق وأصبحت نافذة المفعول في عام 2005. وطبقا لهذه المبادئ التوجيهية يتعزز الأساس الأخلاقي الذي يستند إليه الصندوق من خلال ممارسة حقوق الملكية (التصويت) لتشجيع الحوكمة السليمة في قطاع الشركات وكذا فحص الشركات المخالفة لمبادئ السلوك الأخلاقي واستبعادها من خيارات استثمار الصندوق.[4]

في 2010 تم تخصيص 5% من أصول الصندوق للاستثمار في العقار.[5] وعموما يمكن تلخيص اهم التغيرات في استراتيجية استثمار أصول الصندوق في الشكل رقم (1.3).

[1] يمكن الاطلاع على استثمارات الصندوق بالتفصيل على موقع وزارة المالية النرويجية من خلال الوثيقة التالية:

«Government Pension Fund Global's investments by country and region». Document internet disponible sur le site: www.regjeringen.no (consulté le 30/11/2011).

[2] NBIM [2010]: « Government Pension Fund Globa, annual report 2010», p.25.

[3] صندوق النقد الدولي[2004] : " مسودة المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد"، مرجع سابق، ص.63.

[4] Norges Bank Investment Management (NBIM) [2011]:: « Ethical guidelines », p.1. Document internet disponible sur le site: www.nbim.no (consulté le 30/11/2011).

[5] NBIM [2010]: «Government Pension Fund Globa, annual report 2010 ",Op.cit, p.24.

الشكل رقم (1.3): التغيرات الهامة في استراتيجية استثمارات الصندوق

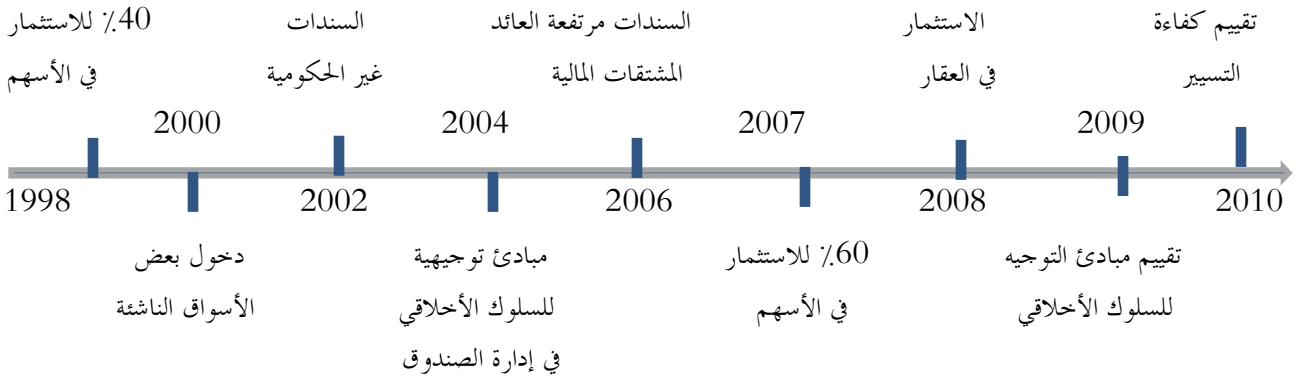

Source: Norwigian Ministry of Finance [2008]: « Sovereign Wealth Funds and Government Pension Fund », p.12.Document internet disponible sur le site: www.regjeringen.no (consulté le 1/12/2011).

سمحت استراتيجية استثمار أصول الصندوق بتحقيق معدل عائد سنوي قدر بـــ 4.5% منذ إنشاء الصندوق. أدت هذه العوائد إلى ارتفاع كبير في حجم أصول الصندوق. وهو ما يوضحه الجدول رقم (5.3) والشكل رقم (2.3).

الجدول رقم (5.3): تطور حجم أصول صندوق التقاعد النرويجي العالمي خلال الفترة 1999– 2011

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	*2009	*2010	**2011
حجم الأصول	28	43	69	85	148	192	160	306	348	383	445	453	570

Source: Enrique Alberal, José Maria[2009]: «Sovereign External Assets and The Resitience of Global Imbalances», Banco de Espana, P.13. Document internet disponible sur le site: www.bde.es (consulté le 1/12/2011).

(*) International Financial Service London (IFSL) [2010]: «Sovereign Wealth Funds», London, p.3. Document internet disponible sur le site: www.ifsl.org.uk (consulté le 1/12/2011).

(**) SWFI [2011]: «The largest Sovereign Wealth Funds by assets under management». Document internet disponible sur le site: www.sovereignwealthfundsnews.com (consulté le 1/12/2011).

الشكل رقم (2.3): تطور حجم أصول صندوق التقاعد النرويجي العالمي خلال الفترة 1999– 2011

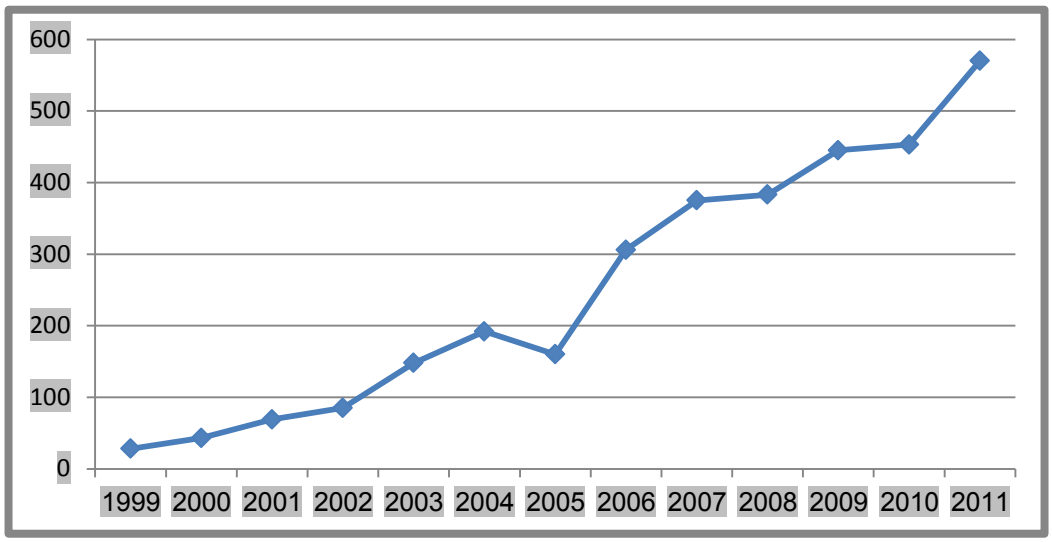

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5.3).

يوضح الشكل التطور الكبير الذي عرفه حجم أصول صندوق التقاعد النرويجي العالمي حيث ارتفع حجم الأصول من 28 مليار دولار سنة 1999 إلى 570 مليار دولار سنة 2011. أي تضاعف بحوالي 20 مرة . رغم أثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الأسواق المالية العالمية، إلا أن استراتيجية التنويع في استثمارات الصندوق التي تهدف إلى التقليل من المخاطر مكنت الصندوق من تعويض الخسائر في وقت قصير ليعرف حجم أصول الصندوق ارتفاعا حتى في ظل الأزمة. وهذا دليل على الاستراتيجية الجيدة التي تتميز بالدرجة العالية من الكفاءة في إدارة عوائد النفط من خلال التسيير الفعال والكفء لموارد الصندوق الذي يهدف إلى تحقيق نمو مستدام في أصوله من اجل حماية حقوق الأجيال اللاحقة في هذه الثروة الناضبة.

تجدر الإشارة إلى أن استراتيجية استثمار أصول الصندوق تأخذ بعين الاعتبار مبادئ التنمية المستدامة. فالصندوق لا يستثمر في الشركات التي لا تحترم المعايير البيئية والاجتماعية في مشاريعها.[1]

[1] صندوق النقد الدولي[2004] : " مسودة المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد"، مرجع سابق، ص.63.

3.3. شفافية صندوق التقاعد النرويجي العالمي

يقوم البنك المركزي النرويجي بنشر تقارير سنوية منتظمة من خلال موقعه الإلكتروني على شبكة الأنترنت وتشمل هذه التقارير على معلومات مفصلة عن التغيرات الأخيرة في إدارة الصندوق، والتحويلات من الموازنة والاتجاهات العامة في السوق، وعائدات الاستثمار والدخل، والاتجاهات العامة في التعرض للمخاطر، والتكاليف الإدارية وعلاوة على ذلك يصدر البنك المركزي بانتظام بيانات صحفية يلخص فيها الأداء المالي ربع السنوي للصندوق.

إن هذه الممارسات جعلت صندوق التقاعد النرويجي العالمي يحتل المركز الأول حسب مؤشر Linaburg Maduell لمعهد الصناديق السيادية الخاص بشفافية صناديق الثروات السيادية، حيث حصل الصندوق على العلامة الكاملة 10 نقاط حسب إحصائيات 2011.[1]

كما منحت دراسة ترومان الصندوق 23 نقطة من أصل 25 حسب معايير الأداء والكفاءة. يوضح الجدول رقم (6.3) العلامات التي تحصل عليها الصندوق حسب معايير الأداء والكفاءة.

الجدول رقم (6.3): تقييم صندوق التقاعد النرويجي العالمي حسب معايير الأداء والكفاءة في 2007

المعايير	الشفافية والهيكل	الحوكمة	المساءلة	السلوك	الإجمالي
العلامة	$\frac{7.5}{8}$	$\frac{4}{4}$	$\frac{10.5}{12}$	$\frac{1}{1}$	$\frac{23}{25}$

Source: Peterson institute for international Economics, Edwin Truman (2007) : «A Scoreboard for scoring wealth funds», p.12. Document internet disponible sur le site: www.iie.com (consulté le 03/12/2011).

توضح بيانات الجدول أن صندوق التقاعد النرويجي العالمي يتميز بدرجة عالية من الشفافية والمساءلة وهو ما جعله يقترب من العلامة الكاملة من حيث معايير الأداء والكفاءة ليحتل بذلك المرتبة الثانية.[2]

[1] لمعلومات أكثر تفصيلا راجع ملحق رقم (11): ترتيب الدول حسب مؤشر Linaburg Maduell لشفافية صناديق الثروة السيادية في 2011، ص.188.

[2] لمعلومات أكثر تفصيلا راجع ملحق رقم (12): ترتيب الدول حسب معايير الأداء والكفاءة لصناديق الثروة السيادية في 2007 ، ص.189.

4.3. الرقابة على عمليات صندوق التقاعد النرويجي العالمي

يخضع صندوق التقاعد النرويجي العالمي إلى رقابة صارمة متعددة الأطراف، إذ يخضع لرقابة البنك المركزي ورقابة وزارة المالية فضلا عن الرقابة البرلمانية والرقابة الشعبية. وعموما يمكن تلخيص الهيئات المشرفة على الصندوق في الشكل رقم (3.3).

الشكل رقم (3.3): الجهات المشرفة والمراقبة لصندوق التقاعد النرويجي العالمي

Source: NBIM [2010]: « Government Pention Fund , Annual Report 2010 », p.6. Document internet disponible sur le site: www.nbim.no (consulté le 04/11/2011).

إن البنك المركزي المكلف بالإدارة التشغيلية لأموال الصندوق نيابة عن وزارة المالية ملزم بموجب قانون الصندوق بتقديم معلومات مفصلة عن إدارة الصندوق، إذ يحتفظ البنك بحسابات مفصلة للصندوق، تحدد جميع الإيرادات والمصروفات لسنة معينة في مذكرة منفصلة عن الحسابات السنوية. ترسل المذكرة إلى مكتب المراجع العام في البنك المركزي الذي يقوم بمراجعة حسابات الصندوق وإعداد تقرير يرسل إلى المراجع العام بوزارة المالية لإجراء عملية المراجعة النهائية بالاستعانة بتقرير مراجع حسابات خارجي مستقل. يسلم التقرير النهائي ونتائج التدقيق للبرلمان النرويجي ليمارس صلاحياته في الرقابة على عمليات الصندوق كما تنشر التقارير ونتائج المراجعة للاطلاع العام على موقع البنك المركزي النرويجي أو موقع الصندوق ليمارس بذلك الجمهور دوره الرقابي على أمواله وثرواته. يوضح الشكل رقم (4.3) تدفق تقارير الكفاءة بين مختلف الهيئات الرقابية.

الشكل رقم (4.3): تدفق تقارير الكفاءة بين مختلف الجهات الرقابية على صندوق التقاعد النرويجي العالمي

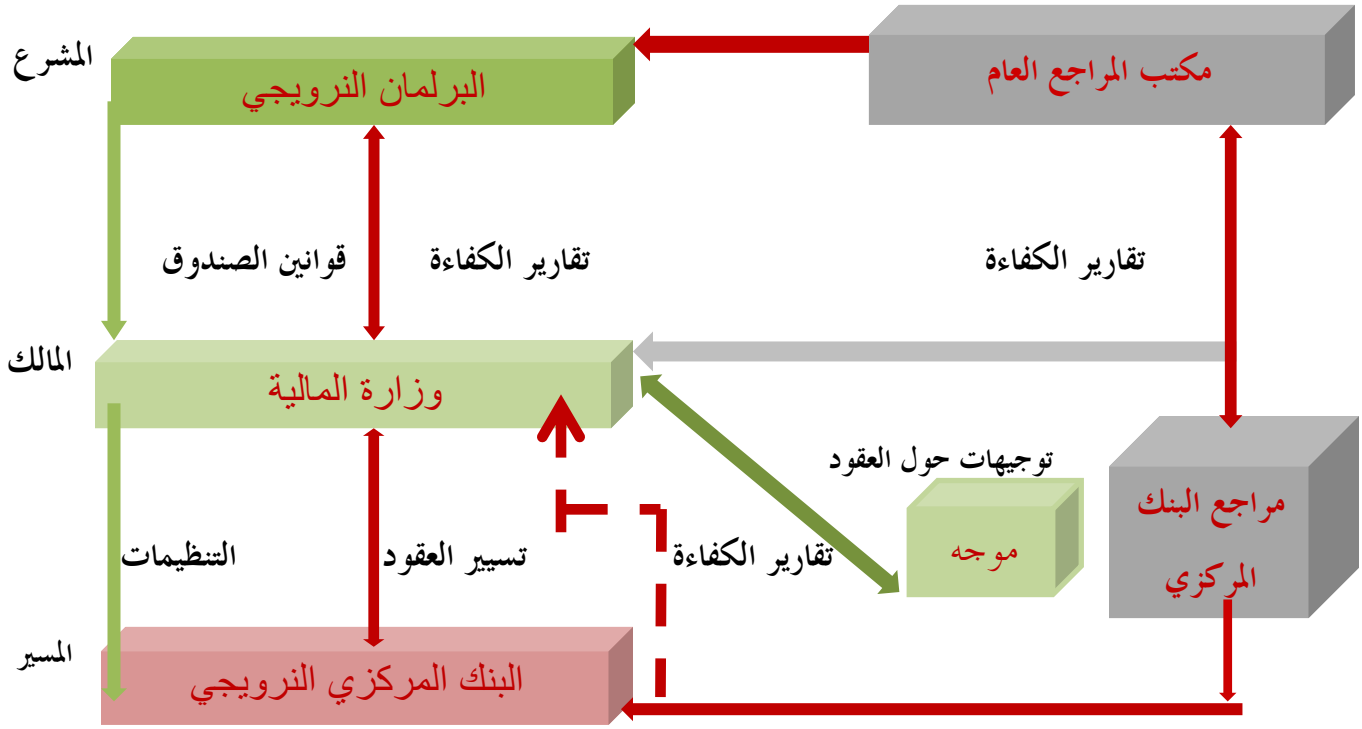

Source: Norwigian Ministry of Finance[2008]: « Sovereign Wealth Funds and Government Pension Fund », p.14. Document internet disponible sur le site: www.regjeringen.no (consulté le 6/12/2011).

المبحث الرابع: دراسة مقارنة بين صندوق التقاعد النرويجي العالمي وصندوق ضبط الإيرادات في الجزائر

قامت كل من النرويج والجزائر بعد تحقيق فوائض مالية هامة من تصدير النفط والغاز، بإنشاء صناديق تساعدها على تسيير فوائضها المالية. ورغم أن صندوقي البلدين يتشابهان من حيث الأصل وهو فوائض إيرادات النفط والغاز، إلا أن الاختلاف بينهما كبير. يرجع هذه الاختلاف أساسا إلى التباين في الظروف التي أنشئ فيها كلا الصندوقين. فالنرويج أسست صندوقها في 1990 بعدما سددت ديونها الخارجية، وفي فترة تميز فيها اقتصادها بالاستقرار، كما أن مستويات الإنفاق العام فيها مقبولة وذلك بالنظر إلى حجم سكانها الذي لا يتعدى 4.6 مليون نسمة.[1] فضلا عن هذا فإن النرويج تتميز بالانضباط المالي الشديد وغياب الفساد. أما الجزائر فقد أنشأت صندوقها في سنة 2000 حيث كان الاقتصاد يتميز باختلالات كبيرة وارتفاع كبير في المديونية، كما ترافق إنشاء الصندوق مع تنفيذ برامج استثمارية ضخمة أدى إلى ارتفاع الإنفاق العام وذلك للاستجابة إلى احتياجات عدد من السكان يقدر بـــ 35.6 مليون نسمة، وفي ظل انتشار كبير للفساد.

أدى هذا التباين في ظروف إنشاء الصندوقين إلى وجود اختلافات بين الصندوقين من حيث:

- الهيكل؛
- الأهداف واستراتيجية إدارة الأصول؛

الشفافية وآليات الرقابة.

[1] Norway [2011]: «Norway Facts». Document internet disponible sur le site: www.norway_hei.com (consulté le 8/12/2011).

1.4. دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي العالمي من حيث الهيكل

يعتبر صندوق ضبط الإيرادات صندوق خارج الموازنة وهو ما أدى إلى خلق ميزانية مزدوجة وأدى إلى تحقيق نتائج غير مرغوبة من حيث الشفافية والرقابة وكفاءة الإنفاق.

ظلت السلطات الجزائرية لفترة طويلة تعتمد على سعر مرجعي 19 دولارا (منذ إنشاء الصندوق إلى سنة 2008). ورغم مطالبة البرلمان في العديد من المرات برفع السعر المرجعي إلا أن السلطات كانت تتغاضى عن هذا المطلب بحجة حماية الموازنة والاقتصاد من تقلب إيرادات النفط. إلا أن السلطات كانت في كل مرة تلجأ إلى صندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز في الموازنة. وبهذا فقد وقعت الجزائر في مشكلة الميزانية المزدوجة التي أدت إلى إضعاف كفاءة إنفاق الأموال في ظل عدم التقييم الجيد للمشاريع الاستثمارية والنفقات العمومية. وهوما أدى إلى إضعاف الرقابة على المال العام وعلى موارد الصندوق.

على عكس ذلك، فإن إنفاق أموال صندوق التقاعد النرويجي العالمي يتم من خلال ميزانية الحكومة، حيث تسجل جميع إيرادات ونفقات البترول في الموازنة وتخضع لرقابة البرلمان ثم تحول الحصيلة الصافية إلى الصندوق وبعد ذلك تحول الأموال اللازمة لتمويل عجز الموازنة غير النفطية مرة أخرى من الصندوق إلى الموازنة (في حدود 4%). والمبدأ الأساسي هو أن جميع المعاملات الخاصة بالصندوق تدرج في عروض الموازنة وهو ما أدى إلى وجود تكامل بين ميزانية الدولة والصندوق وتجنب الازدواجية في الموازنة، الأمر الذي أدى إلى الشفافية والمحافظة على الإيرادات النفطية.

دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق التقاعد النرويجي العالمي من حيث الأهداف واستراتيجية إدارة الأصول

يوجد اختلاف كبير بين أهداف الصندوقين، فأهداف صندوق ضبط الإيرادات تتميز بأنها مؤقتة وتفتقد للرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى، جعلت هذه الأهداف من الصندوق أداة مؤقتة تعمل على سداد المديونية وتمويل عجز الموازنة. إن هدف تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحيث تكون اقل من تقديرات قانون المالية يعد في حكم الملغي. ذلك أن أسعار النفط في ارتفاع مستمر وكان من المستبعد أن تقل عن 19 دولار وحتى عن 37 دولار الذي يبقى بعيدا عن السعر الفعلي لبرميل النفط. الأمر الذي يجعل من هذا الهدف صعب التحقيق. فضلا عن هذا، فبعدما تمكنت الجزائر من تخفيض مديونيتها إلى أقل المستويات فان هدف تسديد المديونية لم يعد ذا أهمية كبيرة. يبقى هدف تمويل عجز الموازنة، لا يعتبر هدفا استراتيجيا، بل إن لجوء السلطات في كل مرة لصندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز الموازنتي ينتج عنه عدة تأثيرات سلبية. من جهة تبقى الموازنة في عرضة دائمة للصدمات النفطية، إذ أن إيرادات الصندوق تتمثل أساسا في الإيرادات النفطية وهي تفتقد للتنويع، فهدف تجنيب الاقتصاد آثار التقلب في أسعار النفط لا يمكن تحقيقه في ظل استمرار تمويل عجز الموازنة من صندوق ضبط الإيرادات وفي ظل اعتماد الصندوق فقط على إيرادات النفط. ومن جهة أخرى أدى اعتماد السلطات على الصندوق في تمويل عجز الموازنة إلى استنزاف موارد الصندوق في ظل غياب شفافية الموازنة وغياب رقابة صارمة لاستخدامات الاقتطاعات من الصندوق وغياب استراتيجية لتنمية موارده.

بالمقارنة مع صندوق التقاعد النرويجي العالمي، نجد أن هذا الأخير يسعى إلى تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى، تبرز رغبة السلطات في التسيير المستدام للثروة النفطية وفي المحافظة على حقوق الأجيال القادمة في هذه الثروة الناضبة. بمعنى الاستعداد لعصر ما بعد النفط. ولهذا الغرض تنتهج النرويج استراتيجية جيدة لإدارة أصول الصندوق والتي تعكس أهدافه. حيث يتم استثمار موارد الصندوق في أصول مالية متنوعة، بهدف تحقيق عوائد مالية هامة عند مستوى مخاطر مقبول. سمحت هذه العوائد بزيادة وتنويع إيرادات الصندوق وتجنبه آثار الصدمات السلبية لأسعار النفط. كما أن الاستخدام الحذر لأموال الصندوق وتحديد سقف 4% لتمويل عجز الموازنة غير النفطي سمح من جهة بالمحافظة على أموال الصندوق لخدمة الأجيال اللاحقة وسمح من جهة أخرى بفك ارتباط الموازنة والإنفاق العام بإيرادات النفط المتقلبة. كما ساهم في حماية الاقتصاد من الاعتماد المفرط على عوائد النفط وأثر ذلك على التنويع الاقتصادي.

3.4. دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق التقاعد النرويجي العالمي من حيث الشفافية وآليات الرقابة

يتميز صندوق ضبط الإيرادات بضعف الشفافية حيث تحصل على نقطة واحدة من 10 حسب مؤشر Linaburg Maduell الصادر عن معهد الصناديق السيادية في سنة 2011. أما صندوق التقاعد النرويجي العالمي فمن أهم مميزاته، درجة الشفافية العالية حيث تحصل حسب نفس المؤشر على 10 نقاط وهي العلامة الكاملة ليتصدر بذلك الصناديق السيادية من حيث الشفافية مقابل المرتبة الأخيرة لصندوق ضبط الإيرادات. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأخير تحصل على 0 في المؤشر الجزئي : نشر التقارير للاطلاع العام في حين تحصل الصندوق النرويجي على العلامة الكاملة، حيث يقوم كل من البنك المركزي النرويجي ووزارة المالية بإعداد تقارير فصلية وسنوية تنشرها على موقع البنك المركزي، أو موقع الصندوق.

وفق دراسة Edwin Truman التابعة لمعهد Peterson احتل صندوق ضبط الإيرادات المرتبة 40 من بين 53 صندوقا من حيث الأداء والكفاءة حيث تحصل على 4.5 نقطة من أصل 25 نقطة مقابل 23 نقطة لصندوق التقاعد النرويجي العالمي وتحصل صندوق ضبط الموارد على 0 وفق المؤشر الجزئي للشفافية والمساءلة، وهذا دليل على انعدام الشفافية والمساءلة على موارد الصندوق واستخداماتها وهو ما أدى إلى ضعف أدائه وكفاءته، أما الصندوق النرويجي فقد تحصل على 10.5 نقطة من أصل 12 نقطة وهو ما يدل على الدرجة العالية من الشفافية والمساءلة للمسؤولين عن الصندوق. نلخص كل هذه المؤشرات والمقارنة في الجدول رقم (7.3).

الجدول رقم (7.3) مقارنة بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق التقاعد النرويجي العالمي من حيث الشفافية ومعايير الأداء

	صندوق ضبط الإيرادات	صندوق التقاعد النرويجي العالمي	الملاحظة
مؤشر Linaburg Maduell لشفافية صناديق الثروة السيادية (سلم تنقيطي من 1 إلى 10)	1 (المرتبة الأخيرة)	10 (المرتبة الأولى)	درجة عالية من الشفافية لصندوق التقاعد النرويجي العالمي مقابل درجة جد ضعيفة لصندوق ضبط الإيرادات.
معايير الأداء و الكفاءة (سلم تنقيطي من 0 إلى 23)	**4.5**	**23**	أداء جيد وكفاءة عالية في التسيير نتيجة الدرجة العالية من الشفافية والمساءلة لصندوق التقاعد النرويجي العالمي مقابل ضعف في الأداء والكفاءة في التسيير لصندوق ضبط الإيرادات نتيجة تغيب الشفافية وضعف آليات الرقابة والمساءلة.
- الهيكل	3.0	7.5	
- الحوكمة	1	4	
- الشفافية والمساءلة	0.5	10.5	
- السلوك	0	1	

المصدر: من إعداد الباحثة.

أدى غياب الشفافية حول صندوق ضبط الإيرادات وعدم التزام البنك المركزي ووزارة المالية بنشر التقارير حول أداء الصندوق إلى إضعاف آليات الرقابة. فمجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، رغم أن القانون يمنحها صلاحية الرقابة على عمليات الصندوق إلا أنهما غير قادرين على ممارسة هذا الحق في ظل غياب كشف حسابات الصندوق وغياب التقارير عن مختلف العمليات وهذا ما أكده تقرير مجلس المحاسبة[1] الذي أدى دوره الرقابي على مختلف الصناديق الخاصة إلا صندوق ضبط الإيرادات لعدم قدرته على الحصول على كشف الحسابات المفصل حول الصندوق. إن هذا يدل على انفراد وزارة المالية بالإشراف والرقابة على الصندوق وهو ما يعني هيمنة الحكومة عليه مما يؤدي إلى ضعف كفاءة استغلال موارده.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، رقم 199، مرجع سابق، ص.7.

في المقابل نجد رقابة جد صارمة ومتعددة الأطراف[1] على صندوق التقاعد النرويجي العالمي تتمثل في البنك المركزي النرويجي، وزارة المالية، البرلمان النرويجي الذي يطلع الرأي العام بكل تفاصيل وعمليات الصندوق، ليمارس هذا الأخير رقابته على أمواله. وهذا ما جعل صندوق التقاعد النرويجي العالمي، يتميز عن باقي الصناديق السيادية ويحتل المراتب الأولى من حيث الشفافية والأداء والكفاءة، الأمر الذي خوله بأن يكون نموذجا لباقي الدول التي تمتلك مثل هذه الصناديق السيادية في سعيها لتحسين شفافية وأداء الصناديق الخاصة بها.

عموما يمكن تلخيص اهم أوجه الاختلاف بين صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي العالمي والنتائج المستخلصة من دراسة المقارنة في الجدول رقم (8.3).

[1] انظر الشكل رقم (4.3)، ص.159.

الجدول رقم(8.3): أوجه الاختلاف بين صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي العالمي

أوجه الاختلاف	صندوق التقاعد النرويجي العالمي	صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر	النتائج المستخلصة من دراسة المقارنة
ظروف الإنشاء	أنشأت النرويج الصندوق في 1990 بعد تسديد كل ديونها وفي ظل اقتصاد يتميز بالاستقرار مع مستوى مقبول من الإنفاق العام. فضلا عن غياب الفساد.	أنشأت الجزائر الصندوق سنة 2000 في ظل اقتصاد يتميز بالاختلالات ومثقل بالمديونية، كما ترافق إنشاء الصندوق مع تنفيذ برامج استثمارية ضخمة ساهمت في رفع الإنفاق العام مع انتشار كبير للفساد.	ساهمت الظروف الاقتصادية والسياسية في النرويج في رفع الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط من خلال عدم استخدام موارد الصندوق لا في تسديد المديونية ولا في مواجهة الإنفاق المتزايد وكذا نتيجة غياب الفساد والدرجة العالية من الشفافية في تسيير العوائد. على عكس الجزائر التي لم تسمح ظروفها الاقتصادية ولا السياسية بالحفاظ على موارد الصندوق نتيجة ارتفاع المديونية وارتفاع الإنفاق العام وغياب الحكم الراشد وانتشار الفساد وغياب الشفافية في تسيير المال العام.
الهيكل	يندرج الصندوق ضمن ميزانية الدولة	ينتمي الصندوق إلى الحسابات الخاصة بالخزينة وهي حسابات خارج الميزانية	لابد من إدراج موارد صندوق ضبط الإيرادات ضمن إيرادات الميزانية العامة ليكون بذلك خاضعا للرقابة البرلمانية.
الأهداف	أهداف استراتيجية بعيدة المدى	أهداف متوسط المدى تفتقد للرؤية الاستراتيجية	من الضروري إضافة أهداف جديدة لـــ ص ض إ تعبر عن استراتيجية طويلة المدى للصندوق كهدف حماية حقوق الأجيال اللاحقة في الثروة النفطية الذي يترتب عنه الحفاظ على موارد الصندوق والعمل على تعظيمها.
الإيرادات	إيرادات متنوعة: كل إيرادات النفط والعوائد على الاستثمارات	إيرادات تفتقر للتنويع. تتمثل أساسا في فائض الجباية البترولية عن تقديرات الميزانية.	اقتصار موارد صندوق ضبط الإيرادات على الإيرادات النفطية يجعله عرضة للصدمات النفطية ويحرمه من موارد أخرى تعظم حجم أصوله لذا من الضروري العمل عل تنويع موارد الصندوق.
الاستخدامات	لا يستخدم سوى 4٪ من موارد الصندوق وذلك لتمويل العجز الغير النفطي للميزانية .	استخدام كبير لموارد الصندوق في تسديد المديونية وفي تمويل عجز الموازنة	لابد من الحد من الاستخدام المفرط لموارد الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة الذي يبقيها شديدة الارتباط بالقطاع النفطي ويضعف جهود التنويع الاقتصادي والبحث عن مصادر أخرى غير نفطية لتمويل العجز.
استراتيجية الاستثمار	الاستثمار في الأسواق المالية الخارجية	لم يتم استثمار أصول الصندوق منذ إنشائه	عدم استثمار أصول (ص ض إ) يؤدي إلى وجود سيولة مالية معطلة ويحرم الصندوق من عوائد مالية معتبرة. من الضروري استثمار أصول الصندوق ليس فقط في الأسواق المالية أو في الخارج بسبب ارتفاع المخاطر وقلة الخبرات، بل يمكن الاستثمار في الداخل وفي مشاريع منتجة.
الشفافية	المرتبة الأولى من حيث الشفافية	المراتب الأخيرة من حيث الشفافية	يجب الزام الجهات المسؤولة عن تسيير ص ض إ بموجب القانون بإعداد تقارير دورية ونشرها للاطلاع العام كما في صندوق النرويج.
الرقابة	رقابة متعددة الأطراف	آليات رقابية ضعيفة	لابد من تدعيم صلاحيات الجهات الرقابية على ص ض إ (مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية)، بالإضافة إلى تدعيم الرقابة المستقلة البرلمان، وسائل الإعلام والرقابة الشعبية من خلال تحسين الشفافية.
الأداء والكفاءة	المراتب الأولى من حيث معايير الأداء والكفاءة	المراتب الأخيرة من حيث معايير الأداء والكفاءة	يتميز ص ض إ بضعف الأداء والكفاءة في إدارة الأصول. تحسين الشفافية وآليات الرقابة والمساءلة وتدارك الاختلالات السابقة من شانه أن يحسن من أداء الصندوق ويرفع من كفاءته في إدارة العوائد النفطية.

المصدر: من إعداد الباحثة.

خاتمة الفصل الثالث

تساعد الصناديق السيادية النفطية على التسيير الطويل الأجل لعوائد النفط، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي كما تساهم في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة بين الأجيال. إلا أن الملاحظة البارزة أن هناك بعض الدول استطاعت بلوغ هذه الأهداف مثل صندوق التقاعد النرويجي العالمي الذي حقق دراجات عالية من الأداء والكفاءة نتيجة الاستراتيجية الجيدة لإدارة أصوله والتي تتميز بالشفافية العالية والرقابة الصارمة. وقد نتج عن هذه الاستراتيجية تجنب الآثار السلبية لقطاع النفط على قطاعات الاقتصاد الأخرى – الداء الهولندي – والمحافظة على حق الأجيال اللاحقة في إيرادات المورد الناضب بل تعظيم استفادتها منها من خلال استثمارها وتحقيق عوائد مالية معتبرة. أما بالنسبة لصندوق ضبط الإيرادات فهو يتجه عكس ذلك، فقد أدى ضعف الشفافية وآليات الرقابة إلى إضعاف الكفاءة الاستخدامية لموارد الصندوق. وعموما فقد توصلنا من خلال دراسة المقارنة بين الصندوقين إلى النتائج التالية بالنسبة لصندوق ضبط الإيرادات:

- تفتقر أهداف الصندوق للرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى؛
- عدم إدراج عمليات الصندوق ضمن ميزانية الدولة يؤدي إلى الوقوع في مشكلة الميزانية المزدوجة ويجعل عمليات الصندوق غير خاضعة للرقابة البرلمانية؛
- تتميز إيرادات الصندوق بعدم التنوع وارتباطها الشديد بإيرادات النفط، وهو ما يضعف من كفاءة الصندوق في تجنيب الاقتصاد أثار الصدمات النفطية وفك ارتباطه بعوائد النفط؛
- الاعتماد المفرط في تمويل عجز الموازنة العامة على موارد الصندوق يؤدي إلى استنزاف موارده ويضعف من جهود تنويع إيرادات الميزانية ويبقيها عرضة للتقلبات في أسعار النفط؛
- عدم استثمار أصول الصندوق ينتج عنه وجود سيولة مالية معطلة ويؤدي إلى عدم التنويع في إيرادات الصندوق وحرمانه من إيرادات أخرى تساعد على تنمية أصوله؛
- أدى ضعف شفافية الصندوق وآليات الرقابة والمساءلة للمسؤولين عن تسييره ضعف الكفاءة في تسيير أصوله؛
- إن أكثر من 60٪ من الإيرادات النفطية في الجزائر تحول إلى صندوق ضبط الإيرادات، وهذا يعني أن ضعف كفاءة استخدام موارد الصندوق يدل على ضعف الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط.

الخاتـــمة العامـــة

تطرقت الدراسة إلى إشكالية إدارة العوائد النفطية في الجزائر، وقد حاولنا من خلالها الوقوف على أهم أوجه توظيف هذه العوائد ومدى الكفاءة في توظيفها وأهم النتائج الاقتصادية والتنموية المحققة.

قبل التفصيل في الموضوع كان لابد من التعرف على المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة والحكم الراشد وعلاقتهما بالكفاءة الإستخدامية لعوائد النفط.

بالدخول في صلب الموضوع تناولنا كيفية إدارة عوائد النفط في الجزائر وأثرها على مختلف أبعاد التنمية المستدامة. كما حاولنا التعرف على أهم النقائص والاختلالات المسجلة في كيفية تسيير هذه العوائد ومحاولة معرفة أسبابها والإجراءات الكفيلة بتداركها.

في هذا الاطار خصصنا حيزا هاما لصندوق ضبط الإيرادات الذي تحول إليه أكثر من 60٪ من الإيرادات النفطية. وبغرض الحكم على مدى كفاءة تسيير الصندوق، قمنا بدراسة مقارنة بينه وبين صندوق التقاعد النرويجي العالمي، الذي يعد نموذجا لصناديق الثروة السيادية من حيث الكفاءة والشفافية في الإدارة.

توصلنا من خلال الدراسة إلى عدد من النتائج المتعلقة بالجزء النظري والجزء التطبيقي، نورد أهمها فيما يلي:

- **نتائج الجزء النظري**

هي في الواقع ليست بنتائج بأتم معنى الكلمة وإنما تأكيد على بعض المفاهيم والمبادئ ذات الصلة بموضوع البحث، ونوجزها فيما يلي:

- جاء مفهوم التنمية المستدامة ليحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- أثبتت مفارقة الوفرة في العديد من الدول الغنية بالموارد خاصة النفط أن الحلقة المفقودة في عملية التنمية هي الحكم الراشد؛
- إن الاستناد على مبادئ الحكم الراشد في تسيير عوائد النفط يضمن كفاءتها الاستخدامية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحسين الشفافية والمساءلة والمشاركة الفعالة في صياغة خطط استخدام العوائد النفطية فضلا عن إرساء دولة القانون.

- **نتائج الجزء التطبيقي**

- استخدمت عوائد النفط في الجزائر خلال الفترة 2000- 2010 في التسديد المسبق للمديونية وتنفيذ خطط التنمية واستراتيجية الإنعاش فضلا عن إنشاء صندوق ضبط الإيرادات؛
- كان لتوظيف عوائد النفط أثارا إيجابية على الاقتصاد والتنمية في الجزائر كما كان لها أثارا سلبية على بعض المجالات، تتمثل أهم الأثار الإيجابية فيما يلي:
- أدت عوائد النفط إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي؛
- سمحت عوائد النفط بتنفيذ برامج استثمارية هامة؛
- سمحت عوائد النفط بتحسين مؤشرات التنمية البشرية؛
- سمحت العوائد النفطية بحل مشكلة المديونية الخارجية.

أما أهم الأثار السلبية فتتمثل في:

- الأثر السلبي لعوائد النفط على القطاعات الاقتصادية غير النفطية وعلى تنافسية الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال رفع سعر صرف العملة المحلية وإضعاف تنافسية الصادرات خارج المحروقات إضافة إلى إهمال القطاعات الأخرى الزراعية والصناعية رغم أهميتها الكبيرة وذلك نتيجة الاعتماد المفرط على قطاع النفط وضعف التنويع الاقتصادي وهو ما جعل الجزائر عرضة لما يسمى بالداء الهولندي؛
- أدت عوائد النفط إلى زيادة الواردات خاصة الغذائية وهو ما يعني استنفاذ إيرادات مورد ناضب في الإنفاق على الواردات بدل استخدامها في تطوير القطاعات الإنتاجية والقضاء على مختلف أشكال التبعية خاصة التبعية الغذائية؛
- الأثر السلبي لعوائد النفط على البيئة وعلى قاعدة الموارد من خلال السعي إلى زيادة الإنتاج لتحقيق عوائد أعلى؛
- أكدت النتائج السابقة الذكر ضعف الكفاءة الإستخدامية لعوائد النفط في الجزائر؛
- يعتبر الفساد وغياب الشفافية وضعف المؤسسات الرقابية من بين أسباب ضعف الكفاءة الإستخدامية لعوائد النفط في الجزائر فضلا عن عدم كفاءة دراسات الجدوى وتقييم الاعتمادات المالية المخصصة للمشاريع وضعف متابعة تنفيذها.

وقد توصلنا من خلال دراسة المقارنة بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق التقاعد النرويجي العالمي إلى النتائج التالية بخصوص صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر:

- ضعف كفاءة تسيير الصندوق بسبب تغيب الشفافية وضعف آليات الرقابة؛
- افتقار أهداف الصندوق للرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى، وعدم إدراج عمليات الصندوق ضمن ميزانية الدولة أدى إلى إضعاف آليات الرقابة البرلمانية كما تسبب في الوقوع في مشكلة ازدواجية الميزانية؛
- تتميز إيرادات الصندوق بعدم التنوع وارتباطها الشديد بالإيرادات النفطية مما يضعف كفاءة الصندوق في تجنيب الاقتصاد أثار التقلبات في أسعار النفط؛
- الاعتماد المفرط في تمويل عجز الميزانية على متاحات الصندوق يضعف من جهود البحث عن مصادر تمويل مستقرة لميزانية الدولة؛
- عدم استثمار موارد الصندوق أدى إلى وجود سيولة مالية معطلة كان من الممكن الاستفادة منها في تمويل مشاريع استثمارية منتجة وحرمان الصندوق من عوائد مالية تسهم في تطوير أصوله؛
- ضعف كفاءة تسيير الصندوق بسبب تغيب الشفافية وضعف آليات الرقابة.

على ضوء هذه النتائج يمكن القول أن فرضيات الدراسة محققة بنسبة كبيرة، حيث تأكدت:

- هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد الجزائري مما أدى إلى تراجع القطاعات الإنتاجية الأخرى وهي السمة الأساسية لما يسمى بالداء الهولندي؛
- تحسن واضح في مؤشرات التنمية البشرية (مؤشر التعليم، مؤشرات الصحة وتراجع نسبة وفيات الأطفال، تحسن الدخل الفردي). رغم هذا فإن بعض الدراسات المقارنة تخلص إلى أن هذه النتائج لا ترقى إلى مستوى المداخيل التي تزخر بها البلاد؛
- غياب الشفافية وآليات الرقابة على نشاط قطاع النفط بصفة عامة وعلى صندوق ضبط الإيرادات بصفة خاصة، مما تسبب في انتشار الفساد وأدى إلى هدر الموارد وأضعف الكفاءة في توظيفها.

- الاقتراحات

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها نضع بعض الاقتراحات بهدف ترقية الكفاءة الإستخدامية لعوائد النفط في تحقيق التنمية المستدامة. ونجمل اهم الاقتراحات في ما يلي:

- أن تلتزم السلطات بإعداد تقارير دورية حول نشاط القطاع النفطي وحول الإيرادات النفطية المحققة والنفقات وأن تتاح للاطلاع العام وأن تخضع الحسابات للمراجعة والتدقيق من قبل جهات مستقلة؛
- لابد من مراقبة النفقات العمومية وتحديد الاعتمادات على أساس الاحتياجات الفعلية من خلال إجراء دراسات جدوى دقيقة ومتابعة ومراقبة إنجاز المشاريع وتجنب الإفراط في الاعتماد على الميزانيات التكميلية؛
- يجب التعامل مع إيرادات النفط عند صياغة سياسة المالية العامة على أنها تمويل وليست دخلا، وبالتالي استخدامها في استثمارات تحقق دخلا دائما، سواءا استثمارات مالية مع مراعاة مبدأ العائد والمخاطرة أو في استثمارات حقيقية كالاستثمار في القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان كفاءة الاستثمارات؛
- يجب أن تعمل السياسة النقدية على استقرار أسعار الصرف بما يساعد على تجنب أعراض الداء الهولندي؛
- من الضروري تخصيص جزء من الإيرادات النفطية في الحفاظ على البيئة وتطوير الطاقات المتجددة للحفاظ على قاعدة الموارد غير المتجددة.

بالنسبة لصندوق ضبط الإيرادات يمكن أن ندرج الاقتراحات التالية:

- إدراج إيرادات الصندوق ونفقاته في وثائق الموازنة بحيث تكون خاضعة للرقابة البرلمانية؛
- تعديل أهداف الصندوق بحيث تأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال اللاحقة في الثروة النفطية الناضبة؛
- تجنب الاستخدام المفرط لأصول الصندوق في تمويل عجز الموازنة وتحديد سياسة واضحة ومعلنة لإدارة واستثمار أصول الصندوق والإعلان عنها في وثائق الموازنة السنوية؛
- الالتزام بإعداد تقارير دورية حول عمليات الصندوق ونشرها للاطلاع العام؛
- أن يقوم مراجع حسابات خارجي مستقل بمراجعة حسابات الصندوق ونشر تقارير المراجعة.

- آفاق البحث

في الأخير من خلال التطرق إلى حيثيات البحث يمكن طرح مجموعة من المواضيع التي نرى أنها يمكن أن تشكل إشكاليات بحث وهي:

- أثر حوكمة القطاع النفطي على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية؛
- مرحلة ما بعد النفط ومستقبل التنمية في الجزائر؛
- مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ودورها في تحسين ادارة الفوائض النفطية.

الملاحـــق

فهرس الملاحق

رقم الملحق	التعيين	الصفحة
01	مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	177 – 174
02	المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 2004 - 2010	178
03	هيكل الصادرات الجزائرية	179
04	هيكل الواردات الجزائرية	180
05	تطور تنفيذ ميزانية الدولة الجزائرية	181
06	قائمة المشاريع الكبرى التي تم تمويلها بالشراكة مع بنك التنمية الإفريقي خلال الفترة 1971 – 2010	182
07	حصيلة المنشآت الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر للفترة 1999 - 2008	183
08	تقرير حول تحقيق أهداف الألفية الإنمائية في الجزائر	185
09	ترتيب الدول حسب مؤشر الشفافية في إيرادات الموارد الطبيعية	186
10	ترتيب الدول حسب مؤشر الموازنة المفتوحة 2010	187
11	ترتيب الدول حسب مؤشر Linaburg Maduell لشفافية صناديق الثروة السيادية في 2011	188
12	ترتيب الدول حسب معايير الأداء والكفاءة لصناديق الثروة السيادية	189

ملحق رقم (01): مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

أهمية إيرادات الصناعات الاستخراجية في التنمية المستدامة وفي تقليص الفقر

1. نحن نعتقد بأن الاستخدام العقلاني لموارد الطبيعة يشكل عاملا مهما للنمو الاقتصادي المستقر، وهو ما يساهم في إرساء تنمية مستدامة وتقليص حدة الفقر. أما الإدارة غير المناسبة لهذه الموارد فتؤدي إلى آثار سلبية بيئيا واجتماعيا؛
2. نؤكد على أن التصرف بالثروات الطبيعية لصالح مواطني البلد يقع في مجال سيادة الحكومات التي يجب أن تتصرف بها لصالح تنمية بلدها؛
3. نرى بأن منافع استخراج الثروات تتحقق على شكل إيرادات على امتداد سنوات عديدة، وتعتمد على الأسعار إلى حد كبير؛
4. نعتقد بأن الوعي العام بإيرادات ونفقات الحكومة يساعد في إعلام ومشاركة الشعب للحكومة في تحديد الخيارات المناسبة والواقعية للتنمية؛
5. نؤكد على أهمية الشفافية لدى الحكومات وشركات الصناعات الاستخراجية والحاجة إلى تعزيز إدارة المالية العامة ومبدأ المساءلة؛
6. نعتقد أن تحقيق المزيد من الشفافية يجب أن يتم في سياق احترام القوانين والتعهدات؛
7. نؤكد على تحسين بيئة الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وهو ما يمكن أن تحققه الشفافية المالية؛
8. نؤمن بمسؤولية الدولة تجاه المواطنين في إدارة الموارد والنفقات العامة؛
9. نتعهد بالعمل على تحقيق أعلى مستوى من الشفافية والمسؤولية في الحياة العامة ونشاطات الدولة وفي قطاع الاستثمار؛
10. نعتقد بضرورة اعتماد طريقة عملية ومنسجمة لتحقيق العلنية في الإيرادات والنفقات، وهو ما نعتقد أنه سهل في الاعتماد والتنفيذ؛
11. نعتقد أن شفافية المدفوعات في بلد معين يجب أن تشمل شركات الصناعة الاستخراجية العاملة في البلد؛

12. وفي بحثنا عن حلول نعتقد بأن جميع الشركاء يستطيعون تقديم مساهمات هامة، بمن فيهم الحكومات ومؤسساتها، وشركات الصناعة الاستخراجية، والشركات الخدمية، والمنظمات متعددة الأطراف، والمؤسسات المالية، والمستثمرون والمنظمات غير حكومية.

1. الإعلان المنتظم أمام الجمهور عن المدفوعات المادية التي تسددها شركات النفط والغاز والمناجم (المدفوعات) وعن جميع الإيرادات المادية التي تتلقاها هذه الشركات (الإيرادات) وبطريقة دورية وشاملة وعلنية وسهلة الوصول والاستيعاب؛
2. وعندما لا يوجد مثل هذا التدقيق للحسابات، فإن الإيرادات والمدفوعات يجب أن تخضع لتدقيق مستقل وموثوق ينفذ باعتماد معايير المحاسبة العالمية؛
3. يجب مطابقة الإيرادات والمدفوعات من قبل مدقق مالي مستقل وموثوق، يطبق المعايير الدولية في المحاسبة ونشر رأي المدقق المذكور حول تسوية فروقات الموازنة في حال وجودها؛
4. وهذه الطريقة يجب أن تعمم لتشمل كل الشركات بما في ذلك المشاريع الحكومية؛
5. مساهمة المجتمع المدني النشطة كمشارك في تصميم هذه العملية والإشراف عليها ومراقبتها والمساهمة في المناظرات العلنية؛
6. تقوم الحكومة المضيفة، بمساعدة المؤسسات المالية الدولية عند الضرورة، بإعداد خطة عمل علنية ومستقرة ماليا تغطي كل ما سبق، وتتضمن أهدافا قابلة للقياس وبرنامجا للتنفيذ وتقديرا لجوانب القصور المحتملة في مجال القدرات.

تدعو مبادرة " انشر ما تدفع" إلى الكشف الإلزامي عن الضرائب والرسوم والغرامات وغيرها من المبالغ التي تدفعها شركات النفط والغاز والتعدين للحكومات والإدارات العامة.

إن دعوة الشركات لنشر ما تدفع هو الخطوة الأولى الضرورية باتجاه نظام أكثر عرضة للمساءلة حول إدارة إيرادات الثروات الطبيعية التي تدفعها شركات الصناعات الاستخراجية للحكومات في الدول النامية الغنية بالموارد.

كما أن هناك ضرورة بالنسبة للحكومات لنشر ما تكسب. فعندما تكشف الشركات ما تدفعه من إيرادات وتكشف الحكومات ما تتلقاه من هذه الإيرادات، سيكون بإمكان أعضاء المجتمع المدني المقارنة بين الاثنين وبالتالي

وضع حكوماتهم موضع المساءلة حول التصرف بالإيرادات، وهو ما سيساعد أيضا جماعات المجتمع المدني على العمل باتجاه المشاركة الديمقراطية في استخدام وتوزيع عوائد الثروات.

إن شفافية الإيرادات خطوة أولى حيوية باتجاه التخفيف من وطأة الفقر المدمر للمواطنين العاديين في العديد من الدول النامية الغنية بالثروات والفقيرة في الوقت نفسه. وهو ما يتفق تماما مع أهداف متفق عليها عالميا كالحكومة المسؤولة، ومكافحة الفساد، والمشاركة الديمقراطية في كيفية إدارة الثروات كما هو الحال في خطة عمل الثمانية الكبار في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية.

كما أن قطاع الأعمال سيستفيد أيضا. فالشفافية تعزز المشروعية الاجتماعية لعمل الشركات وذلك من خلال إظهار مشاركتهم الإيجابية في المجتمع، وتعزيز فرص مساهمة ما يدفعونه للحكومة في التنمية المستدامة ــ وهو ما يخلق بيئة استثمارية مستقرة ــ بدلا من حرفها أو تبديدها بالفساد الذي يؤدي لتعميق الانقسامات الاجتماعية ويفضي إلى النزاعات وانهيار الدولة.

كما ستحمي الشفافية الشركات من مزاعم اشتراكها في ممارسات الفساد الحكومية ،كما ورد في بيان حديث لمستثمرين أوروبيين وأمريكيين شماليين وغيرهم يديرون حوالي 7 ترليون دولار من الودائع. ويستفيد قطاع الأعمال من وجود ميدان عمل متكافئ يكون لزاما فيه على كل الشركات الكشف عن مدفوعاتها. وهذا يحمي الشركات المتقدمة من خطر إيقاف أعمالها من قبل الحكومات الفاسدة إذا ما كشفوا عن المعلومات طوعا ويحميها أيضا من المضاربة من قبل منافسين أقل شفافية.

ويمكن تحقيق الشفافية من خلال طريقة معالجة عامة وشاملة تتطلب تعديلات طفيفة لقانون الشركة الموجودة ولقواعد الحسابات ولشروط الإقراض من البنوك والمؤسسات المالية بما يؤدي لكشف جميع إيرادات الحكومات والشركات. وتعتقد "انشر ما تدفع" بأن الكشف يجب أن يكون على أساس الشركة الواحدة في كل بلد من بلدان العملية الإنتاجية، وليس على أساس المجموع الكلي لعدة شركات في آن واحد. وقد طورت مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية استمارة انشر المعلومات تصلح نموذجا في هذا المجال.

وهناك حاجة لعدد من الآليات التشريعية الناظمة للتأكد من أن الشركات متعددة الجنسيات والشركات الحكومية تكشف عن مدفوعاتها للحكومات، وبأن الحكومات تكشف عن الإيرادات التي تتلقاها من قطاع

الصناعات الاستخراجية. وفي دعوتها لتطبيق هذه الآليات الإلزامية، فإن الجهات الأساسية التي تتوجه إليها " انشر ما تدفع" هي :

- سلطات تنظيم سوق الأوراق المالية؛
- مجموعة البنك الدولي (IBRO IDA MIGA IFC)؛
- صندوق النقد الدولي؛
- مؤسسات الإقراض الأخرى ثنائية ومتعددة الأطراف؛
- مؤسسات تمويل الصادرات؛
- حكومات البلدان المنتجة؛
- حكومات الدول المتقدمة؛
- هيئة معايير المحاسبة الدولية؛
- بنوك خاصة تقدم قروضا تجارية وقروض صغيرة بضمانة الإيرادات.

إن الشفافية تصب في مصلحة جميع الأطراف المعنية: المواطنون والشركات والحكومات المانحة والمجتمع الدولي برمته ماعدا نخبة الفساد التي تستفيد من التزوير المتعمد لممتلكات الدولة.

المصدر: سفيتلانا تساليك، آنيا سيفرين [2005]: " الرقابة على النفط "، ملحق رقم 01. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.soros.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/04/15).

ملحق رقم (02): المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 2004 – 2010

المؤشرات	الوحدة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحسابات الوطنية								
PIBبالأسعار الجارية	مليار دينار	6 150.4	7 562	8 514.8	9 362.7	11 069	10 017.5	12049.4
PIB بالأسعار الجارية	مليار دولار	85.1	103	116.1	135.7	170	140.9	-
PIB للفرد	الدولار الأمريكي	2 290	2 720	3 110	3 610	4 971	4 037	-
عدد السكان	مليون	32.3	32.8	33.3	33.8	34.2	34.9	35.6
معدل النمو الحقيقيPIB	%	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4	3
الأسعار والنقود								
التضخم	%	3.5	1.6	2.5	3.5	4.5	5.7	3.9
سعر الصرف المتوسط السنوي	دينارلكل دولار	72.1	73.3	72.6	69.3	64.7	72.7	74.83
الكتلة النقدية التغير السنويM2	%	10.5	11.7	18.6	24.2	16	3.2	13.8
M2/PIB	%	59.3	53.8	56.7	64.4	63.3	71.6	67.7
إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد (التغير السنوي)	%	11.2	15.9	7.1	15.7	18.6	18	5.9
المالية العامة								
إجمالي الإيرادات العامة	مليار دينار	2 229.7	3 082.6	3639.8	3 687.8	5 190.5	3 672.6	4379.6
النفقات العامة	مليار دينار	1 891.8	2 052	2 453	3108.5	4 191	4 214.5	4512.8
رصيد الميزانية	مليار دينار	337.9	1 030.6	1 186.8	579.3	999.5	-541.5	- 133.2
إجمالي الإيرادات	% PIB	36.3	40.8	42.7	39.4	46.9	36.7	36.3
إجمالي النفقات	% PIB	30.8	27.1	28.8	34.8	39	43.6	-
العجز والفائض	% PIB	7.1	11.9	13.5	11.4	6.0	-6.9	- 1.1
القطاع الخارجي								
إجمالي الواردات	مليار دولار أمريكي	17.954	19.857	20.681	26.348	39.479	39.297	40.212
إجمالي الصادرات	مليار دولار أمريكي	32.22	46.334	54.741	60.590	79.120	45.477	57.762
الميزان التجاري	مليار دولار أمريكي	14.263	26.477	34.060	34.242	39.641	61.80	18.20
رصيد الحساب الجاري	مليار دولار أمريكي	11.1	21.1	28.9	30.5	34.5	0.5	12.16
رصيد الحساب الجاري	% PIB	13.1	20.5	24.9	22.5	20.3	0.4	
المديونية								
إجمالي المديونية	مليون دولار أمريكي	21 411	16 485	5 062	4 889	4 282	3 921	-
إجمالي الديون الخارجية	مليون دولار أمريكي	21 821	17 192	5 612	5 606	5 586	5 413	5457
إجمالي الديون الخارجية	% du PIB	25.6	16.7	4.8	3.8	2.6	2.7	-
إجمالي الديون الداخلية	مليار دينار	1 000	1038.9	1 847.3	1 103.9	734	814	1107.47

Source: Bank of Algeria , Rapports [2007, 2010, 2011]. www.bank-of-algeria.dz (Consulté le 15/07/2011).

Office National des Statistiques [2010]: " Quelques indicateurs d'endettement ". www.ons.dz (Consulté le 17/07/2011).

ملحق رقم (03): هيكل الصادرات الجزائرية

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الصادرات		2005	2006	2007	2008	2009	2010
الطـــــاقة	القـــيـــمة	45 588	53 608	59 605	77 192	44 411	56143
	النـــــسبة	98.05	97.84	97.85	97.53	97.66	97.20
الصادرات خارج المحروقات	القـــيـــمة	907	1 183	1 311	1 954	1 066	16.19
	النـــــسبة	1.95	2.16	2.15	2.47	2.34	2.80
المواد الغذائية	القـــيـــمة	67	73	92	121	113	305
	النـــــسبة	0.14	0.13	0.15	0.15	0.25	0.53
المواد الأولية	القـــيـــمة	134	195	153	340	170	165
	النـــــسبة	0.29	0.36	0.25	0.43	0.37	0.29
المواد نصف المصنعة	القـــيـــمة	656	828	988	1 390	692	.1089
	النـــــسبة	1.41	1.51	1.62	1.76	1.52	1.89
التجهيزات الصناعية	القـــيـــمة	36	44	44	69	42	27
	النـــــسبة	0.08	0.08	0.07	0.09	0.09	0.05
السلع الاستهلاكية	القـــيـــمة	14	43	34	0.04	49	33
	النـــــسبة	0.03	0.08	0.06	146	0.11	0.06
إجمالي الصادرات	القـــيـــمة	46495	54 791	60916	79146	45477	57762
	النـــــسبة	100	100	100	100	100	100

Source : Bank of Algeria[2010]: «Bulletin statistique trimestriel », P.28.

(*)Bank of Algeria[2010]: «Bulletin statistique trimestriel », P.28. www.bank-of-algeria.dz (consulté le 29/07/2011).

ملحق رقم (04): هيكل الواردات الجزائرية

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الواردات		2005	2006	2007	2008	2009	*2010
الطـــــاقة	القـيـــمة	212	244	324	595	549	945
	النـــــسبة	1.04	1.14	1.17	1.26	1.40	2.35
المواد الغذائية	القـيـــمة	3 587	3 800	4 954	7 796	5 863	6027
	النـــــسبة	17.62	17.71	17.93	16.43	14.92	14.99
المواد الأولية	القـيـــمة	751	843	1 325	1 378	1 201	1406
	النـــــسبة	3.69	3.93	4.79	2.82	3.06	3.50
المواد نصف المصنعة	القـيـــمة	4 088	4 934	7 105	9 154	10 165	9944
	النـــــسبة	20.08	23.00	25.71	24.60	25.87	24.73
التجهيزات الفلاحية	القـيـــمة	160	96	146	86	234	330
	النـــــسبة	0.78	0.45	0.53	0.13	0.60	0.82
التجهيزات الصناعية	القـيـــمة	8 452	8 528	10 026	15 434	15 140	15573
	النـــــسبة	41.52	39.75	36.28	41.40	38.53	38.73
السلع الاستهلاكية	القـيـــمة	3 107	3 011	3 752	5 036	6 145	5987
	النـــــسبة	15.26	14.03	13.58	13.37	15.64	14.89
إجمالي الواردات	القـيـــمة	20357	21456	27631	39479	39297	40212
	النـــــسبة	100	100	100	100	100	100

Source : Bank of Algeria[2010]: «Bulletin statistique trimestriel », P.28.

(*)Bank of Algeria[2011]: «Bulletin statistique trimestriel », P.28. www.bank-of-algeria.dz (consulté le 29/07/2011).

ملحق رقم (05): تطور تنفيذ ميزانية الدولة الجزائرية

الوحدة: مليون دينار جزائري

	*2008	*2009	**2010	**2011
الإيرادات العامة	2507710	2788510	2248907	2335179
النفقات العامة	2528310	2478300	2258877	2845858
نفقات التسيير	1469280	1548960	1301961	1954931
نفقات التجهيز	1059030	929340	956916	890927
رصيد الميزانية	**20600 –**	**310210**	**9970 –**	**510679 –**
رصيد الخزينة	**561101–**	**380053–**	**61555 –**	**577189 –**

(*) Ministère des Finances [2009] : «Principaux indicateur macroéconomiques et financières a fin de septembre 2009 », P.21.

(**) Ministère des Finances [2011] : «Principaux indicateur macroéconomiques et financières a fin de septembre 2009 », P.21. : www.mf.gov.dz (consulté le 29/07/2011).

ملحق رقم (06): قائمة المشاريع الكبرى التي تم تمويلها بالشراكة مع بنك التنمية الإفريقي خلال الفترة (1971–2010)

اسم المشروع	تاريخ الاعتماد	تاريخ الغلـق	المبلغ المعتمد بالدولار
الزراعة			
بـــــوناموسة1	1971/03/23	1975/12/31	4 710 000
بـــــوناموسة 2	1973/11/06	1981/03/31	376 800
تطوير قطاع الدواجن	1987/12/14	1997/12/31	151 976 000
تطوير الري الزراعي بالشلف الاوسط	1989/04/18	1989/12/31	107 011 200
تطوير المناطق المروية بهبرة	1993/01/05	1995/06/30	1 084 539
سد الري الزراعي سيدي بن طيبة	1993/08/31	2003/12/31	79 442 000
مجموع قطاع الزراعة			344 600 539
الصـناعة و المنـاجم			
إنشاء مركز أبحاث	1992/01/27	1994/06/30	2 270 302
مجموع قطاع الطاقة والمناجم			2 270 302
البـــنى التحتـية			
المواصـــــلات			
إنشاء طريق غوليا- عين لصالح	1971/07/21	1974/12/31	4 710 000
إنشاء قاعدة صيانة لشركة الخطوط الجوية الجزائرية	1989/09/18	2003/10/30	63 066 900
إنشاء نفق جديد باليشير	1991/06/17	2002/04/30	77 055 600
إعادة تأهيل الطرقات	1992/03/25	1999/12/31	56 520 000
تجهيزات ميناء جنجن	1993/11/24	2001/03/31	34 226 000
الطريق السيار قسنطينة	1995/11/22	2003/06/30	40 427 500
إنشاء نفق اليشير2	2000/11/20	2003/12/31	43 881 500
الطريق الالتفافي لقسنطينة	2002/12/04	2007/12/31	120 654 500
مجموع قطاع المواصلات			440 542 000
المياه والصرف الصحي			
إنشاء سد كدية أسردون	1993/08/31	2001/12/31	167 048 000
إمداد سيدي بلعباس بالمياه	1989/12/09	2006/06/30	109 962 800
إنشاء سد بالإسمنت المسلح على شريط سد كودية - أسردون	2000/10/04	2005/12/31	137 343 600
مجموع قطاع المياه والصرف الصحي			414 354 400
الطـــــاقـة			
سونالغاز1	1976/02/10	1977/12/31	7 850 000
سونالغاز2	1977/12/28	1988/12/31	7 850 000
سونالغاز3	1978/08/22	1994/12/31	7 850 000
مشروع الطاقة الكهربائية4	1994/09/20	2001/06/30	90 589 000
مشروع نقل وتوزيع الغاز	1998/07/08	2005/09/30	236 457 700
مجموع قطاع الطاقة			**350 596 700**
الاتصالات			
تدعيم قطاع الاتصالات بمجموعة من المشاريع	2002/07/03	2007/12/31	188 891 410
مجموع قطاع الاتصالات			**188 891 410**
الـــــمـــالية			
القرض الفلاحي	1986/12/22	1994/12/31	94 200 000
القرض الصناعي والسياحي	1988/08/23	1995/06/30	62 800 000
قرض رقم 2(القرض الشعبي الجزائري)	1996/12/10	2001/06/30	157 000 000
قرض ا الفلاحي	1999/07/07	2003/12/31	160 140 000
قرض القطاع الفلاحي	1999/07/07	2004/12/31	164 850 000
مشروع المساعدة التقنية لتطوير الخدمات المصرفية الالكترونية	2007/11/07	2001/12/31	776 836
القرض المغربي الجزائري	2009/04/22	–	8 384 960
مجموع قطاع المالية			**648 151 796**
الخدمات الاجتماعية			
تحسين التعليم التقني	1989/12/18	2000/09/30	127 170 000
تحسين التعليم التقني(قرض)	1989/12/18	2000/09/30	954 394
مجموع قطاع الخدمات الاجتماعية			**128 124 394**
قـطاعات مختـــــلفة			
برنامج الإصلاح الاقتصادي	1990/04/17	1994/06/30	235 500 000
إصلاح برنامج التجارة الخارجية	1992/06/24	1997/06/30	235 500 000
برنامج التصحيح الهيكلي	1996/12/10	1999/12/31	235 500 000
مشروع تطوير التعاون والاتصال لوزارة المالية	2009/07/20	2013/12/31	779 505
المساعدة التقنية للصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية	2007/05/22	2001/06/30	942 000
مجموع قطاعات مختلفة			**708 221 505**
المجمـــــــــوع العام			**3 225 753 045**

Source : République Algérienne Démocratique et Populaire, Groupe de la Banque Africaine de Développement [2011] : « Note de dialogue 2011-2012 », mai 2011, Annexe 4. Document internet disponible sur le site: www.afdb.org (consulté le 27/07/2011).

ملحق رقم (07): حصيلة المنشآت الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر للفترة (1999 – 2008)

التعيين	الوحدة	إنجازات 2003 - 1999	إنجازات 2008 - 2004	المجموع 2008 - 1999
السكن				
السكن العمومي الإيجاري	عدد المساكن	234594	195765	430359
السكن العمومي التساهمي	عدد المساكن	246772	113343	360115
السكن الريفي	عدد المساكن	-	33.596	336596
البيع بالإيجار	عدد المساكن	-	35681	35681
غيرها من المساكن	عدد المساكن	53791	34836	88627
بناءات أخرى	عدد المساكن	158692	111314	270006
المجموع		**693849**	**827535**	**1521384**
عدد المساكن الجاري إنجازها إلى غاية 2008/12/31				530573
التربية الوطنية				
الثانويات	العدد	232	321	553
الإكماليات	العدد	563	904	2020
المدارس الابتدائية	العدد	2443	1535	3978
داخليات	العدد	114	198	312
مطاعم مدرسية	العدد	323	20517	2840
التكوين المهني				
معاهد التكوين المهني	العدد	10	09	19
مراكز التكوين المهني والتمهين	العدد	58	76	134
ملحقات المعاهد ومراكز التكوين المهني والتمهين	العدد	115	128	243
داخليات	العدد	-	138	138
التعليم العالي				
مقاعد بيداغوجية	العدد	263000	338778	601778
أماكن الإيواء	العدد	108700	190521	299221
المطاعم الجامعية	العدد	-	143	143
الشباب والرياضة				
ملاعب متعددة الرياضات	العدد	91	29	120
مركبات رياضية جوارية	العدد	120	194	314
قاعات متعددة الرياضات	العدد	80	22	102
ميادين رياضية وفضاءات للألعاب	العدد	-	852	852
مسابح وأحواض للسباحة	العدد	-	168	168
دور الشباب	العدد	-	51	51
بيوت الشباب	العدد	-	27	27
الصحة				
مستشفيات	العدد	11	22	33
عيادات متعددة الاختصاصات	العدد	48	59	107
مراكز صحية	العدد	129	78	207
عيادات التوليد ومركبات الأمهات والطفولة	العدد	-	05	05
قاعات علاج	العدد	548	530	1078
الثقافة				
مكتبات	العدد	-	133	133
دور الثقافة	العدد	10	13	23
مراكز ثقافية	العدد	27	44	71
تهيئة وترميم منشآت ثقافية	العدد	-	82	82
الطاقة والمناجم				

الربط بشبكة الغاز	عدد المنازل	324681	741678	1066359
الربط بشبكة الكهرباء	عدد المنازل	191523	164798	356321
المحطات الكهربائية	العدد	-	06	06
الموارد المائية				
السدود	العدد	09	30	39
مشاريع التزويد بالماء الصالح للشرب	العدد	-	1778	1778
مشاريع التطهير	العدد	-	867	867
محطات التصفية	العدد	-	49	49
خزانات المياه	العدد	-	1163	1163
حفر الآبار	العدد	5316	1819	7135
المحاجز المائية	العدد	47	416	463
محطات تحلية مياه البحر	العدد	-	02	02
الأشغال العمومية				
الطريق السيار شرق غرب	المسافة الخطية	66 كم	120 كم	186 كم
الطرق الإجتنابية	المسافة الخطية	-	223 كم	223 كم
إنجاز طرقات وطنية	المسافة الخطية	2287 كم	1926 كم	4213 كم
إنجاز طرق ولائية	المسافة الخطية	1908 كم	1801 كم	3709 كم
صيانة وتهيئة وتحديث شبكة الطرقات	المسافة الخطية	3116 كم	43362 كم	46478 كم
إنجاز منشآت فنية	العدد	307	763	1070
إنجاز وتهيئة منشآت مرفئية	العدد	08	45	53
إنجاز وتهيئة منشآت مطارية	العدد	25	28	53
النقل				
إنجاز وتحديث شبكة السكك الحديدية	المسافة الخطية	362 كم	786 كم	1148 كم
كهربة الخطوط	المسافة الخطية	-	295 كم	295 كم
الفلاحة				
توسيع المساحة الصالحة للزراعة	هكتار	-	310810	310810
غرس الأشجار المثمرة والكروم	هكتار	-	225712	225712
تأهيل مستثمرات فلاحية	عدد العمليات	-	110553	110553
حماية مساحات سهبية	هكتار	-	13923600	13923600
غرس النباتات الرعوية	هكتار	-	137350	137350
فك العزلة عن الطرق (فتح المسالك)	كلم	-	5334	5334
مكافحة التصحر (عدد المشاريع)	عدد العمليات	-	865	865
الداخلية				
المحلات التجارية	العدد	-	83782	83782

المصدر: بوابة الوزير الأول [2011]: " حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999 – 2008 ". وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.premier-ministre.gov.dz (تم الاطلاع عليها بتاريخ 25/ 12/ 2011).

ملحق رقم (08): تقرير حول تحقيق أهداف الألفية الإنمائية في الجزائر

الأهداف والمؤشرات بحسب إعلان الألفية	2001	2005	2009	حالة تحقيق الهدف
1- استئصال الفقر والجوع الشديدين	الغاية في 2015 : تخفيض نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف.			تحقق
2- ضمان التعليم الابتدائي للجميع	الغاية في 2015: ضمان إتمام التعليم الابتدائي للجميع إناث وذكور.			تحقق نسبة تمدرس الأطفال في سن 6 السادسة، ارتفع من 93 % سنة 1999 إلى 97.96 % سنة 2009.
نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي	93.8	96.6	97.9	
3- تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين النساء	الغاية في 2015: إزالة الفوارق بين الجنسين في كل مراحل التعليم			قابل للتحقيق: دمج مقاربة المساواة بين الجنسين في البرامج الوطنية ومؤشرات التنمية البشرية.
نسبة البنات إلى الصبيان في التعليم الابتدائي	92.0	92.7	93.9	
نسبة البنات إلى الصبيان في التعليم الثانوي	/	/	57.9	
4-تخفيض نسبة وفيات الأطفال	الغاية في 2015: تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين.			قابل للتحقيق
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	43.8	36.5	14.2	
معدل وفيات الرضع	40.1	33.9	29.2	
5- تحسين الصحة العمومية	الغاية في 2015: تخفيض معدل وفيات النساء إبان الحمل والوضع بنسبة ثلاثة أرباع.			قابل للتحقيق
نسبة وفيات الأمومة	47.3		86.2	
نسبة الولادات بإشراف عاملين صحيين مهرة.	95.9	95.2	97.2	
6- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ نقص المناعة المكتسبة (الإيدز / السيدا) والملا ريا و أمراض أخرى.	الغاية في 2015: وقف انتشار فيروس نقص المناعة الإيدز- ومتابعة المنتشر حاليا.			- قابل للتحقيق
نسبة انتشار فيروس السيدا	0.1	0.1	0.1	
مؤشر انتشار مرض السل	49.0	54.0		
7- ضمان الاستدامة البيئية	الغاية في 2015: إنقاص نسبة المنعدمي فرصة الحصول على مياه الشرب الصالحة إلى النصف.			قابل للتحقيق
المياه الصالحة للشرب	87.0	85.0	95.0	
الصرف الصحي	92.0	92.0	93.0	
8- تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية	الغاية في 2015: مزيد من التطوير لنظام تجاري ومالي منفتح غير تميزي والالتزام بمبادئ الحكم الراشد وتخفيض الفقر.			قابل تحقيق: القيام بالعديد من النشاطات في هذا المجال فضلا عن تقديم مساعدات مالية وغذائية وأدوية للبلدان الأقل تطورا .

Source : République Algérienne Démocratique et Populaire, Groupe de la Banque Africaine de Développement [2011] : « Note de dialogue 2011-2012 », mai 2011, Annexe 6. Document internet disponible sur le site: www.afdb.org (consulté le 27/07/2011).

ملحق رقم (09): ترتيب الدول حسب مؤشر الشفافية في إيرادات الموارد الطبيعية 2010

المجموعة رقم (01)

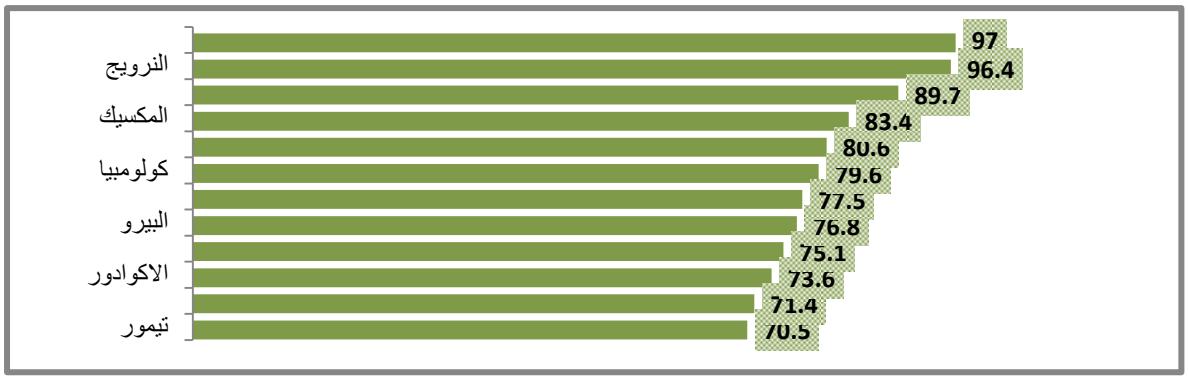

شفافية عالية من خلال إتاحة حجم كبير من المعلومات حول إيرادات الموارد الطبيعية

المجموعة رقم (02)

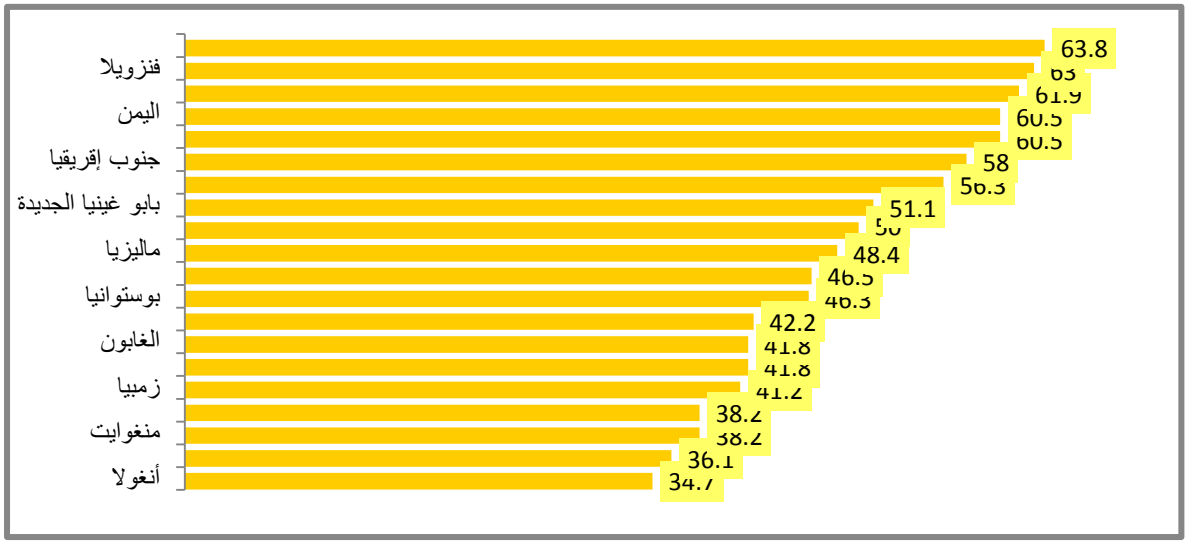

شفافية متوسطة من خلال إتاحة حجم متوسط من المعلومات حول إيرادات الموارد الطبيعية

المجموعة رقم (03)

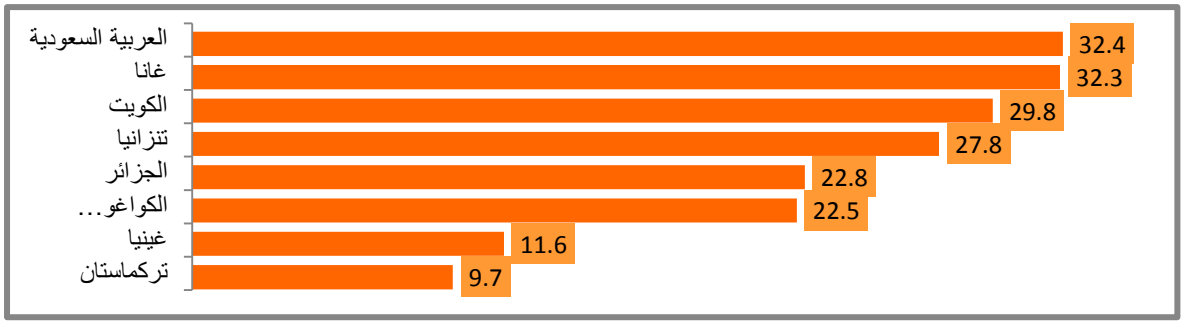

شفافية ضعيفة من خلال إتاحة حجم قليل وجد محدود من المعلومات حول إيرادات الموارد الطبيعية

سلم التنقيط (1- 100)، كلما اقتربت القيمة من 1 دل ذلك على ضعف الشفافية في إيرادات الموارد الطبيعية.

Source : Revenue Watch Institute **[2011]** : «Revenue Watch Index Country Ranking ». www.revenuewatch.org (consulté le 22/11/2011)

ملحق رقم (10): ترتيب الدول حسب مؤشر الموازنة المفتوحة 2010

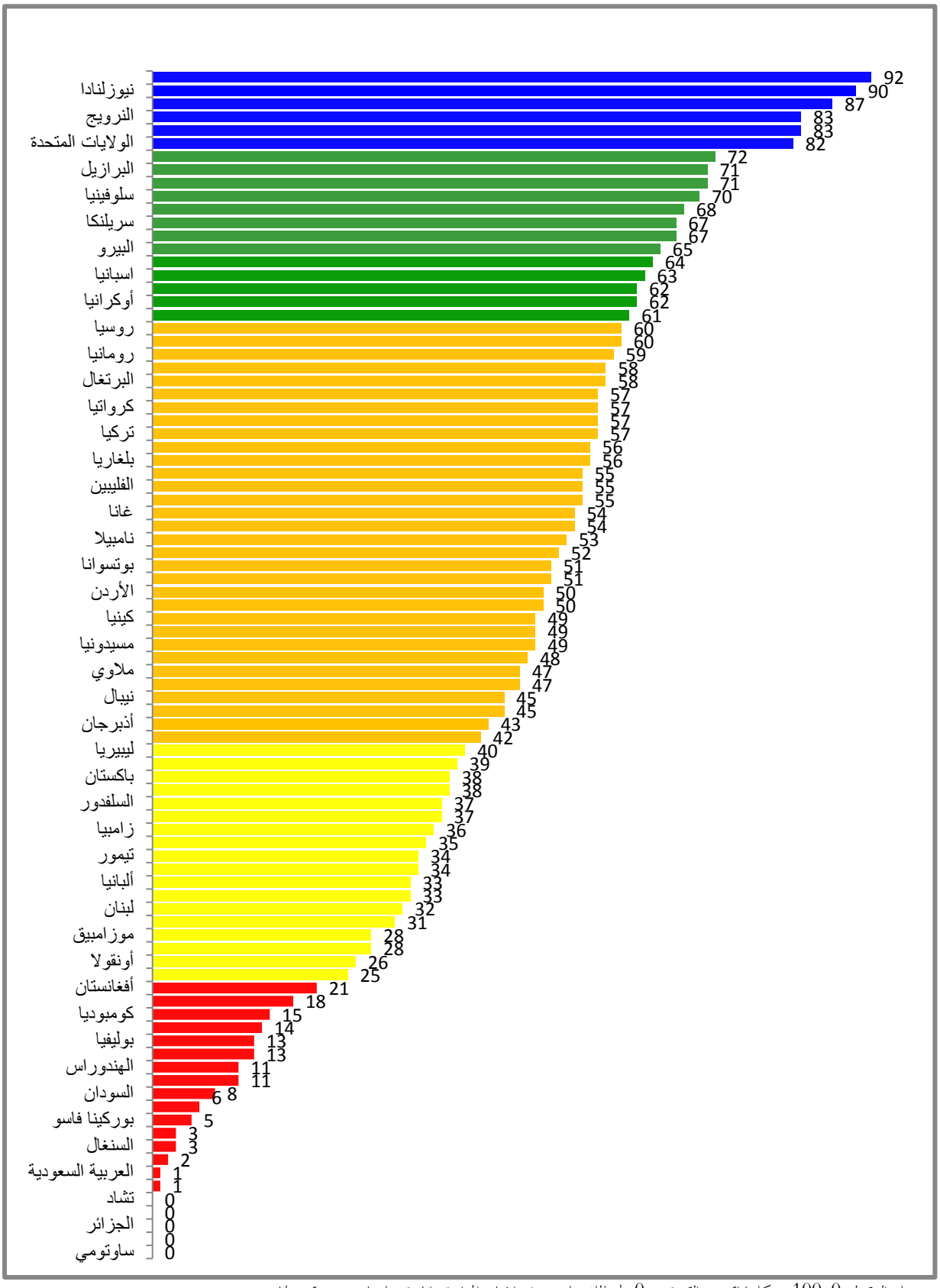

سلم التنقيط (0-100)، كلما اقتربت القيمة من 0 دل ذلك على ضعف انفتاح الموازنة وإتاحة معلومات محدودة حولها.

Source: International Budget Partner Ship [2010]: «Open Budget index» www.openbudgetindex.org.pg (consulté le 22/11/2011)

ملحق رقم (11): ترتيب الدول حسب مؤشر Linaburg Maduell لشفافية صناديق الثروة السيادية في 2011

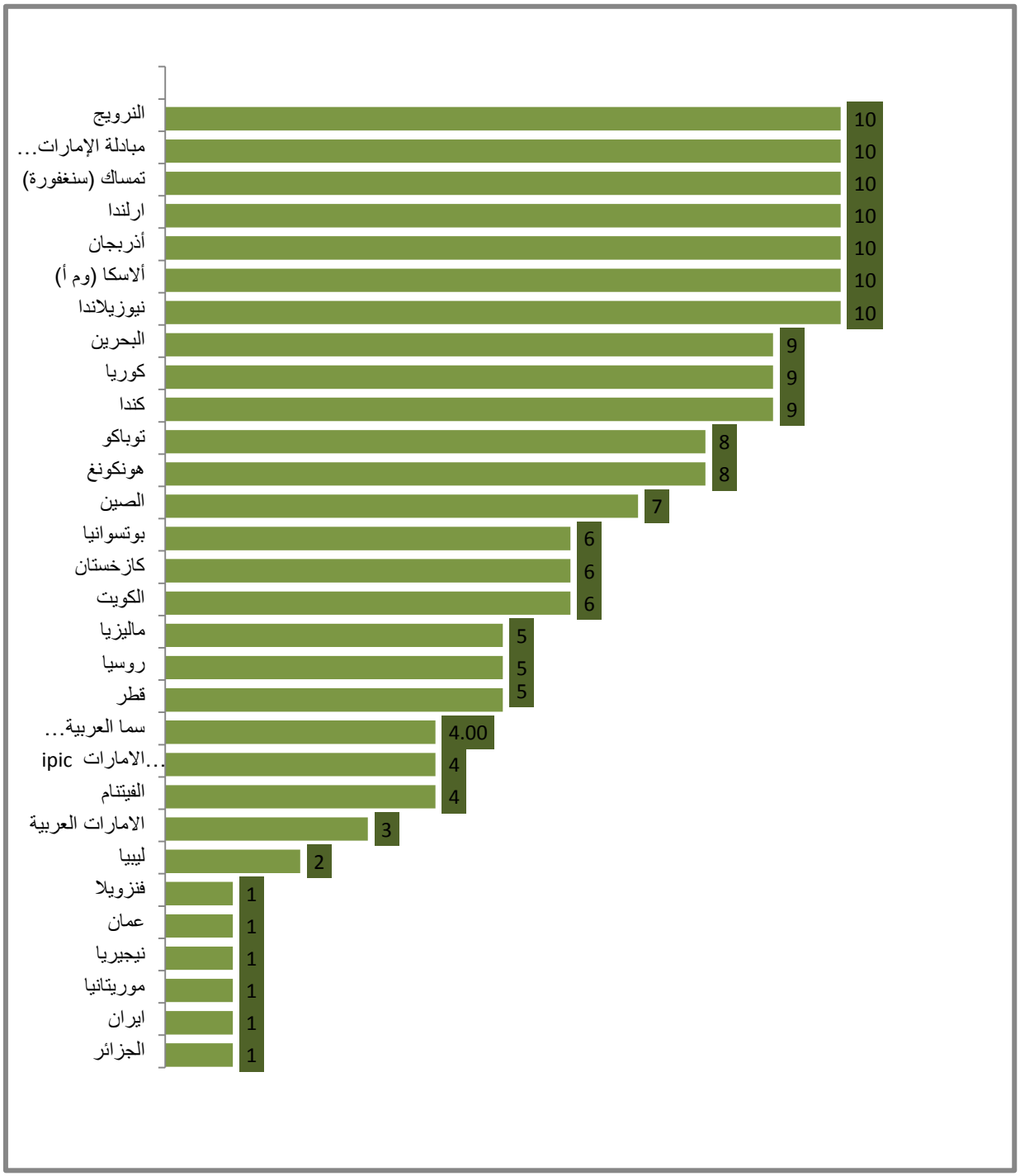

سلم التنقيط (1- 10)، كلما اقتربت القيمة من 1 دل ذلك على ضعف شفافية صندوق الثروة السيادي.

Source: SWI [2011]: " Linaburg Maduell Transparency Index Rating " . www.swfinstitute.org

(consulté le 22/11/2011)

ملحق رقم (12): ترتيب الدول حسب معايير الأداء والكفاءة لصناديق الثروة السيادية في 2007

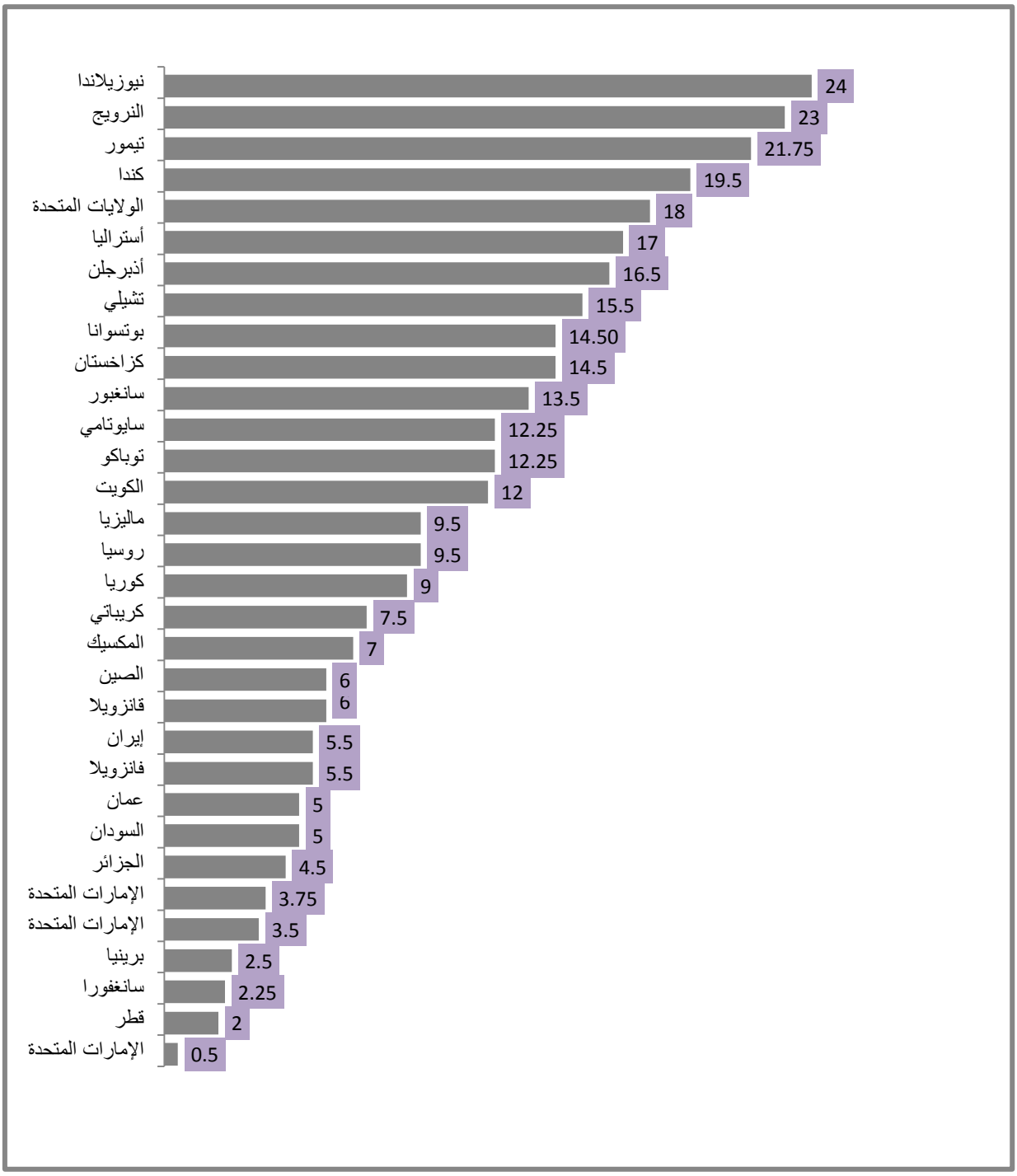

سلم التنقيط (0- 25)، كلما اقتربت القيمة من 0 دل ذلك على ضعف أداء وكفاءة صندوق الثروة السيادي.

Source: Peterson Institute for International Economics; Edwin Truman [2007]: " A Scoreboard for Sovereign wealth funds . www.iie.com (consulté le 22/11/2011).

Abréviations : المختصرات

- Agence Internationale de l'Energie……....AIE
- Arab Monetary Fund ……..….AMF
- Base de Production ……. BP
- Conseil National Économique Social ……....CNES
- Corruption Preceptions Index ……CPI
- Extractive Industries Transparency Initiative ..…….……EITI
- Economic and Social Commission for Western Asia ……... ESCWA
- Fédération Internationale des ligues des Droits de l'Homme …….....FIDH
- Fonds de Régulation des Recettes ……..…..FRR
- Government Pension Fund Global……..…GPFG
- Indicateur de Développent Humain ……..IDH
- Indicateur de développement Humain ……..IDH
- Indicateur de Pauvreté humaine …….IPH
- Norges Bank Investment Managment…….NBIM
- Office National des Statistiques ……...……ONS
- Open Budget Institute……...……..OBI
- Organization of Economic Cooperation and Développement…….…..OECD
- Organisation des pays exportateurs de pétrole ……...…OPEP
- Organization of the Petroleum Exporting countries……...……OPEC
- Organization of Arab petroleum Exporting countries …….OAPEC
- Plan National de Développement Agricole ……..……PNDA
- Plan National de Développement Agricole Rural ……..…PNDRA
- Plan National d'Action pour l'Environnement et de Développement Durable ..PNAE-DD
- Plan Complémentaire de Soutien à la croissance ……...PCSC
- Plan de Soutien à la Relance Économique …….PSRE
- Produit Intérieur Brut …….PIB
- Programme des Nations unies pour le Développement …… PNUD
- Revenue Watch Institute……RWI
- Revenu Watch Institute ……..….RWI
- Stratégie Nationale de l'Environnement……...….SNE
- Sovereing Wealth Funds …….….SWF
- Sovereing Wealth Funds Institute ……...SWFI
- United Nation Conference on Trade and Development……..UNCTD
- World Wide Governance Indicators……..……WGI
- World Bank Institute ……...….WBI

Sites d'internet :

- OECD : www.oecd.org
- World Bank : www.worldbank.org .
- UNPD : www.undp.org
- EIA : www.eia.gov.org
- Sonatrach : www.sonatrach.dz.com
- OPEC : www.opec.org
- Bank of ALGERIA : www.bank_of_Algeria.dz
- OPEP : www.oapecorg.org
- Premier ministre : www.premier_ministre.gov.dz
- CNES : www.cnes.org
- mae : www.mae.dz
- ONS : www.ons.dz
- ESCWA : www.escwa.un.org
- IMF : www.imf.org
- UNCTAD : www.unctad.org
- CNES.PNUD : www.undp.org
- Fédération Internationale des ligues des Droits de l'Homme: www.fidh.org
- Ministère de l'énergie et des mines de l'Algérie : www.mem_algeria.org
- Transparency International : www.transparency.org
- Revenue Watch Institute : www.revenuewatch.org
- Base de production : www.bp.com
- Arab Monitory Fund : www.amf.org
- Peterson Institute : www.petersoninstitute.org
- Sovereing wealth Funds Institute : www.swfinstitute.org
- International Working Group Sovereing Wealth Funds : www.iwg_swf.org
- Fonds de régulation des recettes : www.revenueregulationfund.com
- Journal officiel de l'Algérie : www.joradp.dz
- Ministère des finances : www.mf.gov.dz
- Norges Bank Investment : www.nbim.no
- Government pension Fund Global : www.gpf.org.th
- NORWIGIAN Ministary of Finance : www.regieringen.no

Abstract

Algeria, like other oil countries facing the challenge of managing its oil revenues. During the last years Algeria used part of its revenues in the pre_payement of debt, the establishment of « the Revenues Regulation Fund » and the implementation of the recovery strategy by increasing the public depenses. Algeria has, then, been able to save part of its oil revenues in the Revenues Regulation Fund. However increased and exessive spending has hindered the achievement of the planned objectives goals. In fact the decline in non_oil sectors growth, resulted emergence of various of dependency especially dependency on food. Addition to this , the higher returns causes the heigh exchange rate of local currency, resulting in weackening exports outside hydrocarbons. the higher oil returns improuve The human developpement index but it can not solve the problem of unemployment and housing as well as poverty and unfair distribution of income.

The Revenue Regulation Fun is characterized by the abscence of transparency weaknessand uneffeciency. Therefore it is necessary rely on the principle of good governance in the managment and decision_making to improve the efficient use of oil revenues and achieve sustainable development.

قائـــمة المراجـــع

المراجع باللـــغة العـــربية

الكـــتب

1. ابتسام الكتبي وآخرون [2004]: " الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

2. إبراهيم العيسوي [2007]: " التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها "، دار النشر والتوزيع، مصر.

3. أحمد فتحي أبو كريم[2009]: "الشفافية والقيادة في الإدارة"، دار الحامد، عمان.

4. أحمد فرغلي[2007]: "البيئة والتنمية المستدامة"، الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي ، القاهرة.

5. أحمد إبراهيم منصور[2009]: "عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية".

6. إيهاب زكي سلام[1983]: " الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني"، عالم الكتب، القاهرة.

7. إيمان عطية ناصف[2008]: " اقتصاديات الموارد والبيئة" المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

8. باسل البستاني [2009] :" جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة، منابع التكوين وموانع التمكين" مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

9. حامد عمار[1998]: " مقالات في التنمية البشرية العربية "، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة.

10. حمدي سليمان القبيلات[2010]: " الرقابة الإدارية و المالية على الأجهزة الحكومية "، الطبعة الثانية، عمان.

11. خالد مصطفى قاسم[2006]: " الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم واستراتيجية التصنيع "، الدار الجامعية، الإسكندرية.

12. دوناتورمانو[2003]: " الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة "، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق.

13. رشاد أحمد عبد اللطيف[2007]: " التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية "، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية.

14. رعد سامي عبد الرزاق التميمي[2008]: " العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي "، دار دجلة، عمان، الطبعة الأولى.

15. سهير حامد[2007]: " إشكالية التنمية في الوطن العربي "، دار الشروق، الطبعة الأولى. عمان.

16. صادق أحمد علي يحي [2008]:" الاستجواب كوسيلة للرقابة على أعمال الحكومة "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

17. ضياء مجيد الموسوي[2005]: " ثورة أسعار النفط "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

18. طلعت مصطفى[2009]: " التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

19. عباس عمار [2006]: " الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة "، دار الخلدونية، الجزائر.

20. عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون[2005]: " قضايا اقتصادية معاصرة "، جامعة الإسكندرية.

21. عبد الخالق فاروق[2002]: " النفط والأموال العربية في الخارج"، المحروسة، الطبعة الأولى، القاهرة.

22. عبد الرزاق الفارس[2001]: " الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي "، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

23. علي أنور العسكري[2008]: " الرقابة المالية على الأموال العامة "، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية.

24. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط[2010]: " التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان.

25. فارس رشيد البياتي[2008]: " التنمية الاقتصادية سياسات في الوطن العربي "، دار أيلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

26. مصطفى كامل السيد[2005]: " الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد "، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مشروع دعم التكامل الإفريقي، القاهرة.

27. محمد صالح تركي القريشي[2010]: " علم اقتصاد التنمية "، إسراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.

28. محمد عبد الكريم ، محمد عزت [2000]: " اقتصاديات الموارد والبيئة، دار المعرفة الجامعية "، الإسكندرية.

29. محمد حسن دخيل[2009]: " إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة "، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

30. محمود الأشرم[2010] : " التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء – عالميا وعربيا "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

31. محمود حسين الوادي[2010]: " تنظيم الإدارية المالية، من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد"، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

32. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي[2007]: " التنمية الاقتصادية "، الدار الجامعية، الإسكندرية.

33. محمد عبد البديع [2003]: " اقتصاد حماية البيئة "، دار الأمين، القاهرة.

34. محمد خالد [2009]: " المحاسبة الحكومية "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

35. مصطفى طلبة، إلياس بيضوني، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الأكاديمية العربية للعلوم.

36. محروس محمود خليفة[2003]: " التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

37. موريس دوفريجه[1992]: " المؤسسات السياسية والقانون الدستوري "،المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

38. متروك الفالح [2003]: " المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن "، مركز دراسات الوحدة، بيروت.

39. منال طلعت محمود[2003]: " التنمية والمجتمع "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

40. نصر محمد عارف[1996] : " نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي "، بيت الحكمة، بيروت، الطبعة الثالثة.

41. يسرى محمد أبو العلا[1996]: "مبادئ الاقتصاد البترولي"، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.

42. يسرى محمد أبو العلا[2008]: "نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى.

مركز دراسات الوحدة العربية[2000]: " الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي "، بيروت، الطبعة الأولى.

المذكرات

43. بوفليح نبيل[2005]: " أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة 2001- 2004 "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

44. فارس رشيد البياتي[2008]: " التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي "، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

45. كمال العقريب[2006]: " أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات "، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب بالبليدة.

الملـــــتقيات

46. أحمد السيد النجار[2009]: " الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية ودورها المحوري في دعم فعالية الرقابة المالية في أقطار الوطن العربي "، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد: " الرقابة المالية في الأقطار العربية " ، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت.

47. أحمد صقر عاشور[2009]: " النظام المالي للحكومة ودوره في فاعلية الرقابة المالية ومكافحة الفساد "، أعمال ندوة: " الرقابة المالية في الأقطار العربية"، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت.

48. أمحمد مالكي[2007]:" آثار غياب المساءلة السياسية، وتطور النظم السياسية في أقطار الوطن العربي "، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد: " المساءلة والمحاسبة "، بيروت.

49. بوعشة مبارك[2008]: " مقارنة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد "، مداخلة ضمن بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي:" التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة "، المنعقد خلال الفترة: 2008/08/07 جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

50. خبابة عبد الله[2008]:" التنمية الشاملة المستدامة-المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريودي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007"، بحوث وأوراق الملتقى الدولي: " التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة "، المنعقد خلال الفترة: 2008/08/07 جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

51. توصيات الندوة التي نظمتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد[2009]: " الرقابة المالية في الأقطار العربية ".

52. حسن كريم[2004]: " مفهوم الحكم الصالح "، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية: " الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية "، بيروت.

53. صلاح محمد محمود كامل[2008]: " موازنة البرامج والأداء كأداة لتقييم الأداء الحكومي "، أوراق عمل الندوة التي عقدتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

54. سحر قدوري الرفاعي[2007]: " التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية "، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006 بعنوان: " المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

55. سلامة سالم سلمان[2007]: " تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة "، أوراق عمل الملتقى العربي الخامس للإدارة البيئية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

56. عبو عمر[2008]: " جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة "، مداخلة ضمن أوراق وبحوث الملتقى الوطني: " التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر "، المنعقد خلال الفترة 16-17 ديسمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

57. ماجد عبد الله المنيف [2009]: " صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية "، مداخلة ضمن أوراق وبحوث ملتقى الطاقة العربي، بيروت، سبتمبر 2009.

58. المنظمة العربية للتنمية الإدارية[2009]: " آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري "، الملتقى العربي الثالث المنعقد في الرباط في 2008.

59. المنظمة العربية للتنمية الإدارية[1989]: " الفساد في الحكومة "، أوراق الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنمائية للأمم المتحدة في لاهاي، هولندا، 1989.

60. المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد[2008]: " برلمانيون يقودون برنامجا لمكافحة الفساد "، المؤتمر العربي الثالث للبرلمان ضد الفساد، الكويت.

61. نبيل إسماعيل رسلان[2008]: " قياس وتقييم الأداء الحكومي "، أوراق عمل الندوة التي عقدتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية: " الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية " في 2008، القاهرة.

62. صفوت عبد السلام عوض الله[2004]: " دراسة للآثار المحتملة لاتفاقية الترميز (TRIMZ) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية "، مداخلة ضمن بحوث مؤتمر: " الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية "، المنعقد خلال الفترة 9 – 11 ماي 2004، الإمارات العربية المتحدة.

63. أحمد عبد الفتاح العشماوي [2008]: " ضوابط حماية المال العام لأغراض الحد من الفساد المالي والإداري "، بحوث وأوراق عمل الندوات التي عقدتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية حول :" مكافحة الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي ".

64. عبد المجيد قدي [2009]: " الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة "، مداخلة ضمن مؤتمر: " الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي "، طرابلس، لبنان، 13-14 أذار 2009.

التقـــــاريـــر

67. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم [2003]: " التنمية المستدامة في عالم دائم التغير ".

68. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية[2003]: " أهداف التنمية للألفية ".

69. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية[2002]:" تحقيق الديمقراطية في عالم مفتت ".

70. تقرير التنمية الإنسانية العربية[2004]: " نحو الحرية في الوطن العربي ".

71. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية[2008]: " تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة "، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نوفمبر 2008. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.premier-ministre.gov.dz (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/07/18).

72. الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان[2010]: " الجزائر: سوء المعيشة "، تقرير عن حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع www.fidh.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/09/09).

المجلات

72. الأخضر عزي[2005]:" قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد: إسقاط على التجربة الجزائرية "، المجلة الإلكترونية للعلوم الإنسانية، العدد 21، مارس 2005. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.uluminsania.com (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/03/15).

73. حمداني محمد كربالي[2010]: " استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر "، مجلة علوم إنسانية، العدد 4. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.ulum.nl (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/03/21).

74. عبد المجيد قدي: " الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة "، مجلة شمال إفريقيا، العدد6. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع www.univ-chlef.dz (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/09/12).

75. ناجي عبد النور: " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر دراسة الأحزاب السياسية "، مجلة الفكر، العدد الثالث. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.univ-biskra.dz (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/03/15).

76. سفيان بن عبد العزيز" العلة الهولندية في اقتصاديات التجارة الدولية"، مجلة إيكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية، العدد 10، وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.economicat.com (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/08/05).

نشريات

77. أوبك[2009]: " سوناطراك رافعة الاقتصاد الجزائري "، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد7. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.oapecorg.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/09/09)

78. صندوق النقد الدولي[2008]: " صندوق النقد الدولي يكثف عمله المعني بصناديق الثروة السيادية ". وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع www.imf.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/10/30).

79. صندوق النقد الدولي [2008]: " إنشاء مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية تيسيرا للجهود المتعلقة بالمبادئ الطوعية "، بيان صحفي رقم08/97، واشنطن. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع www.imf.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/10/30).

80. سفن بيرينت [2009]: " صناديق الثروة السيادية، تحدي الحوكمة "، النشرة الدولية الاقتصادية، وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.carnegie-mec.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/11/06).

الجـــرائـــــد الرسمية

81. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47، 23 جمادى الثانية عام 1427هـــ، الموافق 19 جوان 2006.

82. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، الأمر 08-02 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الاثنين 29 رمضان عام 1429هـــ الموافق 29 سبتمبر 2008م.

83. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، 25 ربيع الأول عام 1421 هـــ الموافق 28 جوان 2000.

84. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد83، 5 ذو القعدة عام 1424هـــ الموافق 29 ديسمبر 2003.

85. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، 23 محرم عام 1432هـــ الموافق 29 ديسمبر 2010م، رقم 189.

86. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، 27 صفر عام 1432هـــ الموافق 31 يناير 2011م، رقم 199.

الدراســـــات

87. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [1997] : " إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة ". وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.pogar.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/03/15).

88. جمعية الشفافية الكويتية [2010]: " مؤشر مراقبة الإيرادات في الصناعات الاستخراجية". وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.transparency-kuwait.org (تم الاطلاع عليه يوم 2011/04/13).

89. أنتيوني هيوتي، روث كارليتز [2008]: " الاعتمادية على الموارد الطبيعية وشفافية الموازنة ". وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.openbudgetindex.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/04/15).

90. زايري بلقاسم [2008]: " إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر "، بحوث اقتصادية عربية، العدد41. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.abhatoo.net.ma (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/04/17).

91. سفيتلانا تساليك، آنيا سيفرين [2005]: " الرقابة على النفط "، وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.soros.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/04/15).

92. صندوق النقد الدولي: [2004]: " مسودة المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد ". وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.imf.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/11/29).

93. صندوق النقد الدولي [2007]: " المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد ".وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.imf.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/04/15).

94. صندوق النقد الدولي [2007]: " دليل شفافية المالية العامة ".وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.imf.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/04/15).

95. صندوق النقد الدولي [2010]: " اقتصاديات صناديق الثروة السيادية، قضايا لصناع السياسات ". وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.imf.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/11/02).

96. ماجد عبد الله المنيف: " صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية "، بحوث اقتصادية عربية، العدد47. وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.iefpedi.com (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/09/16).

97. منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد [2011]: " دليل البرلماني العربي للرقابة على الإيرادات ". وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.tarpacnetwork.org (تم الاطلاع عليها 2011/03/20).

98. معهد المجتمع المنفتح [2005]: " مراقبة الإيرادات، حماية المستقبل، ضمانات دستورية لإيرادات النفط العراقي "، وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.iraqrevenuewatch.org (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/04/13).

99. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2007]: " مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الإسكوا ". وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.escwa.un.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/08/01).

100. دراسة لمعهد رصد العائدات (RWI)، ومعهد الديمقراطية الوطني (NDI) [2009]: "دليل المشرعين لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، كيفية دعم وتعزيز شفافية الموارد". وثيقة الكترونية متوفرة على الموقع: www.eitransparency.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/09/10).

البنك الدولي[2010]: " موجز إعلامي عن الجزائر ". وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.siteresource.worldbank.org (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/05/11).

المخطـــطـــات

101. بيان اجتماع مجلس الوزراء[2010-2014] :" برنامج التنمية الخماسي ". وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع:www.mae.dz (تم الاطلاع عليها بتاريخ 2011/06/13).

102. مجلس الأمة[2005-2009]: " البرنامج التكميلي لدعم النمو ". وثيقة إلكترونية متوفرة على الموقع: www.premier-ministre.gov.dz (تم الاطلاع عليها بتاريخ2011/06/11).

المراجع باللغة الأجنبية

المراجع بالفرنسية

Ouvrages

103 - Abdelllatif Benchenhou [2009] : « La fabrication de L'Algérie», Alpha desing, Alger.

104 - Brahim Lakhlef [2006] : « La bonne gouvernance, Croissance et développement», Dar Elkhaldounia, Alger.

105 - Danièle Bazin, Jean Yves Vilcot[2007] : « Vers une éducation du développement durable durable», CRDP de l'académie d'Amiens, France.

106- Emilie Brun, clémentine Mc Millan[2007] : « développement durable, de la stratégie à l'opérationnel», Afnor, France.

107- Farid Baddache[2008] : « Le développement durable, tout simplement», Eyrolles, Paris.

108- Karen Delchet [2007] : « Développement durable», Afnor, France.

109- Marie claude Smouts[2008] : « Le développement durable, Les termes du débat», Armand colin, France.

110- Mustapha Mekideche [2009] : « L'Économie Algérienne A la croisée Des chemins, Repères actuels et l'élément prospectifs», Dahlab, Alger.

111- Michael M.cernea [1998] : « La dimension humaine dans les projets de développement durable», Karthala , Paris.

112- Olivier de Solages[1997] : « (Vers un nouveau développement dans tiers mondes durable», L'Harmattan, Paris.

113- Patrick Matgne [2006] : « Les effets du développement durable, Gouvernance, agriculture et consommation, entreprise, éducation», L'Hrmattan, Paris.

114- Paul Booker[2005] : « Les indicateurs financienrs du développement durable»,Paris.

115- Gabriel Wackermann [2008] : «Le développement durable», ellipses, Paris.

116- Tracey Strange, Anne Bauley[2008] : « Sustainable Dévelopment, Linking economy, society, envirenment, OECD.

Thèses

117- Benferhat Saad[2007] : « Niveau de vie des ménages, Développement Humain et Bonne Gouvernance Démocratique : « Les fondements philosophiques et les indicateurs de mesure, étude rétrospective sur le cas de l'Algérie 1962-2006 ». Thèse de Doctorat d'état en science économique, Université Ferhat Abbas –Setif, 2006-2007.

Rapports

118- Banque mondiale [2008] : « Rapport de développement dans le monde».

119 - Banque mondiale [2008] : « Améliorer les institution, La croissance et la qualité de vie».

120- Banque africaine de développement [2007] : « Rapport sur le développement en Afrique».

121- Bank of Algeria [2000]: « Rapport 2000».

122- Bank of Algeria [2002]: « Rapport 2002».

123- Bank of Algeria [2004]: « Rapport 2004».

124- Bank of Algeria [2005]: « Rapport 2005».

125- Bank of Algeria [2006]: « Rapport 2006».

126- Bank of Algeria [2007]: « Rapport 2007».

127- Bank of Algeria [2009]: « Rapport 2009».

128- Bank of Algeria [2010]: « Rapport 2010».

129- Bank of Algeria [2011] : « Rapport 2011».

130- Bank of Algeria [2007] : « Bulletin Statitique trimestriel 2007».

131- Bank of Algeria [2010] : « Bulletin Statitique trimestriel 2010».

132- Bank of Algeria [2011] : « Bulletin Statitique trimestriel 2011».

133- OPEC [2008] : « Ammal Statistical bulletin 2008 ».

134- OPEC [2009] : « Ammal Statistical bulletin 2009 ».

135- Agence International d'énergie [2009] : « Algeria Energy Data, Statisitics and Analysis_oil,gaz, Electricity,coal».

136- République Algérienne Démocratique et Populaire[2003] : « Rapport national de mise en œuvre de l'agenda 21 en Algérie , rapport pour le sommet mondial».

137- CNES_PNUD [2006] : « Rapport National sur le développement humain /Algérie 2006».

138- CNES_PNUD [2008] : « Rapport National sur le développement humain /Algérie 2008».

139- PNUD[2000] : « Rapport Mondial sur le développement 2000».

140- PNUD[2001] : « Rapport Mondial sur le développement 2001».

141- PNUD[2002] : « Rapport Mondial sur le développement 2002».

142- PNUD[2003] : « Rapport Mondial sur le développement 2003».

143- PNUD[2004] : « Rapport Mondial sur le développement 2004».

144- PNUD[2005] : « Rapport Mondial sur le développement 2005».

145- PNUD[2009] : « Rapport Mondial sur le développement 2009».

146- République Algérienne Démocratique et Populaire [2005] : « Rapport national sur les objectifs de millénaire pour le développement 2005».

147- République Algérienne Démocratique et Populaire [2010] : « Rapport national sur les objectifs de millénaire pour le développement 2010».

148- République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Agriculture et de Développement rural :« le plan National de Développement Agricole et Rural ».

149- République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement : « le plan National d'Actions pour l'Environnement et Développement Durable ».

150- République Algérienne Démocratique et Populaire , Algérie 2008,une décennie de réalisation : « Rapport »

151- République Algérienne Démocratique et Populaire[2011]: « Rapport National de l'Algérie », 19 ème commission du développement durable des Nation Unies (CDD-19).

152- Ministère des Finances [2008]: « Note de présentation du projet d'ordonance portant loi de finance complémentaire pour 2008» .

153- United Nations Conference on Trade and Development Unctad : « Handbook of Statistics ».

154- Jean Arthuis [2008]: « Rapport d'information sur le role de fonds souverains, SENAT».

155- Alain Demarolle : « Rapport sur les fonds souvrains ».

Etudes

156- Moez Labidi, Lamia Mazigh: « Fonds souverains et stabilité financière internationale », Tunisie. Document internet disponible sur le site: www.sceco.univ-poitiers.fr(consulté le 12/09/2011).

157- Pierre Jaquet : « Les Fonds Souverains, acteur du développement ? » . Document internet disponible sur le site: www.Pierrejacquet.fr (consulté le 12/10/2011).

158- Banque de France [2008]: « Billan et perspectives des fonds souverains », france,. Document internet disponible sur le site : www.banque-france.fr (consulté le 24/10/2011).

159- Sovereing Wealth Funds institute [2007] : « Quelques donnés factuelles sur les fonds souverains». Document internet disponible sur le site: www.swfinstitute.org (consulté le 27/10/2011).

160- FMI [211] : « l'Algérie doit devenir moins tributaire du pétrole et créer plus d'emplois », bulletin du FMI. Document internet disponible sur le site www.imf.org (consulté le 16/08/2011).

161- Ministère de lénergie et des mines: « La politique énergétique national». Document internet disponible sur le site : www.mem-algeria.org (consulté le 09/10/2011).

162- Institut de Prospective Economique du Monde Médeterranéen (IPEMED) [2009]: « Scandale sonatrach: Un decteur opaque en débat dans un climat de fin de règne ». Document internet disponible sur le site: www.ipemed.coop (Consulté le 10/09/2011).

163- Maamar Boudersa [2010]: « Scandale de sonatrach ou scandales de systéme de pouvoire absolu et illégal? ». Document internet disponible sur le site: www.hogar.org (Consulté le 10/09/2011).

Plans

164- République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Agriculture et de Développement rurale[2002]: Le Plan National De Développement Agricole et Rural. (PNDAR)

165- République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Plan National d'Actions pour l'Environnement et le Développement Durable (PNAE-DD),Janvier 2002.

المراجع بالإنجليزية

Stadies

166- OECD [2003] : « Toward Sustainable Development : The Role Of Social Protection ». Document internet disponible sur le site: www.oecd.org (consulté le 17/03/2011).

167- Tracey Strange, Anne Bauley [2008] : « Sustainable Development, linking economy ,society, environement » , OECD. Document internet disponible sur le site: www.oecd.org (consulté le 17/03/2011).

168- World Bank [1992]: " Governance and development " ,Washington. Document internet disponible sur le site: www.worldbank.org (consulté le 08 /03/2011).

169- Daniel Kaufmann ,Aart Kraay, Massimo Mastruzzi [2010] : « The world wide governance indicators, methodologies and analytical issues» ,policy research working paper 5430. Document internet disponible sur le site: www.worldbank.org (Consulté le06/03/2011).

170- Organization of Economic Cooperation and Development (OECD) [1995]: " Participatory development and good governance", Paris. Document internet disponible sur le site: www.oecd.org (Consulté le 10/03/2011).

171- OECD [1999]: " Participatory governance : the missing link for poverty reduction ", policy brief n°17, Paris. Document internet disponible sur le site: www.oecd.org (Consulté le 10/03/2011).

172- UNDP [2003]: « Reconceptualising governance » ,discussion paper 2, newyork. Document internet disponible sur le site: www.undp.org (Consulté le 12/03/2011).

173- UNDP[1997]: « Governance for sustainable human development ». Document internet disponible sur le site: www.undp.org (Consultéle 14/03/2011).

174- UNDP [2003] : « Good governance and its relationship to democracy and economic development ». Document internet disponible sur le site: www.undp.org (Consulté le15/03/2011).

175- OECD [1995] : « Participatory development and good governance » . Document internet disponible sur le site: www.oecd.org (Consulté le28/03/2011).

176- World Bank[1992] : « Governance and development », washington. document internet disponible sur le site: www.woldbank.org (Consulté le 30/03/2011).

177- UNDP [1997] : « Governance for sustainable human development ». Document internet disponible sur le site: www.undp.org (Consulté le30/03/2011).

178- Daniel Kaufmann , Aart Kraay, Pablo Zoidolobaton [1999]: « Aggregating governance indicators » , policy research working paper 2195, the world bank, october1999. Document internet disponible sur le site: www.woldbank.org (Consulté le08/04/2011).

179- World Bank [2010] : « the world wide governance indicators » ,(WGI) project, governance and anti corruption WGI, 1996-2010. document internet disponible sur le site: www.woldbank.org (Consulté le 12/04/2011).

180- Daniel Kaufmann , Aart Kraay, Massimo Mastruzzi [2008] : « governance matters VII », policy working paper 4654. Document internet disponible sur le site: www.woldbank.org (Consulté le12/04/2011).

181- Transparency international[2011]: « Corruption perception index » . Document internet disponible sur le site: www.transparency.org

182- WORLD Bank [2008] : « Using Extractive Industries for Sustainable Development» International oil and Gas Resources Management Seminar. Document internet disponible sur le site: : www.woldbank.org (Consulté le 11/04/2011).

183- Ghiath Shabsigh and Nadeem Ilahi [2007]: « Looking beyond the fiscal: Do oil funds bring macroeconomic stability? », Imf working paper 07- 96, Washington. DC. Document internet disponible sur le site: www.imf.org (consulté le 14/09/2011).

184- Imf [2008]: «Sovereing Wealth Funds », a work agenda, working paper 04, Washington. DC. Document internet disponible sur le site : www.imf.org (consulté le 16/09/2011).

185- Jeffrey Davis 180- Imf [2001] : « Stabilization and saving funds for nonrenewable ressources : experience and fiscal policy implication », occasional paper 205, Washington. DC. Document internet disponible sur le site : www.imf.org (consulté le 16/09/2011).

186- Taosun, Heiko Hess [2009] : « Sovereing wealth funds and financial stability», an event studey analysis , IMF working paper 09/239. Document internet disponible sur le site: www.imf.org (consulté le 25/09/2011).

187- Bryan J.Balin [2008]: « Sovereing Wealth Funds : A critical analysis», the jhons hopKins university school of advanced international studies(SAIS), Washington. DC.USA. Document internet disponible sur le site : www.policyarchive.org (consulté le 02/10/2011).

188- Mc Kinsey Global Institute [2009]: « The New Power Brokers : How oil, Asia, hedge funds and private equity are faring in the financial crisis? ». Document internet disponible sur le site: www.mckinsy.com (consulté le 05 /10/2011).

189- Robert M.Kimmitt [2008]: « Sovereing Wealth Funds and the World economy ». Document internet disponible sur le site : www.apps.americanbar.org (consulté le 06/10/2011).

190- Edwin M.Truman [2007]: « Sovereing Wealth Funds : The need for greater transparency and accoountability », peterson institute for international economics. Document internet disponible sur le site: www.petersonindtitute.org (consulté le 06/10/2011).

191- Stephany Griffith, José Antonio Ocampo [2008]: « Sovereing Wealth Funds, a developing country perspective », London. Document internet disponible sur le site: www.policydialogue.org (consulté le 25/09/2011).

192- Alain Demarolle : « Rapport sur les fonds souvrains ». Document internet disponible sur le site : www.maths-fi.com (consulté le 18/10/2011).

193- Michele Barlieri: «The international regulation of sovereign wealth funds. Which role for the European union? ». Document internet disponible sur le site : www.vi.unectad.org (consulté le 18/10/2011).

194- Seven Behrend [2008]: « When mony talks, Arab Sovereign Wealth Funds in the global public discourse», Washinton DC. Document internet disponible sur le site: www.comegieendowment.org (consulté le 19/10/2011).

195- Morgan Stanley [2007]: « How big could Sovereign Wealth Funds be by 2015? ». Document internet disponible sur le site : www.Morganstanley.org (consulté le 24/10/2011) .

196- Joshua Aizeman [2008]: « Sovereign Wealth Funds: Stylized facts about their determinants and governance », Federal Reserve Bank of Sanfrancisco, working paper 2008-33. Document internet disponible sur le site: www.frbsf.org (consulté le 25/10/2011).

197- International Working Groupe of Sovereign Wealth Funds [2008]: « Sovereign Wealth Funds, Generally Accepted Principles and Practices, Santiago Principles ». Document internet disponible sur le site: www.iwg-swf.org (consulté le 05/11/2011).

198- SWF Institude [2008]: « Linaburg Maduell Transparency index «.Document internet disponible sur le site: www.swfinstitute.org (consulté le 22/11/2011).

199- Peterson Institute for International Economics, Edwin Truman [2007]: « A Scoreboard for Sovereign wealth funds» . Document internet disponible sur le site : www.iie.com (consulté le 03/12/2011).

200- Norges Bank Investment (NBIM) [2011]: « Government Pension Fund Global ». Document internet disponible sur le site: www.nbim.no (consulté le 28/11/2011).

201- NBIM [2011]: « Government Pension Fund Global, Historical overview ». Document internet disponible sur le site: www.nbim.no (consulté le 28/11/2011).

202- SWF Institute [2011]: « Norway Government Pension Fund Global ». Document internet disponible sur le site: www.swinstitude.org (consulté le28/11/2011).

203- Government Pension Fund Global's investments by country and region. Document internet disponible sur le site: www.regjeringen.no (consulté le 30/11/2011).

204- Norges Bank Investment Management (NBIM): « Ethical guidelines ». Document internet disponible sur le site: www.nbim.no (consulté le 30/11/2011).

205- Norwigian Ministry of Finance [2008]: « Sovereign Wealth Funds and Government Pension Fund ».Document internet disponible sur le site: www.regjeringen.no (consulté le 1/12/2011).

206- International Financial Service London (IFSL) [2010]: «Sovereign Wealth Funds», London, Document internet disponible sur le site: www.ifsl.org.uk (consulté le 1/12/2011).

207- Enrique Alberal, José Maria[2009]: «Sovereign External Assets and The Resitience of Global Imbalances», Banco de Espana. Document internet disponible sur le site: www.bde.es (consulté le 1/12/2011).

208- SWFI [2011]: «The largest Sovereign Wealth Funds by assets under management». Document internet disponible sur le site: www.sovereignwealthfundsnews.com (consulté le 1/12/2011).

Sites d'internet

- OECD : www.oecd.org
- World Bank : www.worldbank.org .
- UNPD : www.undp.org
- EIA : www.eia.gov.org
- Sonatrach : www.sonatrach.dz.com
- OPEC : www.opec.org
- Bank of ALGERIA : www.bank_of_Algeria.dz
- OPEP : www.oapecorg.org
- Premier ministre : www.premier_ministre.gov.dz
- CNES : www.cnes.org
- mae : www.mae.dz
- ONS : www.ons.dz
- ESCWA : www.escwa.un.org
- IMF : www.imf.org
- UNCTAD : www.unctad.org
- CNES.PNUD : www.undp.org
- Fédération Internationale des ligues des Droits de l'Homme: www.fidh.org
- Ministère de l'énergie et des mines de l'Algérie : www.mem_algeria.org
- Transparency International : www.transparency.org
- Revenue Watch Institute : www.revenuewatch.org
- Base de production : www.bp.com
- Arab Monitory Fund : www.amf.org
- Peterson Institute : www.petersoninstitute.org
- Sovereing wealth Funds Institute : www.swfinstitute.org
- International Working Group Sovereing Wealth Funds : www.iwg_swf.org
- Fonds de régulation des recettes : www.revenueregulationfund.com
- Journal officiel de l'Algérie : www.joradp.dz
- Ministère des finances : www.mf.gov.dz
- Norges Bank Investment : www.nbim.no
- Government pension Fund Global : www.gpf.org.th
- NORWIGIAN Ministary of Finance : www.regieringen.no

فهـــرس الجـــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	جداول الفصل الأول	
(1.1)	قائمة المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة.	19
(2.1)	مؤشرات البنك الدولي لقياس الحكم الراشد والبيانات المستخدمة في إعدادها.	35
(3.1)	مؤشرات الحكم الموضوعية.	36
(4.1)	المؤشرات الذاتية للحكم الراشد	37
	جداول الفصل الثـــاني	
(1.2)	مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري.	62
(2.2)	تطور حصة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية(2000-2010).	65
(3.2)	تطور الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية خلال الفترة (2000- 2010).	67
(4.2)	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (2000- 2010).	67
(5.2)	تطور الاحتياطي من النفط خلال الفترة (2000- 2010).	69
(6.2)	تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط خلال الفترة (2000- 2010).	70
(7.2)	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000- 2010).	72
(8.2)	تطور إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000- 2010).	74
(9.2)	التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	81
(10.2)	القوام المادي للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.	82
(11.2)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005- 2009)	84
(12.2)	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1995- 2010).	88
(13.2)	وضعية المديونية الخارجية للجزائر بعد التسديد المسبق	89
(14.2)	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو خلال الفترة (2000- 2010).	95
(15.2)	تطور الصادرات خارج المحروقات (2000- 2010).	96
(16.2)	تطور مؤشرات تنافسية الصادرات.	97
(17.2)	توزيع PIB على مختلف القطاعات خلال الفترة (2000- 2009).	98
(18.2)	توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات خلال الفترة (2000- 2009).	99
(19.2)	تطور مؤشر التنمية البشرية (IDH) خلال الفترة (2000- 2008)	101
(20.2)	تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة (2000- 2008).	102
(21.2)	تطور مؤشر التنمية البشرية المتعلق بالجنس للفترة (2000-2008)	104
(22.2)	تطور انبعاثات غاز CO_2	109

(23.2)	الجزائر ومؤشرات الحكم الراشد الصادرة عن البنك الدولي (2000- 2008).	111
(24.2)	الجزائر ومؤشر مدركات الفساد (CPI)خلال الفترة (2003- 2010).	111
(25.2)	مقارنة بين قيم صادرات البترول بين مصادر مختلفة.	118
(26.2)	تطور رأسمال سوناطراك خلال الفترة (2001- 2008).	119
جداول الفصل الثالث		
(1.3)	أهم الصناديق السيادية وتقدير حجم أصولها في 2007.	135
(2.3)	مبادئ سنتياغو والقضايا المرتبطة بها.	138
(3.3)	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000- 2010).	145
(4.3)	تقييم صندوق ضبط الإيرادات حسب معايير الأداء والكفاءة.	149
(5.3)	تطور حجم أصول صندوق التقاعد النرويجي العالمي خلال الفترة (1999-2011).	155
(6.3)	تقييم صندوق التقاعد النرويجي العالمي حسب معايير الأداء والكفاءة في 2007.	157
(7.3)	مقارنة بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق التقاعد النرويجي العالمي من حيث الشفافية ومعايير الأداء.	164
(8.3)	أوجه الاختلاف بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق التقاعد النرويجي العالمي	166

فهـــــرس الأشـــكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
أشكال الفصل الأول		
(1.1)	الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة	09
(2.1)	مختلف التفاعلات بين أبعاد التنمية المستدامة	10
(3.1)	أهداف التنمية المستدامة	17
(4.1)	عناصر الحكم الراشد	25
أشكال الفصل الثاني		
(1.2)	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2010).	65
(2.2)	تطور حصة قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2010).	66
(3.2)	هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (2000- 2010).	68
(4.2)	تطور الاحتياطي من النفط خلال الفترة (2000- 2010).	69
(5.2)	تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية من النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).	71
(6.2)	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000- 2010)	72
(7.2)	تطور إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000- 2010).	75
(8.2)	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو (2000-2010).	95
(9.2)	متوسط مساهمة مختلف القطاعات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2009).	99
(10.2)	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2008).	101
(11.2)	تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة (2000- 2008).	103
أشكال الفصل الثالث		
(1.3)	التغيرات الهامة في استراتيجية استثمارات صندوق التقاعد النرويجي العالمي.	155
(2.3)	تطور حجم أصول صندوق التقاعد النرويجي العالمي خلال الفترة (1999-2011).	156
(3.3)	الجهات المشرفة والمراقبة لصندوق التقاعد النرويجي العالمي.	158
(4.3)	تدفق تقارير الكفاءة بين مختلف الجهات الرقابية على صندوق التقاعد النرويجي العالمي.	159

فـــهرس المحتـــويات

المقدمة العامة..... أ،ب،ت،ث،ج

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والحكم الراشد وعلاقتهما بكفاءة استخدام عوائد النفط

تمهيد..... 02

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة، أبعادها، مؤشرات وطرق قياسها..... 03

1.1. مفهوم التنمية المستدامة..... 03

2.1. أبعاد التنمية المستدامة..... 09

3.1. أهداف التنمية المستدامة..... 15

4.1. مؤشرات قياس التنمية المستدامة..... 18

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الحكم الراشد، آليات تطبيقه ومؤشرات قياسه..... 21

1.2. تعريف الحكم الراشد..... 21

2.2. عناصر الحكم الراشد..... 25

3.2.آليات تطبيق الحكم الراشد..... 27

4.2. مؤشرات قياس الحكم الراشد..... 31

المبحث الثالث: علاقة الحكم الراشد بكفاءة استخدام عوائد النفط لتحقيق التنمية المستدامة..... 39

1.3. الشفافية والمساءلة في تسيير عوائد النفط كمحرك أساسي للتنمية..... 41

2.3. الرقابة على استخدام عوائد النفط ودورها في تحقيق التنمية المستدامة..... 47

3.3. تقييم الأداء الحكومي كوسيلة لرفع كفاءة وفاعلية الحكومة في استخدام عوائد النفط..... 52

4.3. دور المشاركة في صياغة خطط استخدام عوائد النفط والتوزيع العادل لها في تحقيق التنمية المستدامة 55

خاتمة الفصل الأول..... 57

الفصل الثاني: إدارة العوائد النفطية في الجزائر وأثرها على الاقتصاد والتنمية المستدامة

تمهيد..... 59

المبحث الأول: أهمية العوائد النفطية بالنسبة للاقتصاد الجزائري وإمكانيات الجزائر النفطية..... 60

1.1. خلفية تاريخية عن النفط الجزائري..... 60

2.1. أهمية عوائد النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري..... 64

3.1. إمكانيات الجزائر النفطية..... 68

4.1. تطور العائدات النفطية في الجزائر والطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري..... 72

المبحث الثاني: إدارة العوائد النفطية في الجزائر خلال الفترة 2000–2010 77

1.2. زيادة النفقات الاستثمارية وتنفيذ استراتيجية الإنعاش..... 77

2.2. الدفع المسبق للديون الخارجية..... 88

3.2. إنشاء صندوق ضبط الموارد..... 90

المبحث الثالث: أثر عوائد النفط على الاقتصاد والتنمية المستدامة في الجزائر..... 91

1.3. اثر عوائد النفط على التنمية الاقتصادية..... 91

2.3. أثر عوائد النفط على التنويع الاقتصادي ونظرية الداء الهولندي..... 93

3.3. أثر عوائد النفط على التنمية البشرية..... 100

4.3. أثر عوائد النفط على البيئة..... 106

المبحث الرابع: الفساد في القطاع النفطي الجزائري..... 110
1.4. انتشار الفساد وغياب الحكم الراشد..... 110
2.4. غياب الشفافية في الإيرادات النفطية..... 113
3.4. ضعف الرقابة والكفاءة في استخدام عوائد النفط..... 114
4.4. أشكال الفساد في القطاع النفطي الجزائري..... 116
خاتمة الفصل الثاني..... 122

الفصل الثالث: صناديق الثروة السيادية ودورها في ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط – دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي العالمي –

تمهيد..... 125
المبحث الأول: التعريف بصناديق الثروة السيادية..... 126
1.1. دوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية..... 126
2.1. تعريف الصناديق السيادية وتصنيفاتها..... 129
3.1. تطور الصناديق السيادية ونمو حجم أصولها..... 133
4.1 مبادئ سنتياغو لصناديق الثروة السيادية..... 136
المبحث الثاني: صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر..... 140
1.2. أسباب إنشاء صندوق ضبط الإيرادات..... 140
2.2. التعريف بصندوق ضبط الإيرادات وتطور حجم أصوله..... 141
3.2. شفافية صندوق ضبط الإيرادات..... 148
4.2. الرقابة على صندوق ضبط الإيرادات..... 150
المبحث الثالث: صندوق التقاعد النرويجي العالمي..... 152
1.3. التعريف بصندوق التقاعد النرويجي العالمي..... 152
2.3. إدارة أصول صندوق التقاعد النرويجي العالمي..... 153
3.3. شفافية صندوق التقاعد النرويجي العالمي..... 157
4.3. الرقابة على عمليات الصندوق التقاعد النرويجي العالمي..... 158
المبحث الرابع: دراسة مقارنة بين صندوق التقاعد النرويجي العالمي وصندوق ضبط الإيرادات في الجزائر.... 160
1.4. دراسة مقارنة بين الصندوقين من حيث الهيكل..... 161
2.4. دراسة مقارنة بين الصندوقين من حيث الأهداف وإستراتيجية إدارة الأصول..... 162
3.4. دراسة مقارنة بين الصندوقين من حيث الشفافية وآليات الرقابة..... 163
خاتمة الفصل الثالث..... 167
الخاتمة العامة..... 169
الملاحق..... 174
المختصرات..... 190
قائمة المراجع..... 192
فهرس الجداول والأشكال..... 212
فهرس المحتويات..... 216